

جامعة الأمم المتحدة
مشروع المستقبلات العربية البديلة



مركز دراسات الوحدة العربية

صور المستقبل العربي

د. ابراهيم سعد الدين
د. علي نصار
د. اسماعيل صبري عبدالله
د. محمود عبد الفضيل

منتدى العالم الثالث : مكتب الشرق الأوسط

صور المستقبل العربي





مركز دراسات الوحدة العربية

جامعة الأمم المتحدة
مشروع المستقبلات العربية البديلة

صور المستقبل العربي

د. ابراهيم سعد الدين　　د. علي نصار
د. اسماعيل صبري عبدالله　　د. محمود عبد الفضيل

منتدى العالم الثالث : مكتب الشرق الأوسط

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب.: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الاولى: بيروت: كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢
الطبعة الثانية: بيروت: كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥
الطبعة الثالثة: بيروت: آذار/مارس ١٩٨٩

المحتويات

تصدير

في إطار سياسة جامعة الأمم المتحدة لتشجيع الباحثين في بيئتهم الوطنية والاقليمية وبناء شبكات من المؤسسات البحثية ؛ قررت الجامعة تدشين مشروعات بحثية اقليمية في العالم الثالث ، يجري تصميمها بالتعاون الوثيق مع المشتغلين بالعلوم الاجتماعية في الاقليم محل التركيز . وكان باكورة هذه المشروعات هو مشروع يغطي المنطقة التي تضم الاقطار الاعضاء في جامعة الدول العربية بعنوان « المستقبلات العربية البديلة » .

ويعطي المشروع اهتماماً خاصاً للدراسات المستقبلية ، ويركز بصفة أساسية على مجالات البحث غير المطروقة بدرجة كافية لتجنب التكرار والتداخل مع المجهودات البحثية الأخرى . ويهتم بصفة خاصة بالديناميات الاجتماعية الاقتصادية والحضارية التي يحتمل أن تؤدي ، الى مسالك لتنمية بديلة، والتي تحمل في سياقها صوراً متنوعة للمستقبل العربي. وقد جاء على رأس اهتمامات مشروع « المستقبلات العربية البديلة » ، محاولة لتعريف الباحثين العرب بالصور التي يبدو بها المستقبل العربي في الابحاث والدراسات المستقبلية الدولية ، ولدى المسؤولين عن التخطيط الاستراتيجي العربي ، وذلك للتعرف الى مدى الحاجة لاجراء دراساتٍ مستقبليةٍ عربيةٍ جديدةٍ ، وطبيعة هذه الدراسات والكيفية التي يمكن أن تتم بها ، وذلك كمساهمة في تحريك اهتمام الباحثين وصانعي القرارات بهذا النوع من الدراسات على صعيد الوطن العربي .

ويصدر كتابنا الحالي عن «صور المستقبل العربي » في ثلاثة فصول رئيسة ، ومقدمة . تطرح **المقدمة** أهمية الدراسات المستقبلية وضرورتها ومفهومها . بينما يتضمن **الفصل الأول** ، عرضاً لصور المستقبل العربي كما يمكن استخلاصها من خلال النماذج العالمية الرئيسة مع بيان طبيعة الافتراضات التي بنيت عليها الرؤية الدولية للمستقبل العربي وتحليل لمدى امكان الاعتماد على هذه الدراسات . أما **الفصل الثاني** فيتضمن قراءةً نقدية لأهم الوثائق الاستراتيجية المختلفة التي وضعتها المنظمات العربية المتخصصة في محاولة للتعرف الى ما تحتويه هذه الوثائق من عناصر للرؤية الاستراتيجية الشاملة للمستقبل العربي .

أما الفصل الثالث والأخير ، فيتضمن تحليلاً للاسباب الملحة التي تدعو لاجراء دراسات مستقبلية من نوع جديد وطرح لطبيعة المنهج الذي يجب أن يتبع في هذه الدراسات ، وابراز لأهمية انجازها بواسطة الباحثين العرب أنفسهم .

ويعتبر الكتاب بصورته الحالية نتيجة الجهد الجماعي لمجموع المؤلفين ومعبراً عن آرائهم المشتركة ، حيث شاركوا في التخطيط والكتابة والنقاش المطول للمادة العلمية ، خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني / يناير ـ حزيران / يونيو ١٩٨١ مع ما ترتب على ذلك في كثير من الاحيان من اعادة الكتابة لتتفق مع وجهة النظر الجماعية للمؤلفين .

ويود المؤلفون الاشادة بشكل خاص بعدد من المساهمات المهمة والايجابية التي كان لها اثر مهم في اخراج الكتاب بصورته الحالية . ويخصون بالذكر مساهمات الدكتور نادر فرجاني (من المعهد العربي للتخطيط بالكويت) ، والدكتور ابراهيم العيسوي ، والدكتور احمد شلبي (من معهد التخطيط القومي بالقاهرة) . فقد شارك الدكتور نادر فرجاني في تخطيط وكتابة الفصل الأول مع الدكتور علي نصار ، كما كانت كتابات أخرى له من المصادر الاساسية التي اعتمد عليها الدكتور علي نصار في اعداد المسودّة الأولى لهذا الفصل . وبالاضافة الى ذلك ، فقد قدم الدكتور نادر فرجاني عدداً من الملاحظات التفصيلية المكتوبة ، كان لها اهميتها في ادخال بعض التعديلات المهمة على النص المقدم . وساهم الدكتور ابراهيم العيسوي في المناقشة التفصيلية للفصل الأول مع باقي المؤلفين . وشارك الدكتور احمد شلبي في مناقشة كافة فصول الكتاب عبر الاجتماعات العديدة ، التي عقدها المؤلفون لهذا الغرض . وقد كانت لملاحظاتهم أهميتها في اعادة النظر ، في عدد من الامور المهمة وفي اخراج الكتاب في صورته الحالية . وإذ يتقدم المؤلفون بالشكر لمساهمة السادة الزملاء وملاحظاتهم القيمة ، فإنهم هم وحدهم المسؤولون عما قد يكون في الكتاب من اوجه قصور أو نقد .

وأخيراً نتوجه بالشكر الى مركز دراسات الوحدة العربية ، ومديره العام الدكتور خير الدين حسيب ، على ما قام به المركز من جهد لطبع الكتاب واخراجه للقارىء العربي على درجة عالية من الجودة والسرعة .

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢، واذا قدر المرء ظروف الوطن العربي الراهنة وتصور حجم الهموم التي فرضها الماضي القريب والحاضر المرهق والمستقبل المنظور على الانسان العربي، لن يجد من الصعب ألا يقبل القارىء على كتاب يتحدث عن المستقبل وطرق استشرافه. ومن ثم كان نفاد الطبعة الأولى دليلاً على بداية اهتمام المثقفين العرب بالدراسات المستقبلية. هذا وقد تولى ناشر بريطاني اصدار النص الانكليزي لهذا الكتاب على نفقته[١].

ومن الأمانة أن نذكر هنا أن دعوتنا للقراء أن يعلّقوا على الكتاب واعلاننا عن عزمنا نشر أي نقد في «ملف المستقبلات العربية البديلة»[٢] لم تكف لاخراج الكثيرين من دائرة الأمور الحالية والجارية. وكان أهمّ ما وصلنا تحليل نقديّ ضافٍ كتبه مهدي المنجرة (المغرب) ونشرناه في العدد السادس من «ملف المستقبلات العربية البديلة» بالكامل. وقد سعدنا بهذا النقد غاية السعادة. فمشروع المستقبلات العربية البديلة بداية متواضعة في مجال الدراسات المستقبلية العربية، وهو بالضرورة في حاجة لكل فكر عربي يثريه ويضيف اليه او ينبه الى ما يمكن أن ينزلق اليه من أخطاء. وعلى العكس، نشرت مجلة (Futures) بعد شهور قليلة من ظهور الطبعة الانكليزية في الاسواق تعليقاً مهماً نعيد نشره مع ترجمته في العدد الثالث عشر من الملف. وقد جاء فيه: «هذا كتاب هام جداً كان من الواجب أن يظهر قبل ثلاث عشرة سنة. ولو كان قد صدر حينئذٍ، وكان ما تضمنه من آراء قد أُخذ في الاعتبار لأمكن تفادي كثير من المصائب التي تميزت بها التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط اثر ارتفاع اسعار النفط، أو على الاقل لأمكن تخفيف حدتها»[٣].

---

(١) *Images of the Arab Futures* (London: Frances Pinter, 1983).

(٢) وهي النشرة ربع السنوية التي يصدرها منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الاوسط بالقاهرة).

(٣) *Futures*, (April 1984).

وعلى أية حال، فإن من حق القارىء الذي سيقرأ الطبعة الثانية من «صور المستقبل العربي» الذي صدر في نهاية العام الأول من حياة مشروع المستقبلات العربية البديلة أن يعرف بعضاً مما تم في هذا المشروع الذي يتعين أن يختتم أعماله البحثية والتقرير النهائي عن نتائجها في نهاية ١٩٨٥ .

ونبدأ بما جرى في مجالات البحث الاثني عشر الواردة في آخر الكتاب[٤] . لقد أمكن تغطية تسعة مجالات على نحو مُرضٍ هي : «العلاقة بين البنى الاجتماعية ـ السياسية والتنمية» و«عملية صنع القرار في الوطن العربي» و«الديموقراطية والاتصال الجماهيري والمشاركة الشعبية» و«الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية» (ويشمل دراسة عن حركة الصحوة الاسلامية وأخرى عن الحركة التقدمية العربية) و«الآثار غير المدروسة للثروة النفطية» و«الفن والادب كعاملي وحدة وتنوع في الوطن العربي» و«الوحدة العربية وقضايا الأقليات» (بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية) و«آليات التبعية في الوطن العربي» . وكانت جامعة الامم المتحدة تأمل في أن يحصل المشروع على تمويل اضافي من بعض المنظمات الدولية ومن مؤسسات في الوطن العربي . ولكن الجهود المبذولة في هذا الشأن نجحت فحسب في الحصول على مبلغ من «صندوق التضامن الاسلامي» . وعلى هذا لن يتمكن المشروع من تغطية مجالين مهمين وهما «الموارد البشرية» و«الاطار المؤسسي للتكامل العربي» . كما ان اللجنة التوجيهية رأت الاكتفاء بورقة بحثية اضافية في مجالي «موارد واستخدامات العلم والتكنولوجيا» و«الوطن العربي في عالم متغير» .

ومن ناحية أخرى نجح المشروع حتى كتابة هذه المقدمة في التعاقد مع تسعين باحثاً عربياً في أعمال البحوث المختلفة (٣٤ مصرياً، ٣ عراقيين، أردنيين، ٤ سودانيين، يمني واحد، ٩ جزائريين، ٤ مغاربة، ١٠ تونسيين، كويتي واحد، سعودي واحد، ٨ لبنانيين) . أما عدد المشاركين في الندوات التسع التي عقدها المشروع حتى الآن فقد بلغ ١٠٩ . كما شارك في أعمال البحث والدراسة تسع مؤسسات علمية عربية .

كذلك حرص المشروع على أن تتاح للقراء الابحاث التي يمكن أن يشكل كل منها كتاباً بذاته على مسؤولية مؤلفيها ودون انتظار التقارير النهائية التي تصدر على مسؤولية وحدة التنسيق (منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الاوسط) . وتم التعاقد في هذا الصدد مع «دار المستقبل العربي» بالقاهرة لنشر هذه المنتجات الوسيطة في سلسلة تحمل اسم «مكتبة المستقبلات العربية البديلة» . وقد ظهر منها الكتاب الاول، والثاني في طريقه الى القارىء . ونضيف هنا الى أن «ملف المستقبلات العربية البديلة» لا يقتصر على نشر أخبار المشروع، وانما يفتح صفحاته لإسهامات من غير المرتبطين بالمشروع، كما يحرص على التعريف بمراكز البحوث العرب وبالباحثين المتعاقدين مع جامعة الأمم المتحدة للعمل فيه .

وأخيراً، نعود فنؤكد ان مشروع المستقبلات العربية البديلة لن يفضي الى بناء نموذج رياضي ولا حتى الى اقتراح «استراتيجية عربية» . وغاية طموحنا هو الكشف عن بعض العوامل الحاكمة في

---

(٤) انظر : ص ١٨٣ وما بعدها .

مسيرة المستقبل وبيان أهميتها النسبية واستطلاع بعض الاحتمالات. ويمكن في هذا المقام ان نستعيد عبارة بول ستيفنز الذي كتب التعليق على «صور المستقبل العربي» في مجلة (Futures) :

«قالت جران روبنسون ذات مرة ان مهمة علم الاقتصاد هي التأكد من صحة طرح الاسئلة، أما الاجوبة فإن في وسع اي شخص ان يوفرها. وكتاب صور المستقبل العربي يسعى لطرح عدد من الاسئلة دون ادعاء معرفة الاجابة ولا حتى الزعم بأن ثمة اجابات محددة عليها».

ونحن المسؤولين عن ادارة هذا الجهد العلمي المشترك لم يخطر ببالنا لحظة واحدة إن نتطلع لصيغة ما تنقذ المستقبل العربي من محن الحاضر وما يحمله التطور العالمي من فرص او مخاطر. ذلك أننا لا نعتقد بوجود مثل هذه الصيغة. واذا جاز للسياسيين أن يسعوا لتهدئة الخواطر وطمأنة النفوس وإشاعة الامل في مستقبل ما زالت الغيوم تحيط به، فإن المشتغلين بالبحث العلمي يسعون للتعرف على الحقائق أياً كان نصيبها من المرارة أو الحلاوة، وأن يطرحوا الاسئلة التي بإشاعتها الشك والقلق تحفز الفكر وتعبىء الجهد لمزيد من المعرفة. وفي هذا المشروع بالذات غاية ما يمكن أن يصل اليه البحث وهو ادراك العرب بأنه لا يقين يحكم المستقبل وبأنه فرض علينا دوام التفكير والنضال حتى تكون لنا القدرة على التأثير على الأحداث على نحو يمكّن الجماهير العربية من تحقيق مستقبل أفضل.

اسماعيل صبري عبدالله

مقدّمة الطبعة الاولى

الماضي والحاضر والمستقبل

حين يسمع المواطن العربي ، شأنه في ذلك ، شأن غالبية مواطني العالم الثالث ، حديثاً عن المستقبل يتردد فكره بين عدد من المعاني تدفعه محصلتها الى نوع من التسليم ، بأن هذا الحديث لا يعنيه ، أو على الأقل يتعلق بأمور ، لا طاقة له بها ولا قدرة له عليها . فلا شيء يربط في ذهنه بين الماضي والحاضر والمستقبل . لذلك يبدو المستقبل وكأنه عالم آخر لا صلة له بقضايا اليوم ، ومشاق الحياة في هذا العصر ومخاطرها . وليس ذلك حال العامة من المواطنين وحدهم ، بل إن « الصفوة » المثقفة التي تتابع ما يجري في العالم الصناعي المتقدم هم كذلك في حيرة من الأمر . فهؤلاء قرأوا أولاً في الستينات ما نشر من مؤلفات في « علم المستقبليات » futurology وهي بصفة عامة نظرات حدسية عن العالم بعد نصف قرن ،ويزيد قوامها حلول الآلة ، محل الانسان في كل شيء استناداً الى تسارع معدلات التقدم العلمي والتطبيق التكنولوجي . وقد تكاثرت المؤلفات التي تنحو هذا النحو في تلك الفترة من النمو الاقتصادي المطرد وما واكبه من تطور علمي مثير ولا سيما في مجال الالكترونيات ، أطلق عليه أيامها اسم « الثورة العلمية والتكنولوجية » . وفي ركاب هذا الجيل من المؤلفين ، اندفع معلقون سياسيون يهونون من شأن العلوم الانسانية ، والمواقف العقائدية والمطالب الاجتماعية والسياسية لثلثي البشرية ، الذين يعيشون على ما سمي خط الفقر . فالإله الجديد هو « التكنولوجيا » التي ستحل كل المعضلات وتصنع من الكرة الأرضية عالماً تسيره الآلة ، وإن اختلف المفكرون في تقويم هذا العالم ، أهو الجنة أم الجحيم[1] . ومهما يكن من أمر ، فإن للتكنولوجيا شأن كل الآلهة ، كهنة يعرفون أسرارها ، ويمنعونها عن سواد الناس ، كما فعل كهنة مصر القديمة بأسرار بناء الأهرام . ولا يبقى لنا ـ مواطنو العالم الثالث ـ الا أن ننفض يدنا من قضية

---

(١) انظر على سبيل المثال :

= Herman Kahn and Anthony J. Wiener, *The Year 2000, a Framework for Speculation on the*

صنع المستقبل ، وأن ننظر الى ما يحمله الينا كقدر محتوم . وحين أخذ النمو الاقتصادي في التباطؤ ، وتأكد شيئاً فشيئاً أن الغرب الصناعي ـ ومعه الاقتصاد العالمي ـ قد دخل مرحلة أزمة لا يدرك أحد أبعادها وتعجز الحكومات ازاءها ، ولا تجد ما يسعفها من علم أو تكنولوجيا شهدت السبعينات موجة جديدة من الجهد الفكري تنظر الى مستقبل أقرب ، وتزعم عادة البعد عن الحدس والاعتماد على الوقائع المعبر عنها بالأرقام وتستخدم النماذج الرياضية المعقدة التي يسر الحاسب الالكتروني التعامل معها . وهي موجة تتسم بصفة عامة بطابع التحفظ في النظر الى المستقبل، إن لم يكن التشاؤم الواضح كما هي الحال في أول النماذج وأشهرها الذي نشر نتائجه « نادي روما » تحت عنوان « حدود النمو »[٢] . وتتسم هذه المحاولات جميعاً بقدر كبير من التعقيد الفني ، يقصر غاية جهد غير المتخصص بالتعرف الى ما انتهت اليه من استنتاجات ، دون أن تكون له فرصة الحكم على كيف توصل كل نموذج الى ما توصل اليه منها . وهكذا انتهى التحليل القائم على التعامل الرياضي مع المعطيات الكمية وحدها ، الى ما انتهت اليه مؤلفات علم المستقبليات من حيث حرمان سواد الناس من امكان المعرفة فضلاً عن المساهمة في النقاش أو القدرة على الاستخدام عند اقتراح السياسات أو اقرارها . فلا سلطان للناس على مستقبلهم ، ولا دور هم في تحديده ، ولا دراية لهم بالعلاقة بينه وبين الحاضر وما يفعلون فيه .

وحقيقة الأمر ، عكس ذلك تماماً . فمسيرة الزمن متصلة لا تعرف الانقطاع . وهو ليس مسرحية متعددة الفصول، يهبط الستار لدى نهاية كل فصل منها ، ليرتفع كاشفاً عن فصل جديد . فتاريخ البشر وحياة كل مجتمع من مجتمعاتهم كلاهما جوهر ، تداخل الأحداث عبر

Next Thirty-Three Years (New York: Hudson Institute, 1967); Fred Warshofsky, ed., *The Twenty-First Century: The New Age of Exploration,* Twenty first century series (New York: Viking, 1969); James T. Martin and Adrian R.D. Norman, *The Computerized Society, an Appraisal of the Impact of Computers on Society over the Next Fifteen Years,* automatic computation series (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 1970); Arthur B. Bronwell, ed., *Science and Techonlogy in the World of the Future* (New York: Wiley; Kreiger, 1970); Gerald Feinberg, *The Prometheus Project: Mankind's Search for Long Range Goals* (New York: Doubleday, 1969), and Romanian Academy of Science, *The Revolution in Science and Technology and the Contemporary Social Development* (The Romanian Accademy: 1977).

وفي محاولات تقويم الرؤى التكنولوجية ، أنظر على سبيل المثال :

Gordon R. Taylor, *The Doomsday Book* (London: Thames and Hudson, 1970); Victor C. Ferkiss, *Technological Man, the Myth and the Reality* (New York: Braziller, 1969); John D. Garcia, *The Moral Society: A Rational Alternative to Death* (New York: Julian Press, 1971), and Roberto Vacca, *Il Medievo Prossimo Ventura* (Rome: 1971)

وقد ترجم الى الانكليزية تحت عنوان :

The Coming Dark Age (New York: Doubleday; Anchor Books, 1973).

وقد كتب في الاتجاه المعارض تماماً لعبادة التكنولوجيا ، المؤلف المعروف ايفان ايليتش ؛ ومن اشهر مؤلفاته :

Ivan Illich, *Medical Nemesis: The Exploration of Health* (New York: Bantam, 1977).

(٢) أنظر الفصل الأول .

تتابع الأيام ، وامتداد بعض الظواهر رغم ما يعتري المجتمع من تغيرات ، وتشابك نتائج بعض الأحداث وتفاعلها لسنوات كثيرة تالية لتاريخ وقوعها . حقاً إن التغير سمة كل شيء في الكون . كذلك من المسلم به ، أن التغيرات الاجتماعية ، تسير على وتائر أسرع بكثير من تلك التي تعرفها التغيرات الطبيعية . كما أن بعض التغيرات الاجتماعية يأخذ طابعاً حاداً يبدو معه وكأنه قطيعة مع ما سبقه ، في حين يسير معظمها سيراً هادئاً لا يكاد يحس به الناس ، وإن كانوا يمارسونه . ويأخذ البعض الآخر شكل القرار الواعي الذي يتخذه المجتمع ، أو من يسيرون شؤونه كأمر منطقي ومقبول أو كاستجابة لتطلع مشروع . واتصال مسيرة الزمن لا تعني تكرار أحداثه على نحو رتيب ، فمن المعروف ، أن التاريخ لا يكرر نفسه ، ولكن التغير المستمر لا يعني بحال من الأحوال انبتات الحاضر عن الماضي او المستقبل عن الحاضر .

وليس ثمة حاجة الى جهد علمي كثيف لندرك أن حاضر الأمة العربية وليد ماضيها ، ولكن هذا الوليد ، نشأ في بيئة محلية وعالمية تخالف بيئة الماضي . واذا جاز التشبيه في هذا المقام ، لقلنا إن عدداً من العناصر الحضارية بالذات تشبه «الجينات» المورثات في علم الوراثة من حيث استمرارية التأثير في كل انسان منذ مولده . ولكن يبقى بعد ذلك ما يتعلمه الوليد من المجتمع المتطور الذي يعيش فيه ، وما يكتسبه من معرفة وخبرات ، وما يحيط به من قيم ، وما يمارسه من نشاط انتاجي . . . الخ وكلها تسهم في تكوين شخصيته . ومحصلة ذلك هو ما يسمى احياناً « الهوة بين الأجيال » . فكل فترة زمنية من حياة أي مجتمع هي نتيجة التفاعل بين ما ورثه المجتمع من أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية ، وبين ما يرد على حياته من جديد في كل تلك المجالات .

وهكذا نرى أن المستقبل ليس منبت الصلة بالحاضر . ليس فصلاً جديداً في كتاب التاريخ ، يبدأ من خواء . بل أن المستقبل هو الحصيلة التراكمية لما يتتابع من الأحداث وعمليات التغير النابعة من المجتمع أو الوافدة عليه . وحين نحاول استشراف مستقبل الوطن العربي مثلاً في نهاية القرن الحالي ، أو بدء القرن التالي ، فإن علينا أن ندرك منذ الآن أنها ستكون ثمرة ما نفعله أو لا نفعله منذ الآن ، وحتى ذلك التاريخ . **وإذا كنا نطمح الى التنمية الشاملة ، او التحرر ، أو التوحيد القومي أو العدالة الاجتماعية ، أو المركز القوي في حلبة العلاقات الدولية** . . . . أو الى غير ذلك من الأهداف ، فإن علينا أن ندرك أن شيئاً من ذلك لن يتحقق الا اذا أخذنا بأسبابه من الآن . فالقرارات التي نتخذها اليوم ، ترتهن المستقبل في اتجاه أو آخر . والى جانب القرارات ، تسري في جنبات المجتمع العربي عمليات تغير في السلوك والقيم الاجتماعية ، والأهداف تفعل مفعولها التراكمي في تحديد شكل المستقبل ، دون أن نعي بهذه الآثار بعيدة المدى . ونحن لا نعيش في عزلة عن العالم ، بل على العكس تتزايد الروابط المتعددة بين العرب وغيرهم في صور شتى لا تكاد تخضع لحصر ، ولتلك الروابط مفعولها التراكمي أيضاً ، في تشكيل المستقبل العربي . ومن ثم فإن الدراسات المستقبلية ليست ترفاً عقلياً يتلهى به بعض المثقفين ، ولا فراراً من الواقع ومشكلاته المعقدة بحثاً عن عالم أفضل . بل إن لها فائدة عملية ومباشرة من حيث التمكن من معرفة النتائج البعيدة المدى لما يجري في بلادنا

الآن : ما نتخذه من قرارات ، وما نمارسه من تغير في العادات ، وما ننشئه ، او أن ندعمه من علاقات .

ليس للمستقبل صورة فريدة

وما دام المستقبل ليس قدراً محتوماً ، فإنه لا يمكن أن يكون في صورة فريدة . بل إن أمام كل مجتمع في لحظة معينة من تاريخه احتمالات متعددة للمستقبل يتعين الكشف عنها ومحاولة رسم المعالم الأساسية لكل منها . وأساس هذا المطلب البحثي هو دراسة امكانات المجتمع المعني المعروفة ، والتي يمكن أن يصل اليها البحث ، والتعرف الى أساليب استخدام المجتمع لتلك الامكانات ، ودرجة الوعي بالآثار البعيدة للاستخدامات الجارية ، ثم مدى الحرية التي يتمتع بها المجتمع لتغيير أنماط الاستخدام . ولما كانت دراسة المستقبل قد اقترنت في العقد الفائت بالنماذج الرياضية ، وكانت الرياضة بسبيلها لأن تصبح لغة مشتركة لكل العلوم ، فإننا نستعير هنا بعض تعبيراتها . فحرية أي مجتمع اليوم ليست مطلقة ، بمعنى أن صانعي القرار وأهل الرأي وسائر الناس ، حين يتخذون القرار ، أو يعبرون بالرأي ، أو يتصرفون في حياتهم اليومية على هذا النحو ، أو ذاك ، لا يمارسون اختياراً واعياً وارادياً بوسعهم أن يغيروه كيف شاءوا . فالارادة الاجتماعية على كل المستويات تحد من اطلاقها قيود constraints كثيرة . وبعض هذه القيود طبيعي مثل حجم الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع ، وبعضها اجتماعي مثل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية السائدة في ذلك المجتمع . ومن زاوية ثانية ، بعض تلك القيود مختار عن ادراك ورغبة ، والبعض الآخر يسود دون تفكير ، أو تمحيص كسلوك جماعي يتقبله المجتمع وكأنه من طبيعة الأشياء . ومن زاوية ثالثة بعض تلك القيود داخلي في الأساس في حين أن البعض الآخر وافد على المجتمع نتيجة علاقاته المتعددة بمجتمعات أخرى . ومن زاوية رابعة بعض تلك القيود حقيقي يتعذر تجاوزه في المستقبل المنظور ، والبعض الآخر يمكن بالبحث والدراسة التوصل الى وسائل تجاوزه أو الالتفاف من حوله . وهكذا يمكن أن تتعدد صور المستقبل، أمام أي مجتمع وفقاً لحدود الحرية ، التي يحققها لنفسه في محاولة رسم صورة مستقبله بنفسه .

والأمر الذي لا مراء فيه ، في بلدان العالم الثالث ، على وجه الخصوص ، هو أن اسوأ صورة للمستقبل ، هي تلك التي تنتج عن الموقف السلبي من محاولة صنع المستقبل ، موقف التخلي عن حرية الارادة الانسانية ، وترك الأحداث تصنع مستقبل الناس . وإذا كانت البلدان المتقدمة صناعياً ، تدرك ضرورة استشراف المستقبل ، حتى لا يحمل اليها من المفاجآت ما لا ترضاه ، فإن بلدان العالم الثالث التي تعاني التخلف بمظاهره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية المتعددة ، لا يحق لها أن تنصرف عن التفكير في المستقبل والإعداد لصور منه تكون أدعى للتقدم ، ورفع مستوى المعيشة ، واحتلال موقع أرفع في الحلبة الدولية . وفيما وراء تلك الضرورة التي تعبر ولا شك ، عن طموح أهل هذه البلدان ، هناك حقيقة أن السلبية الكاملة لا تعني توقف الأحداث والتغيرات ، فالتغير سنة الحياة ، والأحداث المحلية والخارجية متعددة ومتجددة . ولهذا ، فإن الامتناع عن محاولة استهداف صورة معينة للمستقبل لا يعني بقاء الحال

على ما هي عليه ، وإنما قد يصل بالمجتمع الى درجات أدنى ، أو يفرض عليه تغيرات عنيفة ذات تكلفة اجتماعية باهظة .

وحين يقرر المجتمع لنفسه أهدافاً مستقبلية فإن صورة المستقبل لن تكون بالضرورة مطابقة لتلك الأهداف . فالأمر يتوقف على من اتخذ القرار باسم المجتمع ، وما هي مصالحه ودرجة وعيه بها ، ونتائج قراره المتشابكة واثرها في المدى البعيد ، والقدر الذي يحيط به من المعرفة بواقع المجتمع وواقع العالم المحيط به ، ومدى الاتساق بين الأهداف وبين السبل التي ينتهجها لتحقيقها . ومرة أخرى نقول بلغة الرياضة ، بأن صور المستقبل ـ رغم تحديد الأهداف ـ ستختلف باختلاف كل من تلك المتغيرات variables .

وكل هذا يبرز أهمية الدراسات المستقبلية التي تعنى قبل كل شيء بمحاولة استشراف الصور المختلفة للمستقبل وفقاً لفروض مختلفة فيما يتعلق بالمعرفة بالواقع وجذوره التاريخية ، والامكانات المتاحة وأساليب استخدامها المتباينة ، والوعي بقضية المستقبل ، والأهداف المعلنة بشأنها ، والعمليات الفعلية التي تغير المجتمع دون وعي لدى أفراده بآثارها ، والعلاقة التبادلية بين البنى والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية السائدة في الداخل ومثيلاتها السائدة في الخارج . . . الخ . فلو كانت صورة المستقبل ، لا صلة لها بالحاضر ، وإنما هي من أمور الغيب التي تحل بالمجتمع فجأة لكان السبيل الوحيد أمام شعوبنا أن نلجأ الى الكهان الذين يدعون العلم بالغيب كما كان يفعل أهل اليونان قديماً مع كهنة معبد دلفي . أما وقد أوضحنا عملية تشكيل المستقبل ، وأثر الحاضر في صنعه فليس أمامنا من سبيل الا « طلب العلم » أي البحث المتشعب والمكثف في مجال الدراسات المستقبلية .

لقد حكم الفكر التنموي في معظم بلدان العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الماضية مفهوم ساذج عن التنمية ، ألا وهو أنها مجرد تكرار لتجربة النمو التاريخي للرأسمالية الغربية . وهو مفهوم يغفل تماماً « تاريخية » تلك الظاهرة . لقد نمت الرأسمالية الغربية في ظروف يستحيل تكرارها من أبرزها : السبق التكنولوجي ، السيطرة على موارد العالم الطبيعية والبشرية وفتح أسواقه جميعها أمام منتجاتها ؛ ومعالجة مشكلة الفقر بالاستعمار الاستيطاني في أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا ونيوزيلندا وغيرها . وقد نجحت هذه الهجرة في كندا والولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا في ازاحة السكان الاصليين وتوفير القوى العاملة التي لم تتحمل المجتمعات الجديدة تكلفة تنشئتها لتستغل الموارد الطبيعية الضخمة للقارات المكتشفة حديثاً . وكل ذلك لا يمكن تكراره في عالم اليوم .

ومع ذلك فأصحاب الفكر التنموي الغربي سلموا بامكان « اللحاق » بالدول الصناعية في أمد زمني معقول . وثبت أن هذا الهدف وهم كبير . وأمام أزمة التنمية في العالم الثالث أخذ عدد من مفكريه في البحث عن استراتيجيات بديلة للتنمية ، وشارك في هذا الجهد بعض مفكري الدول الصناعية . وشهدت السبعينات مولد مفاهيم جديدة للتنمية ، مثل الاعتماد على النفس ، والوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير ، وضرورة المشاركة الشعبية الايجابية في

التنمية ، وشمول مفهوم التنمية للجوانب الاجتماعية والحضارية ، وليس النحو الاقتصادي فقط . . . الخ . كما شهدت الساحة الدولية تحركاً واسعاً لبلدان العالم الثالث ، من أجل تعديل علاقاتها بالدول الصناعية . وكل هذه المفاهيم الحديثة تفترض سياسات وخيارات اخرى ، غير التي سارت عليها بلدان العالم الثالث بصفة عامة حتى الآن . والأخذ بكل ، او بعض، هذه الخيارات والسياسات ، لا بد من أن ينعكس أثره في تشكيل مستقبل المجتمعات التي تأخذ بها . وبعبارة أخرى ، القول بصورة فريدة لمستقبل أي من بلدان العالم الثالث ، يستند في الواقع الى موقف فكري هو التسليم بمسار فريد للتنمية هو محاكاة النموذج الغربي . وبمجرد أن نحيد عن هذا الموقف الفكري ، يصبح المستقبل قضية مفتوحة ، ويمكن أن تكون له صور متعددة . كما أن أي تعديل حقيقي في العلاقات بين دول العالم الثالث والدول الصناعية لا بد من أن يغير من صورة المستقبل .

غيرنا يمكن أن يشكل مستقبلنا

وتزداد الحاجة الى الدراسات المستقبلية في بلدان العالم الثالث ، لأنها جزء من نظام عالمي حاكم لاختياراتها الى حد بعيد . وهذا النظام العالمي ظاهرة حديثة نسبياً في تاريخ البشرية . فخلال عشرات الألوف من السنين ، عاش الناس في مجتمعات متفرقة ، تتفاوت حجماً واستقراراً ولكنها تعتمد على نفسها في الأساس ، أو تكفي نفسها بنفسها ، ولا تعلم شيئاً عن بقية البشرية فيما عدا المجتمعات المجاورة لها ، والتي يمكن أن تصلها بها علاقات عارضة من الغزو أو التبادل السلعي .

والامبراطوريات التي تعاقبت في العصور القديمة ، لم يسيطر اي منها الا على جزء محدود من الكرة الأرضية . ولم تحاول أي منها ، أن تفرض على المجتمعات التي أخضعتها لحكمها نظاماً اقتصادياً واجتماعياً واحداً . بل كان حكام الامبراطورية يكتفون بالحصول على جزء من الفائض الاقتصادي الذي يحققه كل من تلك المجتمعات (أساساً في شكل جزية عينية) دون أن يفكروا في ادماجها جميعاً في نظام واحد . حتى الرومان مع ولعهم الشديد بالتنظيم والتقنين ميزوا بين قانونهم المدني jus civilis وقوانين الشعوب الأخرى الخاضعة لسلطان روما jus gentium . والرحالة الذين طافوا بأجزاء من الأرض بعيدة عن مواطنهم كان يحركهم حب الاستطلاع والمعرفة ، وليس الرغبة في جمع المال . وكانوا يؤوبون من أسفارهم بالاقاصيص ، أكثر مما يحملون من سلع . وحتى نهاية القرن الخامس عشر ، كان لفظ « العالم » يعني بالنسبة لسكان حوض البحر الأبيض المتوسط ، جيرانهم المباشرين في أوروبا والشرق الأوسط ثم الهند والصين . وكانت « التجارة الدولية » مقصورة على عدد محدود من السلع الترفية وتتخذ في الأغلب شكل صفقات عارضة وليس شكل تيارات منتظمة .

وظلت الحال كذلك حتى نمت الرأسمالية في أوروبا الغربية ، ودفعت بالأوروبيين ، الى عمل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشر ، ألا وهو غزو كل بقاع الأرض المعروف منها آنذاك والمجهول . وأسهمت الثروات المنهوبة من البلدان التي فتحها الغزاة في عملية التراكم البدائي

لرأس المال التي مكنت أثرياء الأوروبيين ، من الاستثمار في تحويل المخترعات - التي كانت حتى ذلك الوقت لا تنتج الا ألاعيب gadgets يتلهى بها الملوك والأمراء - الى أساليب انتاج . وهكذا ولدت الصناعة الآلية الحديثة بسمتيها الأساسيتين : شهيتها غير المحدودة للطاقة والمواد الأولية ، وحاجتها المتزايدة الى اسواق أوسع . وكان الاستعمار ، وسيلة ارضاء الصناعة المتنامية . ومن المتعارف عليه ، أن يؤرخ للثورة الصناعية بالربع الأخير من القرن الثامن عشر ، ويمكن القول إن الاستعمار نجح خلال المائة عام التالية في بسط ظلاله على الأرض كلها .

وعلى هذا النحو ، وفيما وراء تعدد الامبراطوريات نجح الاستعمار في توحيد العالم في ظل نظام اقتصادي واجتماعي واحد هو الرأسمالية . وكان جوهر هذا التوحيد ، ليس الحصول على « الجزية » وإنما اعتماد الصناعة الأوروبية ، ثم الأمريكية على مواد أولية وطاقة رخيصة تجلب من المستعمرات ، وتصريف منتجات تلك الصناعة في أسواق المستعمرات ، أي انشاء روابط انتاجية وتبادلية بين اقتصاد المستعمرات واقتصاد الدول الاستعمارية . وظهر بذلك ، ولأول مرة الاقتصاد العالمي عن طريق تكامل اقتصاد المستعمرات مع اقتصاد الدول الاستعمارية على نحو يجعل مسيرة كل منهما تؤثر في مسيرة الآخر مما يحدو بعض الكتاب ورجال السياسة في الغرب الى الحديث عن « الاعتماد المتبادل » Interdependence بين مكونات الاقتصاد العالمي . ولكن واقع الأمر ، هو أن تكامل الاقتصاد العالمي ، قد تم لصالح أولئك الذين صنعوه . ولذلك ، كانت ثمرته تركز النمو الصناعي الهائل في عدد محدود من الدول على حساب بقية البشر . ولم يكن التخلف ركوداً ، أو تأخراً تاريخياً ، لأن المستعمرات لم تترك وشأنها ثم عجزت عن التطور . بل إن تطورها الاقتصادي ، قد حدد على النحو الذي يخدم مصالح المستعمرين . ولذلك فإن التخلف ليس افتقاداً للنمو الاقتصادي ، وإنما هو في حقيقته تنمية مشوهة موجهة لخدمة الخارج وتابعة له ، إنها الوجه الآخر لعملية واحدة هي نمو الرأسمالية الغربية وفرض سيطرتها على العالم .

ورغم نجاح حركة التحرر الوطني منذ الخمسينات بنوع خاص في تصفية الاستعمار القديم ، وتحقيق الاستقلال السياسي بحيث لم يبق إلا جيوب محدودة ، من أبرزها الاستعمار الاستيطاني في فلسطين ، وفي جنوب افريقية ، ما زال الاقتصاد العالمي يعطي صورة أبعد ما تكون عن التكافؤ ، بعكس تكافؤ الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة . فنحن نعيش في نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي وحضاري عالمي له **قلب** Centre يتحكم في مسيرته،ويتكون من عدد محدود من الدول الغربية ويفرض سياساته على **التخوم** Periphery أي بلدان العالم الثالث . ووسائل التحكم التي يتمتع بها القلب كثيرة تشكل ما يسمى « أبنية سلطة » power structures لها تشعب خيوط العنكبوت وتلتف حول أوطاننا رغم الاستقلال السياسي . فهناك **أولاً** ، القوة العسكرية من حيث استخدامها في العدوان المباشر او التهديد به ، او من حيث بيعها لدول العالم الثالث لربط جيوشها بمصادر السلاح . وهناك **ثانياً** ، عوامل القوة الاقتصادية : الصناعة ، التكنولوجيا ، المال . . . ولا مدعاة للاطالة هنا في الحديث عن آثار ذلك على محاولات التنمية في العالم الثالث . وأخيراً - وليس ذلك أقل الأمور أهمية - هناك

السيطرة الغربية على وسائل الاعلام والاتصال من احتكار خمس وكالات أنباء « عالمية » لمصادر الأخبار التي تنشرها صحفنا المحلية ، الى السينما ومواد التليفزيون الى الاعلانات . . الخ مما يعيد تشكيل الأذواق والآراء والقيم في بلدان العالم الثالث ، وفقاً لمصالح الرأسمالية الغربية على أساس من اكبار لأسلوب الحياة في مجتمع الاستهلاك ، واعلاء لشأن الحضارة الغربية تصل الى حد النظر اليها ، على أنها وحدها الحضارة وما عداها تخلف .

وهكذا تعيش بلدان العالم الثالث مرتبطة بنظام عالمي تعمل آلياته تلقائياً لصالح القلب وضد مصلحة التخوم . نظام من شأنه أن يتزايد استغلال القلب لمواردها الطبيعية والبشرية ، وأن تتزايد تبعيتها له مهما تبلغ من ثراء وتنفق في الاستثمار او تجتهد في التحديث . إن النظام العلمي يشبه النظم الفلكية ، يتوسطه نجم كبير الحجم ومشع تدور في فلكه الكواكب السيارة planets بحكم قوانين الجاذبية . ولذلك ـ وهذا ما يعنينا هنا ـ ما لم تحاول مجموعات من دول العالم الثالث أن تشكل لنفسها مستقبلاً أكثر استقلالاً ، وأقل خضوعاً للاستغلال ، فإن مسيرة النظام العالمي ـ فضلاً عن أشكال التدخل المباشر أو غير المباشر ـ ستحدد لها المستقبل الذي يتفق ومصالح القوى المسيطرة في القلب من النظام العالمي . وأخبث ما في الأمر ، أن ذلك يقع والنخب الحاكمة ومعظم أهل الرأي يعتقدون في كل لحظة أنهم يختارون لأنفسهم في حرية وعقلانية . ذلك لأن للاختيار العقلاني بعداً زمنياً كثيراً ما يغيب عنا ، ألا وهو روابط الماضي والحاضر التي يتم في اطارها الاختيار والآثار المستقبلية لتراكم القرارات الآتية .

من الممكن أن نشكل المستقبل بأنفسنا

ومهما يكن من شأن آليات النظام العالمي فإنها ليست من القوة بحيث تلغي ارادة أمم العالم الثالث الغاء . لقد أرهبت القوة العسكرية الغربية شعوبنا لسنوات طويلة ، فخضعت للاستعمار بأشكاله القديمة . ولكنها حين وعيت عناصر قوتها الذاتية تصدت للاحتلال وصور السيطرة الأجنبية المباشرة، وناضلت بأشكال شتى . وكانت محصلة النضال ، أن حصلت بلدان العالم الثالث على استقلالها ، على الرغم من أن ميزان القوى العسكرية لم يتغير لصالحها بل ان الدول الصناعية تمتلك اليوم من تلك القوة اضعاف اضعاف ما كانت تملكه حين احتلت الهند أو حتى حين تقاسمت أجزاء الامبراطورية العثمانية غداة الحرب العالمية الأولى . والمطلوب اليوم هو الوعي بأن التنمية الحقة هي التحرر من الاستعمار الاقتصادي والحضاري . لقد ضلل المفهوم الذي ساد عن التنمية في العقود الثلاثة الماضية العالم الثالث ، من حيث أنه جعل التنمية مرتهنة بمعونات الدول الصناعية واستثماراتها . حتى أصبح عدو الأمس الذي قاتلت الشعوب ضده ، الصديق المنقذ من التخلف . هذا مع أن التخلف نفسه ، يرجع أساساً للسيطرة الاستعمارية . ولذلك فإن المفاهيم الجديدة للتنمية ، من شأنها أن تفتح امكانات لمسارات جديدة ، يتعين دراسة آثارها المستقبلية واختبار فاعليتها ، تمهيداً لبناء استراتيجيات للتنمية تعطي للمستقبل صوراً أكثر تجاوباً مع طموحات أممنا المشروعة .

واذا كانت الدول الصناعية تهتم بالدراسات المستقبلية ، وهي كونت اقتصادها ومجتمعها

في صورة متكاملة لا يمكن تعديل مسارها جوهريا الا بتكلفة باهظة . واذا كانت تلك البلاد تشهد اتجاهات متزايدة تعبر عن عدم رضاها عن أسلوب الحياة التي تعيشها وتنفق الجهد في اكتشاف أساليب حياة جديدة تعيد للانسان الحر مكانته كسيد للآلة وليس خادماً لها ولمنتجاتها ، وتحقق له التوازن بين متطلباته المادية وغير المادية وتحرص على حمايته من تلوث البيئة وأخطار نضوب الموارد الطبيعية أو الاضرار بها وترفع نوعية الحياة Quality of life شعاراً في مواجهة شعار مجتمع الاستهلاك وهو تكديس كميات من الأشياء Quantity of things ، فإن بلدان العالم الثالث ما زالت في بداية الطريق . وبالتالي فإن مجال الاختيار أمامها أرحب وتكلفته أقل .

وعلى سبيل المثال اذا كانت تكنولوجيا معينة تلوث البيئة وتضطر المجتمعات الصناعية الى اختراع وسائل لمقاومة التلوث ذات تكلفة لا يستهان بها ولكنها أقل بكثير من تكلفة التخلي عن تلك التكنولوجيا ، واغلاق المصانع التي تستخدمها ، ألا يكون من الأجدى في بلدان العالم الثالث ، أن تختار منذ البداية تكنولوجيا نظيفة ؟ إن التخلف في هذا المجال يكاد يكون ميزة نسبية . وفي مثال آخر ، نرى أن التركز الصناعي وما تبعه من تجمعات حضرية عملاقة يخلق مشكلات تكاد تستعصى على الحل حتى رأينا عاصمة رأس المال في العالم ، مدينة نيويورك على وشك الافلاس ، ولم تخرج منه الا بتخفيض مستوى ما تقدمه لسكانها من خدمات ، ألا يدفعها هذا الى البحث عن استراتيجية للتنمية تحقق توازناً أفضل بين تنمية ريفية شاملة ونمو حضري متعدد المراكز ؟ . وما أكثر ما يمكن أن نضرب من أمثال في هذا المجال .

إن الأمر ، لم يعد محصوراً في اختيار نموذج معد سلفاً للتنمية . لقد سقطت وثنية النماذج كما سنشرح بشيء من التفصيل في الفصل الثالث . والفكر التنموي المتقدم يقر اليوم ، بأن لكل مجتمع طريقه الخاص نحو التنمية ، طريقاً محكوماً بتراثه الحضاري وموارده الطبيعية والبنى الاقتصادية والاجتماعية القائمة والمتغيرة ، والعلاقات مع العالم الخارجي . لم يعد هناك حل نظري لقضية كالاختيار مثلاً ، بين الرأسمالية أو الاشتراكية . فقضية التنمية أعقد من ذلك بكثير . فمن يختار سياسياً واجتماعياً النظام الرأسمالي، عليه أن يبحث عن مقومات النجاح في هذا الطريق ، من واقع مجتمعه وليس انبهاراً بنجاح الرأسمالية في الغرب أو تسليماً غير نقدي لما تقوله النظريات الاقتصادية والاجتماعية عن هذا النظام . ومن يختار الاشتراكية ، عليه أن يعلم أنها لا تفرض بقرار سياسي ، وإنما هي عملية تطور اقتصادي واجتماعي وحضاري طويل المدى ، يحكمه في المقام الأول واقع المجتمع الذي يعيش فيه . فالاختيار السياسي لا يحل بذاته مشكلات التنمية ولا يحدد تلقائياً صورة المستقبل الا اذا كانت مجرد « يوتوبيا » . ومن هنا كان تعدد المسارات وضرورة التعرف الى الواقع معرفة تامة ومتحررة فكرياً . والعالم أمامنا يشهد بأن رأسمالية اليابان غير رأسمالية الولايات المتحدة ، كما أن اشتراكية الصين ، غير اشتراكية الاتحاد السوفياتي ونحن نذكر عن قصد حالات النجاح التي جذبت الأنظار أكثر من غيرها وأثرت في العالم الثالث بدرجات متفاوتة .

والوطن العربي بمجموع أقطاره ،غنيها وفقيرها ، جزء لا يتجزأ من العالم الثالث ، فعلى

أبنائه أن يحاولوا تصور مستقبله والكشف عن المسارات المتعددة التي يمكن أن تشكل هذا المستقبل في صور مختلفة . وربما تميزت الأقطار العربية في هذا المقام بوحدة الحضارة والتطلع الى نوع من الوحدة الاقتصادية والسياسية مما يؤهلها لمجهود جماعي في مجال الدراسات المستقبلية . ومن ثم ، فلا بد من اذكاء الوعي بأهمية الدراسات المستقبلية وتحديد مضمونها ومنهجيتها في الاطار العربي .

الفصل الأول

النماذج العالميّة والمستقبل العربي

استهـــلال

يرمي هذا الفصل الى عرض أمثلة لنظرة الآخرين لنا : أو كيف تجري رؤية مستقبل الوطن العربي في اطار التنبؤات التي قامت بها الجماعات والمؤسسات غير العربية . وسوف نضع نصب أعيننا في هذا العرض ، وفي التقويم الذي يتضمنه ، الهدف النهائي لهذا الكتاب ، ألا وهو حصر وتقويم الدراسات المختلفة المتاحة حول مستقبل الوطن العربي ، ومن ثم أهليتها لاستشراف مستقبل أو « مستقبلات بديلة » لتنميته .

ولذا ، فإن هذا الفصل يبدأ بمقدمة حول المناهج والمفاهيم الواجب الاتفاق عليها عند التعرض بالتقويم للصور المستقبلية للتنمية في قطر أو منطقة ما . فالمقدمة تشمل التمييز بين المناهج المختلفة لمعالجة قضايا المستقبل ، وتلخص بشكل سريع بعض الخبرات الخاصة بتحديد مفهوم « استشراف المستقبل »، ثم تتقدم بعد ذلك ، لاختيار أمثلة من نظرة الآخرين لنا . وسوف نرى أنها أمثلة لما يسمى « بالنماذج العالمية »[1] وهي أنشطة تكررت كثيراً عبر فترة السبعينات ، وحظيت بقدر غير قليل من الانتشار والدعاية .

ويمكن النظر لهذا الفصل باعتباره يمثل قراءة أولى للأعمال التي تمخضت عنها حركة النماذج العالمية ، مع التركيز على الامثلة التي نختارها . فبعد عرض شديد الاختصار لهذه الأمثلة ، نبدأ **أولاً** بعرض نقدي لهذه النماذج من وجهة نظر العالم الثالث ، ومن حيث جودتها الفنية وصلاحيتها لاستطلاع المستقبل ، ثم **ثانياً** ، بتقويم مدى مناسبة التعبير عن الوطن العربي في تقسيمات وهياكل هذه النماذج ، **وثالثاً** ، تقويم مدى الطموح والموضوعية والشمول في استشراف هذه النماذج لمستقبل الوطن العربي بعد عشرات السنين . والى أي مدى ، يمكن أن يرضينا وضعنا النسبي في خريطة العالم الجديد ، كما جاء في نتائج تنبؤات هذه النماذج .

---

(١) Global Models.

أولاً : مفهوم الاستشراف ومعايير اختيار النماذج العالمية

١ ـ المناهج المختلفة لمعالجة قضايا المستقبل

يرد في الكتابات المتداولة العديد من المسميات والمفاهيم التي تتصل بمحاولات رسم « صورة مستقبلية » لمجمل أو بعض نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وسوف نحاول هنا التمييز بين بعضها بالقدر الذي يخدم قراءة هذا الكتاب . ويحسن أولاً أن ننبه ، الى أننا نتحدث الآن في مجال ـ مجال الكتابة في الاقتصاد والاجتماع ـ يندر فيه الاتفاق بين جميع الكتاب والتطبيقيين على المصطلح نفسه للمفهوم نفسه ، اذ تعني المصطلحات نفسها أحياناً أشياء شديدة التباين . أضفْ الى ذلك ، أن بعض المصطلحات أجنبية الاصل لا تجد عند ترجمتها الى العربية الا الاجتهادات الفردية ، حيث يبذل في الدقة في النحت والاشتقاق جهد أكبر ، مما يبذل في محاولة الاتفاق على ترجمات مستقرة .

أ ـ لنبدأ بالاشارة أولاً ، الى أن هذا الفصل يعنى بمحاولات الوصول لصورة المستقبل لفترات طويلة نسبياً ، تمتد بنا الى نهايات هذا القرن ، على الأقل ، او قل صورة المستقبل مع دورة القرن العشرين .

ب ـ لنبدأ اتفاقنا حول ما يهتم به هذا الفصل من الكتاب من المناهج المختلفة باستبعاد التخطيط طويل المدى[٢] والنبوءات[٣] . فالتخطيط هو تدخل واع لاعادة صوغ الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة والمتاحة لسلطة مركزية تملك في التطبيق امكانات كبيرة للتسيير والمتابعة وخلق الظروف الموضوعية لتحقيق هذه السياسات . وعليه فالتخطيط طويل المدى ، قد يجد لنفسه مكاناً ـ قبل أي مكان آخر ـ في البلدان ومجموعات البلدان التي تمارس قدراً من التدخل المركزي في الحياة الاقتصادية . أما النبوءات فهي التي تستند الى الفكرة الساذجة القائلة إن المستقبل أمر محدد مسبقاً ، إنما المطلوب هو الكشف عنه فقط ، وعليه فالتنبؤات مجالها بعض القناعات والممارسات الفردية ، وليس الادارة والممارسة على مستوى الدولة أو مجموعات الدول .

ج ـ ولقد أثبتت خبرة المهتمين بشؤون المستقبل أن التخطيط متوسط أو طويل المدى ، وكذلك اشتقاق السياسات والبرامج المتفاوتة في مداها الزمني في حالة البلدان التي لا تمارس قدراً كافياً من التدخل المركزي ، يحتاج الى خلفية اطول في مداها من الاسقاطات والتنبؤات والتحليلات المستقبلية . ومثل هذه الخلفية للمعلومات المستقبلية ، تفيد كثيراً في رسم المسارات المستقبلية الأكثر استقراراً ، وقبل ذلك تفيد في التنبه الى المخاطر والاختناقات الواجب التحذير منها والبدء بالسياسات اللازمة لدرء هذه المخاطر في الوقت المناسب .

---

(٢) Long-Term Planning or Long-Range Planning.

(٣) Prophecies.

د ـ وتميل أغلب الكتابات في هذا المجال الى استخدام مفهوم **الاسقاط**[٤] للمناهج البسيطة التي تهتم بالامتداد الزمني البسيط لاتجاهات عامة وعلاقات رقمية مجردة محسوبة من المتابعة الاحصائية للماضي . كما أننا نفضل استخدام **مفهوم التنبؤ**[٥] للمحاولات الاكثر جدية وواقعية والتي تعنى برسم الصورة التفصيلية للمستقبل مع عدم اهمال كل التشابكات وآثار التغذية العكسية[٦] المختلفة لمجمل النسق[٧] محل الدراسة .

هـ ـ ومع تعقد مجمل النسق السياسي الاجتماعي الاقتصادي وزيادة «عدم اليقين» المستقبلي ، ومع ملاحظتنا من واقع التطبيق أن الاسقاط يقصر أمام ما نريده ، وأن ما نفعله يقصر أمام ما يمكن أن يكون تنبؤاً ولذا نجد أنفسنا دائماً بصدد بحث عن مناهج وأساليب جديدة . **فما نستطيعه لا يتجاوز أن يكون تنبؤات مشروطة**[٨] (أو سيناريوهات) تركز على حركة المتغيرات الرئيسة ودورها في تشكيل صورة المستقبل ، تاركة باقي التفاصيل لمراحل تالية من التخطيط ، نبحث فيها عن السياسات الملائمة لتحقيق هذه الاتجاهات المستهدفة للمتغيرات الرئيسة . وما نستطيعه ، لا يتجاوز أن يكون تعبيراً عن مجمل النسق في صورة « أنساق فرعية »، تقصر امكاناتنا وكذا طبيعة الظواهر التي نتعامل معها أمام امكانية التعبير الموضوعي الدقيق عنها في نسق واحد متكامل بكل تشابكاته وآثاره التبادلية . أي أن ما نفعله في الواقع هو نوع من التحليل المستقبلي الاستكشافي[٩] بدءاً بمجموعة من الافتراضات الاختيارية ـ سواء اعترفنا بذلك صراحة أم ادعينا غير ذلك ـ مستهدفين في ذلك الحوار مع العقل وليس الوصول الى « نبوءات » .

إذن فإن « استشراف المستقبل » هو اجتهاد علمي منظم ، يرمي الى صوغ مجموعة من « التنبؤات المشروطة » والتي تشمل المعالم الرئيسة لاوضاع مجتمع ما ، أو مجموعة من المجتمعات ، وعبر فترة مقبلة تمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاماً ، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر ، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع . بهذا الشكل فإن « استشراف المستقبل » لا يستبعد أيضاً امكانية استكشاف نوعية وحجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في مجتمع ما ، حتى يتشكل مستقبله على نحو معين منشود .

و ـ وكان علينا هنا أن نبحث عن مسمى نستخدمه للتعبير عن هذه النظرة الأبعد مدى ، والتي فضلنا لها كلمة « استشراف المستقبل » . وسوف يعفينا هذا كثيراً من مشكلة الترجمة

---

(٤) Projection.

(٥) Forecasting.

(٦) Feed-backs.

(٧) Total System.

(٨) Conditional Forecasts.- أي التنبؤ بدءاً بمجموعة من الافتراضات المحددة مسبقاً حول المستقبل ، بدلاً من أن يكون مضمون هذه الافتراضات جزءاً من القيم المستقبلية للمتغيرات المطلوب التنبؤ بها .

(٩) Prospective Analysis.

عن مصطلحات أجنبية تثير من مشكلات عدم الاتفاق ، اكثر مما تفيد به القارىء في استدلاله . وبهذا الشكل نحصر اهتمامنا في مدى زمني معيّن ومنهجية معينة .

ز ـ ويبقى أن نشير الى بعض المسميات الأخرى الاكثر شيوعاً . والحديث هنا ما زال حول المفاهيم . فاصطلاح Futurology في الغرب مثلاً قد ظهر ليعني التبشير ببعض جزئيات صورة المستقبل ولمدى أطول كثيراً مما عنينا به حتى الآن ، ثم انه ارتبط تاريخياً بالتبشير بمستقبل « الابداع التكنولوجي » وبكتاب تعاملوا مع التكنولوجيا وكأنها « العنصر المستقل » والأهم في تحديد صورة المستقبل . أما اصطلاح Prognosis ، والشائع استخدامه في أوروبا الشرقية ، فقصد به محاولة الوصول الى خلفية للمعلومات المستقبلية طويلة المدى لازمة للنشاط التخطيطي .

ح ـ كذلك لا بد لنا من أن نشير الى أن كلاًّ من هذه المناهج ينهل من عدد لا حصر له من الاساليب التي تناسب المدى الطويل . ويمكن تقسيم هذه الاساليب الى اربع مجموعات رئيسة : الاساليب الحدسية[١٠] ؛ والاستكشافية[١١] ؛ والاستهدافية[١٢] ؛ وأخيراً النماذج التي تهتم بمجمل التغيرات والتشابكات والتفاعلات[١٣] . والشيء المؤكد ، أن كل المناهج السابقة تستخدم خليطاً من هذه الأساليب كلها ، وبأوزان متفاوتة حسب طبيعة النسق محل الدراسة ، وحسب الهدف من الدراسة المستقبلية .

٢ ـ استشراف المستقبل العربي ، ما المقصود به ؟

نحاول هنا فتح باب المناقشة حول العناصر الواجب الاتفاق عليها عند استشراف المستقبل ، ونحتاج في البدء الى مزيد من مناقشة مفهوم « الاستشراف » في حد ذاته .

أ ـ الاستشراف العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي والحاضر ، أي فهم تأثير العوامل التي شكلت معالم الماضي والحاضر معاً . وجودة هذا الاستشراف هي رهن بحالة أدوات المعرفة العلمية المتوافرة . وبالتالي فإن عملية « الاستشراف » يجب أن تكون عملية

---

(١٠) Intuitive ـ الحدس الشخصي المبني على الخبرة هو الأساس ؛ والوصول الى ذلك لا يمر بالتعبير الصريح عن نموذج للعلاقات والتشابكات .

(١١) Exploratory ـ استطلاع مستقبل علاقات قامت في الماضي ، وعن طريق نموذج صريح للعلاقات والتشابكات .

(١٢) Normative ـ استهدافية ، وتعرب أحياناً « وجوبية » وكذلك « معيارية » . والميزة الرئيسة هنا هي التدخل الواعي لتغيير المسارات المستقبلية في ضوء أهداف وأحكام محددة سلفاً .

(١٣) Models أو Feed-back Models ـ والادعاء الرئيسي هنا هو التعبير الدقيق عن كل الظواهر والديناميكات ، حيث لا تهمل العلاقات التي قامت في الماضي ، ولا تهمل الأسباب الموضوعية التي سوف تفرض نفسها لتغيير المسارات المستقبلية . وطالما أن هذا الافتراض مبالغ فيه تماماً ، فسوف نجد أن النماذج تستخدم لأغراض مختلفة لتخدم ، إما الأساليب الاستكشافية أو الأساليب الاستهدافية في عديد من الأحيان .

مستمرة عبر الزمن ، إذ أن تفاصيل ، وأبعاد المستقبل سوف تتأثر بتراكم معرفتنا العلمية للواقع .

ب ـ والاستشراف العلمي لابعاد المستقبل لا يقدم نبوءات ولا تفاصيل مؤكدة،من كان يتنبأ في بدء القرن العشرين بكل أحداثه الجسام ؟ فمن يستطيع اليوم الادعاء بتقديم صورة لاحوال قطر ، أو أحوال العالم في غضون الخمسين سنة المقبلة ؟ فالاستشراف العلمي يفيد في الاشارة الى بعض سمات بدائل المستقبل ، خصوصاً في ارتباطها بالاحداث والتصرفات والرغبات البشرية ، أي أنه يفيد في العمل على الاقتراب من البديل الافضل للمستقبل .

ج ـ وأدوات الاستشراف تبدأ أولاً بالبحث عن نظرية تحليلية نشتقها من فهمنا للماضي والحاضر ، وأية أدوات أخرى ما هي الا صيغة أدق لهذه النظرة ـ وليست بديلاً لها ـ وتساعد على الحديث عن توقعات المستقبل بالأرقام فقط . فالمنظور الأيديولوجي الواضح هو ضمان للنظرة الشاملة واهتمام بدرجة وعي الانسان لديناميكيات التقدم الى الأمام . وقد تساعد الادوات الكمية المكملة في مزيد من الفهم للنظرية وعملها في الواقع ، ولكن مرة اخرى فإنها لا تكفي في حد ذاتها لكي تنهض عليها نظرية .

د ـ ولذا فهناك فائدة حقيقية تعود للمجتمعات من عمليات الاستشراف العلمي . فالاستشراف العلمي يضاف الى اذكاء الوعي حول المستقبل ، وهذا الوعي يضاف بدوره الى التشكيل الواعي للمستقبل لتزداد مقدرتنا على استشرافه ، وهكذا . لذلك يجب تفهم الاستشراف العلمي في حدود ما يمكن أن يقدمه ، وضمن هذه الحدود فقط .

هـ ـ ولاستشراف أبعاد المستقبل ، أهمية فائقة بالنسبة لدول العالم الثالث ، فقد أصبح هناك اعتراف متزايد ، بأن التنمية هي عملية تغيير اجتماعي ـ اقتصادي ـ هيكلي عميق ، وهي بذلك يمكن أن تستغرق مدى زمنياً ، أطول من المدى الطويل المتعارف عليه في التخطيط الاقتصادي . كذلك يركز استشراف أبعاد المستقبل على تفاعل الجوانب المختلفة للنسق الاجتماعي ـ الاقتصادي في اطار فلسفة الانساق الكلية . ذلك التفاعل الذي يكثر الحديث عنه في فلسفة التنمية ولكنه سرعان ما يختفي .

و ـ ومن الأسباب المؤكدة لاهمية استشراف أبعاد المستقبل كون الاحداث والتطورات الاجتماعية ـ الاقتصادية مترتبة على بعضها البعض زمنياً ، بحيث أن التأخير في اتخاذ القرارات الملائمة لتحقيق الغايات النهائية المنشودة لا يعني تأخيراً متماثلاً من الناحية الزمنية في تحقيق النتائج ، وإنما قد يعني تأخيرها لفترة أطول ، أو عدم امكان التوصل اليها على الاطلاق .

فمثلاً ، اذا كان لاستحداث اشكال معينة للمشاركة الجماهيرية دور مهم في دفع عملية التنمية ، فإن تأخير قيام هذه الاشكال لمدة عشر سنوات مثلاً يعني تفاقم أوضاع التخلف طوال

تلك المدة . . . بحيث لو بدأت المشاركة ، بعدها لاحتجنا الى فترة أطول ، أو عملاً أكثر كثافة ، لتحقيق الغايات نفسها ، التي كنا سنصل اليها بالمشاركة لو أنها بدأت قبل هذه السنوات العشر .

ز ـ وإذا كان للوطن العربي اهتمام أساسي بقضية التنمية عموماً ، فإن جوانب مهمة من مشكلة التنمية العربية ، ومصير الوطن العربي ككل ، لا يمكن مناقشتها أصلاً ، الا في اطار الأمد الطويل جداً . فمثلاً ، قضية استغلال النفط وعوائده وأثرها على مجتمعات « ما بعد النفط » العربية ، وقضية التكامل العربي ودوره المحوري في تنمية الوطن العربي، هي مجالات عمل مشروع ، وغير قائمة حالياً ، لاستشراف أبعاد المستقبل العربي .

وعلى الرغم من الاهتمام الشديد بمصير الوطن العربي ، من داخله وخارجه ، الا أن استشراف أبعاد المستقبل لم يحظ بعد بالدراسة العلمية الجادة ، على النحو الذي سبق الاشارة اليه . وسوف نسعى في الأقسام التالية الى فتح الملف الضروري لمثل هذه المناقشة العلمية الجادة[١٤] .

ودون الاستشراف العلمي لابعاد المستقبل العربي ، ستبقى معالجات قضايا المصير العربي حبيسة اطار التمنيات ، أو محاولات الاقناع الفكري القائم على التجريد المنطقي ، وبذا ستظل قاصرة عن حسم كثير من الخيارات التاريخية المطروحة في الساحة العربية .

ح ـ والحق أن الانتكاسة الحالية التي يمر بها الوطن العربي قد تدعو ، في لحظات الاحساس بفداحة تفاوت الاماني مع الواقع ، الى اليأس . ومع ذلك ، فإن منظور المناقشة التالية ،

---

(١٤) الواقع أن غياب هذا النوع من الدراسات المستقبلية والمناقشة الجدية لمناهج استشراف مستقبل أفضل للوطن العربي ، وعدم التصدي الجاد لنشاط النماذج الدولية ، يمثل خطراً ليس فقط على الانتماء القومي العربي ، ولكن كذلك على الوجود العربي ذاته . هذا ما قرره مفكر مثل محمد لبيب شقير ، وهكذا كانت دعوة اسماعيل صبري عبدالله لدراسة شاملة ومستقبلية تتصدى لكل قضايا التنمية في تعقيداتها وتشابكاتها وتقويم تفاعلاتها ، وكذلك دعوة محمد محمود الامام لاستكمال نشاط « مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية » .
أنظر : محمد لبيب شقير ، « حاجة الفكر العربي الوحدوي الى أنواع جديدة من الدراسات ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٠ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩) ؛ اسماعيل صبري عبدالله ، « تعقيب على ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، » ، في : **المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك** ، ١ ، بغداد ، ٦ ـ ١٢ ايار/ مايو ١٩٧٨ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر لجامعة الدول العربية ، الادارة الاقتصادية ؛ الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب ، ١٩٧٨) ، ومحمد محمود الامام ، « النماذج العالمية ، » في : المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، ٤ ، القاهرة ، أيار / مايو ١٩٧٩ ، اسماعيل صبري عبدالله وآخرون ، تحرير ، **التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع اشارة تطبيقية لمصر** (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ١٩٨١) .

هو تصور الوطن العربي كوحدة تاريخية حضارية ، على النحو الذي رسخه الفكر القومي الوحدوي في وجدان العرب منذ عشرينات هذا القرن .

ويمكن الادعاء ، بأن الأزمة الحالية ، هي في الواقع نتاج غياب نظرة مستقبلية طويلة الأجل تستهدف غايات عربية موحدة . إذ أنه في مثل هذه الظروف التي تزداد فيها قتامة الحاضر يكون الحديث عن المستقبل العربي كالحديث عن الشمس في يوم غائم . وتكون الحاجة أكثر ما تكون الى أخذ نظرة طويلة الأجل للمستقبل يمكن أن تغير الطريق للخروج من الأزمة الحالية .

ولعل من مزايا دراسات استشراف أبعاد المستقبل ، خصوصاً في حالة الوطن العربي ، أنه يمكن أن يتحرر من قيود الحاضر متمثلة في حساسيات نظرة قصيرة الأجل تغذيها المصالح والهواجس القطرية الضيقة ، والتي تشكل عقبات كؤوداً في سبيل تنمية شاملة وتعاون عربي حقيقيين . ففي المستقبل طويل الأجل يتضح ، وبقليل من التأمل فقط ، الفارق الحاسم في نتائج اختيارات اليوم والمستقبل القريب ، بين الفرقة العربية واستمرار حالة التخلف الاجتماعي ـ الاقتصادي التي تسود الوطن العربي ، من ناحية ، والتحرك الجدي نحو الوحدة العربية ونحو تحقيق تنمية شاملة بمشاركة فعالة من الجماهير العربية ، من ناحية أخرى . ويتمثل هذا الفارق في التدني الهائل في مستوى الرفاهية المادية والمعنوية للمواطنين العرب والأمن الجماعي للبلاد العربية ، في التصور الأول بالمقارنة بالتصور الثاني . إن أي مواجهة عقلانية لمستقبل الوطن العربي ، ترقى لمستوى المسؤولية التاريخية لا بد من أن تحتسب هذا الفارق في تحديد مسارات العمل الحالية والمستقبلية بحيث تزداد فرصة تحقق التصور التنموي الوحدوي .

ط ـ وكما ذكرنا ، فإن مقدرتنا على استشراف المستقبل تعتمد ـ بعد توافر الاطار النظري الملائم ـ على وجود أدوات كمية مكملة[١٥] ، وربما في صورة نماذج كمية في غاية التعقيد . والجانب الاول يمكن أن نسميه **بالتعقد الافقي** ، وهو الذي يتمثل في اتساع نطاق المشكلات بمعدل كبير فأحد سمات التاريخ الانساني هو الخلق والتعرف المستمر الى المشكلات الجديدة مع مرور الزمن . أما الجانب الثاني ، فيتمثل فيما يمكن تسميته **بالتعقد الرأسي** ونقصد به تشابك عدد كبير من العناصر اللازمة لتكوين موقف متخذ القرار . وقد شكل هذا الجانب الثاني القوة الدافعة لتطوير مفهوم النسق ولنظرية تحليل الانساق .

وإذا أخذنا في الاعتبار عنصر الزمن ، تصبح الأدوات الكمية اللازمة على درجة كبيرة من التعقد الرأسي ، نتيجة التضارب الذي يمكن أن ينشأ بين السلوك الزمني للمتغيرات في الأمدين القصير والطويل وما يترتب على ذلك من نتائج . وبعبارة أخرى ، كما يوضح فورستر[١٦] ،

---

(١٥) أنظر مناقشة كاملة لذلك في مقدمة البحث التالي : نادر فرجاني وعلي نصار ، « النماذج العالمية والتنمية : حول دور وفرصة النماذج في استكشاف صور لمستقبل العالم الثالث ، » في : عبدالله وآخرون ، تحرير ، **التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع اشارة تطبيقية لمصر** .

(١٦) Jay W. Forrester, *World Dynamics* (Cambridge, Mass.: Wright Allen, 1971).

فالانساق المعقدة مناقضة للحدسية[17] ، لأن العلاقات في الزمان والمكان المتضمنة فيها تكون معقدة وصعبة التحديد .

وهكذا تزداد باطراد ، بالنسبة لمتخذ القرار الفرد ، صعوبة حصر كل عناصر موقف معين ونظمها في نسق من العلاقات . وقد ادى هذا الى تطوير نماذج كمية خارجية كأداة للمساعدة في اتخاذ القرارات بصورة عقلانية . وتنطوي عملية بناء مثل هذه النماذج على جهد واعٍ يهدف الى :

- حصر كل العناصر المتصلة بموقف متخذي القرار .
- نظمها في صورة نسق يمثل الموقف بغرض استخدامه لترشيد اتخاذ القرار .

وليست هذه بالمهمة السهلة في مجال الانساق الاجتماعية الاقتصادية . وعادة ما تكون العملية الأولى، الحصر ، أسهل من العملية الثانية ، النظم في اطار متسق . وكما في حالة النماذج المناقضة للحدسية ، تعتمد النتائج المشتقة من النماذج الخارجية على بنيان النموذج . ولهذا يتوقف مدى صحة نتائج النموذج على مدى تمثيله لموقف متخذي القرار . والتحيزات الواعية او غير الواعية ، في بناء النموذج تؤثر على نتائجه وعلى الاستخلاصات التي يمكن أن تشتق منه . والتأكيد على اهمية هذه الحقيقة ، وضرورة الحذر منها له أهمية خاصة هنا . حيث أنه كثيراً ما تؤخذ نتائج النماذج كما تعطى ، واحياناً حتى تجرد من سياق تقديمها ، دون أي اعتبار نقدي لما ينطوي عليه بنيان النموذج نفسه .

٣ - حركة النماذج العالمية والدراسات المستقبلية

قد تكون البدايات الأولى للدراسات المستقبلية معاصرة للحرب العالمية الثانية ، حيث أنشيء في الولايات المتحدة الامريكية بعض المعاهد التي اهتمت ببعض الدراسات المستقبلية المتصلة بالاستراتيجية العسكرية . ولكن الشيء المؤكد ، أن الدراسات المستقبلية بدأت تحظى بالاهتمام والانتشار وتتجه بعيداً عن الجزئية في تصورها للمستقبل ، أكثر فأكثر ، مع بدء الستينات . فمنذ بدء هذه الستينات ، بدأ العديد من الدراسات والتقارير المستقبلية في الظهور في بلدان الغرب ، وبدأت أجهزة التخطيط في بلدان التخطيط المركزي تتبنى العمل المستمر على توفير خلفية أطول في مداها لنشاطها التخطيطي . وأغلب ما هو معروف من هذه الدراسات ، كان يتسم بالقصور الشديد في الفترات الأولى ، اذا ما قارنا حدوده بالمفهوم الذي أشرنا اليه من قبل حول « استشراف المستقبل » . ففي غضون تلك الفترات الأولى ، تجمّع بعض الخبرات وطرأ بعض الامكانات المستحدثة - التي تقدمت كثيراً بمستوى الدراسات المستقبلية والتي نوجزها فيما يلي :

أ - تراكمت منذ ذلك الحين قاعدة أعرض للمعلومات .
ب - زاد فهمنا لكثير من العلاقات الاقتصادية الاجتماعية ، نتيجة للاسهامات الجديدة في النظرية الاقتصادية وفي مجالات التنمية .

---

(١٧) مناقضة للحدسية : Personal, Counter Intuitive, External .

ج ـ ظهور الحاسب الالكتروني واتساع تطبيقاته ، مما كان إيذاناً ببدء عهد جديد لامكان التعامل مع النظم والنماذج الكمية الكبيرة والمعقدة .

د ـ أبرزت الازمات الاقتصادية وغير الاقتصادية ذات الطابع العالمي ضرورة استشراف المستقبل ، واستحالة اتمام ذلك عبر النظرات المستقبلية السريعة أو المجتزأة .

ومع مرور الوقت أصبح « استشراف المستقبل » هماً يشغل بال المنظمات الدولية والمعاهد العلمية والشركات متعددة الجنسيات بالاضافة الى الحكومات منفردة أو مجتمعة . بيد أن أهم النشاطات في هذا المجال ، والتي نالت قدراً كبيراً من الاهتمام والدعاية عبر فترة السبعينات ، هو نشاط « نادي روما »[١٨] . وأسباب اهتمامنا هنا بنشاط نادي روما لأنه ذو صلة وثيقة بموضوع كتابنا هذا . . . فالحقيقة أن النشاط المكثف لنادي روما ، والذي انبثق عن اجتماع لبعض كبار المفكرين والمسؤولين بناء على دعوة من أوريليوبيتشي[١٩] ، المدير الصناعي والاقتصادي الايطالي ، كان هو المحرك وراء حركة النماذج العالمية .

ثم ان الشعارات التي رفعها نادي روما تقترب كثيراً من المفهوم الانضج للاستشراف وتمس دائماً منطقتنا العربية ، من حيث الاهتمام بالانساق الكلية ، واستخدام الحاسبات الالكترونية ، والتحليل المستقبلي لمعضلات العالم . وكذلك العلاقات بين الاغنياء والفقراء على الصعيد العالمي ، والحديث احياناً عن موارد عالمية ومستقبل عالمي هو ملك ومسؤولية للجميع[٢٠] .

ورغم أننا لا نريد هنا التسرع في الحكم على مصالح واهتمامات أعضاء نادي روما من المفكرين والمسؤولين ، فذلك ما نفضل أن نفعله من خلال تقويمنا للنماذج العالمية التي تمخض عنها نادي روما ، ولكن قد يفيد هنا ابداء بعض الملاحظات العابرة . فالكتاب الأول لنادي روما ـ والمسمى « حدود النمو » ـ ، والذي طبعت منه ملايين النسخ ، يشار في مقدمته الى أن أوريليوبيتشي « يشترك في شركتي فيات للسيارات وأوليفتي للآلات الكاتبة وغيرهما من الأجهزة ، وهو يقود مؤسسة للاستشارات الخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والهندسية » .

والملاحظة الثانية ، هي أن نشاط النماذج الدولية ازداد كثافة عندما ظهرت أعمال فكرية من العالم الثالث حول تنمية بديلة أو دعوات من تجمعات البلدان النامية ـ مثل مجموعة السبعة والسبعين ـ تطالب بعلاقات أكثر عدالة وتكافؤاً مع البلدان الصناعية .

وكل هذه نقاط قد نعود للتذكير بها مرة أخرى ، وخاصة اذا ما لاحظنا أن « الاهتمام بالنماذج العالمية قد يتعدى التأثير على الرأي العام . . . الى صياغة سياسات المستقبل » .

---

(١٨) *Limits to Growth: A Report to the Club of Rome* (1968).

(١٩) Aurelio Peccei.

(٢٠) أنظر :

S. Cole «The Global Futures Debate, 1964-1976,» in: Christopher Freeman and Marie Jahoda, eds., *World Futures: The Great Debate* (Falmer, Brighton: University of Sussex, 1979), pp. 28-29.

واخيراً ، قد يكون من المفيد أن نورد ما قاله محبوب الحق بصدد تعليقه على هذا النشاط الدولي في مجال النماذج العالمية : « في عالمكم يوجد اهتمام اليوم بنوعية الحياة ، أما في عالمنا فيوجد اهتمام بالحياة نفسها التي يهددها الجوع وسوء التغذية . في عالمنا يثور القلق لا على استنفاد الموارد، وإنما على أفضل توزيع واستغلال لهذه الموارد ، لصالح البشرية جميعاً ، وليس لصالح حفنة من الأمم . . . باستطاعتكم الاهتمام بالشواطىء الملوثة ، أما نحن ، فنقلق كثيراً لأنه حتى المياه الصالحة للشرب ليست متاحة . . »(*) .

٤ ـ اختيار النماذج العالمية محل الاهتمام

لقد تم تقديم النماذج العالمية للقارىء ، على أنها نماذج أنساق كلية للعالم وظواهره الاقتصادية والاجتماعية ، وأنها سوف تساعدنا بالتالي على فهم « معضلات العالم » ومحاولة استكشاف آفاق المستقبل وتشابكاته المختلفة . ومن هنا جاءت الخاصية الاساسية التي طبعت هذا النشاط ـ محاولة (او ادعاء) البعد عن المعالجات الجزئية ـ وبالتالي كان اهتمامنا بعرض هذه النماذج وتقويم مدى ملاءمتها لاستشراف أبعاد مستقبل الوطن العربي . ولكي نختار بين النماذج العالمية الكثيرة المتاحة استرشدنا بعدد من « معايير الانتقاء » نوجزها فيما يلي :

أ ـ درجة اتساع الشمول الجغرافي للمناطق التي يغطيها النموذج .
ب ـ درجة الشمول الموضوعي للقضايا التي يعالجها النموذج .
ج ـ مدى توافر النظرة التركيبية في الطرح والمعالجة ، مما يسمح بأخذ التفاعلات والتشابكات بين الظواهر والمتغيرات بعين الاعتبار .

د ـ امتداد الأفق الزمني للنموذج لفترة تتجاوز العشر سنوات .

وعلى هدي هذه المعايير تدنت اهمية النماذج العالمية ذات الطبيعة القطاعية ، اي التي تعالج أساساً مشكلة واحدة على نطاق العالم أو بعض مناطقه ، مثل نماذج الطاقة والغذاء . كذلك استبعدنا بعض الدراسات التحليلية لمستقبل العالم التي أهملت أهمية النماذج الشاملة وأهمية الاستشراف الرقمي للتشابكات العالمية(٢١) .

بيد أننا نود أن نوضح ، أن تقويمنا للنماذج العالمية التي تم اختيارها والتي ستكون موضع

(*) انظر : محبوب الحق ، ستار الفقر : **خيارات أمام العالم الثالث** ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، تقديم اسماعيل صبري عبدالله (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

(٢١) وأهمها دراستان :

Jan T. Tinbergen, coordinator, *Reshaping the International Order* (London: Hutchinson, 1977)

والمعروف بـ « تقرير RIO » ونجد عرضاً له بالعربية في : ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، « خطر يهدد العالم ـ مشروع لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، » **الطليعة** (القاهرة) ، السنة ١٣ ، العدد ١ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٧) ، و

Willy Brandt and Anthony Sampson, *North-South: A Programme for Survival on International Development* (London: Panbooks, 1980).

وهو المعروف بتقرير لجنة برانت وقد قام الصندوق الكويتي للتنمية بترجمة هذه الدراسة الى العربية .

التركيز هنا ، لا يستبعد تماماً ـ اثناء المناقشة ـ امكانية الاسترشاد ببعض المعلومات التي يمكن الحصول عليها من بعض النماذج والدراسات التي استبعدت عند إعمال معايير الاختبار النهائي .
وسوف نقدم في الجدول التالي ، على سبيل الاستكمال ، تلخيصاً للنماذج العالمية التي تم اختيارها ، في ضوء المعايير التي عرضناها ، وكذلك حصراً لأهم النماذج العالمية التي تم استبعادها .

ويمكن لنا بصفة عامة التمييز بين جيلين من النماذج العالمية . **الجيل الأول** ،ويتميز بمعالجة العالم كوحدة واحدة ، ولقد توج نماذج هذا الجيل عمل فورستر وميدوز ، ووصلا الى أوج تطبيق عملهما(مع آخرين) في بناء نموذج « World 3» الذي كان اساس اعداد تقرير « حدود النمو » . **أما الجيل الثاني** ، من النماذج العالمية ـ الذي اهتم بتقسيم العالم الى مناطق ـ فلقد بدأ وسط الجدل الذي ثار عقب نشر تقرير « حدود النمو » وكان محور هذا الجدل ، عدم كفاية النموذج ـ من حيث بنيانه ومن حيث قاعدة المعلومات التي استعملت في تطبيقه ـلاستخلاص النتائج التي قدمت في الكتاب[٢٢] . بل ان بعض النتائج التي قدمت لم تبنَ على أساس علمي متريث من الممكن ملاحظته في عمل المجموعة[٢٣] . ومن هنا يقدم كل نموذج من نماذج الجيل الثاني ما يرى القائمون عليه أنه تحسين على سابقه . ويدخل في هذا **الجيل الثاني** نموذج ميزاروفيتش (وبستل) متعدد المستويات ، وهو أساس اعداد كتاب « البشرية في مفترق الطرق » ، ونموذج أمريكا اللاتينية للعالم الذي بني في مؤسسة باريلوتشي « بالارجنتين » ـ وهو أساس كتاب « كارثة ، أم عالم جديد ؟ » ـ ونموذج الأمم المتحدة للعالم الذي بني تحت اشراف ليونتييف(كارتر وبتري)ـ وهو أساس كتاب « مستقبل الاقتصاد العالمي » . وبالاضافة الى ذلك ، فهناك نموذجان آخران لم يحظيا بالقدر نفسه من الدعاية والانتشار كما حدث بالنسبة للنماذج المشار اليها . الأول هو نموذج SARU الذي بنته وحدة بحوث تحليل الانساق التابعة لوزارة البيئة بالمملكة المتحدة ، والذي رأس مجموعته بيتر روبرتس[٢٤] . والآخر هو نموذج FUGI الذي تم تطويره في اليابان تحت اشراف كايا (وأونيشي) . كذلك تجدر هنا الاشارة الى دراسة Interfutures ، التي أعدت بتكليف من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، قد استفادت كثيراً بتطوير لنموذج SARU في الوصول لبعض نتائجها[٢٥] ، ومن هنا سوف يأتي اهتمامنا بهذا النموذج ايضاً . ورغم البناء الجيد

---

(٢٢) أنظر على سبيل المثال :
H.D. Scholnik, *On a Methodological Criticism of Meadows' World* 3 Model (Bariloche, Buenos Aires: Fundacion Bariloche, 1972), and H.S. D. Cole et al., *Thinking About the Future: A Critique of the limits to Growth* (London: Chatto and Windus, 1973).

(٢٣) قارن :
John Maddox, *The Doomsday Syndrome: An Attack on Pessimism* (New York: MacGraw-Hill, 1972).

(٢٤) Systems Analysis Research Unit (SARU) of the UK Department of Environment.

(٢٥) أنظر :
Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Interfutures, *Facing the future: Mastering the Probable and Managing the Unpredictable* (*Paris: OECD, 1979*) (henceforth cited as *Facing the Future*).

ملحق: بيانات موجزة عن اهم النماذج العالمية

النموذج	الوثيقة الأساسية	عدد مناطق العالم	المنطقة او المناطق التي يظهر فيها الوطن العربي	الاساليب الفنية المستخدمة	أهم المتغيرات التي تتحدد من خلال النموذج	الافق الزمني	الهدف (ب)	عدد القطاعات لكل منطقة
نماذج فورستر وميدوز المعروفة بنموذج «حدود النمو»	ميدوز وآخرون ، حدود النمو ، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٦). Donella H. Meadows, et al., *The Limits to Growth* (New York: Universe Books, 1972).	١	العالم	ديناميكية الأنساق	السكان ، الطاقة والموارد المعدنية ، الانتاج الزراعي ، الانتاج غير الزراعي، تلوث البيئة	يتعدى القرن العشرين	استكشافي ، وحساب سيناريوهات مختلفة للنمو	٥
نموذج SARUM او ادارة البيئة بانجلترا	لا تتوافر ترجمة ولا تلخيصات باللغة العربية. P. Roberts et al., «Report on the SARUM Model,» in: IIASA Symposium of Global Modelling, 4th, Laxenburg, 20-23 September 1976. *SARUM and MRI: Description and Comparison of a World Model and a National Model*, ed. Gerhart Bruckman (Oxford. New York: Pergamon Press, 1978).	٣ شرائح(أ)	الشريحة (المنطقة) الثالثة	ديناميكية الانساق ، اقتصاد قياسي	الطاقة والمعادن ، الطلب والانتاج للسلع الزراعية وغير الزراعية ، الاسعار، تدفقات التجارة	نهاية القرن العشرين عند تطبيقه من مجموعة Interfutures	استكشافي ، وحساب سيناريوهات مختلفة للنمو	١٣ أو ١٦
باريلوتشي (نموذج امريكا اللاتينية للعالم)	هيريرا وآخرون ، «كارثة أم عالم جديد؟» ترجمة نادر فرجاني (قيد الطبع) . Amilcar O. Herrera et al., *Catastrophe or a New Society? A Latin American World Model* (Ottawa: International Development Research Centre, 1976).	٤	المنطقة الثالثة (افريقيا) ، الرابعة (آسيا)، باستثناء لبنان التي توجد بالأولى	بحوث عمليات، أساليب أمثلية ، اقتصاد قياسي	السكان، استهلاك الغذاء ، الانتاج الزراعي، الطلب والانتاج للسلع غير الزراعية، الأفق الزمني المطلوب لاشباع الحاجات	الافق الزمني لاشباع الحاجات يتحدد بالنموذج	استهدافي، واستطلاع امكانية اشباع الحاجات	٥
ميزاروفيتش أو ميزاروفيتش وبستل	أنظر: «اعمال مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية»، معهد التخطيط القومي ، القاهرة. Mihajlo D. Mesarovic and Edward C. Pestel, *Mankind at the Turning Point: The Second Report to the Club of Rome* (New York: Dutton; Readers' Digest Press, 1974).	١٠ أو ١٧	المنطقة السابعة (شمال افريقيا والشرق الاوسط) والمنطقة الثامنة (بقية افريقيا)	ديناميكية الأنساق، اقتصاد قياسي، تحليل مدخلات ومخرجات	السكان، الطاقة والمعادن، الانتاج الزراعي وغير الزراعي ، التجارة	يتعدى القرن العشرين	استكشافي،وحساب سيناريوهات مختلفة للنمو	٩
ليونتيف أو نموذج الأمم المتحدة للعالم .	أنظر : اعمال مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية»، معهد التخطيط القومي ، القاهرة. Wassily Leontief et al, *The Future of the World Economic Preliminary Report* (New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 1976).		منطقة الشرق الاوسط شمال افريقيا النفطي وكذلك منطقة افريقيا الجافة (المنطقة العاشرة والثانية عشر)	تحليل مدخلات ومخرجات	الطاقة والمعادن الطلب والانتاج للسلع الزراعية وغير الزراعية ، التجارة، حجم التلوث	حتى نهاية القرن الحالي	استكشافي ، لحساب سيناريوهات مختلفة للنمو	٤٨

(أ) الشريحة الأولى تمثل الولايات المتحدة ، والثانية تمثل غالباً دول السوق الأوروبية ويضاف اليها الاتحاد السوفياتي .

(ب) المجموعة الأولى تمثل بلدان السوق الحرة والمتطورة صناعياً والثالثة تمثل دول التدخل المركزي .

ـ استبعدت الأعمال التالية رغم ورودها عادة ضمن الدراسات ذات الطبيعة المستقبلية :

Herman Kahn and Anthony J. Wiener (USA), *The Year 2000, a Framework for Speculation on the Next Thirty Three Years* (New York: Hudson Institute, 1967); Joseph J. Spengler (USA), *The Economist and the Population Question* (Princeton, New Jersey: [n.p.] , 1966); Paul R. and Anne H. Ehrlich (USA), *Population, Resources, Environment Issues in Human Ecology* (San Francisco: Freeman, 1970); Robert L. Heilbroner (USA), *An Inquiry into the Human Prospect* (New York: Norton, 1974); Robert L. Heilbroner (USA), *Business Civilisation in Decline* (New York: Norton, 1976: London: Boyars, 1976); René Dumont (France), *Utopia or Else?* trans. Vivienne Menkes (London: Deutch, 1974); E.F. Schumacher (UK), *Small is Beautiful: A Study of Economics as if People Mattered* (New York: Harpernd Row, 1973: London: Blond and Briggs, 1973); Yoichi Kaya et al. (Japan), «Global Constraints and a New Vision for Development,» *Technological Forecasting and Social Change*, vol. 6, nos. 3 and 4 (1974): Elena D. Modrzhinskaya and C.A. Stephanyan (USSR), *The Future of Society. A Critique of Modern Bourgois Philosophical and Socio Political Conceptions* (Moscow: Progress, 1973); V. Kosolopov (USSR), *Mankind and the Year 2000* (Moscow: Progress, 1976), and Herman Kahn, W. Brown and L. Martel (USA), *The Next Two Hundred Years: A Scenario for America and the World* (New York: Morrow, 1976).

ـ يمكن الوصول لمزيد من عرض وتلخيص النماذج العالمية والدراسات المستقبلية في :

S. Cole, «The Global Futures Debate 1975-1976,» in: Christopher Freeman and Marie Jahoda, eds., *World Futures: The Great Debate* (Falmer, Brighton: University of Sussex, 1979) ; J. M. Richardson, «Global Modelling (1): The Models,» *Futures*, vol. 12, no. 5 (October 1978); Richardson, «Global Modelling (2): Where to Now?» *Futures*, vol. 12, no. 6 (December 1978); Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Interfutures, «Summary of Global Models, Intermediate paper: FUT / DW / SI / A-Current Research and World Models,» November 1976, and OECD, «Intermediate Results: Review Phases A and B; A Comparative Evaluation of World Models.» April 1977.

والاسلوب الكمي المتقدم المستخدم في اعداد النموذج الياباني فسوف يهمل لاسباب ، منها عدم توافر مراجع كافية عنه[٢٦] ، بالاضافة الى شيء جوهري آخر ـ يجد أيضاً من فائدته لدراستنا هذه ـ وهو عدم امتداد الأفق الزمني لأغلب اسقاطاته (او تنبؤاته المشروطة) الى أبعد من عشر سنوات .

وقبل أن نختتم بحثنا هذا للنماذج التي سوف يتم التركيز عليها ، والأخرى التي استبعدناها ، نود أن نشير الى احدى الدراسات المستقبلية التي لم تتح لنا الفرصة للتعرض اليها . فعند اعداد هذا الفصل من الكتاب وصلت الى القائمين عليه نسخة من الجزء الأول من دراسة امريكية تقع في ثلاثة أجزاء ، بعنوان :

The Global 2000 Report to the President of the United States: Entering the Twenty First Century.

والتي قام على اعدادها بالدرجة الأولى « مجلس توعية البيئة » بالحكومة الامريكية[٢٧] . ولم يسعفنا الوقت المتاح لنا بالتعرض اليها في هذا العرض .

ثانياً : الوطن العربي في مرآة النماذج العالمية

نقدم فيما يلي عرضاً سريعاً لبعض الملامح الاساسية للنماذج التي أشرنا اليها والنتائج المشتقة منها . وليس الغرض هنا هو اعطاء دراسة تفصيلية لهذه النماذج ، بل اعطاء بعض اللمحات الأساسية لها ، مع مراعاة استمرار المجهودات لتطوير بعض هذه النماذج.

١ ـ نموذج نادي روما : « حدود النمو »

ادى الاهتمام في العالم الغربي بما يسمى « اشكالية العالم » والأزمات العالمية المتوقعة ، والذي أثار النقاش حوله تقرير « نادي روما » ، الى تطوير سلسلة نماذج « فورستر وميدوز » بهدف بناء أدوات كمية علمية للمساعدة في اختيار السياسات اللازمة لبقاء ورفاهية النسق العالمي عن طريق منع حدوث الازمات المتوقعة[٢٨] . وقد اعتبر العالم ، في هذه النماذج ، كتلة واحدة

(٢٦) لا توجد لهذه الدراسة اليابانية ترجمة كاملة بلغة أخرى . وربما تكون اكثر المراجع دقة في عرضها وتلخيصها ما يلي :

Technological Forecasting and Social Change, vol. 6, nos. 3 and 4 (1974), and A. Onishi, «The Global Marco-Economic Model,» in: G. Burckmann, ed., *Global Modelling Review* (Laxenburg, Austria: International Insitute for Applied Systems Analysis (IIASA), 1980.)

(٢٧) G.O. Barney, study director, *The Global 2000 Report to the President of the United States: Entering the Twenty-First Century,* 3 vols. (Washington, D.C.: US Government Printing office, 1980), vol. 1.

(٢٨) يقرر بناة النموذج بالفعل صلاحيته «لكي تكون له بعض الفائدة بالنسبة لصانعي القرار» . وسوف =

متجانسة محدودة بحدود طبيعية ثابتة ، كما عرفت بضعة متغيرات ، أو انساق فرعية تتفاعل فيما بينها لتكوين النسق العالمي[٢٩] .

وقد انتهى فورستر وميدوز الى أن « النمو الأسّي » في بعض الانساق الفرعية موضع الاعتبار[٣٠] يصطدم بحدود طبيعية « ثابتة » مما ينتج عنه انهيار النسق العالمي في أقل من مائة عام . ويبدأ الانهيار بانخفاض تدريجي في قيمة متغير يعبر عن«نوعية الحياة»ويظهر فيما بعد في شكل انخفاض حجم السكان نتيجة ارتفاع معدلات الوفاة . ومن أجل تفادي هذا المصير الذي يحدده بنيان النسق العالمي في هذه النماذج للبشرية ، يقترح فورستر وميدوز وضع حدود اختيارية للنمو عن طريق ضبط نمو السكان في دول العالم الثالث والحد من التكوين الرأسمالي بهدف التوصل لحالة من التوازن المستقبلي[٣١] .

ومما لا شك فيه أن « حدود النمو » كان محاولة جريئة تماماً في ذلك الوقت ، حيث تعامل واضعو النموذج مع العالم ككل في اطار نموذج شامل للموارد والبشر . وقد جاء أفق الاستشراف في هذه المحاولة ، والذي يمتد الى مائة سنة أحياناً ، نتيجة طبيعية للنظرة الشاملة التي تتطلب ملاحقة آثار التصنيع والفقر واهدار البيئة وغيرها .

ولذلك ، لا يمكن التقليل من شأن بعض المساهمات الرائدة التي قدمها أصحاب نموذج « حدود النمو » ، حيث أكد عملهم على أن « الكارثة » عندما تأتي فإنها ستصيب الجميع في العالم دون استثناء . كما أكدوا ، أن النمط الحالي للنشاط الانتاجي ، والتعامل مع البيئة يقودان الى الانهيار . ولكن ما يجب الاشادة به بلا تحفظ ، هو مساهمتهم في الصيغ الفنية لبناء نماذج الانساق الكلية ، والتي تعد بحق اضافة علمية جوهرية في هذا المجال . ونظراً لأننا سوف نتعرض في هذا القسم ، وفي القسم التالي لكثير مما يثار ضد هذا العمل ، فقد يكون من المناسب هنا الاشارة السريعة ، الى أهم القضايا التي أثير حولها الجدل ، وما انتهى اليه هذا العمل من توصيات أساسية . إذ أننا نجد ، أنه في حين أن مالتوس قد أهمل عامل « التقدم التكنولوجي » في دراسته الاستشرافية القديمة ، عندما قارن بين نمو السكان ونمو الموارد ، نجد أن « حدود النمو » قد أوضح

= نناقش عبر هذه الدراسة نوعية « النسق العالمي » المطلوب الحفاظ عليه ، ونوعية القرار المطلوب اتخاذه ، قارن :
Donella H. Meadows et al., *The Limits to Growth* (New York: Universe Books, 1972), p. 20.

(٢٩) يتراوح عدد الانساق الفرعية بين خمسة في نموذج فورستر الاصلي وهي : السكان ، التكوين الرأسمالي ، الموارد الطبيعية ، نسبة رأس المال المخصص للزراعة ، التلوث ، وتصل الى خمسة عشر في احدى صيغ نموذج « العالم ٣ » . وبالنسبة للتفاعل بين هذه الانساق فإنه ضعيف ، والواقع أن من اكثر العيوب شيوعاً في النماذج العالمية هو غياب بعض العلاقات الهامة بين الانساق الفرعية .

(٣٠) أساساً السكان ، ثم التصنيع والتلوث وانتاج الغذاء وأخيراً معدلات استخدام الموارد الطبيعية .

(٣١) لا تعترض دراسة « حدود النمو » على أن التوازن معناه اشباع حاجات كل الناس واتاحة الفرصة لهم لتحقيق طاقاتهم . أنظر :
J.M. Richardson, «Global Modelling (1): The Models,» *Futures*, vol. 12, no.5 (October 1978), p. 388.

حدود الدور الايجابي الذي يمكن أن يقوم به هذا التغير التكنولوجي في حل معضلة العالم . لذا فعندما قدر القائمون على هذا العمل ، أن الانجازات التكنولوجية ستكون دون مستوى الحاجات المطلوبة، انتقلوا الى المناداة بالحد من النمو. وليس بمستغرب أن يكون هذا هو التتابع المنطقي الوحيد في نتائج نموذج لا يهدف الى التعبير عن مشاكل التوزيع ، سواء بين مناطق العالم ، أو بين الاغنياء والفقراء ، كما أنه لم يعن كثيراً بالنواحي غير الاقتصادية الأخرى .

وفي الختام ، نود أن نشير هنا ، الى بعض الملامح الرئيسة الاخرى لهذه المحاولة ، وهي إنها :

- تهتم بتوليد المؤشرات المحاسبية المتعارف عليها، سواء بالنسبة للمتغيرات الاجمالية المعروفة ، او بالنسبة للنشاط الصناعي .
- تهتم بتفصيل قطاعات الصناعة والخدمات .
- اهتمت كثيراً بديناميكيات العلاقات بين الظواهر على المستوى العالمي .
- بدأت بقاعدة معلومات ضعيفة ، وكان العديد من القيم المستخدمة في التنبؤ مجرد تخمينات .

ورغم ذلك ، فقد جاءت تقديراتها للموارد العالمية متفائلة أكثر من اللازم في ضوء الظروف العالمية المفترضة ، ولعل اهمالها للعلاقة بين الموارد المتاحة والاسعار أحد الاسباب لسوء التقدير هذا . كما أن القضية الاساسية ، في نظرهم ، هي محاربة تلوث البيئة - بمزيد من الانفاق - وليس تفادي هذا التلوث .

٢ - نموذج ميزاروفيتش وبستل

بدأ عمل مجموعة ميزاروفيتش وبستل لتحقيق اهداف فورستر وميدوز نفسها، وذلك بأسلوب منهجي افضل، من خلال بناء نسق من نماذج العالم مكون من عشر مناطق تتصل فيما بينها من خلال تدفقات التجارة العالمية. وبالاضافة الى ذلك التقسيم الافقي للعالم، تحتوي النماذج - على الأقل نظرياً - على نوع من التقسيم الرأسي عن طريق التفاعل بين مستويات فردية، جماعية، سكانية، اقتصادية، بيئية، جغرافية، طبيعية، وتقنية.

وقد تبلورت النماذج ، اساساً ، في صورتين : واحدة لتحليل الوضع العالمي للطاقة ، خصوصاً النفط ؛ والثانية لدراسة اوضاع الغذاء العالمية . وفي كلتا الحالتين ، طورت مجموعة من نماذج الانساق الفرعية المرتبطة ببعضها لكل منطقة ، ثم ربط أنساق كل منطقة بمجموعة أنساق المناطق الاخرى ، عن طريق شبكة من علاقات التجارة العالمية . وقد ضمت الصورة الأولى انساقاً فرعية للسكان والاقتصاد والطاقة بينما شملت الثانية انساقاً فرعية للسكان والاقتصاد والغذاء . وبالاضافة الى تقسيم العالم الى مناطق ومستوى التفصيل الأكبر في الانساق الفرعية ، بالمقارنة بنماذج فورستر وميدوز ، طورت نماذج « ميزاروفتش وبستل » صيغة تفاعلية جديدة بين الانسان والحاسب الالكتروني تسهل استخدامها في تحليل السياسات .

وبعد الصورتين الاوليين للنماذج ، تم تطوير نسق فرعي خامس للمواد الخام قام في البداية

على دراسة ثم تطوير أوضاع معدنين هما : النحاس والالومنيوم . كذلك تم تطوير نسق النماذج ليسمح بتقسيم احدى المناطق العشر الأساسية الى عدد من المناطق الفرعية . وقد استمر العمل لبناء « جيل ثان » من نماذج « ميزاروفتش وبستل » يتضمن تحسينات كثيرة على النماذج الأولى(٣٢). وبالمقارنة بمحاولة فورستر وميدوز فإن محاولة «ميزاروفيتش وبستل»كانت مكلفة بصيغة « تسمح باشتقاق توصيات تتصل مباشرة باتخاذ القرار . . وتوضح الأساس النظري للنموذج بشكل صريح »(٣٣) .

وقد تم تضمين النتائج الاساسية للصورة الاولى من نماذج«ميزاروفيتش وبستل» في كتاب « البشرية عند مفترق الطرق » . واستجابة للنقد الموجه لمعاملة العالم ككتلة واحدة متجانسة ومفهوم « النمو المتجانس » في اعمال فورستر وميدوز ، واستفادة من تقسيم العالم الى مناطق ، قدم ميزاروفيتش وبستل مفهوم النمو العضوي او المتمايز(٣٤). وطبقاً لهذا المفهوم يمكن التغلب على الازمات في النسق العالمي عن طريق تغيير تركيب النسق افقياً أي من خلال تغيير العلاقات بين مناطق العالم ، أو رأسياً ، اي من خلال تغيير العلاقات الاقتصادية او السكانية او تقنية داخل هذه المناطق .

وبينما كانت نتائج نماذج «ميزاروفيتش وبستل» اكثر تفصيلاً وعمقاً الا أنها لم تختلف اختلافاً جوهرياً عن نتائج فورستر وميدوز .

وتتلخص اهم هذه النتائج في أن منظور الأجل القصير للمشكلات العالمية هو منظور خادع . ولكن نتائج النموذج تشير الى أن الانهيار سوف يحدث ايضاً ، وإن كان في بعض مناطق العالم ، ولأسباب مختلفة وفي أوقات مختلفة . . . ولكن ستكون له ترجيعات عالمية ، وأنه سيمكن تفادي الازمات فقط عن طريق ضبط نمو السكان في العالم(٣٥) والتعاون ، وليس المواجهة بين مناطق العالم ، وذلك ضمن أشياء أخرى ، مثل قيام نظام اقتصادي عالمي جديد وبناء نسق عالمي لتخصيص الموارد . ويعطي النموذج امثلة محددة لأنواع التعاون المطلوب ممارستها ، بين البلدان الصناعية المتطورة والبلدان النامية ، اذ ركز بعض السيناريوهات على التعاون في مجال الطاقة

---

(٣٢)الحقيقة أنه لا يمكن الادعاء بوجود بنيان واحد أو ثابت لهذه المجموعة من النماذج العالمية، فقد استمر عمل « ميزاروفيتش وبستل » في شركة Systems Analysis Inc. (SAI) Cleveland, التي تخصصت في انتاج النماذج وبيعها لمتخذي القرار . أنظر :

Mihajlo D. Mesarovic and Edward C. Pestel, directors, «Present State in the Development of the Multilevel Tregionalized World system Models,» Systems Analysis Inc. (SAI), Cleveland, 1977.

(٣٣) Richardson, «Global Modelling (1): The Models,» pp. 389 and 390.

(٣٤) عضوي : Organic ومتمايز: Differentiated وغير متمايز : Unidifferentiated.

(٣٥) أساساً في العالم الثالث ، ودون تحديد أية وسيلة فعالة وانسانية لذلك . والواقع أن عدم اعتبار العلاقة بين نمو السكان والنواحي الاجتماعية الاقتصادية ـ كما هو الحال في النموذج الأول لميزاروفيتش وبستل ـ يؤدي الى اقتراح مثل هذه الحلول الساذجة .

بالدرجة الأولى ، وهو في ذلك يقارن بين التعاون وبين المواجهة والصراع في محاولة لاثبات ميزات التعاون المقترح[٣٦] .

وإذا لاحظنا أن نقطة البداية في عمل هذه المجموعة كانت هي الانتقادات التي وجهت الى « حدود النمو » من حيث تعامله مع العالم كوحدة واحدة واهماله للمستويات والاقاليم في العالم - الشيء الذي دفع الى التشكيك في نتائج « حدود النمو » - لتساءلنا بالقطع ، ولماذا لم تختلف النتائج ؟ لقد بدأ القائمون على « استراتيجية البقاء » مستهدفين الوصول الى نموذج اكثر تعبيراً عن تنمية العالم ، واكثر هدياً للاساليب والسياسات اللازمة لمواجهة معضلات العالم . وفي هذا الصدد ، استخدموا بالفعل نموذجاً اكثر تعقيداً . . . فلماذا لم تختلف النتائج كثيراً ؟ قد يكون السبب هو طبيعة « النموذج الرياضي » حيث يقصر عن التعبير عن نواح اجتماعية هي في غاية الاهمية بالنسبة لاستشراف المستقبل . ولكن قد يكون السبب أيضاً أن مطلب « التعاون » وتوزيع الادوار بين مناطق العالم ، وبين فقرائه وأغنيائه . . هو من نوع النتائج التي لا تنساب من خلال نموذج رياضي ولكنها ، نتيجة يرتضيها القائمون على هذه المحاولة سلفاً .

وبالطبع فلقد أضافت هذه المحاولة الكثير الى المعرفة الانسانية الفنية في مجال تحليل الانساق والتفاعل بين انساق اقليمية ، وتوصلت الى بعض النتائج « حسنة النية» . . . منها أن معضلات العالم يمكن أن تحل بالمفاوضة لا بالمجابهة ، وأن أهم ما يعترض طريق المفاوضة حالياً هو الجري وراء الربح السريع ، وأن على البلدان الصناعية المتطورة أن تساعد البلدان النامية ليس خلال بيع المنتجات ، ولكن خلال عمليات الاستثمار لمساعدة الاخيرة على أن تنتج بنفسها ولنفسها في اطار نظام عالمي جديد لتقسيم العمل .

وفي الختام ، نود أن نشير بايجاز الى بعض الملامح الرئيسة لهذه المحاولة ، وهي :

أ - إن هذه المحاولة اهتمت كثيراً بأزمة الطاقة على الصعيد العالمي ، وفي المعالجة اقتصرت على أن يحكم « قطاع الطاقة » باقي عناصر النموذج فقط . لذلك عند تطبيق النموذج ، وفي حالة ما اذا كان هناك نقص في موارد الطاقة بنسبة معينة ، فالنتيجة الوحيدة هي انخفاض الانتاج ، في بعض القطاعات على نحو يتناسب مع ذلك .

ب - يهتم النموذج بابراز التفاصيل السكانية لكل منطقة بالعالم ، ولكن يقصر عن دراسة العلاقة الديناميكية بين السكان والتنمية . بيد أن معالجة السكان لا تتعدى حساب نسبة

---

(٣٦) لاحظ أن « التعاون » بين مناطق العالم المختلفة ، في هذا النموذج والنماذج التالية ، هو تعاون محددة ملامحه العامة سلفاً في بناء النموذج . كما سوف نناقش ذلك على امتداد دراستنا هذه وحتى بالنسبة للسياسات اللازمة لمفهوم « النمو العضوي » المشار اليه فهناك شكوك كثيرة حول درجة وضوحها . قارن بهذا الخصوص :

A Peccei and A. King, «Commentary,» in: Mihajlo D. Mesarovic and Edward C. Pestel, ***Mankind at the Turning Point, the Second Report to the Club of Rome*** (New York: Dutton; Readers' Digest Press, 1974), pp. 203-206.

القوة العاملة بالسكان وأحياناً مستويات الهجرة ، وبالاضافة الى ذلك فهناك علاقة لربط الوفيات بالنقص في الامداد بالغذاء بالمناطق ، التي بها عجز في موارد البروتينات والسعرات الحرارية .

ج ـ تعالج الدراسة تدفقات السلع من خلال مجمع عالمي للموارد والمنتجات(٣٧) . وتهمل تماماً العلاقات الثنائية بين المناطق ، ولا يقلل من هذه الخاصية في هذا النموذج العالمي محاولة ربط الواردات بالناتج القومي ، أو تعبيره عن الصادرات لكل منطقة بحصة من الصادرات العالمية . هنا نلاحظ أيضاً ، أن ذلك لا يؤثر على بقية أجزاء النموذج .

د ـ تحظى منطقة الشرق الاوسط وشمالي افريقية بمعالجة خاصة ونموذج خاص في هذه المحاولة ، وذلك للتعبير عن سوق للعمل وعن ظاهرة هجرة العمل .

هـ ـ العلاقات الرياضية في هذه المحاولة بسيطة تماماً اذ لا تتناول آثار تغذية عكسية بين متغيرات خلال فترات زمنية متباعدة ، كذلك لا تتضمن تأثيرات لتغير الاسعار الا من خلال معاملات رأس المال ومن خلال تلك النسبة من الانتاج التي توجه لأغراض الاستثمار في السلع الانتاجية .

و ـ يجري التعامل مع البيئة بطريقة مشابهة للمحاولة السابقة فالمشكلة تنحسر الى مجرد « إزالة آثار التلوث » وليس تفادي وقوعه ومن خلال نسق فرعي شبه منعزل عن باقي الأنساق .

ز ـ يجري حساب السيناريوهات المختلفة في هذه المحاولة بدءاً من تحديد حجم المساعدات الخارجية ومعدلات الاستثمار لكل منطقة في ضوء الموارد المتاحة .

ح ـ المعايير المستخدمة في تحديد ما يعد بمزايا ايجابية لمنطقة « شمال افريقية والشرق الاوسط » ، هي تراكم ثروة تمتلكها المنطقة في الدول الصناعية ، وليس تنمية القدرات الذاتية للمنطقة والتراكم الرأسمالي المحقق للتنمية داخلها .

٣ ـ نموذج مؤسسة باريلوتشي

من بين مجموعة النماذج العالمية ، يبرز نموذج « أمريكا اللاتينية للعالم » والذي بني في مؤسسة باريلوتشي بالارجنتين ، بطابع خاص اذ أن كثيراً من ملامحه تميزت عن بقية النماذج . فعلى خلاف أعمال فورستر وميدوز وميزاروفيتش وبستل، التي تدعي العلمية والحياد ، اي اللاعقائدية(٣٨) يعترف عمل مؤسسة باريلوتشي ، بداية بأن له موقفاً عقائدياً ، اذ يتبنى قضايا العالم الثالث ، ويقوم على منظور استهدافي للعالم . وينتقد النموذج الاحوال المتردية في العالم حالياً ، ويرجعها الى أنماط جائرة واستغلالية للتنظيم السياسي الاجتماعي على مستوى العالم

---

(٣٧) World Pool.

(٣٨) إذا استبعدنا الافكار المتعمدة أو المغرضة ، فإن هذا الادعاء لم يكن له ما يبرره ، فإن التحيز العقائدي كان واضحاً تماماً للمعلقين على نشاط النماذج الدولية . أنظر على سبيل المثال :
R. Petrella. «Ideological Basis and Impact of World Models: A Comparison,» in: Seminar on Future Forecasts and World Models, Rio de Janiero, 28 November-3 December 1965.

وداخل الكثير من بلدانه . ويلاحظ ان حالة البؤس المرتبطة بفكرة الانهيار التي تنبات بها النماذج الأخرى للعالم ، أو لمناطق فيه ، لا تختلف كثيراً عن ظروف الحياة الراهنة لغالبية البشر . ويروج فريق العمل الذي قام ببناء النموذج لمجتمع جديد اشتراكي النزعة : مجتمع يقوم على المشاركة الجماهيرية ولا تكون فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وسيلة للتمييز والسيطرة ، مجتمع لا يكون فيه الاستهلاك هدفاً في حد ذاته ، ويجري فيه تصميم الانتاج لاشباع الحاجات الاساسية التي تحدد مجتمعياً . وبهذا الشكل حدد فريق العمل لنفسه مسبقاً ، وبشكل واضح ، موقفاً نظرياً يستند الى الاتجاهات الحديثة في الفكر التنموي لدى بلدان العالم الثالث .

وقد اظهرت الدراسات التي أجريت في اطار برنامج مؤسسة باريلوتشي للنموذج العالمي أن « الحدود الطبيعية » ، المدعى ثباتها في الاعمال الأخرى في مجال النماذج العالمية ، تتوقف على درجة معرفتنا[٣٩] وأنها ـ على اي حال ـ ليست بالصرامة التي بشر بها تقرير « حدود النمو » والكتابات المماثلة . وقد بني هذا النموذج العالمي ليوضح كمياً إمكانية اقامة المجتمع الجديد المقترح . وعلى وجه التحديد كان هدف النموذج اظهار انه يمكن كمياً اشباع الحاجات الاساسية للبشر : الغذاء ، السكن ، التعليم ، والصحة عند مستويات مقبولة . . . أي تفادي انهيار النسق العالمي ، بدءاً من الظروف العالمية الحالية ، اذا ما اتبعت سياسات معينة لبناء هذا المجتمع الجديد .

ويقسم هذا النموذج العالم الى أربع مناطق : واحدة للبلاد المتقدمة وثلاث لبلدان العالم الثالث (افريقية ، آسيا ، أمريكا اللاتينية) . وهو يتكوّن من ثلاثة أنساق فرعية أساسية : السكان ، والغذاء ، ونسق ضخم للاقتصاد وتخصيص الموارد . وهو اذ يعرض اهمية التنمية في اطار اقليمي « للاعتماد الجماعي على النفس » لمناطق العالم الثالث ، فإنه يؤكد « إمكانية تحقيق ذلك لدولة او مجموعة دول من العالم الثالث ، مستخدمة كمنهج لذلك تكامل مواردها المحلية »[٤٠] .

ويتميز نموذج امريكا اللاتينية ، من وجهة النظر الفنية بخاصيتين رئيستين : الأولى وجود العلاقات المتبادلة بين الانساق الفرعية والمكونات بشكل أكثر شمولاً[٤١] ؛ والثانية تتبنى أسلوب

---

(٣٩) تثير دراسة باريلوتشي فكرة أنه يجب تقدير الاحتياطي المؤكد والمحتمل من الموارد الطبيعية منسوباً الى ظروف اقتصادية وتكنولوجية معينة . وهذه الفكرة سوف نتناولها بالمناقشة فيها بعد ، قارن :
Amilcar O. Herrera, et al., *Catastrophe or a New Society? A Latin American World Model* (Ottawa: International Development Research Centre, 1976), pp. 27-34.

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٤١) يتضمن النموذج على وجه الخصوص ربطاً متقدماً بين المتغيرات السكانية والظروف الاجتماعية الاقتصادية ، بحيث يتحدد حجم السكان تماماً داخل النموذج ، من الظروف الابتدائية المفترضة ومن تطور المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية بالنموذج (مستويات اشباع الحاجات بما فيها الاسكان والتعليم وتقابل هذه المستويات ما يناسبها من مستويات توزيع الدخل) . وذلك مقارنة بالنماذج الاخرى التي اهتمت بعلاقة النمو مع السكان ـ « حدود النمو » ، ودراسة ميزاروفيتش ـ حيث اهتم **الأول** في الواقع بتأثير وفرة الانتاج الزراعي للفرد على معدل الوفيات ، واهتم **الثاني** في الواقع بتأثير وفرة البروتين والسعرات الحرارية على معدلات االوفيات والمواليد .

الأمثلية[٤٢] لتخصيص العمل ورأس المال للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، بغرض تعظيم دالة هدف تتكون من توقع العمر عند الولادة ومقياس لنوعية الحياة (نسبة الناتج المحلي الاجمالي في الاستهلاك والخدمات فيما يفوق ما خصص لاشباع الحاجات الاساسية) .

وتبين نتائج النموذج ، في سيناريو لمفهوم بديل للتضامن الدولي ، انه يمكن اشباع الحاجات الاساسية لسكان العالم خلال ستين عاماً بدءاً من عام ١٩٨٠ ، اذا خصص العالم المتقدم ما لا يزيد عن ٢ بالمائة من ناتجه المحلي الاجمالي للمساعدة « غير المشروطة » لافريقية وآسيا . وبهذا تظهر عدم الحاجة لضبط نمو السكان ، في العالم الثالث بالشكل التعسفي الذي تتطلبه نتائج النماذج السابقة ، غير الممكن أصلاً في غياب ظروف اجتماعية إقتصادية مواتية ، وبذا يكون الانهيار المتوقع في النماذج الأخرى ليس سوى نتيجة لاستمرار اشكال متخلفة من التنظيم الاجتماعي السياسي للعالم .

وتعتبر الحسابات التي قدمها القائمون على هذه الدراسة باستخدام النموذج شديدة الدلالة بالنسبة للدور الايجابي للتنظيم الاجتماعي الاكثر عدالة على المستويين المحلي والعالمي في مجال الحفاظ على الموارد في الاجل الطويل لاشباع حاجات الاجيال التالية . فأهم ما يميز العالم الآن ، هو أن ثلثي البشرية تعيش في فقر وبؤس ، والمجموعة المتبقية تمارس الاسراف في استهلاكها ، بل بدأت في الاحساس بعواقب هذا الاسراف وتدميره للطبيعة . وهنا ينتقد القائمون على الدراسة ، كلا من النمط الغربي والاوروبي الشرقي ، ويطالبون بمجتمع « أكثر مثالية » محددين له عدداً من الملامح ،في مجال العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية[٤٣]. والوصول الى هذا المجتمع ،هو عملية استهدافية واعية ـ وهذا هو دور النموذج الرياضي في الواقع ـ اذ يعرض لنا مقارنة بين المسار الى هذا المجتمع المثالي والمسار الآخر ، لو تركت الامور كما هي عليه الآن .

وهنا تظهر دلالات الحسابات كما قدمت في«كارثة . . . أم مجتمع جديد؟» ، فالبلاد المتقدمة يمكنها تحقيق مستويات عالية للرفاهية ، وإن كان على المستقبل العالمي المشترك ارغامها على تخفيض معدلات نموها وقبول علاقات دولية جديدة . وهنا لا تبرز « مشكلة السكان » كما في الدراسات الأخرى ، ولكن القضية المركزية ، هي العدالة في توزيع الدخل ،وتحقيق البلدان النامية لهياكل اقتصادية مستقلة وموجهة لاشباع حاجات تجمعات اقليمية منها . وهكذا تستطيع امريكا اللاتينية ، اشباع حاجات كل سكانها في عام ٢٠٠٠ وتستطيع افريقية ذلك ايضاً في عام ٢٠٠٨ ، أما بالنسبة لآسيا فإن الكثير يجب عمله في مجال التنمية الزراعية حتى يمكن تفادي الانهيار . وبالتسلسل نفسه أيضاً تبين الحسابات أن التوزيع الحالي للموارد بين مناطق العالم ، إنما يؤخر تحقيق الاهداف المنشودة لمدة جيلين على الأقل .

---

(٤٢) كترجمة لكلمة Optimization .

(٤٣) الملامح الرئيسة هي : التوجه لاشباع الحاجات الأساسية الفردية والحاجات الجماعية ـ وليس الربح ـ هي التي تحدد حجم الانتاج ، الملكية ليست خاصة وليست ملكية الدولة .

وفي الختام نود أن نشير ، الى بعض الملامح الرئيسة الأخرى لهذه المحاولة ، وتتلخص فيما يلي :

- استبعد النموذج عن عمد قضية تلوث البيئة ، حيث اعتبر الحل البسيط لتدهور البيئة هو التنظيم الاجتماعي والفكاك من النمط الغربي في الاستهلاك والتطوير التكنولوجي المستقل .
- ترجمت الدراسة معايير اشباع الحاجات كافة ، في مؤشر واحد « تركيبي » هو توقع العمر عند الولادة .
- تستبعد الدراسة التعبير عن المسارات الزمنية والسياسات التفصيلية للوصول الى المجتمع المثالي المنشود ، واكتفت بوضع الشروط اللازمة لتحقيق ذلك .
- اهملت الدراسة التبادل التجاري بين مناطق العالم ، باستثناء الانتقال المادي للأصول الرأسمالية .
- لم يتضمن النموذج تفصيلاً لقطاع الصناعة .

٤ ـ نموذج ليونتييف للاقتصاد العالمي

من بين أهم النماذج العالمية نموذج تحليل المدخلات والمخرجات المستفيض للنسق الاقتصادي العالمي الذي أشرف عليه كارتر وليونتييف وبتري ، بتكليف من هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ . وينطلق النموذج من اعتبارات استراتيجية التنمية العالمية ، التي تبنتها الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ لعقد التنمية الثاني . ويجري تقسيم العالم في هذا النموذج الى خمس عشرة منطقة ، بني لكل منها جدول « مدخلات ـ مخرجات » يضم ثمانية وأربعين قطاعاً ، ويجري ربط كل منطقة ببقية مناطق العالم ، من خلال تدفقات التجارة الدولية في اكثر من اربعين فئة من السلع والخدمات والتدفقات الرأسمالية .

وقد كانت مجالات الاهتمام الاساسية للدراسة ، هي تفاوت مستوى الرفاهية بين القطاعات المتقدمة والأقل تقدماً من البشرية ، مقاساً بالدخل النقدي للفرد ، الغذاء ، التلوث ومكافحته[٤٤] ، الطاقة ، والمواد الخام . وقد تم تمثيل كل من الموضوعات الثلاثة الأخيرة ، بأكثر من قطاع في جدول « المدخلات ـ المخرجات » لكل منطقة ، واستعملت اسقاطات الامم المتحدة للسكان ، للحصول على تقديرات لأحجام السكان في المستقبل . كما انعكست التحسينات التي قد تطرأ على المستوى الفني الانتاجي عن طريق افتراض المعاملات الفنية الحالية للبلاد المتقدمة في الهيكل المستقبلي للبلاد الأقل تقدماً . وقد كانت هذه المماثلة المتضمنة مع البلدان الصناعية المتطورة[٤٥] مكوِّناً أساسياً في بناء النموذج ، حتى أن النموذج افترض نفس احجام تلوث البيئة .

---

(٤٤) وبهذا الشكل يكون النموذج الثاني ـ الى جانب « حدود النمو » ـ الذي يعنى بالتلوث ومكافحته . ولكنه في هذه النقطة يعتبر أكثر تفصيلاً ، فيتضمن انشطة لمكافحة التلوث .

(٤٥) تستخدم القيم المختلفة للمعاملات الفنية عبر مراحل زمنية متتابعة ؛ وكلها في النهاية محسوبة تاريخياً =

وقد نوقش مستقبل الاقتصاد العالمي في صورة ثمانية اسقاطات للفن الانتاجي ، ومستويات الانتاج والاستهلاك ، وبنيان التجارة العالمية ، بحيث تمثل مسارات تنمية بديلة للاقتصاد العالمي ابتداء من سنة الاساس (١٩٧٠) وحتى عام ٢٠٠٠[٤٦] . وتم اجراء تحليل واسع للظروف الملازمة لهذه البدائل وحاجات التنمية بدلالة : توافر المواد الغذائية ، امكانية وتكلفة مكافحة التلوث ، الاستثمارات اللازمة ، عملية التصنيع ، التغيرات في هيكل التجارة الدولية ، انماط المعونة الدولية ، وضرورة ايجاد نظام اقتصادي عالمي جديد .

وأهم استخلاصات هذه الدراسة ، المتصلة بتنمية العالم الثالث ، نوردها فيما يلي :

أ ـ اذا تحققت أهداف النمو الدنيا المحددة للبلاد الاقل تقدماً في استراتيجية التنمية الدولية (٦ بالمائة الناتج الاجمالي سنوياً) وكذلك معدلات النمو السائدة حالياً في البلدان المتقدمة ، فسيؤدي هذا الى الابقاء على التفاوت الحالي في الدخل للفرد حتى عام ٢٠٠٠ .

ب ـ يمكن انقاص فجوة الدخل للفرد بين اغنياء وفقراء البشر ، والتي تبلغ حوالى ١٢ : ١ حالياً ، الى ٧ : ١ بحلول عام ٢٠٠٠ تحت الشروط الآتية[٤٧] :

(١) تحقق معدل نمو متوسط في دخل الفرد يبلغ ٤,٩ بالمائة سنوياً في البلاد النامية وذلك يتطلب معدل استثمار حوالى ٣٠ ـ ٤٠ بالمائة ، بالاضافة الى تغييرات جذرية أخرى .

(٢) اتباع نمو السكان للاسقاطات المنخفضة او المتوسطة للأمم المتحدة[٤٨] .

(٣) انخفاض معدل النمو في دخل الفرد في البلاد المتقدمة عن مستوى ٤ بالمائة لدى زيادة الناتج الاجمالي للفرد عن ٤٠٠٠ دولار في السنة[٤٩] .

ج ـ لا تقف حواجز طبيعية أو تقنية مانعة في طريق التنمية المتسارعة للعالم الثالث خلال هذا القرن . وعلى العكس ، فالحواجز هي أساساً حواجز سياسية ـ اجتماعية ـ ومؤسسية

= من الهيكل الاقتصادي القطاعي والفني للولايات المتحدة الامريكية .

(٤٦) تتفق عملية التقويم للنماذج الدولية على أنها تقبل التطوير كثيراً ، وأن اكثرها حاجة للتعديل والتطوير ، ولسنوات عديدة ، هو نموذج الأمم المتحدة هذا .

انظر :

OECD, Interfutures, « Intermediate Results: Review Phases A and B, Comparative Evaluation of World Models,» April 1977, p. 39.

(٤٧) في دراسة ليونتييف :

Wassily Leontief et al., *The Future of the World Economy, Preliminary Report* (New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 1976).

(٤٨) لاحظ أن هذه الاسقاطات المتوسطة للامم المتحدة تقترب من توقعات باريلوتشي ولكنها أعلى من توقعات « حدود النمو » وتوقعات « مجموعة ميزاروفيتش » بالنسبة لسكان العالم ككل . ولكن هذه الاسقاطات المتوسطة للأمم المتحدة هي أعلى بكثير من توقعات ميزاروفيتش بالنسبة للعالم الثالث وخاصة افريقية .

(٤٩) نتيجة لهذا يتعدى نموذج الأمم المتحدة المطلب الخاص بأن يتحقق ٢٥ بالمائة من الانتاج العالمي في العالم الثالث . وتقترب توقعات « مجموعة باريلوتشي » من ذلك ، لكن توقعات ميزاروفيتش تقصر كثيراً عن ذلك (حوالى ١٩ بالمائة فقط) .

الطابع سواء داخل البلاد الاقل تقدماً نفسها أو في النظام العالمي .

د ـ حل المشكلات الملحة أمام العالم الثالث يبدأ باستزراع المناطق غير المستغلة ومضاعفة انتاجية الأرض ، وكلاهما ممكن فنياً ولكنه ، يحتاج الى تغييرات جذرية . وهناك أهمية خاصة لتوافر الصناعات الثقيلة بمناطق العالم المختلفة .

هـ ـ الامداد بالموارد المعدنية حتى نهاية القرن ، لا يشكل مشكلة ندرة ، ولكن ترجع مشكلاته الى سوء الاستغلال ، وقلة البحث عن احتياطيات اضافية وسوء التوزيع بين مناطق العالم .

و ـ تلوث البيئة لن يمثل مشكلة خطيرة حتى نهاية القرن ، ويمكن توفر الحلول « التكنولوجية » الملائمة لهذه المشكلة .

ز ـ الطريق الى حل مشكلات العجز في ميزان المدفوعات ، هو الوصول الى نظام دولي جديد ، بالنسبة للدول النامية « ذات العجز » ومن خلال الاقلال من وارداتها من السلع المصنعة .

ومن الناحية الفنية ، نود أن نشير هنا الى بعض الملامح الرئيسة الأخرى لهذه المحاولة ، وهي :

- يعتبر هذا النموذج حالة خاصة في منهجية الحساب ـ مقارنة بالنماذج العالمية الأخرى ـ من حيث كونه يبدأ بالاستثمار كمتغير خارجي ومنه يجري حساب مستويات الانتاج ، أو العكس .

- يحوي النموذج تفصيلاً كبيراً لقطاع الصناعة وقطاع الطاقة .

- يستخدم نموذج «المدخلات والمخرجات » بدلاً عن الصيغ البسيطة لتداول الانتاج المستخدمة في النماذج الأخرى .

- يؤثر انتاج الغذاء المحسوب من النموذج على معدلات الوفيات ، ولكن من ناحية أخرى تهمل كل الديناميات الداخلية مثل العلاقة بتوزيع الدخل وسياسات الحد من الانفاق ، والخارجية الخاصة بسياسة الواردات . أي أنه يصعب اعتبار النموذج وكأنه يهتم بسياسة اشباع الحاجات الاساسية .

- يعالج النموذج تدفقات التجارة الدولية من خلال آليات سوق عالمية ، دون أن يأخذ في الاعتبار العلاقات الثنائية وتجمعات الاسواق الجزئية .

٥ ـ نموذج ساروم SARUM

حاول نموذج العالم SARUM ، الذي تم بناؤه بادارة البيئة بالمملكة المتحدة ، تدارك بعض من العيوب التي اتفق عليها بالنسبة للنماذج الأخرى ، وعلى وجه الخصوص :

أ ـ ضعف قاعدة البيانات .

ب ـ عدم توضيح الاساس النظري الذي يقوم عليه النموذج[٥٠] .

ولقد وضع بناة النموذج لأنفسهم هدفاً هو بناء نموذج محاكاة SIMULATION ، له أساس نظري متسق ، وينطلق من علاقات مقبولة تحليلاً بحيث يمكن به دراسة مستقبل الموارد العالمية . ويعطي النموذج اهتماماً خاصاً لتأثير نضوب الموارد الطبيعية والتغيرات التكنولوجية على مستقبل التوازن الاقتصادي والرفاهية في العالم . وقد جاء النموذج في مرحلة تطويره الأولى[٥١] يقسم العالم ـ في ضوء ترجمة القائمين عليه للاهداف الموضوعة ـ الى ٣ شرائح عالمية تختلف من حيث نصيب الفرد من الدخل ، الاولى الولايات المتحدة الامريكية ؛ والثانية الدول المصنعة ؛ والثالثة تتكون من الدول النامية والصين . ويسمح النموذج بدرجة كبيرة من التقسيم القطاعي مما يعطي الفرصة لتفصيل وتحليل العرض والطلب على الغذاء بالاضافة الى ضبط التناسق القطاعي للصناعة[٥٢] فالنهج النيوكلاسيكي الذي روعي في بناء النماذج ، جعل « العالم فيه يعمل كنظام موحد ، للسوق الحرة ، فلا فارق هناك بين فرد يعمل بالادارة ويسعى لتعظيم الربح أو دولة تسعى لتعظيم « الفائض الاقتصادي »[٥٣] . كما أن العمالة تنتقل بين القطاعات والأقاليم بحرية كاملة . وفي هذا النموذج لا يتحدد حجم السكان على المدى الطويل من خلال النموذج ، كما تهمل بعض القضايا العالمية مثل قضية التلوث . ولكن من ناحية أخرى ، فللنموذج بعض المزايا ، وعلى رأسها المناطق المختلفة ، بالاضافة الى تطوير قاعدة البيانات[٥٤] .

ومن حيث النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة نجد أنها لا ترى الكثير مما يمكن أن يحققه

---

(٥٠) قارن :

Richardson, «Global Modelling (1): The Models,» p. 392-393.

(٥١) ولقد صمم النموذج وجمعت قاعدة البيانات بحيث يمكن اعادة التفصيل الى عشر مناطق كما في نموذج ميزاروفيتش أو الى ١٥ منطقة بالتقسيم المتبع عند ليونتييف . وسوف تكون هناك اشارة الى مرحلة اكثر تقدماً في تقسيم وتطوير نموذج SARUM ، عند عرضنا لمحاولة مجموعة Interfutures .

(٥٢) في هذه المرحلة المشار اليها ـ بالنسبة للنموذج ـ يحتوي النموذج على ١٣ قطاعاً لكل شريحة وترتبط القطاعات ببعضها البعض بنموذج للمدخلات والمخرجات . وتعبر آليات الاسعار أيضاً عن تدفقات التجارة فيما بين القطاعات ، ولكنها لا تهمل تماماً تكاليف النقل والعوائق السياسية والجمركية .
OECD, Interfutures, «Summary of Global Models Intermediate Paper: FUT / DW / SI / A-Current Research and World Models,» November 1976, p. 9.

(٥٣) يقوم المسؤولون عن النموذج بمحاولة جيدة للتعبير عن العلاقة بين نصيب الفئات المختلفة من التغذية وبين المتوسطات القومية . والأهم من ذلك هو تجاوز بعض البيانات القومية المنشورة ومحاولة استكمال البيانات من بحوث ميدانية بالمناطق الفقيرة ، « فهناك يستطيع البشر التصرف حتى وإن كانت البيانات القومية تدل على أزمة قاسية » ولذلك نجد أن النتائج التي توصل اليها هذا النموذج أكثر تفاؤلاً عن نماذج اخرى .

(٥٤) قارن :

P. C. Roberts and D. Norse,«The Problems of Food Production in Certain African Countries,»in: IIASA Synposium on Global Modelling, 2nd, Laxemburg, 1976, *MOIRO: Food and Agriculture Model,* ed. Gerbart Bruckman (Laxenburg, Austria: IIASA, 1977).

العالم الثالث في مجال المشاركة في الانتاج الصناعي العالمي(٥٥) ، ولكنها من ناحية أخرى تعطي أكثر النتائج تفاؤلاً بالنسبة لمستقبل الغذاء في العالم الثالث(٥٦) . ولا يرجع هذا الى تحسين قاعدة البيانات فقط ، ولكن أيضاً الى أن الدراسة استهدفت عن قصد ، أعلى المستويات للاستثمار في الزراعة في البلدان النامية ، وافترضت اقصى مستويات التفاؤل بالنسبة لحدود التوسع الافقي والرأسي للزراعة(٥٧) .

أما من الناحية الفنية ، فإن هناك بعض الملامح الرئيسة الأخرى لهذه المحاولة ، نورد أهمها فيما يلي :

- تعتبر هذه المحاولات من أكثر المحاولات اهتماماً وتكاملاً في معالجة قطاع الزراعة .
- تحوي الدراسة تفصيلاً واسعاً لقطاع الصناعة .
- تعطي الدراسة اهتماماً واضحاً ، وإن كان غير كاف ، للعلاقة بين الاستهلاك وتوزيع الدخل .
- يعتد النموذج بالعلاقات الثنائية في التجارة الخارجية بين الشرائح المختلفة في تقسيمه الثلاثي للعالم ، بالاضافة الى معدلات التبادل والآثار التبادلية للتجارة الخارجية مع بقية أجزاء النموذج .

٦ ـ دراسة « المستقبلات الدولية »

تكونت مجموعة Interfutures بناء على قرار لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام ١٩٧٥ ، بهدف فحص « التطور المستقبلي للمجتمعات الصناعية المتطورة على نحو يتوافق مع تطور مجتمعات الدول النامية» . وتنفي هذه الدراسة عن نفسها ، أن تكون دراسة تنبؤية ، ولذا تقدم نفسها كاستشراف تحليلي لبدائل المستقبل(٥٨) ، وهي تستفيد في ذلك بأكبر عدد من المتخصصين والخبراء . . . وتعتمد بدرجة أقل على النماذج الكمية . وتركز الدراسة على العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في بدائل المستقبل ،ولكنها في الوقت نفسه لا تهمل النواحي الاجتماعية والسياسية . وهي تهتم أكثر من غيرها ـ مقارنة بنشاط النماذج الدولية الأخرى ـ بالوصول الى توصيات محددة تفيد حكومات الدول الأعضاء في المنظمة عند اتخاذ القرارات في بعض القضايا

---

(٥٥) أقل كثيراً مما تستهدفه مجموعة السبعة والسبعين ، والتي ترى دراسة SARUM في تنبؤاتها أنها أهملت الحدود التي ترد على موارد البلدان النامية .

(٥٦) فهي تحقق للفرد ـ مثلاً ـ ٣١٣٠ سعراً حرارياً للفرد في اليوم في سنة ٢٠٠٠ كمتوسط عالمي (مقارنة بباريلوتشي ٣٠٠٠ ، وبليونتييف ٢٦٠٠) ، ولصالح العالم الثالث .

(٥٧) على سبيل المثال، فلقد رأت دراسة SARUM أن الحد الأقصى لانتاجية الهكتار من المحاصيل المستقرة هي ٧,٦ طن متري ، بينما كان هذا الحد الاقصى حوالى ٤,٠ طن متري في نموذج ليونتييف ونموذج باريلوتشي . وتخطت دراسة SARUM في بعض الاحوال الحدود القصوى التي وضعت على الأراضي القابلة للاستزراع في العالم في النماذج الأخرى (حيث راوحت بين ٢٤٠٠ ، ٣٢٠٠ مليون هكتار) .

(٥٨) OECD, Interfutures, *Facing the Future,* p. 405.

ذات الطابع طويل المدى[٥٩] ، وعلى الاخص سياسات الطاقة[٦٠] والتعاون في مجال النقل الأفقي للتكنولوجيا[٦١] . واخيراً مجالات الاستثمار الخارجية وتستخدم الدراسة تطويراً أكثر تفصيلاً لنموذج SARUM في حساب خمسة سيناريوهات بديلة للمستقبل[٦٢] ، وتستفيد بنتائجها كثيراً في تحديد بعض التوصيات بالنسبة لمستقبل الطاقة والتصنيع واستيراد الآلات والمعدات الرأسمالية . وفي هذا النموذج يجري تقسيم العالم الى ١٢ منطقة تسمح بالمقارنة الاقليمية مع نموذج ليونتييف ونموذج ميزاروفيتش. ولكل منطقة من مناطق العالم يشمل النموذج ١١قطاعاً، يجري التفصيل فيها لقطاع الصناعة الى فروع انتاج المعدات الرأسمالية ، والتشييد والصناعات التحويلية الأخرى ، كما يجري تفصيل قطاع الزراعة الى الانتاج الغذائي واستصلاح واستزراع الاراضي والري ومستلزمات الانتاج الزراعي . وبالنسبة للعالم الثالث ، فبعد عرض مستقبل هذه البلدان ، ومفاهيم الحوار بين الشمال والجنوب في السيناريوهات المختلفة ، فإن الدراسة تقدم بعض التوصيات : فالفئة متوسطة الدخل من الدول النامية أمامها فرصة ممتازة للنمو اذا ما أمدتها الدول المتطورة صناعياً بالاسواق وبجزء من حاجاتها التمويلية[٦٣] . أما بالنسبة للدول الأفقر ، فلا فرصة أمامها للنمو[٦٤] ، في حين سوف تزداد التبعية الغذائية لدول العالم الثالث بصفة عامة .

ولذا توصي الدراسة بأن على الدول الصناعية المتطورة مساعدة الدول النامية للوصول الى تكنولوجيات موائمة ومناسبة لمجتمعاتها وبيئتها[٦٥] . كما أنه سوف تزيد « عالمية » الصناعة في اطار نمط جديد من تقسيم العمل ، أساسه تركز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي « وقطاع المعلومات » لدى بلدان الشمال ، وبالتالي سوف تزيد حصة الدول النامية في التجارة العالمية من ١٢ بالمائة في بدء السبعينات الى ١٨ ـ ٢٢ بالمائة مع نهاية القرن ، مع استبعاد النفط الخام في الحالتين . كما لا تنسى الدراسة أن تذكر ، بأن النظام العالمي سيظل في حالة من القلق ، الى أن

---

(٥٩) وتعطى هنا أهمية خاصة من حيث الوزن النسبي في الدراسة لقضية ارتفاع المساهمة النسبية للاجور في الانتاج بدول المنظمة ، والتلوث المترتب على عملية التصنيع . وهذا الاهتمام يجد لنفسه تعبيراً ضمنياً بعد ذلك في العلاقة المقترحة مع العالم الثالث ، كما سوف نشير لذلك فيما بعد . وهنا يحسن قراءة الجزء الثالث من الوثيقة الأولية :

OECD Interfutures. «Research Project on the Future Development of Advanced Industrial Societies in Harmony with that of Developing Countries.» Draft Final Report, January 1979 (henceforth cited as «Research Project.»).

(٦٠) هنا تؤكد الدراسة ، تدليلاً على تشابك العالم ، الاهمية الخاصة لنفط المملكة العربية السعودية لاقتصاديات معظم الدول .

(٦١) قارن مجموعة التوصيات من: OECD. Interfutures. «Research Project.».

(٦٢) OECD.Interfutures. *Facing the Future.* pp. 329-330

(٦٣) المصدر نفسه ، ص ٤٠٨ .

(٦٤) المصدر نفسه ، ص ٤٠٨ .

(٦٥) OECD.Interfutures. «Research Project.» part IV, p. 65

يقل نصيب نفط الأوبك في الامداد العالمي بالطاقة بشكل حاسم(٦٦) . وأنه على البلدان الصناعية المتطورة ، تخفيض معدلات نموها مقابل الزيادة المتوقعة في معدلات نمو البلدان المختلفة(٦٧) .

٧ ـ موقع الوطن العربي في النماذج العالمية

على الرغم من كل أنواع التناقضات والخلافات فيما بين أقطار الوطن العربي ، فلقد كان الاكثر مناسبة لنشاط النماذج العالمية ـ في تقسيمه للعالم الى مناطق ـ تمييز منطقة عربية خالصة (أو أكثر) . هذا المطلب ، قد يبرره من وجهة النظر العالمية أكثر من عامل ، كان من الضروري أخذها في الاعتبار :

أ ـ ان الجماعة الدولية ومعظم مؤسساتها ، قد قبلت بالفعل التعامل مع الوطن العربي ككيان واحد ، في اكثر من مناسبة وفي اكثر من مجال .

ب ـ انه طالما أن النماذج الدولية قد سعى أغلبها لمناقشة مستقبل المناطق المختلفة في العالم ، بل واقتراح سياسات واستراتيجيات لها ، فقد كان من المنطقي أخذ التكامل في الموارد والتجانس في التاريخ والحضارة ووحدة اللغة والتواصل الجغرافي في الاعتبار . فبالمقارنة ببعض المناطق التي ميزت في نشاط النماذج الدولية ، فإن الاقطار العربية ، بمجمعها أكثر من التاريخ واللغة والثقافة ، بل وقدر مثير للانتباه للتكامل بين الموارد المالية والطبيعية والبشرية(٦٨) .

ج ـ إذا أخذنا الحجم النسبي للسكان في الوطن العربي كمعيار ، فسوف نجد أنه يمثل نسبة عالية بالمقارنة ببعض المناطق في العالم ، والتي درجت النماذج الدولية على اعتبارها كوحدة اقليمية قائمة بذاتها . فالوطن العربي يمثل الآن حوالى ٣,٩ بالمائة من سكان العالم ، وأغلب التوقعات تشير الى ارتفاع هذه النسبة الى حوالى ٤,٧ بالمائة مع دورة القرن . وهذه النسبة الاخيرة سوف تكون بالتالي أقل قليلاً من نسبة سكان الاتحاد السوفياتي ، ولكنها أكبر من الوزن النسبي لسكان الولايات المتحدة الامريكية في سكان العالم(٦٩) . ونضيف الى هذه الثروة البشرية ما يمتلكه الوطن العربي من مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة (٥٣,٨

---

(٦٦) OECD, Interfutures, *Facing the Future,* p. 410.

(٦٧) المصدر نفسه ، ص ٤٧٠ .

(٦٨) أنظر مناقشة كاملة وعرضاً احصائياً في : نادر فرجاني ، **هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) . في هذا الكتاب تناقش بالتفصيل الامكانات من البشر والارض وعائدات النفط ، وبعض الملامح الأولى لظهور نقص في الموارد المعدنية وفي مصادر الغذاء على المدى الطويل التي تشير لها أيضاً وثيقة هامة أخرى : محمد محمود الامام ، « مستقبل عملية التنمية العربية في اطار المتغيرات الدولية والاقليمية ، » المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٠، ص ٥٣ ـ ٥٩ . وهي تلخص حصيلة مناقشة مجموعة من الخبراء تلبية لطلب المكتب الاقليمي للدول العربية في برنامج الامم المتحدة الانمائي .

(٦٩) *World Population Trends and Policies* (New York: 1979), vol. 1.

بالمائة من احتياطيات النفط الخام « المؤكد » ، بالعالم[٧٠] ، وحوالى ١٣,٥ بالمائة من احتياطيات الغاز الطبيعي[٧١] ، وطاقة شمسية بلا حدود) ، وما يمتلكه الوطن العربي من مساحة ارضية (اكثر من عشر اليابسة) وأرض مزروعة (حوالى ٣,٤ بالمائة قابلة للزراعة بالاقتصاديات والتكنولوجيات الحالية[٧٢] وحوالى ٤,٤ بالمائة كنسب محتملة)[٧٣] . وربما نضيف هنا أيضاً الفوسفات[٧٤] والحديد[٧٥] .

وقبل كل ذلك وبعده هناك الرغبة العميقة لدى العرب في التقارب والتضامن والتكامل بل ، والوحدة السياسية في شكل أو آخر . وقد دفعت هذه الرغبة الى انشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ، ثم ظهور شبكة كثيفة من المنظمات العربية الحكومية وغير الحكومية .

الا تكفي ـ عندئذ ـ كل هذه المؤشرات لمعالجة « الوطن العربي » كمنطقة متميزة من مناطق العالم في اطار أي نموذج عالمي ؟[٧٦] ولنقل اذا ما قسم العالم الى ما يزيد عن عشر مناطق ، فلتكن احدها الوطن العربي ! . بيد أن الصورة التي ظهر بها الوطن العربي في التقسيمات الاقليمية في النماذج العالمية تثير عدم الاقتناع ، بل وبعض من الشكوك والتحفظات . ويأتي عدم الاقتناع من أمرين متداخلين : **الأول** ، التمثيل غير المناسب لمناطق العالم الثالث عامة ، **والثاني** ، اهمال بعض خصائص المنطقة العربية .

وما دام النجاح في بناء النماذج ، يتطلب التعرف الى العوامل الاكثر تشكيلاً وحسماً لمستقبل التنمية ، كما يتطلب الأمر ، أن يكون النموذج تعبيراً صادقاً عن خصائص المجتمع محل التحليل والتنبؤ ، فقد كان من الضروري الاهتمام بالتعبير عن التغيرات الهيكلية المطلوبة في الدول النامية ، أكثر من مجرد استخدام نموذج نمطي ينطبق على كل مناطق العالم ، المتطور والنامي منها على حد سواء . فعلى سبيل المثال : التغيرات الهيكلية المطلوب التعبير عنها في نموذج لمناطق العالم الثالث ، كان لا بد من أن تهتم بتنمية الموارد البشرية ، أي بتعظيم المعرفة المتراكمة ، والمهارات وخلق الظروف للتعبئة والمشاركة في الحياة والانتاج ، وعلى وجه الخصوص في مجال

---

(٧٠) Petroleum Economist, *OPEC Oil Report*, 2nd ed. (New York: Nichols, 1979).

(٧١) المصدر نفسه .

(٧٢) Food and Agriculture Organization (FAO), *Production Yearbook, 1977* (Rome: FAO, 1978).

(٧٣) H. Linnemann, et al., eds., *MOIRO: Model of International Relations in Agriculture* (Amsterdam: North Holland; Elsevier, 1979).

(٧٤) بلغ متوسط نسبة انتاج الوطن العربي الى الانتاج العالمي عبر الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ حوالى ٢٢ بالمائة ، وفقاً لبيانات الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

(٧٥) يمكن أن يفي خام الحديد بموريتانيا وحدها باحتياجات الوطن العربي كله في المستقبل . أنظر: عزيز البنداري ، « المستقبل الصناعي للدول العربية حتى عام ٢٠٠٠ ،» في : **مشروع بحث التنمية الصناعية** (القاهرة : معهد التخطيط القومي ، ١٩٧٩) .

(٧٦) لعل الاستثناء الوحيد هو دراسة Interfutures والتي اهتمت باستطلاع النتائج المترتبة على تغييرات اجتماعية سياسية داخل الدول الصناعية .

الابداع التكنولوجي المحلي . ويأتي دور النموذج هنا لاختبار مدى امكانية مساهمة هذه القوى البشرية ـ من خلال الافتراضات الخاصة بتعبئتها والاستفادة بها ـ في تحقيق أهداف مجتمعات البلدان النامية .

صحيح أن كل ذلك يطرح مشكلات خاصة بالقيادة والايديولوجية واساليب المشاركة الشعبية ، وغيرها من الامور التي تثير جدلاً معقداً حول امكانية التعبير عنها بشكل كمي في النماذج . ولكنها تطرح أيضاً **الطابع الاستهدافي** للنموذج . فالنموذج الذي يضع لنفسه هدف رسم المسار وتحديد المتطلبات لتحقيق هدف اشباع الحاجات الاساسية على المدى الطويل سوف يجد الفرصة للتعبير عن ذلك في القيود الكمية على الموارد ، والعلاقة بين التنمية المادية والسياسات الادخارية من جانب وتوزيع الدخل من جانب آخر . كما سوف يجد القائمون على بناء النموذج الفرصة للتعبير ، عن تغيرات هيكلية ، تعيد ترتيب النسب القطاعية بحيث يكون الانتاج موجهاً لاشباع حاجات بالداخل ، وليس حاجات البلدان المتقدمة ، كما سوف يجد الفرصة لترجمة ذلك ، في معاملات الانتاج ومعدلات استخدام الموارد الطبيعية[٧٧] .

ولنأخذ مثال التعليم في هذا الصدد ، فالتعليم ، أحد المداخل الأساسية في عملية التنمية ، التي تسعى الى تعبئة طاقات الفرد الانتاجية والابداعية . وهذه سوف تنعكس بالضرورة على مشاركته الفعالة في تحقيق الاهداف الاجتماعية على المدى الطويل وفي رفع كفاءة القدرات التكنولوجية المحلية . فالتعليم بهذا الشكل يجب أن يعالج معالجةً مختلفة تماماً عن مجرد الاكتفاء بنسب الأمية والاستيعاب واتجاهاتها الزمنية في البلدان النامية في بناء النماذج كتعبير أساسي عن التعليم ، كما حدث في أغلب النماذج العالمية .

ففي معظم الأحوال ، طغى على المسؤولين عن نشاط النماذج العالمية والدراسات المستقبلية ـ وقد نقول ، ان هذا وضع طبيعي ـ ديناميات النمو في بلدانهم ، وطبيعة مشكلاتهم ، ورؤيتهم للعوامل الاكثر تحديداً للمستقبل في ضوء ذلك . ولكن النمذجة الوحيدة لمستقبل البلدان النامية ، والتي يتوقع معها نتائج مقبولة ، هي تلك التي تبدأ من مفاهيم صريحة وواضحة لعملية التنمية الممكنة والمطلوبة في مجتمعاتها . وهذا المطلوب لا يعدو أن يكون ، اعادة صياغة لما ذكرنا من قبل ، من أن بناء النماذج لاستشراف المستقبل لا بد من أن يستند الى نظرية واضحة للتنمية ، الى جانب الاتساق المنطقي في بناء النموذج . بيد أن النهج الذي سارت عليه النماذج العالمية في تمثيل الدول الصناعية المتطورة ودول العالم الثالث بالهياكل الاساسية نفسها ، والتركيز على النواحي الاقتصادية فقط ، لن يسمح بالتالي بالتعبير عن عمليات اعادة هيكلة النظم الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية ، وبالتالي ، فلن تكون تلك النماذج أداة كافية لاستشراف المستقبلات البديلة لتلك البلدان .

---

(٧٧) تعتبر تجربة مؤسسة باريلوتشي مثلاً على كيفية اختلاف هيكل النموذج وقياسات المعلمات ونوعية القيود ، اذا كان المطلب هو السعي الواعي لمستقبل يتحقق فيه اشباع الحاجات الأساسية .

ولكننا ، نود أن نذكر هنا مرة أخرى أن بعض النماذج العالمية قد وصلت لبعض النتائج الواضحة التي مؤداها أن القيود على النمو المتواصل لاقتصاديات العالم الثالث هي ذات طبيعة سياسية واجتماعية ومؤسسية سواء على مستوى كل قطر ، او على المستوى العالمي[٧٨] . ولكن ذلك كان يتم غالباً - باستثناء حالة نموذج واحد[٧٩] - مع اهمال ذلك في بناء النموذج نفسه واختيار افتراضاته وفي حساب سيناريوهاته .

ومن ناحية أخرى ، فإن أخذ هذه التغييرات الهيكلية - الاجتماعية والسياسية - في الاعتبار عند بناء النموذج يتطلب موقفاً أيديولوجياً واضحاً منذ البداية . وبالتالي فمن الصعب ، أن نتوقع أن تقوم مجموعة من البلدان الصناعية المتطورة - باهتماماتها ومصالحها المعروفة - بتبني مواقف نظرية تنسجم وطموحات العالم الثالث[٨٠] . تلك هي الخلفية للتفاوت الكبير - على سبيل المثال - بين تجربة مؤسسة باريلوتشي كتجمع لاقتصاديين من العالم الثالث وتجربة الجماعة التي قادها ميزاروفيتش . وعلى أي حال ، وكما ذكرنا من قبل ، فلقد فات أوان الاعتقاد بأن النماذج يمكن أن تكون أداة غير متحيزة[٨١] .

٨ - معالجة الوطن العربي في اطار النماذج العالمية

دعونا الآن نقترب أكثر من معالجة الوطن العربي ضمن اطار النماذج العالمية المعروفة . يبدو لنا لأول وهلة أن القاسم المشترك في معالجة أغلب النماذج العالمية ، هو النظر للمنطقة العربية أساساً في ضوء كونها مخزناً للنفط والوقود على المدى الطويل[٨٢] .

---

(٧٨) بالاضافة الى الاشارات الواضحة عند ليونتييف من أن « محددات النمو هي سياسية اجتماعية وتنظيمية بالدرجة الأولى » ، وفي « حدود النمو » من أن معارضة « التقدم الأعمى » يتطلب تغيرات جذرية ، فهناك العديد من النماذج العالمية القطاعية التي تثبت ذلك مثال ذلك نموذج للغذاء . أنظر مثلاً :

Linnemann, et al., eds., *MOIRA: Model of International Relations in Agriculture.*

(٧٩) نموذج باريلوتشي . ولكننا نود أن نشير أيضاً في هذا السياق الى أن دراسة Interfutures قد اهتمت ، الى جانب افتراض تغييرات سياسية اجتماعية داخل الدول الصناعية المتطورة باستطلاع النتائج المترتبة على تغيرات اجتماعية سياسية بين هذه الدول وبعضها البعض . ولكنها اكتفت بالعلاقات القائمة مع الدول بالعالم الثالث وأهملت هذه التغيرات داخل العالم نفسه .

(٨٠) نجد بالمرجع التالي مناقشة مشوقة للأسس العقائدية لاعمال مجموعة ميدوز ، أنظر :

J. Galtung, «Limits to Growth and Class Politics,» *Journal of Peace Research* (1973).

(٨١) V.C. Rideout, «Mathematical Modelling of Socio-Economic Resource System,» in: *Proceedings of the Wisconsin Seminar on Natural Resource Policies* (Wisconsin: Wisconsin University-Madison, Institute for Environmental Studies, 1978), p. 257.

(٨٢) يمكن القول ان تقسيم العالم الى مناطق بنموذج مجموعة ميزاروفيتش ونموذج مجموعة ليونتييف « كان تقسيماً بترولياً صرفاً » . أنظر في ذلك : فرجاني ونصار ، « النماذج العالمية والتنمية : حول دور وفرصة النماذج في استكشاف صور لمستقبل العالم الثالث ، » ص ٢٦ - ٢٧ .

فلم تعامل المنطقة العربية أبداً ككيان متميز داخل تقسيمات النماذج العالمية(٨٣) وذلك رغم كل الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ورغم الاعتراف العالمي بحساسية طموحات وامكانات هذه الأمة فسوف نجد دائماً أن هناك دولاً غير عربية ، قد أضيفت الى مناطق تحتوي بلداناً عربية ، أو أن بلداناً عربية قد استبعدت من مكانها الأنسب في هذه التقسيمات ، حيث أنه لم يكن مطروحاً أبداً في أي من سيناريوهات هذه النماذج تحليل « مستقبلي » للتعاون بين بلدان الوطن العربي كوحدة واحدة . ففي نموذج الأمم المتحدة الذي قامت به مجموعة ليونييتف ، نجد أن الوطن العربي ، قد قسم بين منطقتين من مناطق العالم الخمس عشرة التي يحتويها النموذج . فقد جاء هذا التقسيم ليعكس اهتمام الدول الصناعية المتطورة بأهمية المنطقة العربية كمخزن للنفط فحسب . لذلك فإن البلدان العربية الغنية بالنفط قد أريد لها أن تضم الى دول أخرى « غير عربية » ، ولكنها غنية بالنفط ايضاً ، في منطقة الشرق الاوسط وأفريقية . وبالمثل فلقد ضمت بلدان عربية غنية نسبياً ولكن « غير نفطية » الى مثيلاتها من أفريقية ومناطق أخرى ، وهكذا .

وفي تقسيم ميزاروفيتش، مثلاً ، كان من الممكن حذف قبرص وايران واضافة موريتانيا والصومال والسودان لتتحول منطقة « شمالي افريقية والشرق الاوسط » الى منطقة عربية خالصة(٨٤) . وفي تقسيم ليونتييف كان من الممكن استبعاد ايران ونيجيريا وجابون من منطقة « الشرق الاوسط وشمالي افريقية النفطي » ، واستبعاد اسرائيل وسبع دول أفريقية من منطقة « افريقية الجافة » لينتظم البقية في الحالتين في منطقة عربية واحدة . وفي دراسة Interfutures كان من الممكن الحصول على منطقة عربية بمجرد استبعاد ايران واسرائيل واضافة الصومال وموريتانيا للمنطقة الحادية عشرة في التقسيم .

وقد نقول إن وراء هذا التقسيم القسري لبلدان الوطن العربي افتراض تشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية الاساسية ـ حالياً ومستقبلاً ـ في البلدان النفطية، وافتراض اختلاف الظروف عينها عن مثيلاتها في البلدان غير النفطية (عربية او غير عربية) . ولكن من الواضح ، أن مثل هذا التقسيم يستبعد ، وبالتالي يهدر ، امكانات تكامل بلدان الوطن العربي فيما بينها . ولنتساءل لماذا اذن التقسيم الى مناطق نفطية ومناطق جافة ؟ .

وللأمانة العلمية، يجب علينا أن نتعرض في هذا السياق لبعض النواحي الايجابية الخاصة بدراسة Interfutures ، والتي تختلف عن بقية الدراسات الاخرى من حيث اعترافها بوجود وطن عربي متميز . ففي الاجزاء التحليلية لتلك الدراسة تتحدث الوثيقة

(٨٣) نلاحظ هنا أن « حدود النمو » عامل العالم كوحدة واحدة ،وأن دراسة SARUM عاملت العالم النامي في كيان واحد (شريحة واحدة) .

(٨٤) والشبيه بهذا منطقة « الشرق الاوسط » في نموذج FUGI ، ولذلك فإن نتائج السيناريوهات البترولية تمثل دائماً مكسباً للدول الصناعية المتقدمة في الناتج الاقليمي الاجمالي . قارن :

I.H. Abdel-Rahman, «Concepts and Practice of Future Studies Using Models in the Arab Region,» Regional Office for Education in the Arab countries, Beirut, 1980, p. 96.

صراحة عن « العالم العربي » وتشير الى مقدار الثروة الموجودة فيه ، ومدى التنوع فيها بين بلدان هذه المنطقة[٨٥] ، وتذكر الدراسة صراحة « أن للوطن العربي تجانس ثقافي مميز ، مدعوم بوعي سياسي يدور حول أمة عربية ، الشيء الذي لا يضاهى بأي منطقة اخرى في العالم الثالث ، لذلك فإنه إذا تجسدت آفاق للتعاون الاقليمي ، يغدو (العالم العربي) عنصراً أساسياً في تشكيل مستقبل العالم ، ولكن هناك عقبات سياسية واجتماعية خطيرة . . . »[٨٦] . وللأسف فلم يكن اهتمام الدراسة هو استطلاع مثل هذه الآفاق ، لذلك فلم يؤخذ التمايز الخاص لهذا الوطن العربي بعين الاعتبار في النموذج المستخدم في دراسة هذه المجموعة[٨٧] .

٩ ـ أمثلة لصور الوطن العربي في تنبؤات النماذج العالمية

والآن لنبدأ في الكشف عن الصور المستقبلية للوطن العربي في اطار التنبؤات الخاصة بالنماذج العالمية ، في محاولة منا للتعرف الى الافتراضات الاساسية ، والى أي مدى ، أخذت الاهداف والغايات العربية ـ على الأقل المعلنة ـ في الاعتبار؟ ولأي حد تبدو الانجازات المتوقعة مستقبلاً للوطن العربي ورفاهيته مرضية في نتائج هذه النماذج والدراسات ؟

والواقع أن النماذج العالمية ووثائق نادي روما التي حاولت التعرف الى الأهداف ، لم تعط الاهتمام الحقيقي للبحث عن الغايات والاهداف المتميزة للبلدان العربية . فقد كانت محاولة تقرير Laszlo لنادي روما بعنوان « أهداف البشرية »[٨٨] محاولة أبعد ما تكون عن التفكير الخلّاق . فقد رأت هذه الدراسة بالنسبة لمنطقتنا[٨٩] ، « قصر المدى في أهداف الحكومات ، وسيطرة الاحلام على أهداف المثقفين » ومجرد « السعي الفردي وغير المثمر اجتماعياً لدى باقي فئات شعوب المنطقة »[٩٠] . ولقد تجاهل هذا التقرير أهدافا أخرى

---

(٨٥) انظر :
OECD, Interfutures, *Facing the Future,* pp. 216-222.

(٨٦) المصدر نفسه ، ص ٢١٨ .

(٨٧) حيث ضمت منطقة « شمال افريقية والشرق الاوسط » البلدان العربية باستثناء السودان والصومال وموريتانيا ـ التي أدخلت في منطقة « افريقية السوداء » ـ في حين اضيف الى هذه المنطقة ايران واسرائيل .

(٨٨) وهو من التقارير الأساسية التي قدمت لنادي روما . واعتمد كاتب الوثيقة على الحوار مع المثقفين وتجميع آراء المسؤولين خلال الاستفتاء والزيارات الميدانية ، وذلك لتجميع اهداف وغايات مناطق العالم المختلفة ، انظر :

G. Laszlo, et al., *Goals for Mankind: A Report to the Club of Rome on the New Horizon of Global Community* (New York: Dutton, 1977).

(٨٩) وردت المنطقة العربية ضمن منطقة « شمال افريقية والشرق الأوسط » بالجزء الثاني من الفصل السادس من التقرير ، كما كان هناك اشارات تفصيلية للجزائر والسعودية ومصر .

(٩٠) انظر الجزء المشار اليه أعلاه من التقرير .

للحكومات ، بل وبدائل لها ، وتجاهل أن أهداف بعض المثقفين ، وهم الأكثر تمثيلاً للغالبية من الشعب ، يمكن ترجمتها في أطر سياسية اجتماعية بديلة ، انها تمثل ايضاً نظرة ممكنة تماماً ، وربما أكثر واقعية على المدى الطويل .

وحتى نوضح ذلك ، فمن الضروري أن نشير الى التقويم الذي قامت به « مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية » ، حيث تم تجميع العديد من الاهداف المعلنة العربية ، كما وردت في العديد من الخطط والبرامج ، طويلة المدى القطريةوالقومية(٩١) وكلها تؤكد على الدعوة الصريحة الى مزيد ، من تقليص التبعية مع الخارج خلال احداث تغيرات هيكلية . كذلك تجدر الاشارة الى أن قائمة الاهداف ، لدى كثير من مثقفي الوطن العربي ـ على عكس حركة النماذج الدولية ـ قد تم صوغها في ضوء الارهاصات المعاصرة للفكر التنموي(٩٢) ، والاحساس بنذر الثورة عبر أجزاء الوطن العربي .

وكما أشرنا فيما سبق ، فالنماذج لا بد من أن تبدأ بنظرية أولاً ، والنظرية لا بد من أن تصاغ في ضوء خبرة البلدان النامية عبر ثلاثة عقود من التجربة والخطأ ، بحيث تأخذ في الاعتبار الحاجات الحقيقية للغالبية من الناس على المدى الطويل . فلقد كانت هناك دائماً أهداف محددة سلفاً ، ولكنها غير معلنة ، وراء جميع النماذج التي قدمت لنادي روما ، باستثناء **نموذج باريلوتشي** ، والذي أعلن بوضوح أنه استهدف اثبات امكانية اشباع حاجات العالم الثالث في أجل منظور . أما النماذج الأخرى فقد استهدفت في الأساس مصلحة الشمال والحفاظ على الجنوب في « الحوار » دائماً ، واستهدفت للعالم الثالث نمط الحياة نفسه ، والتصنيع والتحضر كما هو مجسد في النموذج الغربي .

ويمكن القول بصفة عامة ، بأن النتائج التي توصلت اليها النماذج العالمية ، لا يمكن أن تمثل استشرافاً لأبعاد وبدائل مستقبل الوطن العربي بالمعنى الذي يسمح بإذكاء وعي الانسان العربي والانسان عامة حول واقعية معاييره وأهدافه ، او في اشتقاق سياسات تكون بمثابة قوة دافعة للتنمية لشعوب هذه المنطقة من العالم . فلقد كانت القضايا المعالجة والبدائل المحسوبة محكومة دائماً باطار المصالح المهيمنة على من قام بالعمل وبالطبع ليست من وجهة نظر المواطن العربي .

والآن ننتقل الى بعض الأمثلة من **توصيات النماذج العالمية**،فلنأخذ مثلاً بعض نتائج **دراسة ليونتييف**، التي تأخذ بنمط التصنيع الغربي والمعايير المادية للتنمية ، وحيث ترى أن

---

(٩١) مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية ، المذكرة رقم (٤٠) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ ، ج١ ، Goals and Objectives.»

(٩٢) كمثال ، أنظر مجموعة الملامح التي يحددها يوسف صايغ لمتطلبات وأهداف « التنمية الحقيقية » في مقدمة كتاب :

Yusif Al-Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development* (London: Croom Helm, 1978).

« المشكلة الحقيقية . . تظهر في ضرورة تطوير العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية »[٩٣] . هنا ترى توصيات ليونتييف أن على البلدان النامية أن تخصص ما يراوح بين ٣٠ بالمائة ، ٣٥ بالمائة من ناتجها الاجمالي (واحياناً ٤٠ بالمائة) للاستثمار ، وذلك كضرورة لتقليص « الفجوة » في الدخل الفردي - بين الدول الصناعية المتطورة والدول النامية الى نسبة ٧ : ١ ، وهذا مع ضرورة « تناقص التمويل الخارجي لهذه النسبة مما يقتضي تنشيطاً مناسباً للتجارة الدولية »[٩٤] .

وكذلك فإن نتائج دراسة ميزاروفيتش بالنسبة للمنطقة العربية - وكان على الدراسة اثباتها بالنماذج الكلية المتقدمة والحاسبات الالكترونية الضخمة - هو أن[٩٥] : أفضل سعر للنفط يكون أعلى من سعر عام ١٩٧٤ بحوالى ٥٠ بالمائة . . . وضرورة « تعاون » المنطقة في امداد الدول المصنعة بحاجاتها من النفط . وأن هذه هي الاستراتيجية المثلى لأنها تؤدي الى تحقيق اعظم « لثروة المنطقة في الدول المصنعة » ، وإن أي تصرفات أخرى بديلة ، مثل تقليل انتاج النفط ، سواء تلاه « ردع » من الدول المصنعة أم لا ، سوف يترتب عليها تراكم ثروة أقل للمنطقة في الدول المصنعة[٩٦] .

وبالنسبة للمعايير المستخدمة في تحديد ما يعد مزايا ايجابية للمنطقة ، نجد أنها تنحصر في النمو الاقتصادي ، وتراكم ثروة تمتلكها المنطقة في الدول المصنعة ، وليس تنمية القدرات الذاتية للمنطقة والتراكم الرأسمالي المنشط للتنمية داخلها . أما الاستراتيجية العالمية النهائية للطاقة الموصى بها في وثيقة « مفترق الطرق » فتتمثل في الانسياب المستمر للنفط من الدول المصدرة للدول المصنعة[٩٧] في مقابل دور « دائم » في صناعة انتاج الطاقة عن طريق انشاء الدول المصنعة لمزارع الطاقة الشمسية في منطقة « شمال افريقية والشرق الاوسط » .

وقد طبقت خاصية التقسيم الفرعي لاحدى المناطق العشر لنسق النماذج في دراسة لمجموعة ميزاروفيتش لتقويم آثار انتقال العمال داخل المنطقة العربية[٩٨] . وقد كان رأي مجموعة التخطيط طويل المدى للبلاد العربية أن غياب كثير من الجوانب الاجتماعية الاقتصادية لظاهرة هجرة العمالة في كل من بلدي المنشأ والمقر ، أدى الى معالجة جزئية ومعيبة . فمثلاً لم تر هذه الدراسة مستقبلاً لبلد كمصر أفضل من الاستمرار في تصدير قوة العمل للاقطار العربية الغنية . وتبرز مثل هذه النتيجة الميكانيكية خاصة في ضوء الخبرة

---

(٩٣) الامام ، « النماذج العالمية ، » ص ١٥ .

(٩٤) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(٩٥) Mesarovic and Pestel, *Mankind at the Turning Point: The Second Report to the Club of Rome.*

(٩٦) وهذا أسوأ عقاب .

(٩٧) وفقاً للقوى الاقتصادية ، ودون تدخل من السلطات السياسية . قارن : الامام ، « النماذج العالمية ، » ص ١١ .

(٩٨) Systems Analysis Inc. (SAI), «Cost / Benefit of Human Resources Mobility: Example of Scenario Analysis.» Cleveland, 15 December 1976 . =

العملية عن الآثار السلبية لتصدير العمالة اليمنية على نطاق واسع قصور بناء النموذج الذي فرز هذه النتائج .

والتطبيق الآخر لنموذج ميزاروفيتش ، والذي جرى في اليونيدو[٩٩] ، يرى أنه « بافتراض أن دول الشرق الاوسط سوف تزيد اسعار النفط بمقدار ٣ بالمائة في المتوسط سنوياً حتى تصل الى ١٥٠ بالمائة من مستوى الاسعار في ١٩٧٤ فقط ، وعندما يكون مستوى الطلب على نفط المنطقة ١٤ مليار برميل في السنة ، فإنه يمكن الوصول الى مستوى انتاج متوازن من النفط » . « ولكن عندما يتعدى الطلب على النفط هذا الرقم ، وهذا هو المتوقع مع بداية القرن التالي ، فإن امام البلدان المتقدمة اختيارين : إما اتخاذ اجراء مضاد ، برفع أسعار الغذاء والسلع المصنعة واجراءات جذرية للبحث عن بدائل للنفط ، وإما أن تلجأ الى منهج تعاوني حيث تطلب من بلدان الشرق الاوسط مدها باحتياجاتها النفطية دون قيود على الانتاج ، وان يعاد استثمار الفائض المتجمع في العالم الاول بحيث يستثمر جزء منه في انتاج الهيدروجين باستخدام الطاقة الشمسية المتوافرة في الشرق الاوسط وتصديره الى العالم المتطور »[١٠٠] .

١٠ ـ كيف تبدو صور المستقبل العربي في نتائج النماذج العالمية ؟

سنحاول هنا عرض بعض الأمثلة من نتائج توقعات النماذج العالمية ذات الصلة الوثيقة بوطننا العربي . ولنتساءل أولاً كيف تبدو صور المستقبل العربي في نتائج النماذج العالمية ، والى أي مدى تبدو هذه الصور التي ترانا عليها النماذج العالمية مرضية ؟

وفي محاولتنا هذه يواجهنا بعض القيود ، التي سوف تحد من مقدرتنا ، على المقارنة بين منطقتنا ، ومناطق العالم الأخرى في توقعات النماذج . . ذلك حيث لا يعالج الوطن العربي ـ كما ذكرنا ـ كمنطقة محددة في بنيان هذه النماذج . لذلك ففي الأمثلة التي نختارها ، كان لزاماً علينا أن نركز على ذلك النوع من النماذج ، الذي يتيح لنا ـ من خلال بعض التقريبات والحسابات الاضافية ـ فرصة اجراء مقارنة ذات معنى . ولو أضفنا الى ذلك أن مجموعة باريلوتشي تناولت الوطن العربي من خلال منطقتين شاسعتين تقاسمتا الوطن العربي هما أفريقية ، وآسيا ، وأن الاهتمام الرئيسي لنتائج مجموعة ميزاروفيتش

= وهي دراسة قدمتها مجموعة ميزاروفيتش للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ .

(٩٩) United Nations Industrial Developmental Organization,(UNIDO),«The Implications of Global Models for Developing Countries,».

(١٠٠) نود أن ننوه هنا بأن جماعة ميزاروفيتش ترى لنفسها دوراً حضارياً في « تثقيف » العالم الثالث حول مستقبله ، وأن دورها لا يتوقف عند نشر دراساتها العلمية . هذه كانت خبرة مجموعة التخطيط طويل المدى معها ، وهذا ايضاً ما لاحظه بعض من كتب عن النماذج العالمية ، مشيراً الى أن ميزاروفيتش وجماعته كانوا «يسعون بدون كلل لاقناع حكام الدول بأن الآفاق، التي يحددها النموذج . . . والنموذج نفسه ، لا يمكن الاستغناء عنها في صياغة السياسات القطرية التي سوف تتصل بمشكلات القرن الحادي والعشرين. انظر : Richardson, «Global Modelling (1): The Models,» p. 389.

بالمنطقتين اللتين حوتا الوطن العربي (شمال افريقية والشرق الاوسط) كان في صورة تحليل سيناريوهات للوضع العالمي للطاقة وحساب ما يتراكم للبلدان النفطية من أموال في الغرب الصناعي ، لوجدنا أننا نتعرض في النهاية لنتائج نموذج ليونتييف ونتاج نموذج SARUM المتضمن في مجموعة الـ Interfutures فقط .

ولنناقش ـ على سبيل المثال وباختصار ـ بعض النتائج المترتبة على السيناريو الأساسي لدراسة ليونتييف بالنسبة للمنطقتين اللتين ضمتا البلدان العربية[١٠١] ، ولنقارن في ذلك بمنطقتين من الدول المتقدمة « امريكا الشمالية » و « اليابان » ، في ضوء المؤشرات المعطاة في الجدول (١ ـ ١) .

جدول رقم (١ ـ ١)
بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
نموذج ليونتييف ـ سيناريو ×(أ)
للسنتين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠

المؤشر	السنة	الشرق الاوسط وشمال افريقية النفطي	أفريقية الجافة	أمريكا الشمالية	اليابان
المعدل السنوي لنمو الناتج الاجمالي (٪)	١٩٧٠ـ ٢٠٠٠	٩,٠	٥,٥	٣,٣	٤,٩
النصيب من الناتج العالمي الاجمالي (٪)	١٩٧٠	١,١	٠,٨	٣٢,٩	٦,٢
	٢٠٠٠	٤,٠	١,٠	٢١,٠	٦,٥
مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي (٪)	١٩٧٠	١١,٣	٣٣ ٦	٣٩,٣	٤٤,٧
	٢٠٠٠	٣١,٠	٣٥,٩	٣٨,٤	٤٦,١
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي بأسعار ١٩٧٠)	١٩٧٠	٥,٣	٠,٦ـ	٠,٢	٢,٦
	٢٠٠٠	٤,٥	١٦,٢ـ	٣٩,١	٥٦,٦
نصيب الفرد من السعرات الحرارية (ألف / يوم)	١٩٧٠	٢,٠	٢,٥	٣,٢	٢,٤
	٢٠٠٠	٢,٩	٢,٥	٣,٢	٣,٢
نصيب الفرد من البروتينات (غرام / يوم)	١٩٧٠	٥٣	٧٢	٩٦	٧١
	٢٠٠٠	٩٢	٧٨	١٠٠	١١٧

(أ) السيناريو النمطي .

---

(١٠١) السيناريو النمطي Standard Scenario ويفترض البديل الاوسط لاسقاطات السكان التي أعدتها الأمم المتحدة ، وأهداف داخل مرتفعة لكل من البلاد المتقدمة والأقل تقدماً (تؤدي الى فجوة في الدخل للفرد ٧ : ١ فقط في عام ٢٠٠٠) وتقديرات منخفضة عن توافر الموارد الطبيعية .

ويتضح من هذا الجدول الفروق الحالية والمحتملة في المستقبل بين الأقطار العربية غير النفطية ومثيلاتها الافريقية ، وبين الدول النفطية من ناحية وبين المجموعة الأولى من المجتمعات الغربية المصنعة من ناحية أخرى . فالمتوقع أن تكون معدلات نمو الناتج الاجمالي في الدول غير النفطية أقل من الدول النفطية . وبينما يتوقع أن تحقق الدول النفطية بنياناً اقتصادياً أكثر تنوعاً على مشارف القرن المقبل (بزيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الاجمالي) لا تحقق الدول غير النفطية في المنطقة تطوراً يذكر في بنيانها الاقتصادي . كذلك يتوقع أن تعاني الدول غير النفطية عجزاً متزايداً في ميزان المدفوعات ، في حين تحتفظ الدول النفطية بفائض حتى عام ٢٠٠٠ (وإن كان لا يقارن بالفائض المتزايد للدول الغربية المصنعة) . والمحصلة النهائية لكل ذلك تنعكس في مستوى اشباع الحاجات الاساسية لسكان البلاد الداخلة في الاعتبار . فلا تحقق الدول غير النفطية تقدماً يذكر في نصيب الفرد من الغذاء عبر ثلاثين عاماً، بينما تقترب الدول النفطية من مستوى استهلاك الغذاء في الدول الغربية المصنعة بنهاية القرن الحالي . **وباختصار ، يمكن القول بأن الفصل بين الامكانات المتوافرة للبلاد العربية يؤدي الى زيادة فجوة الرفاهة بين غنيها وفقيرها .**

وبالطبع هناك قدر كبير من التقريب في استخلاص هذه النتائج وفي مدى تمثيلها للتوقعات الخاصة بالوطن العربي ، بمجموعتيه النفطية وغير النفطية ، نتيجة لاختلاف التقسيم الاقليمي في دراسة ليونتييف . لذلك نعرض هنا محاولة للقيام بهذه المقارنة بعد تعديل هذا التقسيم الاقليمي(١٠٢) بحيث يصبح أكثر تمثيلاً للمنطقة العربية ، وأكثر فائدة في استخلاص النتائج وللتوصل لتقديرات للتنبؤات الخاصة ببلدان الوطن العربي ككل ، ثم البلدان العربية النفطية ، وغير النفطية . إذ يجري هنا التفرقة بين مؤشرات نسبية لكل فرد من السكان ، ومؤشرات لمتغيرات ذات قيم(١٠٣) . وأيضاً، استخدمت للمقارنة مرة اخرى نتائج السيناريو « النمطي » السابق الاشارة اليه .

ويتضمن الجدول التالي قيم بعض المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية التي حسبت للبلدان العربية النفطية ، والبلدان العربية غير النفطية ، والوطن العربي مقارنة بالقيم المعطاة في المصدر لكل من الاتحاد السوفياتي وامريكا الشمالية ، عبر الفترة (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠) .

---

(١٠٢) انظر : فرجاني ، **هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** .

(١٠٣) في حالة النوع الأول من المؤشرات ، أخذت قيم منطقة « الشرق الاوسط وشمال افريقية النفطي » لتعبر عن قيم المؤشرات لمتوسط البلدان العربية النفطية ، وقيم منطقة « افريقية الجافة » لتعبر عن قيم متوسط البلدان العربية غير النفطية . أما بالنسبة للوطن العربي ككل ، فقد أخذنا متوسطاً لقيم المؤشرات في المنطقتين مرجحاً بنسبة سكان البلدان العربية في كل منهما الى جملة سكان الوطن العربي .

أما بالنسبة للنوع الثاني من المؤشرات ، فقد اقتطع من قيمة المؤشر جزءاً يقابل نصيب البلدان العربية من سكان كل من المنطقتين الاساسيتين (بافتراض انتظام نصيب الفرد من المتغيرات المعنية عبر بلدان كل منطقة) للتوصل الى قيم البلدان العربية النفطية ، وغير النفطية على الترتيب . وبالطبع أضيفت القيم الناتجة لكل من مجموعتي البلدان العربية للحصول على القيم المقابلة للوطن العربي ككل .

إلا أن نتائج النموذج تبين أيضاً أن مستوى الاداء الاقتصادي في البلدان العربية النفطية سيبقى منخفضاً جداً بالنسبة للدول المتقدمة . فلا يتوقع أن يتعدى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان العربية النفطية في عام ٢٠٠٠ نصف قيمته في الاتحاد السوفياتي وحوالى ثلث القيمة في امريكا الشمالية . وتتدنى هذه النسب الى حوالى ٤٧ بالمائة و ٣١ بالمائة من قيمة الاستهلاك للفرد الواحد والى حوالى ٤٥ بالمائة و ٢٧ بالمائة فقط من نصيب الفرد من قيمة الاصول الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على الترتيب .

وإن كنا لا نقارن البلدان العربية النفطية وقيادة الكتلتين العظميين على محور القوة الاقتصادية البحتة فلأننا نحجز هذه المقارنة للوطن العربي ككل ، نظراً لتقارب عدد السكان بينه وبين الاتحاد السوفياتي وأمريكا الشمالية . الا أننا نرى من واجبنا الاشارة الى فائض ميزان المدفوعات الهائل للمجموعة العربية النفطية الذي يتوقع له أن يتزايد ليكون باستمرار أكبر من الفوائض التي تحققها الدولتان العظميان . وتجب الاشارة كذلك ، الى أن هذه الفوائض ليست بالضرورة نعمة خالصة كما تدل خبرات الحاضر ، والماضي القريب .

والملحوظة المهمة الثانية ، تتعلق بالتفاوت الشديد في القوة الاقتصادية البحتة ومستوى الاداء الاقتصادي المتوقع بين البلدان العربية غير النفطية والبلدان العربية التي أسعدها الحظ بالثروة النفطية . اذ يبدو تدني الناتج المحلي الاجمالي والاصول الرأسمالية في المجموعة العربية غير النفطية بالمقارنة بالبلدان العربية النفطية ، كذلك يظهر العجز في ميزان مدفوعات الأولى بالمقارنة بالفائض المتزايد للثانية والذي ، يقدر له أن يبلغ في عام ٢٠٠٠ أكثر من ١٤٠ مليار دولار (بأسعار عام ١٩٧٠) .

ونظراً لارتفاع عدد سكان البلدان العربية غير النفطية ، عن عدد سكان شقيقاتها النفطية ، فإن التردي النسبي للاوضاع الاقتصادية في الاولى بالنسبة للثانية ، ينعكس بدرجة أشد في معايير الاداء الاقتصادي . فتكون قيمة الناتج المحلي الاجمالي للمجموعة الأولى أقل من ١٠ بالمائة من الثانية في عام ٢٠٠٠ ، ويكون الرقم المقابل بالنسبة للاصول الرأسمالية للفرد حوالى ٦ بالمائة فقط .

ويظهر هذا التناقض الكبير في الانجاز الاقتصادي المتوقع بين البلدان العربية النفطية ، وغير النفطية ، في اشباع الحاجات الاساسية . فعلى خلاف الصورة الزاهية لتطور اشباع الحاجات الاساسية في البلدان العربية النفطية ، يتوقع أن تتدهور مستويات اشباع الحاجات الغذائية في بلدان الوطن العربي غير النفطية خلال العقدين المقبلين . وعلى الرغم من ارتفاع بسيط في مستوى استخدام القوى البشرية في البلدان العربية غير النفطية فلا يتوقع أن يزيد في عام ٢٠٠٠ عن ٣٠ بالمائة من المستوى السائد في الدول المتقدمة ، وحوالى ربع المستوى المتوقع أن يسود في البلدان العربية النفطية .

ومرة أخرى نلفت النظر الى أن هذه الظاهرة تعود الى ميكانيكية النمو الاقتصادي المفترض في النموذج ، والى فصل الامكانات العربية عن بعضها في منطقتين ، لا ترتبطان الا

جدول رقم (١ - ٢)
بعض المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية المستقاة من نموذج ليونتييف لمستقبل الاقتصاد العالمي في بعض مناطق العالم للسنتين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠

المؤشـــرات	السنة	البلدان العربية النفطية	البلدان العربية غير النفطية	الوطن العربي	الاتحاد السوفياتي	امريكا الشمالية
مؤشرات اشباع الحاجات الأساسية						
السعرات الحرارية للفرد في اليوم (بالالف)	١٩٧٠	٢,٠	٢,٥	٢,٣	٣,٢	٣,٢
	٢٠٠٠	٣,٢	٢,٣	٢,٦	٣,٢	٣,٢
البروتينات للفرد في اليوم (بالغرام)	١٩٧٠	٥٣	٧٢	٦٦	٩٢	٩٦
	٢٠٠٠	١٠٦	٧٠	٨٣	١٠٨	١٠٠
مستوى التشغيل (شخص/ سنة) عمل لكل مائة من السكان	١٩٧٠	١٠	٨	٩	٤٧	٤٠
	٢٠٠٠	٥٩	١٥	٣٠	٥٠	٥١
مؤشرات القوة الاقتصادية						
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار أسعار ١٩٧٠)	١٩٧٠	١٢	١٨	٣٠	٤٣٥	١٠٥٩
	٢٠٠٠	٣٣٦	٥٩	٣٩٥	١٩٩٢	٢٧٢١
الاصول الرأسمالية (مليار دولار بأسعار ١٩٧٠)	١٩٧٠	٩	١٧	٢٦	٧٣٨	٢٢٥٢
	٢٠٠٠	٧٢٠	٨٩	٨٠٩	٤٧٥٣	٧٥٤٣
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار بأسعار ١٩٧٠)	١٩٧٠	٠,٧	-	٠,٧	-	٢-
	٢٠٠٠	١٤١,٧	٧,٨-	١٣٣,٩	١٠٦-	٩٧
مؤشرات الأداء الاقتصادي						
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الف دولار باسعار ١٩٧٠)	١٩٧٠	٠,٢٩	٠,٢١	٠,٢٣	١,٧٩	٤,٦٢
	٢٠٠٠	٣,١١	٠,٢٩	١,٢٨	٦,٢١	٩,٠٧
نصيب الفرد من الاصول الرأسمالية (الف دولار باسعار ١٩٧٠)	١٩٧٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٣,٠	٩,٨
	٢٠٠٠	٦,٧	٠,٤	٢,٦	١٤,٨	١٥,١
نصيب الفرد من الاستهلاك (الف دولار باسعار ١٩٧٠)	١٩٧٠	٠,١٦	٠,١٥	٠,١٥	١,١٠	٢,٩٧
	٢٠٠٠	١,٧٤	٠,٢٢	٠,٧٥	٣,٦٨	٥,٥٤

المصدر : احتسب من :
Wassily Leontief et al., *The Future of the World Economy, Preliminary Report* (New York, United Nations Department of Economic and Social Affairs, 1976), appendix 6.
للاطلاع على طريقة الحساب ، انظر الهامش رقم (١٠٣) .

من خلال تدفقات التجارة ، وهي التي تعتبر في الوقت الحالي محدودة للغاية . فلا شك ، أن تكاملاً فعالاً بين البلدان العربية النفطية ، وغير النفطية يمكن أن يرفع من مستوى الانجاز الاقتصادي في المجموعة الثانية بما يمنع تردي مستوى اشباع الحاجات الاساسية ، ويساعد على تحقيق منافع أكبر بالنسبة للمجموعتين . وإن كانت المنافع التي يمكن أن تتحقق للمجموعة النفطية قد لا تظهر بالضرورة في مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي ، وإنما تظهر في جوانب أخرى للوجود المجتمعي في العالم قد تكون أهم في الاجل الطويل من معدلات حسابية صماء ، مثل امكانية تطوير قدرة تقنية عربية ، تبني دعائم التحرر في المعترك الدولي ، ولا يمكن الوصول اليها ، الا في اطار تكامل عربي صادق . ولا يخفى أيضاً ، أن وجود تفاوتات ضخمة في مستوى الرفاه بين بلدان متجاورة أو متلاصقة ، خصوصاً اذا انعكست التفاوتات على التدهور في اشباع الحاجات الاساسية الحرجة كالغذاء لبعضها ، يمكن أن يكون عنصر عدم استقرار كبير في المنطقة العربية .

وبطبيعة الحال ، فإن الاوضاع المتوقعة على مستوى الوطن العربي ككل ، في اطار ابقاء هيكلية الوطن العربي والعالم كما هي عليه ، هي محصلة حسابية ، لما عرضناه بالنسبة للمجموعتين العربيتين ، النفطية وغير النفطية ، وموقعهما من العالم . ومن الواضح ، أن المتوسط الحسابي ، لاشباع الحاجات الاساسية في الوطن العربي سوف يتحسن ، وإن ظل أقل بكثير من القيم المتوقعة للدولتين العظميين . اذ يتوقع أن يصل اشباع السعرات الحرارية في الوطن العربي الى نحو ٨٠ بالمائة من مستواه في الاتحاد السوفياتي وأمريكا الشمالية ، كما أن نسبة المشاركة في قوة العمل سوف تصل الى ٦٠ بالمائة فقط .

أما بالنسبة لمؤشرات القوة الاقتصادية المعطاة هنا ، فلا تزيد بالنسبة للوطن العربي كثيراً عن قيمها بالنسبة لمجموعة البلدان العربية النفطية ، نظراً للضعف الاقتصادي المتوقع للمجموعة العربية غير النفطية باستخدام المؤشرات موضع الاعتبار . وبالتالي يتوقع أن يظل الوطن العربي على حالة الضعف النسبي نفسه التي أشرنا اليها عند مقارنة الاوضاع المتوقعة للبلدان العربية النفطية ، وقيادتي الكتلتين العظميين . الا أن حجم الفاجعة المتوقع ، يكون أكبر طبعاً نظراً للحجم الكبير نسبياً لسكان البلدان العربية غير النفطية واعمالاً للآلية نفسها ، اذ يزداد مستوى الاداء الاقتصادي المتوقع للوطن العربي ككل بالمقارنة بالدول المتقدمة تردياً عن ما هو متوقع بالنسبة للبلدان العربية النفطية وحدها .

وهكذا تتجمع تحفظاتنا التي أوردناها على النموذج قبلاً في أنه يهدر امكانات التكامل العربي حتى على **المستوى الاقتصادي البحت** . اما اذا تعدت المناقشة هذا إلى **المستوى التنموي** ، وهو الملائم لموضوع ابعاد المستقبل العربي ، فيجب ادخال امكانية اعادة هيكلة الاوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية على صعيد الوطن العربي ، بما في ذلك من قيام توجه تنموي وحدوي تحرري . وهو ما يمكن أن ينتج واقعاً يتعدى نوعياً ، ما يتوقع من استمرار الاوضاع الحالية . وعلى هذا ، فإن الفائدة الاساسية للتحليل السابق تكمن في تبيان مغبة استمرار الاوضاع الحالية في الوطن العربي ، وهو ما توخيناه هنا . أما استشراف أبعاد

المستقبل العربي ، من آفاق للتغيير الهيكلي ونتائجه ، فيتعدى الاسقاطات المبنية على استمرار الوضع الراهن .

وعلى الرغم من أن دراسة Interfutures اهتمت كثيراً بالجوانب السياسية والاجتماعية ، الا أن النتائج الكمية الاساسية المحسوبة باستخدام النموذج العالمي ، أتت بدلالة مؤشرات اقتصادية . فمثلاً تعطي الدراسة التوقعات التالية عن نصيب الفرد من الناتج الاجمالي لثلاثة من السيناريوهات البديلة عن طبيعة النمو والتماسك الاجتماعي في الدول المصنعة وعلاقاتها مع الدول الأقل تقدماً :

الأول : نمو سريع وتعاون متين ، بين البلاد المصنعة ، وتماسك اجتماعي داخلها ، وتدعيم العلاقات بين بلدان الشمال والجنوب .

الثاني : نمو بطيء وتعاون متين بين البلاد المصنعة ولكن مع فرقة اجتماعية داخلها وتدعيم العلاقات بين بلدان الشمال والجنوب .

الثالث : نمو بطيء وتعاون متين بين البلاد المصنعة ، ولكن مع فرقة اجتماعية داخلها ، وقيام مواجهة بين بلدان الشمال والجنوب .

جدول رقم (١ - ٣)

نصيب الفرد من الناتج الاجمالي بحسب السيناريوهات الثلاثة

السيناريو	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (ألف دولار بأسعار عام ١٩٧٠)		
	البلاد المصنعة	شمالي أفريقية والشرق الاوسط	الدول الاقل تقدماً
الأول	٧,٧	٢,٥	٠,٩
الثاني	٦,١	١,٩	٠,٨
الثالث	٤,٧	١,٧	٠,٦

ويبين الشطر الاول من الجدول أن « منطقة شمالي أفريقية والشرق الاوسط » يتوقع أن تعاني انخفاضاً في مستوى الاداء الاقتصادي نتيجة تباطؤ عمليات النمو الاقتصادي في الدول المصنعة بدرجة أكبر من الدول الأقل تقدماً عموماً ، وأيضاً بدرجة أكبر من الدول المصنعة نفسها . وعلى العكس ، فإن المواجهة بين الدول المصنعة والدول الأقل تقدماً تؤدي الى تخفيض مستوى الاداء الاقتصادي بدرجة أكبر من جانبي المواجهة عموماً في دول « شمالي افريقية والشرق الاوسط » .ويعبر هذا في المقام الأول ، عن درجة الاعتماد المبالغ فيه

لاقتصاديات هذه المنطقة على اقتصاديات الدول المصنعة ، وهذا ليس الا نتيجة لافتراض استمرار الاوضاع الحالية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ومن خلال مجمل الاعتبارات الكمية والوصفية في الدراسة، تعزى اهمية منطقة «شمالي افريقية والشرق الاوسط » للنفط . وتتنبأ الدراسة بموقف حيادي للمنطقة بين الشمال المتقدم والجنوب الاقل تقدماً . وعلى الرغم من أن الدراسة قد لاحظت ـ في تعليقها على المنطقة العربية ما يلي :

- وفرة وتنوع موارد المنطقة مع تجانسها الحضاري مما ينشىء امكانية ضخمة للتعاون الاقليمي التي اذا ما استغلت ، تكون محدداً أساسياً لمستقبل المنطقة .
- الحساسية الفائقة التي تتسم بها عملية التنمية في المنطقة لمستوى الاداء الاقتصادي في الدول المصنعة .
- امكانات عدم الاستقرار والفوران الاجتماعي ـ السياسي في المنطقة التي يمكن أن تنجم عن الاختلالات التي تسبب فيها « عصر النفط » او العصور التي قد تتلوه .

إلا أن هذه الخصوصيات للوطن العربي ، قد أهملت رغم ذلك في تقسيمات وبنيان النموذج ، بل لقد أهملت عند مناقشة نتائج النموذج . ويبقى لنا أن نتساءل في النهاية : اذا كانت تلك هي « الصور » و « التوقعات » التي جاءت بها النماذج العالمية . . ، والتي لا ترضي بالقطع الكثيرين من العرب ، فهل توجد صور اخرى بديلة للمستقبل العربي ؟ وما مدى فرص تحقق تلك الصور البديلة للمستقبل العربي ؟ تلك هي التساؤلات التي سوف نحاول الاجابة عنها في الفصل الثاني من هذا الكتاب ، حيث نحاول استخلاص بعض « النظرات المستقبلية » من خلال قراءة نقدية لوثائق الاستراتيجية العربية التي تم اعدادها بواسطة (أو بتكليف) المنظمات العربية المتخصصة ، وذلك حتى تكتمل لدينا معالم الصورة لرؤية العالم لنا ولرؤيتنا لأنفسنا في مرآة المستقبل .

الفصل الثاني

مَلامح المستقبل العَربي في وَثائق الاستراتيجيَة العَربيَّة

« تمر الأمة العربية في الربع الأخير من القرن العشرين بمرحلة خطيرة من مراحل تاريخها الطويل ، تقف فيها على مفترق الطرق ، تتعدد أمامها المسارات وتتشعب الدروب . وتواجه ـ وهي في هذا المفترق ـ تحديات ضخمة تنذر بالمحنة والبلاء ، وتنطوي ، وهي في ذلك الموقف على امكانيات عظيمة تبشر بالتقدم والبناء . والحركة من ذلك المفترق ، ضرورة لازمة تفرضها طبيعة الحياة ومطالب الحضارة المعاصرة ، ففي أي مسار تسير ، وأي الدروب تختار ؟ إن عليها في خير أحوالها أن تستثمر امكانياتها غاية ما يسعها لتتصدى لتلك التحديات ، تتقي نذرها وتأمن مخاطرها ، وتتجاوز ذلك لتمضي مع بشائر التقدم والنماء »[1] .

إن هذا النص الذي اقتطفناه ، من مقدمة احدى وثائق الاستراتيجية العربية المتداولة ، إنما يلخص ببراعة مجموعة الهواجس التي ألحت بشدة على الضمير العربي خلال حقبة السبعينات . وكانت بالتالي ، وراء المجهودات النشطة والمتعددة لصوغ مجموعة من التصورات الاستراتيجية حول المسارات المستقبلية للوطن العربي في المجالات والقطاعات المختلفة حتى عام ٢٠٠٠ . وضمن هذا الاطار ، فقد اخترنا أن نتناول هنا بالعرض والتحليل ، والتقويم النقدي عدداً من الوثائق العربية الخالصة التي تحوي بين طياتها قدراً مهماً من التصور الاستراتيجي ـ ولو الجزئي ـ حول بعض قضايا المستقبل العربي . وللانصاف التاريخي ، فإن الهدف الأساسي لهذه الأوراق والوثائق ، لم يكن استشراف المستقبل العربي ، وإنما كان محاولة الوصول الى تصورات لسياسات عربية مشتركة تمثل نوعاً من « المسعى الجديد » للتعاون العربي المشترك في ضوء التحديات المستقبلية التي تجابه الوطن العربي ، وكرد فعل لسلسلة من الاخفاقات في مجال التوحيد القومي العربي والطموح نحو مزيد من الاندماج والتكامل . وفيما يلي قائمة بأهم الوثائق المتداولة في هذا الصدد :

---

(١) انظر : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **استراتيجية تطوير التربية العربية** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٧) ، « التقرير المجمل » ص ١٨ ، مقدمة الفصل ١ .

١ ـ مجموعة الوثائق ذات الطبيعة القطاعية (أو الجزئية)

أ ـ **استراتيجية الأمن الغذائي في البلدان العربية** (الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ١٩٧٧) .

ب ـ **استراتيجية التصنيع ، من أجل الوفاء بالحاجات الأساسية والاعتماد على النفس** (الصادرة عن مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) .

ج ـ **وثائق مؤتمر الطاقة العربي الأول** (الصادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول / والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، آذار / مارس ١٩٧٩) .

د ـ **استراتيجية تطوير التربية العربية** (الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٧) .

٢ ـ مجموعة الوثائق ذات الطبيعة والنظرة الشمولية

أ ـ **الأنماط البديلة للتنمية ولأساليب الحياة في المنطقة العربية** (دراسة اعدت بتكليف من اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لغربي آسيا / وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ١٩٧٩) .

ب ـ **ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك** (وثيقة مقدمة الى المؤتمر القومي الأول لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ايار / مايو ١٩٧٨) .

ج ـ **نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك** (الوثيقة الرئيسة العامة المقدمة الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠) .

وكل هذه الوثائق السبع تعالج قضايا ذات صلة بالمستقبل العربي وتتلمس خطوط التحرك الاستراتيجي في المجالات المختلفة حتى نهاية القرن العشرين . بيد أنها لا تعتبر كلها وثائق « رسمية » بالمعنى الدقيق للكلمة ، اذ أن بعض تلك الوثائق والأوراق ، مثل « استراتيجية » التصنيع ، من أجل اشباع الحاجات الأساسية « وأوراق » مؤتمر الطاقة العربي الأول « وورقة » الأنماط البديلة للتنمية ولأساليب الحياة في « المنطقة العربية » لا تمثل وثائق رسمية صادرة عن منظمات عربية متخصصة الا أنها تمثل في الوقت نفسه اجتهادات علمية وفكرية لمجموعة من الخبراء تم تكليفهم بصفة رسمية لاعداد هذه الوثائق والدراسات بواسطة منظمات عربية متخصصة .

كذلك لا بد لنا ، من الاشارة الى أن الوثائق السبع ، التي وقع عليها اختيارنا لا تغطي كل الوثائق والدراسات المتاحة ، والتي تهدف الى اعطاء قدر من التصور

الاستراتيجي لآفاق ومستقبل تطور الأوضاع العربية في العديد من المجالات[٢] . ولهذا ، يجدر بنا أن نفصح هنا عن معايير الانتقاء التي تم الاستناد اليها لاختيار هذه الوثائق موضع الدراسة والتحليل دون غيرها . وربما كان أهم ما استرشدنا به كمعايير لانتقاء الوثائق ذات الصبغة الاستراتيجية لتكون موضع اهتمامنا نوجزها فيما يلي :

- مدى حيوية والحاح القضايا موضع المعالجة في الوثيقة من زاوية تأثيراتها على مسارات المستقبل العربي .
- مدى توافر الحد الأدنى من الرؤية الاستراتيجية لقضايا المصير العربي المشترك .
- مدى توافر عنصر الجدة في الطرح والتحليل للتحديات الكبرى التي تلوح في آفاق المستقبل العربي وبخاصة في مجالات التصنيع ، والتنمية الزراعية ، والطاقة ، والتربية ، والبيئة .
- درجة تمثيل هذه الوثائق لقدر من التفكير العربي الجماعي في هذه المجالات .

ولكن النظرات والتصورات الاستراتيجية التي تحتويها مجموعة الوثائق موضع الدراسة ، لا بد لنا من تقويمها ، وفقاً لنظرة معيارية موحدة . وهذا المنظور ، أو المقياس المعياري ، هو « منظور التنمية القومية الشاملة والمطردة المتوجهة نحو الجماهير والمؤكدة للشخصية الحضارية العربية والقادرة على ايقاظ قوى الابداع والتجديد في المجتمع العربي »[٣] .

ولضبط عناصر تلك النظرة المعيارية الشاملة ، لا بد لنا من تفصيل مجموعة من المعايير الفرعية والتي يمكن أن تشكل نظام المعايير الذي نتبناه للحكم القيمي على مدى مصداقية التصورات والنظرات الاستراتيجية التي ، تحتويها الوثائق موضع اهتمامنا هنا ، وهذه المعايير نوردها فيما يلي :

- مدى وجود (أو افتقاد) التصور الشامل لعملية التنمية العربية كعملية تنمية مشتركة تكون حركة ونمط النمو القطري في اطارها جزءاً من حركة الكل العربي وليس العكس .

---

(٢) نعطي كمثال لذلك الدراسة الموسعة التي أعدها فريق من الخبراء بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة تحت اشراف الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن . انظر : ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، اشراف ، **نظرات في مستقبل التنمية الصناعية في العالم العربي** (القاهرة : معهد التخطيط القومي ، ١٩٧٦) « المجلد العام » . وكذلك الدراسات الأربع التي اعدت عن « مستقبل التطورات في المنطقة العربية حتى عام ٢٠٠٠ ، » بتكليف من المكتب العربي لبرنامج الأمم المتحدة للانماء وتحت اشراف المعهد العربي للتخطيط بالكويت .

(٣) لقد قمنا باقتباس هذه الصياغة من : اسماعيل صبري عبدالله ، « تعقيب على ورقة عمل اللجنة الثلاثية ، » في : **المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ١ ، بغداد ، ٦ - ١٢ أيار / مايو ١٩٧٨** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر لجامعة الدول العربية ، الادارة الاقتصادية ؛ الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب ، ١٩٧٩) .

- درجة تأكيد النهج التحرري والمستقل لتوجهات عملية التنمية العربية ، بقدر تأكيدها نفي علاقات التبعية وتعزيز مقومات الاستقلال القومي من خلال الاعتماد الجماعي على النفس على الصعيد العربي .

- مدى التوجه نحو اشباع الحاجات الأساسية للجماهير ، وبالتالي الحرص على منع استئثار النخب الاقتصادية ـ الاجتماعية بالجانب الأعظم من ثمار التنمية والتحديث .

- مدى تأكيد **الطابع الديمقراطي لعملية التنمية** ، بمعنى أن تكون توجهات التنمية بمثابة انعكاس صادق ، ومحصلة حية لآراء ومبادرات ومساهمات القوى الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، ونتائج لحركة المنتجين ، على مستوى الوحدات الأولية ، بما يساعد على ايقاظ واطلاق قوى الابداع والتجدد لدى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع العربي .

ومن الناحية الأخرى ، لا يكفي لنا للحكم على مدى نجاح صيغ استراتيجية بعينها ، أن نقتصر على جانب « حسن التقدير » فقط ، اي تشخيص المشكلات والحاجات والامكانات وطرح بعض العلامات Milestones على طريق التحرك الاستراتيجي المستقبلي . بل لا بد لهذه الصيغ من أن تطرح قدراً من التصورات التفصيلية حول « الآليات» و«أساليب الحركة الممكنة » بما يسمح « بحسن التدبير » للوصول الى الغايات والمقاصد المأمولة . ولهذا فسيكون من بين « معايير التقويم » التي سنتبناها هنا ، هو مدى نجاح الوثائق موضع التحليل في طرح تصورات استراتيجية تجمع بين « **حسن التقدير** » و « **حسن التدبير** » معاً .

وفيما يلي سنتناول بالعرض والتحليل والتقويم تباعاً الوثائق الاستراتيجية السبع ، موضع اهتمامنا على هدي الاعتبارات والمعايير السالف ذكرها .

أولاً : استراتيجية الأمن الغذائي في البلدان العربية (*)

١ ـ طبيعة المشكلة

تتصدى هذه الوثيقة الاستراتيجية بصفة أساسية لمشكلة « الأمن الغذائي العربي » باعتبار أن « الأمن الغذائي » هو أحد المكونات الرئيسة للأمن الاستراتيجي العربي . إذ تتلخص مشكلة الأمن الغذائي العربي في عدم الاطمئنان الى استمرار توافر مواد أو عناصر الاستهلاك الغذائي العربي ، او زيادتها بالكميات والمعدلات المطلوبة ، وذلك بصرف النظر

(*) تم اعداد هذه الدراسة بمبادرة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الخرطوم) ، وقد اعتمدنا هنا على الملخص الهام لهذه الدراسة الذي أعده الدكتور سيد جاب الله المستشار الرئيسي للدراسة .

عن افتقار مستوى التغذية الحالي الى بعض أنواع وكميات مواد الغذاء الضرورية ، كالبروتينات الحيوانية وغيرها من الأغذية الواقية .

فقد اهتز الاقتصاد العربي من أساسه خلال العشرين عاماً الماضية ، (الستينات والسبعينات) نتيجة الحاجة المتزايدة لاستيراد المواد الغذائية الرئيسة وفي مقدمتها القمح ، ذلك المحصول الاستراتيجي المهم. ولقد ازدادت خطورةالتدهور في الوضع الغذائي العربي، خلال السبعينات،عندما بلغت واردات البلدان العربية من القمح نحو نصف استهلاكها منه . كذلك امتدت عمليات الاستيراد على نطاق واسع بالنسبة لمواد غذائية أخرى ، كالسكر والزيوت النباتية والدهون واللحوم ومنتجات الألبان . وهنا تؤكد الوثيقة أن برامج التنمية الزراعية العربية خلال الستينات والسبعينات ، قد فشلت في سد « الفجوة الغذائية » او تضييقها . فعلى العكس ، أخذت « الفجوة الغذائية » في الاتساع على مدار الزمن ، على الرغم من مجهودات التنمية الزراعية ، بحيث اصبحت في الوقت الحاضر واحدةً من اكبر التحديات التي تواجه الوطن العربي[٤] .

ومن ناحية أخرى ، فإن مشكلة الأمن الغذائي العربي ، أخذت تكتسب طابعاً سياسياً متزايداً على مستوى العلاقات الدولية ، بالنسبة للقمح بصفة خاصة . حيث أن السوق العالمية للقمح هي موضع احتكار ، قلة من كبار المصدرين . اذ أن فائض القمح المعد للتصدير ، على الصعيد العالمي ، يقع تحت السيطرة الاحتكارية لثلاثة بلدان أساسية ، هي ، الولايات المتحدة وكندا واستراليا .

وانطلاقاً من هذا الواقع تؤكد الوثيقة ، أنه « مع عجز الأمة العربية المتزايد عن توفير القمح اللازم لغذائها ، وتغطية هذا العجز عن طريق التوسع في الواردات ، وانحصار الاستيراد في عدد محدود جداً من البلاد ، التي تسيطر عالمياً على تصدير الحبوب ، لم تعد مشكلة الغذاء العربي مجرد مشكلة اقتصادية خالصة ، بل إنها أصبحت في المقام الأول ، مشكلة سياسية » .

بيد أن الجانب الأكثر خطورة ، من وجهة النظر المستقبلية ، هو انعكاسات قصور « الفائض الغذائي » على مجمل عمليات النمو والتنمية في البلدان العربية ، وبصفة خاصة على امكانات النمو الحضري والتوسع الصناعي . إذ أنه من المسلم به ، في أدبيات التنمية ، أن الزيادة المطردة في حجم « الفائض الزراعي » تشكل شرطاً ضرورياً لاستمرار عمليات النمو الحضري والتوسع الصناعي ، وأنه دون هذه الزيادة ، تتعثر عمليات التحول الحضري والنمو الصناعي[٥] .

---

(٤) جاء في الدراسة أنه خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٤ بلغ معدل النمو السنوي في الانتاج العربي من الحبوب ١,٨ بالمائة ومن القمح ١,٥ بالمائة ومن الذرة الشامية ١,٩ بالمائة ومن الذرة الرفيعة ٢ بالمائة ومن الشعير ١,٥ بالمائة. وبهذا يتضح أن هذه المعدلات تقل جميعاً عن معدل النمو السكاني في الوطن العربي ، وإن معدل نمو انتاج القمح بالذات لا يجاوز نصف معدل النمو السكاني .

(٥) لتوضيح هذه النقطة تشير الدراسة الى أن أعلى البلدان العربية في نسبة اكتفائها الذاتي من القمح خلال =

وهذا يقود بدوره الى تأكيد مفعول « قانون تنمـوي » مهم مفاده أن التـوسع في عمليات النمو الحضري والصناعي دون فائض محلي من السلع الغذائية يلقي عبئاً متزايداً على القطاعات الممولة للواردات الغذائية (بما في ذلك قطاع « المعونة الخارجية » بالنسبة للبلدان غير النفطية) .

وبعد تشخيص الطبيعة الاستراتيجية والحادة لما سمي في الوثيقة تحدي « الفجوة الغذائية » ، تنتقل الوثيقة الى تعديد سمات او بالأحرى عناصر أزمة الانتاج الـزراعي العربي بصفة عامة ، والتي يمكن لنا إجمال أهمها فيما يلي :

أ ـ ضيق مساحة الأراضي الزراعية بالقياس الى عدد السكان مما يؤدي الى الاختلال المستمر في العلاقة بين السكان والموارد الزراعية المتاحة والمحتملة .

ب ـ على الرغم من ضيق الرقعة الزراعية ، فإن الجانب الأكبر منها يعتمد في زراعته على الأمطار ، اذ تقدر الرقعة الزراعية المطرية بنحو ٧٨ بالمائة من جملة الأراضي المزروعة ، في حين تبلغ الرقعة المروية ٢٢ بالمائة فقط ، من جملة الرقعة الزراعية العربية . وينتج عن غلـة الزراعة المطرية ، أن الناتج الزراعي العربي يتعـرض لتقلبات شديدة من عام لآخر ، كما أن الغلة للوحدة الأرضية تصبح اقل من مثيلتها في الزراعة المروية .

ج ـ تخلف اقتصاديات الانتاج الحيواني تخلفاً شديداً ، فـالحيوانـات عادة مـا تقتنى لاهداف اجتماعية وقبلية في البلدان التي تتوافر فيها الحيوانات بأعداد كبيرة كما هو الحال في السودان والصومال بينما تقتنى للعمل والطاقة على حساب انتاج اللحوم والألبان كما هو الحال في مصر[٦] .

د ـ تخلف أساليب الانتاج الزراعي ، اذ يقوم اسلوب الانتاج الحالي على استخدام كميات قليلة للغاية من مستلزمات الانتاج الحديثة كالأسمدة الكيماوية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات وغيرها من الآلات الزراعية ، وينعكس ذلك بدوره في المستويات المنخفضة لغلات مختلف المحاصيل وانحطاط الانتاجية الزراعية وخصوصاً بالنسبة لمحاصيل الحبوب ، وهي اهم المحاصيل الزراعية العربية .

= الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ هو العراق . ورغم ذلك نجد أن نحو ١٠ بالمائة من سكان المدن يعتمدون على الاستيراد لتوفير غذائهم الرئيسي . وتلي العراق في ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح سورية والمغرب بنسبتي اكتفاء ٧٥ بالمائـة ٧٧ بالمائة على التوالي في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ . ولكن الواردات من القمح ظلت تغطي نحو ٢٥ بالمائة و ٣٠ بالمائة من الاحتياجات الاستهلاكية لسكان المدن في البلدين على التوالي في النصف الأول من السبعينات .

(٦) ترتب على هذه الأوضاع أن انتاج الألبان في البلدان العربية أصبح يعاني من الانخفاض والجمود معاً . . . فقد نقص الانتاج بعد عام ١٩٧٠ وبلغ متوسطه السنوي في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ نحو ٧,٢ مليون طن متري فقط . ويرجع ذلك الى انخفاض اعداد الابقار الحلوب والى انخفاض الانتاج السنوي للرأس منها معاً .

هـ ـ إن حجم الناتج من الحاصلات الصناعية لا يسمح بدرجة تكامل ذات بال بين القطاعين الزراعي والصناعي . . . إذ أن مقدار ما يخصص من الأراضي لزراعة محاصيل الألياف ٤,٣ بالمائة ومحاصيل البذور الزيتية ٥,٥ بالمائة والمحاصيل السكرية ٠,٦ بالمائة والتبغ ٠,٢ بالمائة من المساحة المحصولية السنوية . ولا يكفي الانتاج من هذه الحاصلات لتشغيل طاقة صناعية مهمة ، فضلاً عن أن التشغيل عادة ما يكون موسمياً ، ولفترات محدودة لا تصل لمستوى التشغيل الكامل أو الأمثل .

و ـ لا يرجع قصور الانتاج الزراعي العربي الى قصور كميات الموارد الطبيعية والعينية المتاحة أو المستخدمة فحسب ، بل يرجع أيضاً في جانب كبير منه الى قصور نمط التنظيم الاجتماعي والاقتصادي لقطاع الزراعة . اذ تسود زراعة الكفاف Subsist-ence agriculture في معظم البلدان العربية ، حيث تغلب على نمط التوزيع الحيازي المزارع الصغيرة المتناثرة التي تنتج للاستهلاك العائلي بأكثر مما تنتج للسوق ، مما يجعلها تبتعد عن التخصص والتركيز الجغرافي في الانتاج وعن ضوابط الكفاءة الاقتصادية ، مما ينتج عنه زيادة حجم « الفاقد الاقتصادي » ، الناجم عن التفتت والتبعثر الحيازي .

٢ ـ عناصر الاستراتيجية المقترحة

وفي ضوء هذه الرؤية الاساسية للموقف الراهن للزراعة العربية ، تنطلق الوثيقة لتحدد لنا « عناصر استراتيجية » لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي العربي ، وهنا تؤكد الوثيقة الطابع المصيري الذي يطبع المشكلة ، اذ أنه « لا بديل امام الأمة العربية عن تحسين أوضاعها الغذائية ، وهي تواجه المستقبل ، لأن البديل هو المجاعة ، أو في أفضل الظروف الوقوع تحت السيطرة التامة للبلاد المصدرة للحبوب » .

وتنطلق خطوط التحرك الاستراتيجي المقترحة من فكرة مركزية مؤداها ، أنه نظراً لأن الموارد الأرضية والمائية والمالية والبشرية والتنفيذية والعلمية موزعة توزيعاً شديد التفاوت فيما بين البلدان العربية ، فإن القيام بالمشروعات الزراعية الكبرى ، التي يمكن أن تدفع عجلة التنمية الزراعية يتطلب توافر هذه الموارد بكميات مناسبة وفي الأوقات المناسبة من خلال الجهد العربي المشترك حتى يمكن تنفيذها بشكل اقتصادي ، ولا سيما مشروعات التحسينات الزراعية الكبرى مثل مشروعات تخزين مياه الري ونقلها ، ومشروعات البزل (الصرف) ومشروعات نقل وتخزين الحاصلات ومختلف مرافق البنية الأساسية . إن توافر هذه الموارد المتنوعة عن طريق تجميعها على مستوى أكثر من بلد عربي ، لا يمكن أن تتم ـ وفقاً لما تقرره الوثيقة ـ الا بالتعزيز السياسي لسببين :

أ ـ هو ضخامة الموارد المالية المطلوب استخدامها وتحريكها خارج حدود الدولة الممولة .

ب ـ هو أن من بين نتائج هذه المشروعات الكبرى تغيير وخلق الكثير من علاقات

الترابط الاقتصادي العضوي الجديد بين البلدان العربية بعضها ببعض . ولهذا تؤكد الوثيقة أن الجهد العربي المشترك المطلوب بحجمه وتكوينه لا يمكن أن يتحقق الا بالتعزيز السياسي من أعلى مستوياته .

وفي مجال تحديد أهداف وغايات الاستراتيجية المقترحة للعمل العربي المشترك للتنمية الغذائية نجد ، أن الاستراتيجية ، المقترحة ، لا تهدف الى وضع تخطيط شامل لقطاع الزراعة في البلاد العربية ، وإنما تقتصر على وضع أهداف انتاجية بعيدة المدى لبعض السلع الرئيسة كالقمح بوصفه أهم سلع الاستيراد الغذائي ، وأساس مشكلة الأمن الغذائي العربي . وكذلك الأمر بالنسبة لعدد من السلع المهمة في سلة الغذاء العربية ، مثل السكر والزيوت واللحوم والأعلاف المركزة ، وذلك في ضوء الحاجات الاستهلاكية الحالية من هذه السلع والحاجات المقدرة حتى نهاية القرن الحالي ، وكذا في ضوء ما يمكن تحقيقه من توسيع للطاقات الانتاجية الزراعية بحيث تحقق نسب الاكتفاء الذاتي من هذه السلع حداً أدنى يكفل الاطمئنان الى موارد الغذاء الرئيسة المتاحة للمجتمع العربي في المستقبل .

ولهذا تكتفي الخطوط العريضة للاستراتيجية المقترحة بتبيان كيفية الوصول الى تحقيق أكبر قدر من « الاكتفاء الذاتي » في مجال استهلاك بعض السلع الرئيسة في سلة الغذاء العربي ، وذلك دون أن يضيع على البلدان العربية الانتفاع ببعض الميزات التي تتيحها « امكانات التحويل » خلال عمليات التجارة الخارجية . ويتم تحقيق الهدف الانتاجي للسلعة المعينة ـ وفقاً للتصور الاستراتيجي الذي تحتويه الوثيقة ـ من خلال تجزئة الهدف الاجمالي الى اهداف جزئية متفاوتة ، تقوم البلدان العربية ذات الموارد الزراعية المناسبة بتحقيقها ، كل بحسب مواردها وامكاناتها الذاتية بالاضافة الى ما يخصص لها من خلال قطاع العمل العربي المشترك .

وتشير الوثيقة بوضوح ، الى أنه ، يصعب تحقيق اكتفاء ذاتي من محصول القمح ، حتى نهاية القرن الحالي . ولذا يصبح الهدف الاستراتيجي ، هو تحقيق نسب نمو مرتفعة في انتاجه بحيث ما يتبقى من « الفجوة القمحية » يكون في الحدود التي لا تهدد الأمن الغذائي العربي في مقوماته . أما بالنسبة للزيوت والسكر واللحوم والأعلاف المركزة فيمكن في نهاية هذا القرن تحقيق الاكتفاء الذاتي منها أو نسبة عالية منه ، ويتوقف ذلك بدوره على الهدف الذي يحدد لتنمية انتاج القمح وتنمية انتاج بعضها على حساب البعض الآخر من خلال « امكانات الاحلال » المتاحة .

وبعد تحديد هذه الأهداف الاستراتيجية العريضة تنتقل الوثيقة الى تحديد بعض سبل تحقيق هذه الأهداف والتصورات الاستراتيجية من خلال عدد من المداخل العملية التي يستند اليها التنفيذ الناجح لعناصر الاستراتيجية المقترحة . وفيما يلي عرض موجز، لأهم المداخل والسبل العملية المقترحة للتطبيق الناجح لاستراتيجية العمل العربي المشترك للتنمية الغذائية :

(١) توصي الوثيقة بأن تسهم البلدان العربية المشتركة كافة في هذا البرنامج مساهمة عينية في تنفيذ مشروعات التوسع ، كل بحسب موارده ، وامكانات استخدامها . ففي البلاد التي تتوافر فيها الأراضي الصالحة للزراعة ومياه الري سيتم بالضرورة التوسع الغذائي والزراعي ، أما بالنسبة للبلدان العربية النفطية المحرومة نسبياً من الموارد الزراعية المناسبة فيمكن لها أن تتخصص بانتاج الأسمدة والمبيدات والجرارات والآلات الزراعية ، وغيرها من مستلزمات الانتاج . ويترتب على ذلك اقامة صناعات كبيرة ودائمة التطور في البلاد العربية ، ذات الفوائض المالية بدلاً من قصر دورها في العمل المشترك على مجرد التمويل لمشروعات التوسع في البلدان الزراعية « غير النفطية » .

(٢) أن تقوم برامج التوسع الزراعي المشترك على أسس اقتصادية وذلك من خلال التوسع في المناطق وفي المشروعات وفي الحاصلات الأقل تكلفة والأوفر انتاجاً . وهو ما يعد اعتباراً استراتيجياً تقتضيه ضرورات حماية الأموال العربية التي تقدم لتمويل المشروعات المشتركة لضمان سدادها وخدمتها على « أسس تجارية » ، وكذلك ضرورة حماية المستهلك العربي بتوفير مواد الغذاء بأقل الأسعار الممكنة .

(٣) فيما يختص بالتمويل المشترك للتنمية الزراعية ، فإن المساهمة في رأس مال المشروعات تكون أكثر مناسبة بالنسبة لمشروعات استصلاح واستزراع الأراضي في المناطق الجديدة (مشروعات التوسع الأفقي) . أما القروض فقد تكون اسلوباً أكثر ملاءمة لتمويل مشروعات التوسع الرأسي ، اذ أنه في المناطق المزروعة حيث تكون الأراضي فعلاً موضع ملكيات وحيازات خاصة ، وحيث تصبح الكفاءة الاقتصادية للتوسع الرأسي فيها متوقفة على القرارات التي يتخذها الملاك والحائزون في ضوء ما يمكن توفيره لهم من قروض لاستخدامها في مشروعات تحسين الانتاج القائم . كما توصي الوثيقة بأن يتم التمويل المشترك عن طريق القروض من خلال انشاء صندوق أو بنك عربي للتنمية الزراعية يقوم بتقديم القروض الطويلة والمتوسطة الأجل بالمقادير المناسبة ، وبالفوائد الجارية في أسواق المال العالمية للحكومات والهيئات بضمان البنوك المركزية في ضوء حاجات مشروعات التوسع الرأسي .

(٤) إن نجاح العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية الزراعية يقتضي حرية تبادل المنتجات الزراعية بين البلدان العربية . وكذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لكي تستهلك البلدان العربية ما تنتجه البلدان الشقيقة كبدائل لوارداتها الغذائية . ويقتضي ذلك بدوره اتخاذ الاجراءات المشتركة لفصل السوق العربية عن السوق العالمية للمنتجات الزراعية ، مثلما تقوم به بلدان السوق الأوروبية المشتركة في مجال تطبيق سياستها الزراعية ، وذلك عن طريق سلسلة من السياسات المشتركة للحماية الجمركية والاعانات والأسعار .

(٥) العمل على تطوير الموارد الزراعية الكبيرة التي يزخر بها السودان . ففي ضوء امكانات تنفيذ مشروعات تطوير الموارد الأرضية والمائية ، وتكثيف الانتاج وتحسين الدورات الزراعية وترشيد استخدام المراعي ؛ يمكن أن تستهدف عمليات التنمية الزراعية تحقيق « فوائض للتصدير » تصل في نهاية القرن الحالي ، الى نحو ١,٥ مليون طن ذرة رفيعة، ٨٥٠ الف طن من الزيوت والبذور الزيتية ، ٧٥٠ الف طن من الماشية ، وذلك بالاضافة الى ٦٥٠ الف طن من أنواع الكسب .

(٦) تقوم الاستراتيجية الأساسية للتوسع في القمح على مجهودات التوسع الرأسي . اذ أن الزيادة التي يمكن أن تتحقق من التوسع الأفقي محدودة بالضرورة حتى في البلدان التي تتوافر فيها أهم امكانات التوسع الأفقي كالعراق . ولذا يجري التركيز على عمليات « التوسع الرأسي » في البلدان التي تقع ضمن حزام القمح العربي والذي يضم العراق وسورية والمغرب والجزائر ، وهي البلدان التي تتركز فيها احتمالات تكوين فائض ملموس قابل للتصدير .

وتهدف كل هذه المجهودات في مجال تحقيق النمو الاضافي في انتاج القمح كمحصول استراتيجي الى محاولة تثبيت حجم « الفجوة القمحية » بحيث لا تزيد عن مقدار معين عند نهاية هذا القرن، تحدده الوثيقة على سبيل الاسترشاد بنحو ١٠ ـ ١٢ مليون طن .

٣ ـ نظرة تقويمية موجزة

ليس هناك من شك في الطابع العلمي الرصين الذي تتسم به هذه الوثيقة ، في تحليل أوضاع الزراعة العربية وفي محاولتها الخروج بخطوط محددة للتحرك الاستراتيجي العملي في مجال تحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي العربي . كذلك تغفل الوثيقة تأكيد الطابع السياسي لمشكلة تفاقم « الفجوة الغذائية » العربية وأثر ذلك على تكريس وتعميق وضع « التبعية الغذائية » الكاملة للبلدان المصدرة للحبوب واللحوم ، حتى ولو كانت لدى البلدان العربية الامكانات لسداد ما يطلب منها من اسعار .

ولذا فإن الخط الاستراتيجي الذي يحكم مقترحات هذه الوثيقة كافة هو تحقيق أكبر قدر من الاعتماد الجماعي العربي على النفس ، لسد الفجوة الغذائية ، أو تقليصها ، الى أضيق الحدود . وهذا نهج جدير بالتقدير من وجهة نظر الرؤية الاستراتيجية للمستقبل العربي حيث توجد امكانات واسعة « وغير مستغلة » في مجال تحقيق التكامل الانمائي والاعتماد الجماعي على النفس في مجال حيوي ، وشديد الحساسية مثل الأمن الغذائي العربي .

بيد أنه ، إذا كان لنا من مأخذ أساسي على هذه الدراسة الاستراتيجية ، فهو أنها ركزت بشكل مفرط على « البعد الانتاجي » لعمليات التنمية الزراعية . . وغاب عنها

« البعد التوزيعي » المتصل بنمط توزيع الحيازات[٧] ونمط توزيع الدخول بين الأسر والأفراد وانعكاسات ذلك على « أنماط الاستهلاك الغذائي » وما يلحق بها من تشويهات ومفارقات تسهم في تعميق ما سمته الوثيقة « الفجوة الغذائية » .

إذ أنه في تقديرنا أن قضية الأمن الغذائي العربي ليست هي قضية تطوير الانتاج الزراعي فحسب لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الكلي (القومي / أو القطري) بل أيضاً وبالضرورة تحقيق الأمن الغذائي للمواطن العربي العادي على المستوى الفردي . وهذا يقتضي بدوره طرح قضايا ترشيد أنماط الاستهلاك وتحسين نمط توزيع الدخول في المنطقة العربية ، حيث يمرض البعض نتيجة سوء التغذية ، بينما يعتل البعض الأخر نتيجة التخمة الناجمة عن نمط الاستهلاك الغذائي المفرط . فالطرح الشامل والناجز لاستراتيجية الامن الغذائي العربي لا بد من أن يشمل البعدين معاً : البعد الانتاجي ، والبعد التوزيعي للمشكلة .

ومن هنا ، تجيء أهمية تأثير الأوضاع الحيازية في الوطن العربي على حجم الانتاج الزراعي ومستويات الانتاجية والامكانات المستقبلية للتوسع الرأسي (الميكنة / التسميد / التكثيف الزراعي) . ولذا فإن غياب معالجة الأوضاع الحيازية ضمن الاطار الأوسع لعمليات التنمية الريفية ، هو بمثابة قصور منهجي يصيب في الصميم سلامة الرؤية المستقبلية لقضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي . فالتركيز المفرط على البعد الانتاجي وحده يجعل الوثيقة التي بين ايدينا تركز بصفة أساسية على جانب الموارد Resource-Oriented مهملة بذلك العديد من المعالجات البديلة والتي تصبح ممكنة في ظل الأوضاع المتغيرة لأنماط التوزيع الحيازي والأنماط البديلة للتنمية الريفية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الوثيقة بالرغم من الحدود الضيقة التي رسمتها لنفسها بتضييق حجم « الفجوة القمحية » ، تحمل بين طياتها العديد من الاختيارات التعسفية لمستقبل التنمية الزراعية في بلدان عربية بعينها ، بالشكل الذي يترك لدينا انطباعاً ، بأنه لم يتم ضمن هذه الوثيقة مناقشة وطرح كامل للبدائل الممكنة في مجال تحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي العربي . فمثلاً لم تحو الوثيقة لأي مناقشة ذات بال لامكانات تطوير زراعة معتمدة على الري الدائم في اليمن العربية .

وبشكل عام يمكن القول بأن الدراسة في مجموعها عالجت مشكلة « الأمن الغذائي العربي » في مجملها وكأنها مشكلة « مدخلات ومخرجات » ، دون أن تطرح علاقة الفلاح بالأرض ونمط التنمية الريفية بمعناه الشامل . إذ أنه ليس من المتصور سد « الفجوة

---

(٧) لقد مست الدراسة مساً خفيفاً الأوضاع التنظيمية والحيازية القائمة كأحد معوقات عمليات التنمية الزراعية ، الا أنها لم تفرد لها في التحليل المكانة التي كانت يجب أن تحظى بها ، خاصة وأن الحلول المختلفة للمسألة الزراعية يمكن أن يكون لها تأثيرات وانعكاسات هامة على صيغ ومسارات المستقبل العربي .

القمحية » على الصعيد العربي ـ التي كانت موضع تركيز الدراسة ـ بمعزل عن العديد من القضايا الديناميكية التي تؤثر على علاقات الانتاج وعلى الهجرة من الريف الى المدينة (حالة العراق مثلاً) . وبعبارة أخرى فإن المثلب الرئيسي للدراسة ، هو أنها حاولت معالجة مشكلة « الأمن الغذائي » ، وهي مشكلة ديناميكية بطبعها ، في اطار استاتيكي اي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

ولهذا ، فإننا نعتقد بقوة أن الطرح المستقبلي لمشاكل الأمن الغذائي العربي غير قابل للعزل عن مناقشة أنماط التنمية الريفية بأبعادها التعليمية والصحية وأساليب الحياة عموماً . وتلك كلها تساؤلات محورية لم تعالجها الدراسة التي بين أيدينا .

ثانياً : استراتيجية التنمية الصناعية بهدف الوفاء بالحاجات الأساسية

في اطار المجهودات التحضيرية لمؤتمر التنمية الصناعية الخامس للدول العربية وبناء على تكليف من المؤتمر الرابع لوزراء الصناعة العرب قام **مركز التنمية الصناعية للدول العربية** IDCAS احدى المنظمات المتخصصة للجامعة العربية ـ باعداد دراسة استراتيجية أولية عن نمط التنمية الصناعية اللازمة لتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين العرب . وقد استهدفت هذه الدراسة اخضاع مفهوم « الحاجات الأساسية » Basic needs للتمحيص وللدراسة التحليلية المفصلة في ضوء معطيات الواقع العربي ، وذلك بهدف اختبار مدى صلاحية هذا المفهوم ، لكي يكون مدخلاً عملياً لتحديد نمط بديل لاستراتيجية التصنيع العربي .

وقد كانت نقطة انطلاق البحث أن تعتبر بمثابة الحاجة أية ضرورة موضوعية لحفظ حياة الانسان وتأمين رفاهيته . وبناء على هذا التعريف تم ادراج الحاجات الآتية ضمن دائرة « الحاجات الأساسية »[٨] .

١ ـ الحاجات المادية

وتشمل كل تلك الحاجات التي يتضمن اشباعها استخدام موارد بشرية او طبيعية (أو عوامل انتاج) ، وتحدث بشكل مباشر أو غير مباشر آثاراً يمكن قياسها بالنسبة للمستهلك . وطبقاً لذلك شملت قائمة الحاجات المادية العناصر التالية : الغذاء « الملائم » ؛ الملبس « اللائق » ؛ المسكن « المناسب » ؛ امكانية التنقل والتحرك ؛ التعليم ؛ الصحة .

والجدير بالملاحظة هنا أن حاجات « الصحة » و « التعليم » تندرج هنا ضمن نطاق « الحاجات المادية » على عكس الاستعمال الشائع في العديد من الكتابات المعاصرة .

(٨) لمزيد من التفاصيل ، انظر : اسماعيل صبري عبدالله (مستشار البحث) ، « الحاجات الأساسية : هل يؤدي تحليلها الى نظرية للاستهلاك ؟ » في : جامعة الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ندوة استراتيجية التنمية الصناعية والوفاء بالاحتياجات الأساسية ، طرابلس ، ٢ ـ ٤ نيسان / ابريل ١٩٧٩ .

٢ ـ الحاجات غير المادية

وهي الحاجات التي يمكن اشباعها أساساً من خلال اعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي بغير ما حاجة للموارد المادية المتاحة . ويمكن تجميع هذه الحاجات في نوعين رئيسين : **أولهما** : يركز على توكيد ذات الفرد Self-fulfilment بمعنى تأكيد الشعور الذي يمكن أن يتملك الفرد بأنه قادر على تحقيق أهدافه دون احباط ، من خلال التمتع بالحريات الأساسية والمحفزات المعنوية اللازمة ؛ **وثانيهما** : يركز على تأكيد دور المجتمع في حياة الفرد خلال أشكال التعبير الجماعي والنشاطات المجتمعية .

وفي ضوء هذه المفاهيم الأولية تم اجراء عدد من الدراسات التطبيقية لتحديد حجم الحاجات الأساسية المطلوب اشباعها في مجالات ثلاثة هي : **الغذاء والكساء والسكن** على مستوى الوطن العربي في مجموعه وحتى عام ٢٠٠٠ وذلك بهدف تحديد **هيكل الانتاج الصناعي الملائم** ، واللازم للوفاء بهذه الحاجات ، وبالتبعية يمكن تحديد حجم ونوعية مستلزمات الانتاج التي يتطلبها هذا الهيكل ، ولا سيما حجم وتركيبة المدخلات من القطاع الأولي (الزراعة والصناعات الاستخراجية) وتلك المطلوبة من **قطاعي التشييد والطاقة** بما يساعد على القاء الضوء بصورة كمية ، على نمط الترابط والتشابك القطاعي الذي يترتب على استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية تقوم على اشباع الحاجات الأساسية . فبقدر ما يكون هناك نمط جديد للتصنيع قائم على اشباع الحاجات الأساسية بقدر ما يكون هناك بدايات لنمط آخر للتنمية ولأساليب الحياة بصفة عامة .

وسوف يتم التركيز هنا على نتائج الدراسات التي تمت فيما يتعلق بأبعاد واستراتيجية تأمين الحاجات الأساسية من الكساء في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠ ، وكذلك المدخلات الصناعية اللازمة للوفاء بالحاجات الأساسية من السكن للمواطن العربي في عام ٢٠٠٠ .

عناصر استراتيجية تأمين الحاجات الأساسية من الكساء

قامت الدراسة على تكوين تصور عام حول حجم ونوعية الحاجات الأساسية للفرد في المجموعات المختلفة للبلدان العربية بطريقة تسمح بتقدير حجم التوسع المطلوب في مجال انتاج الكساء للوفاء بهذه الحاجات . وقد تم الاقتصار على **المنتجات النسجية** المستخدمة في الكساء على سبيل التوضيح ، دون التطرق الى المنتجات الأخرى كالمنتجات الجلدية مثلاً .

وقد تم تقدير متوسط استهلاك الفرد من منتجات الكساء في الوطن العربي بحوالى ٣,٣كغم في السنة، الا أن هذا التقدير المتوسط يخفي تبايناً هائلاً في مستويات الاستهلاك الفردي من منتجات الكساء فيما بين البلدان العربية بعضها ببعض ، حيث وصل هذا المستوى الى اقصاه في قطر والامارات (٢٥,٧ كغم ، ١٩ كغم على التوالي) بينما يصل الى ادناه في اليمن العربية (كيلوغراماً واحداً)[٩] .

---

(٩) انظر : محمد سمير بدوي وسلوى العنتري ، « تأمين الاحتياجات الأساسية من الكساء في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠ ، » في : المصدر نفسه .

وبتحليل بيانات هيكل الاستهلاك العربي من منتجات الكساء فإننا نجد أن المنسوجات القطنية تأتي في المقدمة حيث وصلت نسبتها خلال الفترة ٧١ ـ ١٩٧٥ الى ٥٨ بالمائة ، يليها منسوجات الألياف الصناعية (١٩ بالمائة)، والملابس الجاهزة (١٢ بالمائة)، ومنتجات التريكو (٧ بالمائة) وأخيراً المنسوجات الصوفية (٤ بالمائة)[١٠] .

وقد تم اجراء مجموعة من الحسابات المعيارية لتقدير حجم الاستهلاك من منتجات الكساء للوفاء بالحاجات الأساسية للسكان العرب خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ بالاستناد الى عدد من الفروض التبسيطية حول معايير ومقومات نمط الاستهلاك الاساسي من منتجات الكساء للأفراد البالغين وللافراد دون سن الخامسة عشرة ، وفي الريف والحضر . وهكذا جاءت التقديرات مفصلة حسب الجنس والعمر والبيئة لكل مجموعة متماثلة من البلدان العربية .

ومن حيث التصورات الاستراتيجية المستقبلية فقد افصحت الدراسة عن عدد من الاتجاهات المهمة بالنسبة لمستقبل العلاقة بين انماط الاستهلاك وسياسات التصنيع ، نورد أهمها فيما يلي :

(أ) هناك زيادة متصورة في الحصة النسبية المستخدمة من الألياف غير الطبيعية على عكس الوضع الحالي في كثير من البلدان العربية ، وذلك رغم مناسبة المناخ في معظم البلدان لاستخدام الالياف الطبيعية وبصفة خاصة القطن . ويرجع تصور زيادة الاستهلاك من الألياف غير الطبيعية في منتجات الكساء الى عدم كفاية القطن لمواجهة الزيادة المستمرة في الاستهلاك المستقبلي من منتجات الكساء نظراً للعوامل التي تحد من التوسع في انتاجه كضيق المساحة المزروعة ومنافسة السلع الزراعية البديلة على الرقعة المزروعة في ضوء تطور الربحية النسبية للمحاصيل المختلفة . كذلك تدفع المزايا الخاصة التي تتمتع بها الألياف غير الطبيعية كسهولة الاستعمال وتوفير الكي في اتجاه زيادة الاستهلاك منها .

(ب) حجم النمو المطلوب في منتجات الكساء بأنواعها تم تقديره باعتباره مساوياً لحجم الفجوة بين مستوى الانتاج المطلوب للوفاء بالحاجات الأساسية وحجم الانتاج القائم في سنة الأساس . وذلك على فرض عدم توفير « فائض قابل للتصدير » نظراً للصعوبات المتزايدة التي تواجهها صادرات المنتجات النسجية القادمة من البلدان النامية نتيجة سياسات تقييد الاستيراد من جانب بلدان السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية ، من ناحية ، ونتيجة تصاعد المنافسة فيما بين البلدان النامية ، من ناحية أخرى .

---

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(ج) **يستند تقدير حجم المدخلات اللازمة من الخامات input mixes** الى نمط الاستهلاك السائد حسب الخامات (أقمشة سميكة / أقمشة متوسطة / أقمشة رفيعة) ، وذلك يتوقف بدوره على نمط الزيادة المتوقعة في الدخل الفردي في كل بلد ونمط التوزيع السائد لهذا الدخل ، حتى يمكن حساب « المرونات الدخلية» لكل نوع من انواع الأقمشة .

(د) وفي ضوء تحديد **تركيبة الانتاج** product mix وكذلك **تركيبة الخامات** Input mix يصبح من السهل تقدير حجم الطاقة الانتاجية من المعدات والآلات المطلوب تركيبها (بعد أخذ نسبة الاحلال في الاعتبار) . وهكذا تم تقدير عدد المغازل وأنوال النسيج وآلات التريكو وآلات الحياكة اللازمة بالحاجات من المنتجات الكسائية المطلوبة .

(هـ) وبتوافر التقديرات حول عدد المعدات والآلات اللازمة يصبح من السهل تقدير **حجم وتكلفة الاستثمارات** اللازمة وكذلك **حجم العمالة الاضافية** المطلوبة لتشغيل هذه الآلات والمعدات وذلك بالاستناد الى معاملات فنية حول نسبة العمل الى المعدات Man / Machine ratios .

وهكذا يتم رسم صورة متكاملة لما تستلزمه استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية في مجال الكساء من خامات ومدخلات اساسية ، وآلات ومعدات ، وعمالة ، واستثمارات مالية ، واراضٍ زراعية اضافية ، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (٢ - ١) .

عناصر استراتيجية التصنيع اللازمة للوفاء بالحاجات الأساسية للسكن

حرصت هذه الدراسة[١١] على تسليط الضوء على المشاكل المتعددة التي يواجهها الوطن العربي في مجال الوفاء بالحاجات السكنية سواء من حيث الكم أو من حيث النوع ، وبخاصة العجز الواضح عن بلوغ نوع ما من التقارب بين ما يمكن أن يوفى به وبين الحاجات الملحة منه وبخاصة لفئات الدخول الدنيا وكذلك المتوسطة التي بدأت تدخل دائرة المعاناة نتيجة الارتفاع الحاد والمفاجىء في تكلفة المسكن، وتباعد المسافة بين الدخول الحقيقية ، وما يمكن تخصيصه منها للحصول على سكن . وقد عنيت الدولة بتكوين أرضية أساسية من المعلومات والتصورات عن الوضع القائم وعن المتطلبات المستقبلية . . وبالتالي اعطاء تصور للطاقات الصناعية القائمة ولمواد البناء ومعداته اللازمة للوفاء بالمتطلبات الاساسية من المساكن في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠ .

---

(١١) انظر : ياسين عبدالله ومحمد عجلان « المدخلات الصناعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية من السكن للمواطن العربي في عام ٢٠٠٠ ، » في : المصدر نفسه .

جدول رقم (٢ - ١)
ملخص بالمستلزمات المطلوبة لتحقيق التنمية في انتاج الكساء لمقابلة الاحتياجات الأساسية ، للسنوات ١٩٨٥ - ٢٠٠٠

المستلزمات		الانتاج ١٩٧٥	الأضافة ١٩٧٥ - ١٩٨٥		الاضافة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠		الاضافة الكاملة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠	
			الكمية	(٪)	الكمية	(٪)	الكمية	(٪)
الخامات								
القطن	(الف طن)	٧٣٧	٣٤٦	٤٧	٣٤٦	٤٧	٦٩٢	٩٤
الصوف	(الف طن)	٤٠	٢٠	٥٠	٣١	٧٨	٥١	١٢٨
الألياف الصناعية	(الف طن)	٢٠	٢٨٤	١٤٢٠	١٥٨	٧٩٠	٤٤٢	٢٢١٠
الآلات								
المغازل	(بالالف)	٣٣١١	٣٣٩٠	١٠٢	٢٧٣٧	٨٣	٦١٢٧	١٨٥
الانوال	(بالالف)	٥٧	٦٥	١١٤	٤٩	٨٦	١١٤	٢٠٠
آلات تريكو مستدير	(بالالف)	٣	١٠	٣٣٣	٢١	٧٠٠	٣١	١٠٣٣
آلات حياكة	(بالالف)	٢٩	١١٩	٤١٠	٢٠١	٦٩٣	٣٢٠	١١٠٣
العمالة	(الف عامل)	٤٨٠	٢٤٧	٥١	٣٨٣	٨٠	٦٣٠	١٣١
الاستثمارات	(مليون دولار)		٧٣٣٨		٦٦٦٤		١٤٠٠٢	
الارض الزراعية	(الف هكتار)	١٢٩٣	٥٧٧	٤٥	٥٧٦	٤٥	١١٥٣	٩٠

المصدر : احتسب من :

محمد سمير بدوي وسلوى العنتري ، « تأمين الاحتياجات الأساسية من الكساء في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠ »، في : جامعة الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ندوة استراتيجية التنمية الصناعية والوفاء بالاحتياجات الاساسية ، طرابلس ، ٢ - ٤ نيسان / ابريل ١٩٧٩ .

وقد قامت الدراسة بتحليل الأوضاع القائمة للاسكان في الوطن العربي من واقع تعدادات السكان من حيث : رصيد الاسكان القائم (الصالح وغير الصالح) ، معدلات الاشغال والتزاحم في المساكن والغرف ، مدى التزود بالمرافق العامة ، ومواد الانشاء

المستخدمة . ومن محصلة هذه المؤشرات قدر عدد المساكن غير المناسبة عام ١٩٧٥ بنحو ٧,٢ مليون مسكن وبنسبة تبلغ نحو ٣٠ بالمائة من جملة الرصيد القائم من المساكن في البلدان العربية عام ١٩٧٥ (راجع جدول ٢ ـ ٢) .

وقد أمكن تحديد نصيب تقديري للفرد من الرقعة السكنية في ضوء « معيار سكني » تم تحديده في ضوء المسطحات الضرورية لمزاولة أنشطة رئيسة داخل المسكن . وبناء على ذلك تم تحديد حجم « الفجوة المستقبلية » في ضوء تقديرات الزيادة المتوقعة في السكان ، وكذلك التركيب الحجمي المتوقع للأسر في كل من الريف والمدينة . وقد بلغت الحاجات من الوحدات السكنية لهذا الغرض نحو ٢٨,٩ مليون مسكن تضم نحو ١,٨ مليار متر مربع بمعيار الحد الأدنى و ٢,٣ مليار متر مربع بالمعيار الوسطي السائد فيما بين الأقطار[١٢] ، يضاف اليها الحاجات الناجمة عن « الاحلال المتكرر » للرصيد القائم من المساكن .

وبناء على معدلات الاستخدام من مواد البناء التي قامت الدراسة بتركيبها لمختلف مستويات المساكن وأنواعها حسب موطنها وتصورات المستقبل ، أمكن التوصل الى حساب الحاجات من مواد البناء الرئيسة ومعدات الانشاء الرأسمالية لسد الفجوتين القائمة والمستقبلة حتى عام ٢٠٠٠ . وقد أفصحت هذه الدراسة التطبيقية عن بعض التصورات المهمة من وجهة نظر استراتيجية التصنيع القائم على اشباع الحاجات الأساسية والاعتماد على الذات ، نورد أهمها فيما يلي :

(أ) إن اعتماد منظور الحاجات الأساسية والاعتماد على الذات يؤدي الى الاستبعاد التدريجي والنسبي لبعض مواد البناء مثل مواد الرخام وتكسية الأرضيات والدهانات البلاستيكية والى تفضيل واحلال ما يتوافر من خامات محلية في مقابل الخامات المستوردة مثل : (الاحلال الجزئي للحديد مكان الخشب في النوافذ والأبواب ، والمنتجات الصحية الحجرية محل الخزفية) .

(ب) ضرورة التوسع في استخدام الطين الرسوبي في الطوب وحرقه وانتاج الطوب الطفلي والجيري والرملي وتطوير صناعة الأحجار كلما أمكن ذلك ، مما يساعد على خفض تكاليف الانشاء بصفة عامة ، وتشغيل مزيد من الأيدي العاملة واستخدام فنون الانتاج البسيطة .

(ج) **إن خامات مواد البناء**[١٣] وإن كانت قد لا تتوافر في كل بلد عربي على حدة ، الا

---

(١٢) يفوق « المعيار الوسطي السائد » معيار الحد الأدنى باعتباره قيمة وسيطة متميزة بدرجة أكبر نحو المعيار السائد لدى الأقطار الأيسر حالاً .

(١٣) إن مواد البناء المستخدمة حالياً في الوطن العربي يمكن أن تصنف ضمن مجموعات اربع هي :

(أ) مواد ذات أصل حجري مثل الأسمنت ، الخزف والطوب ، الجبس والجير، البلاط والرخام ، والاحجار .

=

جدول رقم (٢ - ٢)

الوضع القائم للاسكان بالبلدان العربية والمساكن غير المناسبة (بالألف) لسنة ١٩٧٥

البيان / البلد	الاردن	الامارات العربية المتحدة	البحرين	تونس	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	الجمهورية العربية السورية	السودان	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	المملكة العربية السعودية	موريتانيا	اليمن	اليمن الديمقراطية	المجموع العام
المساكن القائمة																					
حضر	٢٥٨	٧٧	٢٩	٤٥٦	١٣٠٧	٢٣٠	٤٩٣	٤٣٠	١٠٥	٨٨٠	٨	١٤	١١٨	٢٢٨	٢٢٨١	١١٤٧	٤٣٣	٢٠	١٠٠	٨٨	٩٧١٢
ريف	١٠٧	١٧	٨	٥٥٠	١٠٠١	١٥٠	٦٠٣	٢٧٧٥	٣٩٦	٦٥٠	١١٦	٢	١٥	١٦٨	٣٧١٧	١٩٠٠	٧٤٢	٢٣٨	٩٠٠	١٩٤	١٤٢٤٩
المجموع	٣٦٥	٩٤	٣٧	١٠٠٦	٢٣٠٨	٣٨٠	١٠٩٦	٣٢٠٥	٥٠١	١٥٣٠	١٢٤	١٦	١٣٣	٣٣٦	٦٩٩٨	٣٠٤٧	١١٧٥	٢٦٨	١٠٠٠	٢٨٢	٢٣٩٦١
المساكن المناسبة																					
حضر	٢٤٤	٢٣	٢٦	٤٢٤	١٢٣٠	١٥٥	٤٠٦	٣٠٠	١٠٥	٤٤٠	٦	١٢	١٠٠	٢٢٣	٢١٣٧	٨٣١	٣٨٤	٢٢	٨٠	٧٠	١٢١٨
ريف	١٠١	٥	٨	٣٣٠	٩٤١	١٠٨	٥٢٥	٧٤٥	٢٩٦	٦٥	٩٣	٢	١٣	١٦٥	٣٦٧٢	٩١٠	٦٥٨	١١٤	٦٣٠	١٣٦	٩٥٢٢
المجموع	٣٤٥	٢٨	٣٤	٧٥٤	٢١٧٦	٢٦٣	٤٣١	١٠٤٥	٤٠١	٥٠٥	٩٩	١٤	١١٣	٣٨٨	٥٨٠٩	١٧٤١	١٠٤٢	١٣٦	٧١٠	٢٠٦	١٦٧٤٠
المساكن غير المناسبة (٪)																					
حضر	١٤	٥٤	٣	٣٢	٧٧	٧٥	٨٧	١٤٠	—	٤٤٠	٢	٢	١٨	٥	١١٤٤	٣١٦	٤٦	٨	٢٠	١٨	٢٤٩٤
ريف	٦	١٢	—	٢٢٠	٥٥	٤٢	٧٨	٢٠٣٠	١٠٠	٥٨٥	٢٣	—	٢	٣	٤٥	٩٩٠	٨٤	١٢٤	٢٧٠	٥٨	٤٧٢٧
المجموع	٢٠	٦٦	٣	٢٥٢	١٣٢	١١٧	١٦٥	٢١٦٠	١٠٠	١٠٢٥	٢٥	٢	٢٠	٨	١١٨٩	١٣٠٦	١٣٣	١٣٢	٢٩٠	٧٦	٧٢٢١
المساكن غير المناسبة (٪)																					
حضر	٥	٧٠		٧	٦	٣٣	١٨	٣٠	—	٥٠	٨	١٤	١٥	٢	٣٥	٢٨	١١	٢٧	٢٠	٢١	٢٦
ريف	٦	٧١		٤٠	٦	٢٨	١٣	٧٢	٢٥	٩٠	٢٠		١٥	٢	١	٥٢	١١	٥٢	٣٢	٣٠	٣٣
المجموع	٦	٧٠	٨	٢٥	٦	٣١	١٥	٦٧	٢٠	٦٧	٢٠	١٣	١٥	٢	١٧	٤٣	١١	٤٩	٢٩	٢٧	٣٠

ملاحظة عامة : تشير العلامة «ـ» الى أن البيانات غير متوفرة.

أن كل الخامات اللازمة تتوافر في مجموع البلدان العربية . كذلك فـإن المعدات الأساسية اللازمة لعمليات البناء والتشييد مثل معدات التحجير ومعدات قطع وثقب ولحام المعادن والمعدات الهندسية ومعدات الرفع والتحميل تعتبر كلها معدات دارجة يجري انتاج العديد منها في البلدان العربية المختلفة ، ولا يمثل انتاجها او تشغيلها معضلة من الناحية الفنية . ولكن المطلوب هو توحيد مواصفات انتاج تلك المعدات فيما بين البلدان العربية المختلفة .

(د) يترتب على الهيكل الصناعي اللازم للاسكان علاقات ترابط خلفية Backward linkages تلعب دوراً مهماً في تغذية عدد من الأنشطة الصناعية الاساسية . وبدرجة اكثر تحديداً يمكن القول ان الهيكل الصناعي المرتبط بعمليات الاسكان يتمثل في خطين أساسيين للتغذية الصناعية :

الخط الأول : (وهو الخط المباشر) ويتمثل في الصناعات الأساسية صناعة مواد البناء ، درفلة الحديد ، وصناعة معدات التشييد ومعدات النقل والمناولة .

الخط الثاني : (وهو خط التغذية العكسية) ويتمثل في القطاعات التي لا بد من نموها حتى يمكن تغذية نمو الخط الأول من الصناعات (مثل الصناعات الهندسية ، الصناعات الكهربائية ، صناعات الحراريات . . . الخ .) .

(هـ) بمتابعة الامكانات العربية القائمة في كل هذه القطاعات ثبتت امكانية التصدي لتصنيع القدر الأكبر من المعدات اللازمة لتلك النشاطات فيما عدا القليل الذي يتمثل في المعدات الأساسية للصناعة الثقيلة (الحديد والدرفلة) ونوعيات من المعدات الخاصة في الصناعات المختلفة .

ومن خلال المنظور الاستراتيجي لعملية التنمية الصناعية العربية يحسن التفرقة بين نوعين من الصناعات :

- صناعات يجب أن تنشأ على المستوى العربي تساعد على تحقيق التكامل العربي الذي يعتبر ضرورة لامكان التصدي لمشكلة الاسكان وغيرها من المشكلات مثل : صناعات الحديد والصلب ، المعادن غير الحديدية ، معدات النقل ، معدات التشييد ، آلات الورش الهندسية ، الزجاج ، الخزف ، الحراريات ، المصابيح الكهربائية .
- صناعات يجري تطويرها على المستوى القطري : مثل : صناعة الأسمنت ، صناعة تقطيع الأحجار ، صناعة الطوب ، صناعة الأبواب والشبابيك (النوافذ) ، صناعة البلاط ،

= (ب) مواد ذات اصل معدني مثل الحديد والألومنيوم .
(جـ) مواد ذات اصل كيميائي مثل الدهانات لتكسية الأراضي وبعض المواد العازلة .
(د) مواد اخرى تنتج عن أعمال تشكيل او تجميع مثل أعمال الكهرباء والنجارة .

صناعة تجميع أدوات الكهرباء ، صناعة الأدوات الصحية الحجرية ، صناعة جلفنة المواسير .

٣ ـ نظرة تقويمية موجزة

من الصعب انكار أن هذه المجموعة من الدراسات حول اشباع الحاجات الأساسية كمدخل لسياسات جديدة للتصنيع العربي وكتصور لهيكل تصنيعي جديد ـ قد ركزت بكفاءة على النواحي الفنية اللازمة للتدليل على امكانية تطبيق وتشغيل مثل هذه الاستراتيجية في الواقع العملي ـ كما أنها حملت في طياتها دلائل واشارات واضحة حول صلاحية استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية كمدخل عملي لتطبيق سياسات « الاعتماد الجماعي على النفس » على الصعيد العربي في مجال التصنيع .

بيد أن هذه الدراسات لم توضح بشكل كاف الشروط السياسية والاجتماعية اللازمة لنجاح استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية ، وخاصة مجموعة « السياسات المصاحبة » في مجالات اعادة هيكلة السلطة السياسية ، اعادة توزيع الأصول ، اعادة توزيع الدخول وسياسات الاثمان والدعم السلعي . اذ أنه في غياب مثل هذه السياسات يصبح من الصعب كسر الطوق الذي يحجب عملية اشباع الحاجات الأساسية للسواد الأعظم من الناس ، والتي تتعرض بالفعل ، ونتيجة للنمط السائد لتوزيع الثروات والدخول ، لخطر عدم الوصول أبداً لمرتبة **الطلب الفعال** المدعوم بالقوة الشرائية المناسبة .

إذ أنه دون التعرض لهذه القضايا في اطار نظرة مستقبلية أكثر شمولاً للجوانب المؤسسية والسياسات تصبح عناصر مثل هذه الاستراتيجية مجرد مجموعة من الأفكار الطوباوية لا تشق طريقها الوعر ضمن تضاريس الواقع الاقتصادي والاجتماعي العربي . وبدرجة أكثر عمومية ما زال هناك عدد من التساؤلات المهمة في صلب الموضوع ما زالت تبحث عن اجابات أكثر تحديداً ، وكنموذج لبعض التساؤلات المهمة ننتقي ما يلي[١٤] :

أ ـ الحاجات الأساسية والاعتماد على النفس

(١) ما الذي ستكون عليه العلاقة مع العالم الخارجي (المساعدات ، التبادل التجاري . . . الخ .) في ظل استراتيجية التصنيع من أجل اشباع الحاجات الأساسية ؟

(٢) ما هي العلاقة بين استراتيجية الحاجات الأساسية والاعتماد على النفس ؟

(٣) هل يختلف الاعتماد الجماعي على النفس ـ منظوراً اليه من زاوية الحاجات الأساسية ـ اختلافاً جذرياً عن الانماط المعتادة للتعاون والتكامل الاقتصادي ؟

---

(١٤) تم صياغة معظم هذه التساؤلات ضمن ورقة العمل المدخلية في : جامعة الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ندوة استراتيجية التنمية الصناعية والوفاء بالاحتياجات الأساسية ، طرابلس ، ٢ ـ ٤ نيسان / ابريل ١٩٧٩ .

ب ـ الحاجات الأساسية والمشاركة

(١) هل يمثل اشباع الحاجات الأساسية صيغة جديدة لـ « مجتمع الرفاهية » تطبق على الدول الفقيرة ؟

(٢) ما هي الآليات المناسبة لتحديد الحاجات الأساسية ؟ وما هو الدور المتوقع لكل من التكنوقراطيين والمواطنين والمخططين ؟ وما هو شكل الحوار والمحصلة النهائية المتوقعة في هذا الخصوص ؟

ج ـ الحاجات الأساسية ونمط النمو والتكنولوجيا

(١) هل يمكن للهياكل الاقتصادية الحالية بالبلدان العربية أن تحقق اشباع الحاجات الأساسية ، واذا لم يكن الأمر كذلك ، فما هي طبيعة التغيرات المطلوبة في هذه الهياكل ؟ هل تتمثل في تدعيم الروابط في الداخل واضعافها مع الخارج ، او في توزيع أكثر عدالة للدخل ؟

(٢) اذا كان اشباع الحاجات الأساسية يتطلب توزيعاً أكثر عدالة للدخل فهل يمكن تحقيقه دون استخدام تكنولوجيا مختلفة ؟

(٣) اذا كان هناك اتجاه لتقديم تكنولوجيا مختلفة فكيف يمكن تحقيق ذلك ؟

ولذا يظل السؤال الاساسي والمركزي ـ من وجهة نظر الدراسات المستقبلية ـ ليس هو البحث والتدليل على كيفية اشباع الحاجات الأساسية في الاطار العربي ، وإنما هو دراسة واستكشاف التناقضات والمشكلات التي يمكن أن تثار لدى وضع مثل هذه الاستراتيجية التصنيعية موضع التطبيق في ظل : العلاقات الفنية والتكنولوجية القائمة ؛ الأوضاع المؤسسية والاجتماعية القائمة ؛ النظرة التنموية السائدة ؛ نمط العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة .

اذ أنه دون مناقشة مستفيضة لهذه الأمور ، تبقى هذه الوثائق والأوراق مجرد « تمرين ذهني » لا يرقى الى مستوى الاستراتيجية القابلة للتطبيق في ضوء تعقيدات الواقع العربي .

ثالثاً : أعمال مؤتمر الطاقة العربي الأول

يمثل « قطاع النفط » دوراً بارزاً ومتميزاً في الحياة العربية المعاصرة ، وبقدر الاعتماد المتزايد والمفرط على قطاع النفط وعائداته ، مثلما حدث خلال حقبة السبعينات ، بقدر ما تواجه البلدان العربية (النفطية وغير النفطية على السواء) تحدياً هائلاً في المستقبل مع اقتراب حلول أفق نضوب الموارد النفطية عند نهاية هذا القرن . ومع تصاعد المجهودات لتطوير بدائل جديدة للطاقة تتمتع بميزات تنافسية عالية على الصعيد العالمي .

ولهذا فإن التصدي لهذه القضايا المصيرية يتطلب رؤية مستقبلية صارمة لاستراتيجية ادارة الموارد النفطية في الوطن العربي حتى نهاية هذا القرن ، وذلك في ضوء حركة المتغيرات المحلية والعالمية التي تؤثر على امدادات ونمط استخدامات النفط والطاقة . ومن هنا جاء انعقاد **مؤتمر الطاقة العربي الأول** ، الذي انعقد في أبو ظبي بدولة الامارات خلال الفترة ٤ ـ ٨ آذار / مارس ١٩٧٩ بمبادرة من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ليكون بمثابة علامة مهمة على طريق طويل في محاولة صوغ عناصر استراتيجية بعيدة المدى للطاقة والموارد الهيدروكربونية في الوطن العربي . كذلك يمكن لنا أن نسجل ، أن هذا المؤتمر كان بمثابة أول رد فعل على صعيد التفكير الاستراتيجي العربي المشترك ، في مواجهة نشوء ما سمي **بوكالة الطاقة الدولية International Energy Agency** التي تنسق وتقود سياسات الطاقة في الدول الصناعية الكبرى[١٥] .

وقد دارت أهم الدراسات والبحوث المقدمة للمؤتمر حول عدد من المحاور الرئيسة نجملها فيما يلي :

١ ـ تقويم أوضاع الطاقة في الأقطار العربية (انتاجاً واستهلاكاً) .
٢ ـ بدائل وخيارات الطاقة على الصعيدين العالمي والعربي .
٣ ـ السياسات المثلى لانتاج وتسعير النفط .

١ ـ تقويم أوضاع الطاقة في الأقطار العربية

أشارت الدراسات المقدمة في هذا المجال[١٦] الى حقيقة مهمة ومتداولة مفادها أن تطور سياسات انتاج وتصدير النفط في المنطقة العربية كانت انعكاساً للسياسات الدولية للطاقة خصوصاً خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣ ، والتي تعد من الفترات الحرجة في التاريخ الحديث ، حيث شهدت التحول من الفحم الى النفط ، عندما بدأت البلدان الصناعية المتقدمة (وبخاصة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) تعتمد اعتماداً متزايداً على النفط في تسيير حياتها الاقتصادية .

وهكذا أخذ الطلب على النفط يرتفع بسرعة تفوق سرعة النمو الاقتصادي او سرعة الطلب على الطاقة بصفة عامة ، ووقع العبء الأكبر على البلدان العربية المصدرة للنفط في تغطية الطلب المتزايد على النفط من جانب البلدان الصناعية المتقدمة (باستثناء الاتحاد السوفياتي والصين) ففي

---

(١٥) تشكلت هذه الوكالة بعد رفع الأوبك لأسعار النفط وحظر شحنه في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، وقد انضمت اليها البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة باستثناء فرنسا .

(١٦) انظر بصفة خاصة ، الأوراق التالية : عبد العزيز الوتاري ، « تقويم سياسات الطاقة الدولية وأثرها على الأقطار العربية ، » ؛ اسامة الجمالي ، « تقييم اوضاع الطاقة في الأقطار العربية» ، وعلي صادق ، حمدي صالح ، ومحمد البدراوي ، « تنبؤات الطلب على الطاقة للأقطار العربية ، » في : مؤتمر الطاقة العربي ، ١ ، ابوظبي ، ٤ ـ ٨ آذار / مارس ١٩٧٩ ، أوراق المؤتمر (ابو ظبي : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ؛ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، [د.ت.]) .

حين أنتجت بلدان الأوبك ٢٣,٧ بالمائة من مجموع انتاج العالم في عام ١٩٦٠ ، وهو البالغ معدله ١٨,٦ مليون برميل في اليوم ، انتجت الأوبك ٣٥,٥ بالمائة من أصل الانتاج العالمي في عام ١٩٧٠ والذي بلغ معدله ٤٠ مليون برميل في اليوم . كما انتجت الأوبك ٤٠,٥ بالمائة من اصل الانتاج العالمي في عام ١٩٧٧ والذي بلغ معدله ٤٩,١ مليون برميل في اليوم[١٧] .

ومن زاوية **الانتاج** ، رافق هذا الاستنزاف القسري للموارد النفطية العربية **هدر للغاز الطبيعي المصاحب** ، اذ تضع احدى تقديرات الأوبك الغاز المهدر بما يعادل حوالى ٧٠ مليون برميل من النفط في اليوم . وقد بدأ هذا الهدر والتبديد للغاز الطبيعي مع بداية انتاج النفط في البلدان العربية ، وهو ما زال قائماً بانتظار انجاز مشاريع الانتفاع من الغاز[١٨] .

ومن زاوية **الاستهلاك المحلي** للموارد النفطية ، تشير البيانات التاريخية الى أن استهلاك الطاقة في الأقطار العربية قد نما بنسبة أكبر مما هو عليه في بقية أنحاء العالم خلال الستينات والسبعينات. من ١٨ بالمائة في عام ١٩٦٠ الى ٣٣ بالمائة في عام ١٩٧٦ ، واستناداً الى علاقة استهلاك الطاقة بانتاجها ، يمكن تقسيم الأقطار العربية الى ثلاث مجموعات[١٩] .

أ ـ **الأقطار « ذات الفائض » في الطاقة ، وهي** : الجزائر ـ البحرين ـ العراق ـ الكويت ـ الجماهيرية الليبية ـ عُمان ـ قطر ـ السعودية ـ دولة الامارات .

ب ـ **الأقطار « ذات العجز » في الطاقة ، وهي** : الأردن ـ لبنان ـ المغرب ـ موريتانيا ـ الصومال ـ السودان ـ اليمن العربية ـ اليمن الديمقراطية ـ جيبوتـي .

ج ـ **الأقطار « ذات التوازن » في الطاقة ، وهي** : مصر[*] ـ سورية[*] ـ تونس .

وليس هناك من شك في أن هذا التقسيم إنما يستقيم في اطار مفاهيم « التوازن » و«الفائض» فقط في الأجل القصير .

ورغم ندرة المعلومات الخاصة بتوزيع استهلاك الطاقة على القطاعات الرئيسة في البلدان العربية ، فإن أكثر القطاعات اعتماداً على الوقود السائل (البنزين) هو قطاع النقل ، وحيث يتسم نمط استهلاك الوقود فيه بقدر كبير من الاسراف والتبديد . وكل هذه الحقائق تدعو لاعادة النظر بشكل استراتيجي في السياسات الراهنة والأنماط السائدة لانتاج واستهلاك النفط على صعيد الوطن العربي . إذ أن الحقيقة الثابتة والمقلقة معاً، إن معدلات النمو النسبي لانتاج واستهلاك النفط لا تخضع لمنطق رشيد لادارة الموارد النفطية تمليه اعتبارات المصلحة العربية بقدر ما كانت نتاجاً تاريخياً لسياسات الكارتل الدولي للنفط .

---

(١٧) انظر : الوتاري ، المصدر نفسه .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) انظر : صادق، صالح والبدراوي ، « تنبـؤات الطلب على الطاقة للأقطار العربية ، » .

(*) تحولت مصر وسوريا الى بلدان « ذات فائض » ملموس في النصف الثاني من السبعينات .

٢ ـ بدائل وخيارات الطاقة على الصعيدين العالمي والعربي

هناك اتفاق شبه تام على أن حقبتي الثمانينات والتسعينات هي « بمثابة فترة انتقالية » في تاريخ العالم من حيث سياسات وبدائل الطاقة . . . ولا سيما بعدما ولى عهد « الطاقة الرخيصة » الى الأبد[٢٠] . وليس هناك من شك في أن تلك الأوضاع الانتقالية التي سوف يشهدها قطاع الطاقة على الصعيد العالمي ، سوف يكون لها ابعد الآثار على صورة المستقبل العربي في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وبالاستناد الى هذه الخلفية ،ركزت البحوث المقدمة للمؤتمر[٢١] حول خيارات الطاقة التكنولوجية المتاحة للمنطقة العربية على المجالات المتاحة لتأمين موارد متجددة للطاقة استعداداً لمرحلة « ما بعد النفط » . فهناك ، وفقاً لهذه البحوث مصادر بديلة متاحة للطاقة للتطوير على صعيد المنطقة العربية كاليورانيوم والكهرباء والطاقة الشمسية والطاقة « الجيوثيرمية » (الحرارية الأرضية) .

أ ـ **اليورانيوم** : وهو المورد الثاني في الأهمية من موارد الطاقة الناضبة بعد النفط . ذلك لأن المفاعلات النووية المستخدمة حالياً ، لا تزال من النوعية التي تستنفد خام اليورانيوم . ويقول أحد البحوث المقدمة من«الوكالة الدولية للطاقة النووية»انه قد ثبت وجود الرواسب الأولية لليورانيوم في الجزائر والصومال بكميات مؤكدة تقدر بحوالى ٣٤ الف طن ، ورواسب أخرى شبه مؤكدة تقدر بحوالى ٥٣ الف طن . كما هناك من الدلائل ما يجعل من المحتمل وجودها كذلك في ليبيا وموريتانيا والسودان ومصر واليمن والسعودية ، حيث يقدر الاحتياطي المحتمل بحوالى ١٥٠ ـ ٥٠٠ الف طن .

ب ـ **الطاقة المائية** : وهي مورد من الطاقة المتجددة لارتباطها بتدفق المياه بالبلدان العربية ذات الامكانات المائية كمصر والسودان ولبنان وتونس والجزائر والمغرب والعراق . ولكنها ذات قدرة محدودة بالنسبة لموارد الطاقة الأخرى ، فاجمالي الطاقة الكهربائية القابلة للاستغلال بالبلدان العربية يقدر بحوالى ٤١ الف ميغاواط / ساعة . ثلثاها يجري استغلاله أو تحت التنفيذ ، أما الثلث الباقي فلا يزال قيد البحث والدراسة .

ج ـ **الطاقة الشمسية** : هي طاقة متاحة لجميع البلدان العربية ، وبلا حدود، وتتجدد كل يوم مع طلوع الشمس . وهكذا فإن هذا المورد من الطاقة ضخم ومتجدد . فإذا ما حسبنا كمية

---

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ، انظر :
M. Abdel-Fadil, ed., *Papers on the Economics of Oil* (New York: Oxford University Press, 1979).

(٢١) من بين اهم البحوث المقدمة في هذا المجال الدراسات التالية: عدنان مصطفى، «واقع الامكانية النووية العربية ، » ؛ علي كتاني ومحمد انور مالك ، « الطاقة الشمسية في الوطن العربي ، » ، محمود سيد امين ، « خيارات الطاقة التكنولوجية في الأقطار العربية ، » ، واسامة الخولي وعصام الحناوي ، « الطاقة والبيئة في الوطن العربي ، » .

الطاقة الشمسية التي تصل الى سطح البلدان العربية سنوياً مقدرة بالمليارات من براميل النفط ، وعلى أساس الاستفادة من ٥ بالمائة من الطاقة الشمسية التي تسقط على الوطن العربي فقط ، وهي نسبة متواضعة ، لأدركنا ضخامة هذا المورد من الطاقة .

د ـ **الطاقة الجيوثيرمية (الحرارية الأرضية)** : ومصدر هذه الطاقة هي الحرارة الجوفية التي تنبعث من باطن الأرض في شكل مياه ساخنة أو أبخرة ، وهي توجد مركزة في أحزمة تخترق الكرة الأرضية وتمر احداها عبر البحر الأحمر ، ويظهر بعض آثار ذلك بوضوح في المنطقة الجنوبية منه ، كما يظهر هذا الحزام على امتداد البحر الأحمر . في منخفضات تتجمع فيها المياه الساخنة التي ترتفع درجة حرارتها في بعض الأحوال لأكثر من ٢٠٠ درجة مئوية .

وبعرض هذه البدائل للطاقة تتضح الحاجة الملحة الى **خطة قومية للطاقة** على صعيد المنطقة العربية ككل ، قوامها الاعتماد على حماية المظلة النفطية لحين تطوير موارد متجددة للطاقة الشمسية والنووية ، مع العمل في الوقت نفسه على تدعيم هذه المظلة النفطية وتقويتها باكتشاف ما لم يكتشف بعد من النفط[٢٢] . ففي ظل حماية المظلة النفطية المدعمة ، تستطيع الأقطار العربية وضع وتنفيذ خطة قومية متكاملة لتطوير الطاقة الشمسية والطاقة النووية المتجددة تتعاون على تنفيذها جميع الدول من نفطية وغير نفطية . ويتطلب ذلك بدوره وجود خطة قومية للطاقة تتضمن تنفيذ عدة خيارات استثمارية تكمل بعضها البعض ، وتوزع عليها ميزانية للطاقة في كل دولة بنسب قد تختلف من دولة الى أخرى .

وتشمل هذه الخيارات استثمارات في المجالات الأربعة . لكن هذه الخيارات ليست بدائل للمفاضلة بينها ، بل يكمل بعضها البعض في كل دولة ، وعلى المستوى القومي . فالمفروض أن يكون لكل بلد عربي خطة للطاقة تتناول ما يناسبها من هذه الخيارات . ومن مجموع هذه الخطط ، تتكون الخطة القومية للطاقة ، التي يجب أن تغطي هذه الخيارات الأربعة لتطوير مصادر الطاقة[٢٣] . وبايجاز فإن لدى الأمة العربية مظلة قوية جداً من النفط تحميها ، كي تتمكن من تطوير وانتاج الطاقة الكهرومائية حيثما توجد الموارد المائية المتدفقة ، واقتناء المفاعلات الذرية حيثما تتوافر الكثافة السكانية والبيئة الصناعية ، والطاقة الشمسية التي يمكن استخدامها .

٣ ـ السياسات المثلى للانتاج وتسعير النفط

لعل أهم الدراسات التي قدمت من الجانب العربي في هذا المجال هي تلك المقدمة من الدكتور فاضل الجلبي والدكتور عدنان الجنابي بعنوان « سياسات الانتاج والتسعير المثلى للنفط »[٢٤] . وتحوي هذه الدراسة عدداً من الاستنتاجات ذات الطبيعة الاستراتيجية نوردها فيما يلي :

---

(٢٢) انظر: أمين ، « خيارات الطاقة التكنولوجية في الأقطار العربية ، » .

(٢٣) المصدر نفسه .

(٢٤) نشرت هذه الدراسة في : **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٠ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩) ، ص ٣٣ ـ ٤٩ .

أ ـ تتميز السوق الدولية للنفط الخام بالكثير من القيود والنواقص . فلم تكن عملية تكوين أسعار النفط في أي يوم من الأيام تتم بفعل قوى السوق ووفق التفاعل الحر الطليق لتلك القوى . فليس من المعقول والأمر على هذا الوجه ، أن نعتمد الآن على مثل هذه القوى لتحقيق الأسعار المثلى للنفط . فلقد كانت الأسعار في السابق عبارة عن محصلة لتفاعل المصالح المختلفة الضاغطة ، وقد تستمر الاسعار المستقبلية في التعبير عن القوة النسبية لهذه المصالح . وفي مثل هذا الوضع قد يصبح من الضروري أن يجري تخطيط أسعار النفط مسبقاً .

ب ـ يجب أن تأخذ عملية تخطيط الأسعار بعين الاعتبار ليس ضرورة ايجاد آلية للحفاظ على المستوى الحقيقي للسعر فقط ، وإنما أيضاً مراعاة حقيقة كون المرونة السعرية للطلب في الأمد القصير منخفضة جداً . أما في الامدين المتوسط والطويل فقد تكون المرونة أكبر للمنتجات التي تتوافر لها بعض البدائل . مثل زيت الوقود اللازم لأغراض توليد الطاقة الكهربائية . ومن الناحية الأخرى ، نجد أن مرونة الطلب الداخلية عالية جداً . إذ أن مستوى النشاط الاقتصادي هو الذي يقرر الطلب الاجمالي على الطاقة . وتؤثر الأسعار على الطلب من خلال تأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادي ، كما تؤثر الأسعار على الطلب من خلال تأثيرها على البدائل وعلى سياسات الحفاظ على الطاقة .

ج ـ يمكن في الأمد القصير لأسعار النفط الخام أن ترتفع لكي تعكس مستوى أسعار المنتجات بالنسبة للمستهلك النهائي ، دون تأثير كبير على حجم الطلب . كما يجب أن يتم توجيه الأسعار بشكل يجعلها تتناسب في المدى البعيد مع أهداف تخطيط الأسعار في ضوء حاجات التعويض والاحلال من ناحية ، وفي ضوء اعتبارات النضوب والاستنزاف ، من ناحية أخرى . وفي الامد البعيد ، لا بد من أن توجه الاسعار ليس لكي تتلاءم مع مستوى كلف البدائل الكاملة (النفوط الثقيلة والفحم المسال) فقط ، وإنما ايضاً للارتفاع الى المستوى اللازم للتحول المنظم من نوع معين من الوقود الى نوع آخر، وبشكل يعكس درجة النضوب والندرة النسبية .

د ـ يمكن قياس كفاءة أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة بدرجة التنمية الاقتصادية التي تتحقق عن طريق تحويل ايرادات النفط الى استثمارات ثابتة وتنمية اجتماعية . وبهذا الصدد فإن مستويات الانتاج والأسعار ترتبط بشكل مباشر بعملية التنمية . وهكذا فلا يجوز أن تستنزف الموارد النفطية كلياً قبل أن يتمكن الاقتصاد من الوصول الى المستوى اللازم للنمو المستمر ذاتياً من دون الاعتماد على الايرادات النفطية . وبصورة عامة فإن ايرادات النفط يمكن أن يتم تعظيمها من خلال سعر الوحدة الواحدة من الانتاج ، وليس من خلال الكمية الاجمالية المصدرة والتفاعل بين السعر والتنمية والاستنزاف (أي مستويات الانتاج) هو المحور الحقيقي لسياسات الدول المصدرة . ويرتبط مستوى الأسعار بالنسبة للدول المصدرة بعبء الاستثمارات اللازمة لتطوير قطاع النفط الاستخراجي ، وبالامكان حل هذه المسألة بربط الأسعار في الأمد المتوسط بالكلف الحدية للتعويض عن البرميل الرخيص المنتج بالتكلفة الاستبدالية اللازمة لتجهيز البرميل الحدي الجديد .

هـ ـ إن الاختيارات التكنولوجية في الدول المنتجة للنفط المبنية على كثافة استهلاك الطاقة واتباع سياسة تسعير المنتجات النفطية بمستوى منخفض ، يؤديان معاً الى النمو السريع في استهلاك الطاقة محلياً ، وبتصاعد الاستهلاك الداخلي في الأمد المتوسط والبعيد ، فإن هذا الطلب سيبدأ بالتنافس مع الصادرات من اجل اقتسام الانتاج الكلي . ولا بد من اعطاء الاهتمام الكافي لهذه المشكلة عند البت بسياسات الانتاج الحالية .

كذلك تبرز ظواهر جديدة مثل الافراط في الاستهلاك « والتدهور » في « قيم العمل » نتيجة انفصال « الجهد » عن « العائد » لتضيف الى « التكلفة الاجتماعية » العالية التي يدفعها المجتمع العربي نتيجة التدفق السريع والهائل للعائدات النفطية .

٤ ـ نظرة تقويمية موجزة لأعمال المؤتمر

وإذا ما انتقلنا الى تقويم اعمال مؤتمر الطاقة العربي الأول نجد أن الدراسات العديدة التي قدمت للمؤتمر ، سواء الفنية أم الاقتصادية أو الاجتماعية منها ، قد أوضحت الضرورة الملحة لقيام استراتيجية عربية مشتركة في مجال الطاقة . فبتسليط الضوء على الأقطار العربية كمستهلكة للطاقة ، سواء أكانت منتجة مصدرة لها أم مكتفية ذاتياً أم مستوردة ، تبين مدى الحاجة الى ضرورة الربط بين متطلبات الخطط الاقتصادية وموضوع الطلب على الطاقة حيث لا بد من التركيز على ذلك الربط لدى وضع أي خطة للتنمية ، والاهتمام بترشيد الاستهلاك نحو أنماط تخدم التنمية الاقتصادية . ورغم ذلك فإن معالجة قضية بدائل الطاقة جاءت غير كاملة حيث لم تجر الاشارة الى بعض البدائل والاستخدامات والتي بدأت تكون فعالة (مثل طاقة الرياح) .

وللتمكن من إيجاد صيغة عربية مشتركة للعمل في مجال الطاقة ، وانطلاقاً من مسوحات ودراسات ومناقشات المؤتمر ، فقد تأكدت الحاجة الى انشاء لجان طاقة وطنية في الاقطار العربية لتتابع قضايا الطاقة ، وتساعد في التخطيط لاستغلالها وتطويرها وتقديم ما يتطلبه ذلك من توفير للمعلومات التي تعتبر ضرورة حتمية لصنع أي سياسة . ولتكون بمثابة ركائز ضرورية لعمل لجنة الطاقة العربية المشتركة[٢٥] .

ولكن بقدر ما اهتمت أوراق ووثائق مؤتمر الطاقة العربي الأول بمشاكل النفط العربي انتاجاً واستهلاكاً وتسعيراً وتطويراً لم تطرح مجموعة القضايا التي تواجهها مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية المتغيرة ، ولا سيما المشاكل الناجمة عن تقلبات سعر صرف الدولار ، تآكل القوة الشرائية لعائدات النفط ، وتعددية اسعار النفط. . . الخ . وتلك مجموعة من القضايا على قدر كبير من الحيوية لا يمكن اغفالها من منظور الرؤية المستقبلية لدور الاقتصاد العربي في ظل النظام الاقتصادي العالمي المتغير .

كذلك لم تحظ قضايا « عالم ما بعد النفط » بدرجة كافية من العناية ضمن أعمال مؤتمر الطاقة

---

(٢٥) انظر : « مؤتمر الطاقة العربي الأول : بداية على طريق طويل ، » نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، السنة ٥ ، العدد ٤ (نيسان / ابريل ١٩٧٩) .

العربي الأول . فباستثناء قضايا تطوير بدائل للطاقة لم تطرح مشكلة تحديات « عالم ما بعد النفط » بأبعادها المختلفة ولا سيما في مجال خلق وتوسيع القاعدة الانتاجية في البلدان النفطية ومحاولة رؤية الحاضر كتاريخ The Present as History .

فالقضايا المستقبلية التي تواجه البلدان العربية النفطية لا تقتصر على مجموعة القضايا المرتبطة « بالنفاد العيني للنفط » وإنما تمتد لمشكلات الانتقال الحادة التي سوف تواجه تلك المجتمعات العربية التي ترتبط آليات حياتها الاقتصادية والاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة « الريع النفطي » والتي تعتمد بشكل كثيف على الاستيراد من الخارج نتيجة توافر الأموال النفطية المقومة بالعملات الحرة . إن حدة وخطورة حجم التحديات المستقبلية التي تواجه تلك المجتمعات « ذات الطبيعة الريعية البحتة »[٢٦] تضع مشاكل وتحديات « عالم ما بعد النفط » على رأس قائمة القضايا المرتبطة باستشراف آفاق المستقبل العربي .

رابعاً : استراتيجية تطوير التربية العربية

بناء على توصيات المؤتمر الرابع لوزراء التربية العرب ، المنعقد في صنعاء في كانون أول / ديسمبر ١٩٧٢ تم تشكيل لجنة لوضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية . وقد جاء في قرار تحديد مهمة هذه اللجنة أن تتولى وضع استراتيجية لتطوير التربية على المستوى العربي ، يمكن لكل قطر عربي أن يستهدي بعناصرها الرئيسة في وضع خطط التربية وقد بدأت أعمال اللجنة المشكلة لهذا الغرض[٢٧] اعمالها في نيسان / ابريل ١٩٧٣ وجاءت ثمرة أعمالها في شكل تقرير مجمل بعنوان « استراتيجية تطوير التربية العربية » تم انجازه في نهاية عام ١٩٧٦[٢٨] . وقد اشتمل التقرير المجمل لاستراتيجية تطوير التربية العربية على طرح للاشكاليات التالية :

- ارادة التغيير في المجتمع العربي .
- مشكلات التربية العربية : واقعها واتجاهات معالجتها .
- مبادىء وتصورات عن استراتيجية التربية العربية لتفي بتقدم المجتمع العربي والاستجابة للأهداف القومية .

١ ـ أهداف ومنطلقات الاستراتيجية

ينطلق تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية في مجموعه من مقولتين أساسيتين :

---

(٢٦) لمزيد من التفصيل حول انماط ومشاكل النمو في تلك المجتمعات انظر : محمود عبد الفضيل ، « مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية ،» **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٥ ، العدد ٣ (١٩٧٩) .

(٢٧) تم تشكيل اللجنة بالتشاور مع المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على النحو التالي : الدكتور محمد احمد الشريف (رئيساً) ، والاستاذ عبد الحميد المهري ، والدكتور عبد الرازق قدورة والدكتور عبد العزيز البسام والدكتور محمد الهادي عفيفي ، والدكتور محمد رفعت الفنيش ، والدكتور نجاتي البخاري (أعضاء) .

(٢٨) انظر : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **استراتيجية تطوير التربية العربية** ،« التقرير المجمل ، » .

الأولى : تؤكد على « أن خير ما نواجه به تحدي الثورة العلمية التقنية وسد الفجوة التي نعانيها في مجالاتها ، إنما هو تحديث العقل العربي بجملته ، وتمكينه من استيعاب روح العصر في صيغتها السليمة ، مجردة من عيوبها وسلبياتها ، إنه تحديث يؤاخي بين العلم وما يتطلبه من منهجية عقلانية صارمة وما يترتب عليه من تقنية دقيقة قابلة للتطبيق والاستثمار »(٢٩) .

الثانية : « إن منظومة التربية واحدة من جملة منظومات يشتمل عليها مجتمعها ، فلا يمكن النظر اليها نظرة سليمة وافية بمعزل عن مجتمعها ، وإنما يتم فهمها على حقيقتها بادراك صلاتها بالمنظومات الأخرى : اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية في مجتمعها . . . فهي بصورة عامة منظومة فرعية مع منظومات فرعية مماثلة تنبثق جميعها عن منظومة أكبر يتألف منها مجتمعها ، تتبادل معه التأثيرات أخذاً وعطاء ، تأثراً وتأثيراً »(٣٠) .

وقد حرص التقرير على ابراز دور التربية في مواجهة مشكلات التخلف والتجزئة ، وفي تحقيق التنمية الشاملة بما يحفظ للانسان مكانته ، ويتيح للأمة العربية بلوغ أهدافها . ومن هنا جاء الاهتمام بقضايا حيوية تمس مستقبل الانسان العربي في الصميم ، من وجهة نظر استراتيجية التربية ، مثل قضية التعريب واعتماد اللغة العربية كأداة للتعبير والتفكير والتشريع والمعاملات . ولكي يتم طرح عناصر استراتيجية لحركة التربية العربية حتى نهاية هذا القرن على أسس سليمة ، تناول التقرير بالتحليل واقع التربية العربية واتجاهاتها ومشكلاتها بهدف محاولة الاجابة عن التساؤلات التالية :(٣١)

- هل استطاعت التربية العربية أن تتابع التغيرات في مجتمعها وأن تستجيب لارادة التغيير العامرة فيه ؟
- هل حققت ديمقراطية التعليم ، مبدأ تكافؤ الفرص فيه بمعناه الشامل الوافي ؟
- هل توافرت لها الكفاية الداخلية في ادائها والكفاية الخارجية في ملاءمتها لاحوال مجتمعها ؟
- هل استوعبت المواقف الحضارية التي تجمع بين الاصالة والتجديد ؟
- هل استجابت للاهداف القومية ؟

وفي محاولة للاجابة عن هذه السلسلة من التساؤلات شخص التقرير عدداً من مواطن الضعف الماثلة في أوضاع وأنظمة التربية العربية الراهنة ، نورد فيما يلي أهمها :

أ ـ إن كبرى مشكلات التربية والتعليم ما زالت تعبر عن نفسها في النسبة العالية لأمية الكبار(٣٢) بصفة عامة وللاناث بصفة خاصة .

---

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٥١ .

(٣٢) تدل الأرقام ـ على الرغم من تباينها من عام الى آخر ، ومن قطر الى آخر ـ على أن نسبة الأمية بين الراشدين عامة (١٥ سنة فأكثر) تبلغ نحو ٩٠ بالمائة في بعض الأقطار العربية و٤٥ بالمائة في بعضها الآخر . ولكنها بصفة عامة تقرب من ٧٥ بالمائة فيما بين الأقطار ومع اختلاف هذه النسبة بين المناطق في كل قطر وحسب الجنس فمن الواضح أن ٨٠ بالمائة من الأميين يوجدون في الريف والبادية ، كما أن نسبة الأناث اعلى منها بين الذكور . انظر : المصدر نفسه ، ص ٧١ .

ب ـ إن حركة التوسع في **التعليم الابتدائي** في البلدان العربية على اختلاف نظمها قد جاءت بصفة عامة دون تخطيط واضح . إذ خضعت في معظم الأحوال لضغوط الزيادة في الطلب الاجتماعي على التعليم الابتدائي في البيئات التي تزخر بالسكان بدرجة أكبر بدلاً من خضوعها للحاجات الحقيقية في هذه البيئات ومن هنا كان التكدس في بعضها والتخلخل في بعضها الآخر مما يؤثر على تحقيق العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي .

ج ـ على الرغم من اطراد زيادة اعداد الملتحقين **بمرحلة التعليم الثانوي** حتى وصلوا الى ٢٥ بالمائة من فئات الناشئين في هذه السن عام١٩٧٥/٧٤مقابل١٩ بالمائة في عام٦٩/ ١٩٧٠ ، فإن المشكلة الأساسية تظل قلة وضعف تكوين **الأطر المتوسطة الفنية** بسبب سيادة الطابع الاكاديمي النظري على التعليم الثانوي وهو الحلقة الرئيسة لتكوين هذه الأطر المتوسطة .

د ـ عدم وجود خريطة متكاملة للتوسع في **التعليم العالي والجامعي** ، مما ساعد على أن يكون التوسع فيه بلا تخطيط وبلا رؤ ية واضحة . ولذا فقد تكررت أنماط الجامعات والكليات والتخصصات ، وبدأ النقص في إعداد هيئات التدريس ، وبدأت أسباب عدم الاستقرار بينهم .

هـ ـ إن الأنظمة التربوية السائدة في البلدان العربية تقوم على **تسلط نظم الامتحانات بصورتها التقليدية** التي تقوم على اختبار **كفاءة التلقين** أساساً ، كما أنها تعاني جمود مناهج التعليم وانغلاق المدرسة وابتعادها عن وسائط البيئة . . . فهي مدرسة بعيدة عن مشكلات المجتمع لا تدرسها أو تعالجها بشكل يدفع الى تطوير مناهجها وربطها بمصادر غنية للمعرفة وللمهارة وأساليب الانتاج خارج أسوار المدرسة .

وترى الوثيقة أن هناك غياباً واضحاً لفلسفة تربوية عربية تحكم الجهود المبذولة في أرجاء الوطن العربي كافة ، للتوسع وزيادة حجم المسجلين في المراحل التعليمية المختلفة « إذ أن التوسع في التعليم ينبع أساساً من احساس عام بأهمية التعليم ، ومن رغبة الجماهير في تعويض ما فاتها من فرص تعليمية ، ومن سعي كل بلد عربي على حدة الى تعزيز استقلاله . . . . ولكن هذا الاحساس لا يشفعه رؤ ية مستقبلية لمطالب المجتمع العربي مستندة الى دراسة وافية لامكاناته البشرية والمادية وأساليب تحويلها الى طاقات فعالة للتغيير الحقيقي على الأرض العربية »(٣٣) .

كذلك تلاحظ الوثيقة أن هناك اهتماماً مركزاً في البلاد العربية خلال السنوات الماضية على « التعليم المدرسي » دون « التربية اللامدرسية » . . ويترتب على ذلك ضرورة اعادة النظر في حركة التربية العربية وفي **أنماطها اللامدرسية** . ويرافق ذلك عدم توفير أسباب البحث العلمي بصورة وافية في أرجاء الوطن العربي ، مما أدى الى ضعفه ، وعدم ارتباطه بحاجات المجتمع ، وبالتالي ، عدم قدرته على تأصيل رؤ ية علمية عربية وفكر عربي متميز واستمرار اعتماده في معظم

---

(٣٣) انظر : المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

الأحيان على المصادر الأجنبية ونماذج التفكير والصيغ الغربية والوافدة بصفة عامة . وباختصار ، فإن النظم التعليمية والتربوية العربية الراهنة هي في الأساس نظم وافدة تقوم على استمرار نظام « النخب المتعلمة » مما يحول دون أن تستوعب العملية التعليمية الجميع (ولا سيما الكبار والاناث وسكان الأرياف والبوادي) . وهي كذلك نظم تهتم « بالبنى الشكلية » مما يجعلها ضعيفة الصلة بالعمليات التنموية وبالجوانب العملية المرتبطة بالانتاج والحياة عموماً . . كما أنها تظل ضعيفة التعبير عن الأهداف والطموحات القومية للانسان العربي في نزوعه نحو التحرر من اسار التخلف وتأكيد ذاته في عملية المشاركة في صوغ معالم الحاضر والمستقبل العربي .

وفي ضوء هذه المعطيات والتشخيصات قامت « لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية » باقتراح عناصر استراتيجية سمتها« **استراتيجية التجديد الشامل للتربية في نطاق التنمية الشاملة للوطن العربي** » في محاولة لتجاوز نواحي القصور ومكامن الضعف في النظم والعمليات التعليمية والتربوية الراهنة . ولا يتسع المجال هنا للخوض في تفاصيل المبادىء والأسس والمثل التي تنهض عليها هذه الاستراتيجية ، ولكن ما يهمنا هنا هو نمط تحديد الأولويات للمجالات الأساسية للتحرك الاستراتيجي المقترح . ولقد تم تعيين واختيار المجالات الأولى بالرعاية من خلال الاسترشاد والاهتداء بالاعتبارات التالية :[٣٤]

- إنها تعبر عن ضرورة مواجهة مشكلات حادة تتجمع فيها ومن حولها مواطن الضعف في التربية العربية بوجه خاص وفي الحياة العربية بوجه عام . وهي مشكلات دارت حولها الحلول منذ مدة طويلة ولكنها ما زالت قائمة باحجام كبيرة ، وتمتد آثارها الى قطاعات رئيسة في المجتمع .
- إنها تتناول قضايا ومشكلات تشترك فيها جميع البلاد العربية ولو بدرجات مختلفة نسبياً .
- إنها تحتاج الى تضافر الجهود سواء على المستويات القطرية أم القومية لأهميتها وخطرها في وضع أو استكمال البنية القاعدية اللازمة للانطلاق في حركة التربية والتجديد في نطاق التنمية الشاملة .
- إنها تستند الى المفهوم الشامل للتنمية الذي يؤكد ضرورة تمكين القطاعات الرئيسة فيه من عمال وفلاحين وغيرهم من المشاركة الواسعة والايجابية من خلال توفير فرص العمل المتنوعة والظروف الاجتماعية المواتية .

٢ - المداخل المختلفة للاستراتيجية المقترحة

وفي ضوء هذه الاعتبارات تشير علينا الوثيقة الخاصة بتطوير التربية العربية اعتماد المداخل العملية التالية لوضع عناصر الاستراتيجية المقترحة موضع التنفيذ :

أ - **توفير حد أدنى من الفرص التعليمية لأعداد كبيرة من الصغار والكبار وبخاصة هؤلاء الذين لم يحظوا بفرصة في التعليم الأساسي** أو تسربوا منه بحكم القهر الاجتماعي وضعف المستوى الاقتصادي . وهذا الحد الأدنى قد يقتصر على الجزء الأول من المرحلة الابتدائية بحيث لا

(٣٤) انظر : المصدر نفسه ، ص ١٣٧ .

يقل عن الأربع سنوات الأولى منها وهو في هذا محدود بقدرة الدولة على الانفاق وفي الوقت نفسه بضرورة التزامها بتوفير الحق الأصلي في التعليم للجميع .

فالهدف الأساسي هنا هو توفير « الحد الأدنى لحاجات التعليم » للصغار وللكبار على السواء ، باعتباره شرطاً أساسياً لمشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . **وهذه الحاجات تشمل التعليم الوظيفي للقراءة والحساب والمعرفة والمهارة اللازمة للنشاط الانتاجي** . . . بحيث يحقق هذا التعليم حداً أساسياً **للمواطن** لا ينبغي الهبوط دونه . ويقتضي ذلك بدوره إعادة تنظيم المدارس الابتدائية وتطوير أشكال جديدة لبرامج التربية **اللامدرسية** ولا سيما في المناطق الريفية حيث ترتفع معدلات التسرب .

ب ـ **تنويع قنوات التعليم الثانوي وفقاً لمطالب التنمية والتطور** ، فقد ارتبط التعليم الثانوي تاريخياً بالتعليم العالي والجامعي أكثر من ارتباطه بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية فغلبت عليه الصفة النظرية . ولذا فلا بد من تحريك وتطوير المدرسة الثانوية وربطها ربطاً وثيقاً بمتطلبات التنمية والحياة العملية وذلك من خلال تطعيم المناهج بدراسات عملية او بمجالات تكنولوجية .

كذلك لا بد من تنويع قنوات التعليم الثانوي من خلال الاهتمام **بالتعليم التقني الثانوي** وذلك بهدف تنمية الموارد البشرية الفنية المدربة التي يوجد قصور كبير في عرضها في « سوق العمل » في معظم البلدان العربية . إذ أن التوسع والنهوض بالتعليم التقني الثانوي سيساعد بلا شك على القضاء التدريجي على « عدم المواءمة » القائمة اليوم بين مخرجات النظام التعليمي الثانوي وبين متطلبات التنمية الصناعية والتعامل مع مشاكل التشغيل والصيانة المتزايدة والناجمة عن الاستيراد المطرد للآلات والأجهزة والمعدات الحديثة . كذلك توصي الاستراتيجية بضرورة تغذية التعليم الثانوي العام بالدراسات ذات الطابع التكنولوجي (خواص المعادن ، الرسم الهندسي) من خلال اسلوب « المدرسة الشاملة » وغيرها من الأساليب .

ج ـ **تطوير التعليم العالي** ، بما يقتضيه ذلك من طرح نماذج جديدة من التعليم العالي في ضوء حاجات التنمية . فنظام الكليات الصغرى أو المتوسطة ، والكليات البيئية ، والجامعات الاقليمية والجامعات المفتوحة والتعليم بالمراسلة والتعليم المتناوب كلها نماذج وصيغ تحتاج البلاد العربية الى تجربتها والأخذ ببعضها وتطويرها في ضوء حاجات الواقع العربي .

كذلك يقتضي الأمر اعادة النظر في نظام البعثات الدراسية الى خارج الوطن العربي ونظم الدراسات العليا والبحوث بقصد تنمية « المدارس الفكرية » داخل الجامعات العربية ذاتها وتوجيه طلاب الدراسات العليا الى دراسة الواقع العربي ومشكلاته والكشف عن صور المستقبل بمعايشته من خلال الدراسات الميدانية . ولمزيد من التنسيق الفعال في هذا المجال توصي الوثيقة بضرورة انشاء « مركز أو معهد لتطوير التعليم العالي » على المستوى القومي تحت اشراف اتحاد الجامعات العربية للقيام بعمليات التخطيط والتنسيق والدراسات والبحوث ، عن مشكلات هذا التعليم ووضع قواعد القبول وتيسير حركة الطلاب والأساتذة والتوثيق وتبادل المعلومات .

د ـ **اعادة تشكيل وتجديد البنى التربوية القائمة** ، فالقضية الجوهرية ـ من وجهة النظر الاستراتيجية المستقبلية ـ هي ضرورة تغيير فلسفة التربية ومحتواها وأدواتها بحيث تكون أكثر تفاعلاً مع قضايا ومشاكل المجتمع . ويقتضي ذلك بدوره تطوير محتوى التعليم وأدواته وطرائقه وأساليبه من خلال تطوير المناهج وتوجيه عناية خاصة الى العلوم والرياضيات الحديثة واللغات الأجنبية وتطوير الكتب المدرسية الصالحة باعتبارها من أهم أدوات التعليم كذلك لا بد من أن يرافق تطوير الكتاب المدرسي تطوير التقنيات التربوية والوسائل التعليمية بحيث تلازم الكتاب المدرسي في أهميته ودوره . وضمن هذا الاطار تقترح الوثيقة أن يمثل المركز الاقليمي للوسائل التعليمية بالكويت دوراً مهماً في تنشيط المجهودات العربية والقطرية في الاتجاه المطلوب .

هـ ـ **التعريب وتدعيم اللغة العربية** ، اللغة العربية وقضية التعريب تحتلان أسبقية متميزة ضمن الاستراتيجية المقترحة باعتبار أن التعريب جزء لا يتجزأ من قضية الأصالة والتجديد العربي . ويقتضي ذلك تطوير طرق تدريس اللغة العربية وتيسير تعليمها بالمدارس ، ومساهمة المعلمين على اختلاف تخصصاتهم في تأكيد الفصحى في تفاعلهم بالناشئين وفي تدريبهم ، وكذلك تصدي مؤسسات التعليم العالي لهذه القضية بتعريب المواد التي لم تعرب بعد .

واخيراً لم يفت واضعي الاستراتيجية المقترحة الاشارة الى أن الاعتبارات والمقترحات السابقة كافة تتطلب زيادة في الانفاق على التربية وتقليل التفاوت الحاصل بين البلاد العربية في كمياته وفي مجالاتها ، اذ بينما لا تزيد هذه النسبة في بعضها على ٣ بالمائة من الناتج العام ، فإنها تتجاوز ٦ بالمائة في بعضها الآخر . ومهما بدت هذه النسبة مقبولة بالقياس الى الدول النامية فإن اهمية التربية في المرحلة الحاضرة من تاريخ الأمة العربية توجب زيادتها ، وبخاصة على نطاق الوطن العربي جميعه ، ويترتب على ذلك دعوة الدول عامة الى زيادة انفاقها ودعوة بعضها خصوصاً الى مساعدة شقيقاتها بصورة ملحوظة تمكنها من مواجهة مهماتها في هذا المجال[٣٥] .

٢ ـ النماذج المختلفة لتطبيق الاستراتيجية

لم تقف عناصر الاستراتيجية المقترحة في مجال تطوير التربية العربية عند هذه الحدود بل تجاوزتها لتضع أمامنا « نماذج محددة » بما يحقق المرونة اللازمة في تطبيق الاستراتيجية المقترحة في ضوء الامكانات والحاجات القطرية المتباينة اذ أن الأسبقيات المقترحة يمكن أن تتخذ في مجال التطبيق نماذج متعددة وفقاً لمراحل تطور الأنظمة التربوية في مختلف الأقطار العربية ووفقاً لاحوالها والحاجات والامكانات المماثلة فيها . ويبرز من بين المعايير التي تعتمد في تحديد النماذج المختلفة ما يلي :

أ ـ السكان بين قلتهم وكثرتهم ، وبين تجمعهم وانتشارهم .

---

(٣٥) انظر : المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .

ب ـ الرقعة الجغرافية بين السعة والضيق .
ج ـ مستوى التطور في الأنظمة التربوية بين حداثة بعضها ، وما تحقق لبعضها من انجازات على مدى طويل وما ترتب على ذلك من مشكلات وقضايا .
د ـ الموارد ومدى توافرها أو نقصها وصلة ذلك بمستوى التنمية الشاملة في البلاد .

وعلى هدي من هذه المعايير الأربعة يمكن أن تتخذ الأسبقيات المشار اليها سابقاً أوزاناً مختلفة في عدد من النماذج . وتحدد الوثيقة النماذج الآتية لمجموعات الأقطار العربية في مرحلتها الحاضرة ، والتي نفضل أن نوردها نصاً كما جاءت في التقرير .

النموذج الأول : ويشمل اقطاراً تتميز بصفة عامة ، بقلة السكان ، وكثرة الموارد ، في معظمها وحداثة النظام التربوي نسبياً مع تفاوت بينها في الرقعة الجغرافية وهذه الأقطار هي : لبنان ـ الكويت ـ قطر ـ البحرين ـ الاردن ـ ليبيا ـ الامارات العربية المتحدة . وهذه الأقطار في جملتها قد قطعت شوطاً كبيراً في توفير التعليم الابتدائي وتعميمه . وهي في سبيل تحقيق الالزام الكامل فيه على مدى فترة قريبة ، تبلغ أقصاها عام ١٩٨٠ غير أن بعضها بحاجة الى تعميم التعليم الأساسي بالنسبة للكبار والى التوسع في التربية اللامدرسية وقبل المدرسية تحقيقاً لديمقراطية التعليم بأوفى معانيها وجعل ذلك مرمى قابلاً للتحقيق حوالى سنة ١٩٨٥ ، على أن يقترن ذلك بعنايتها في تجديد التعليم وتحقيق الكفاية الداخلية والخارجية ، مع تطوير صيغ مناسبة من التعليم الثانوي والتعليم العالي وفاء بمطالب التنمية فيها .

ويكون من بين استراتيجياتها اعتماد العمل العربي المشترك ودعمه من منطلقين أساسيين : ينبع **أولهما** ، من ادراكها لحاجتها الى هذا العمل العربي المشترك ، واعتمادها على ما يتوافر لبعض البلاد العربية من كفايات وخبرات لازمة للتنمية فيها . اما الثاني ، فينبع من ادراكها لمسؤ وليتها نحو دعم هذا العمل وبخاصة من جانب تلك البلاد التي تتوافر لديها الموارد المالية أو البشرية .

النموذج الثاني : ويشمل اقطاراً تتميز بصفة عامة ، بكثرة السكان واتساع الرقعة الجغرافية في معظمها وباقتصاد عريض متنوع مع تفاوت في الموارد ، وبتطور الأنظمة التربوية على مدى أطول في العصر الحديث . وبتعدد تجاربها في هذا المجال وهذه الأقطار هي : مصر ـ العراق ـ الجزائر ـ سورية ـ تونس .

ويبدو أنه على الرغم مما قطعته هذه الأقطار من اشواط في التعليم الابتدائي من حيث التوسع فيه وتعميمه ، فلا يزال أمامها شوط لتحقيق التعليم الأساسي بين الصغار والكبار . فهي مطالبة بنشر هذا التعليم الأساسي بين جميع المواطنين صغاراً وكباراً في مدى زمني يقرب من عام ١٩٨٥م .

ومن أولويات العمل في هذه الأقطار على مستوى التعليمين الثانوي والعالي ايجاد التوازن في مجالاتها وبين التخصصات المختلفة وطرح نماذج جديدة لها وزيادة كفايتها الداخلية والخارجية وفاء بمطالب التنمية الشاملة. ومن بين الأولويات أمامها في مجال العمل العربي المشترك: طرح نماذج

من الفكر التربوي في ضوء تجاربها الطويلة المتعددة ، وتوفير الامكانات والخبرات لغيرها من الأقطار وتنسيق الجهود بين بعضها البعض لهذا الغرض واستعانتها بأقطار أخرى ذات موارد مالية كبيرة .

النموذج الثالث : وتتميز أقطاره بالخصائص العامة الآتية : نقص نسبي في الكثافة السكانية ، واتساع الرقعة الجغرافية باستثناء حالات قليلة وضعف الموارد (باستثناء قطر أو قطرين) وتفاوت في مدى تطور الأنظمة التربوية وهذه الأقطار هي : المغرب ـ السعودية ـ السودان ـ الصومال ـ موريتانيا ـ اليمن الشمالي ـ اليمن الجنوبي ـ عمان . ولكنها تشترك جميعاً في أن الشوط ما زال بعيداً أمامها في تعميم التعليم الأساسي بالنسبة للصغار والكبار على السواء على الرغم مما بذلته في السنوات القليلة الماضية من جهود كبيرة . كما يبرز تخلف تعليم المرأة فيها بشكل ملحوظ ، فتلك البلدان مطالبة بتوفير التعليم الأساسي لجميع المواطنين ، ذكوراً واناثاً في مدة تراوح ما بين ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ .

وحيثما توافرت الموارد لبعضها كما هو الحاصل بالفعل في السعودية والمغرب فإنه يتيسر لها التوسع في التعليم الثانوي وتنويعه ، وتطوير التعليم العالي وتوجيهه لمطالب التنمية وذلك بالتعاون مع بعض الأقطار العربية الأخرى التي توافرت لديها التجارب في هذه المجالات .

اما في بقية الأقطار فيكون هذا التوسع محققاً للتوازن بين عاملين: ايلاء اسبقية ملحوظة لتحقيق ديمقراطية التعليم الأساسي بصفة خاصة، وتوفير الكوادر الفنية اللازمة للتنمية الشاملة.

وهذه الأقطار بحاجة الى مجهودات العمل العربي المشترك تحقيقاً لأهداف متعددة : فهي في حاجة الى الاستفادة من الكفايات والخدمات المتوافرة لدى بعض أقطار النموذج الثاني لتطوير أنظمتها التربوية ، والعمل على جعلها مستندة الى فكر تربوي متميز . وبينما تشتد حاجة بعضها الى الموارد المالية لتطوير أنظمتهاالتربوية فإنه يتوافر لبعضها الآخر القدرة على توفير الموارد لشقيقاتها ، وهكذا تتعدد الصيغ والاتجاهات المستقبلية للعمل العربي المشترك في هذا النموذج أسوة بالنماذج الأخرى أخذاً وعطاء .

النموذج الرابع : وتنفرد به فلسطين وهي قضية العرب الكبرى ومحور مواجهة الامة العربية لتحديات الاستعمار والصهيونية . وعلى الرغم مما تعرض له شعب فلسطين من محنة استمرت اكثر من ثلاثين عاماً كانت سبباً في سلب أرضه وتشريده في عدد من الأقطار العربية وخارجها ، فإن الروح الوطنية التي تعمر هذا الشعب ، وما يتميز به من ذاتية وحيوية ، ومن ارادة النضال أدت بابنائه الى السعي وراء فرص التعليم على الرغم من الصعوبات التي يواجهونها في هذا السبيل . **ومن بين أهداف هذا النموذج في اطار الاستراتيجية المقترحة** ، وضع سياسة تربوية شاملة لأبناء فلسطين مرتبطة بالأهداف القومية في العودة الى فلسطين وتأسيس دولتهم ، وضمان الحياة الكريمة لهم بالتعاون مع الأقطار العربية الأخرى . ويترتب على تلك السياسة التربوية المرامي الاستراتيجية الآتية :

(أ) ضمان حصول الصغار والكبار من الشعب الفلسطيني على حقوقهم في التعليم الأساسي وتحقيق الالزام للصغار ومحو أمية الكبار أسوة بأبناء الأقطار العربية التي يعيشون فيها مؤقتاً .

(ب) ضمان توافر الجوانب الاجتماعية والثقافية والقومية لتربية ابناء فلسطين الصغار والكبار في الأرض المحتلة ووضع المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي كله أمام مسؤوليته في هذا المجال .

(ج) تمكين أبناء فلسطين من الانتفاع من فرص التعليم الثانوي والعالي في البلاد التي يعيشون فيها مؤقتاً وتحديد نسب مناسبة لهم في جامعات هذه البلاد وفي الوقت نفسه تشجيع الأطفال على الالتحاق بالتربية قبل المدرسية ومعاهد التربية اللامدرسية .

(د) تمكين الكفايات من ابناء فلسطين من المقيمين بالخارج من المشاركة في النضال من أجل تحرير وطنهم ومن العودة الى الوطن العربي واتخاذهم أدواراً في تطوير التربية لابناء فلسطين .

(هـ) جعل القضية الفلسطينية محوراً رئيساً للتربية القومية في جميع الأقطار العربية .

(و) اعتماد العمل العربي المشترك في هذا النموذج أخذاً وعطاء ، فإن ما يتوافر من ابناء فلسطين من الكفايات والخبرات يجعل منهم مورداً صالحاً لدعم التربية العربية في كثير من اقطار الوطن العربي ، ويقابل ذلك حاجتهم الى الموارد لتطوير الصيغ المناسبة لهم . وتشتد هذه الحاجة اذا ما تم اعلان الدولة الفلسطينية تمهيداً لتحرير الأرض السليبة ، اذ عندئذ لا بد من قاعدة تربوية وفكر تربوي جديد يساندها ولا يكون ذلك الا بتعزيز العمل العربي المشترك ودعمه .

ويلاحظ أن هذه النماذج متقارب بعضها من بعض ولا تقوم بينها فواصل قاطعة ، ولا تتألف منها خصائص واتجاهات شديدة التمايز ، فالفوارق بينها ليست نوعية بقدر ما هي نسبية تتصل بمستويات التطور في الأنظمة التربوية وبالاحوال الاجتماعية والاقتصادية ومدى التوازن بين الحاجات والامكانات لكل نموذج منها أو للأقطار المتعددة في النموذج الواحد . وفضلاً عما سبقت الاشارة اليه من عدم اعتماد قواعد احصائية محددة في وضع هذه النماذج والاكتفاء فيها بتعيين الخصائص والاتجاهات بصورة عامة ، فإن ما أوردناه عن المراحل الزمنية لتحقيق بعض المرامي فيها يقتصر في الغالب على التعليم الأساسي وبخاصة من حيث تحقيق الالزام للصغار في مرحلة التعليم الالزامي ومحو الامية بين الكبار .

٣ ـ نظرة تقويمية موجزة

وإن كنا لا نملك سوى الاشادة بالجهد الكبير الذي بذل في اعداد هذه الوثيقة للاحاطة بكل الجوانب المتشعبة لقضايا التعليم والتربية في علاقتها الوثيقة بقضايا التنمية وتأكيد الهوية الحضارية للشعب العربي ، فإنه يبقى لنا أن نشير الى عدد من القضايا المهمة ذات الخطورة بالنسبة للمستقبل العربي لم يتناولها التقرير ـ على شموله ـ بالنقاش والتحليل . فهناك أولاً قضية « تعددية النظم التعليمية والتربوية » في المرحلة التعليمية الواحدة . فالمشاهد أن هناك « ثنائية » وأحياناً « ثلاثية »

واضحة في العملية التعليمية في الوطن العربي ، حيث تتعايش جنباً الى جنب ثلاثة أنماط متميزة ، وغير متصلة ، من الأنشطة التعليمية والتربوية وهي : التعليم الديني ؛ التعليم العام الحكومي ؛ التعليم الخاص بمدارس اللغات الأجنبية .

وليس هناك من شك في أن مثل هذه الأوضاع تؤثر تأثيراً بالغاً على مسارات المستقبل العربي ، اذ تقود الى تعميق ازدواجية التفكير والقيم الثقافية والحضارية في صفوف المتعلمين مما يفرز بدوره مجموعة جديدة من التناقضات تنذر بمزيد من التمزق والتنازع الفكري والحضاري « والانفصامية الثقافية » في الحياة العربية مما يتهدد مستقبل التقدم في وطننا العربي .

كذلك هناك عدد من القضايا الاستراتيجية المرتبطة بمحو الأمية وديمقراطية التعليم ، لم تحظ بقدر كاف من العناية في إطار الوثيقة التي بين أيدينا . فقد تم طرح قضية محو الأمية في الوثيقة على أنها قضية محو « الأمية الأبجدية » بالأساس دون التطرق الى الأنواع الأخرى من الأمية مثل « الأمية الثقافية » و « الأمية السياسية » وهي التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتربية المواطن . اذ أن معركة « محو الأمية » بأبعادها الشاملة والمستقبلية هي معركة من معارك التحرر العربي تقتضي مستوى من التعبئة يختلف تماماً عن عمليات بناء المدارس وفتح فصول تعليمية جديدة .

ومن هنا لم تعر الوثيقة اهتماماً لعدد من الظواهر والقضايا المهمة في هذا الصدد مثل ظاهرة « العودة للأمية » التي نشهدها في العديد من البلدان العربية . . وهي ظاهرة منتشرة لعدم ارتباط الأعمال الممارسة بضرورة استخدام القراءة والكتابة . وهذا يطرح بدوره أهمية ما يسمى بالتعليم « المستمر » أو « المتجدد » كأحد المحاور لاستراتيجية جديدة للتربية العربية لمقاومة السقوط في مصيدة الأمية مرة أخرى . وكذلك غاب عن الوثيقة مناقشة جادة للأبعاد الراهنة والمستقبلية لقضية « ديمقراطية التعليم » بما يرتبط بذلك من صعود أنواع جديدة من التعليم والتنشئة التربوية من خلال قنوات اتصال جديدة مثل التليفزيون وقنوات الاعلام الرسمي مما يترك تشويهات عميقة على مجرى العملية التربوية . ويرتبط بذلك اقتراح الحلول والسياسات اللازمة لتطوير وسائل التعليم ومحتوى الكتاب المدرسي حتى يمكن ربط المدرسة بالبيئة وحتى لا يصبح النشاط التعليمي في الوطن العربي « ظاهرة نخبوية » .

وهذا يقتضي بدوره تطوير تقنيات ووسائل التعليم لكي تتلاءم مع توسيع نطاق التعليم ونقله الى الجماهير العريضة في مواقع العمل وفي ظل ظروف البؤس الاقتصادي السائدة بين جماهير غفيرة . وبهذا الصدد لا بد لنا من أن نسجل أن الوثيقة خلطت بين مفهوم التعليم « اللامدرسي » مثل فتح فصول لتعليم ومحو أمية الكبار وبين مفهوم التعليم « غير الرسمي » والذي يأخذ شكل التعليم من خلال الممارسة learning on the job ، والذي يأخذ احياناً كثيرة شكل « المدرسة المفتوحة » open school او « المدرسة المتنقلة » .

وربما كان من أسباب هذا التصور الاستمرار في معالجة قضايا التربية والتعليم والثقافة من منطلق مهني خالص . فشؤون التربية يتولاها التربويون في الأساس . هذا ، في حين أن بعض نواحي التغيير الجذري التي أشارت اليها الوثيقة ، وما نوهت به من علاقات التشابك بين الأنساق

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعمليات التربية ، كان يقتضي أن يشارك في وضع هذه الاستراتيجية تخصصات علمية كثيرة ومتنوعة جنباً الى جنب مع الخبرة العملية لمن يستفد من مخرجات العملية التعليمية (المشتغلون بقضايا التنمية والتخطيط ، المسؤولون عن مواقع الانتاج والخدمات الأخرى) والذين يحتمل أن يستفيدوا من ديموقراطية التربية (ممثلو النقابات العمالية ، ومنظمات الفلاحين ، والمرأة والشباب) .

خامساً : الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة(٣٦)

على الرغم من أن هذه الورقة قد أعدت أساساً لتقتصر على مجموعة البلدان التابعة للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لغربي آسيا حسب شروط التكليف المحددة ، الا أن القضايا الاستراتيجية التي تطرحها الورقة تمتد بروؤيتها لتمس قضايا ، تهم بلدان المنطقة العربية كافة في المشرق والمغرب على السواء . وقد قام باعداد هذه الدراسة الدكتور اسماعيل صبري عبدالله في محاولة لابراز العلاقة بين أنماط التنمية في المنطقة العربية وقضايا البيئة بأبعادها الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والثقافية .

ولهذا تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها ، إذ تطرح لأول مرة وبشكل شامل ، مجموعة القضايا البيئية المترتبةعلى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية في المنطقة العربية . وكما تشير الورقة ـ بحق ـ فإن قضايا البيئة واختلال « التوازن الايكولوجي » لم تبدأ في اثارة اهتمام الباحثين وراسمي السياسات في المنطقة العربية الا عندما غدت هذه القضايا مثارة بقوة في الدوائر الغربية . ولهذا جاء التفكير في هذه القضايا ، على محدوديته وحداثته بمثابة امتداد للتفكير الغربي حول قضايا تلوث البيئة والمشكلات المترتبة على نفاد الموارد الطبيعية (النفط بصفة خاصة) . هذا على الرغم ، من أن المنطقة العربية تعتبر من اكثر مناطق العالم حساسية للقضايا المرتبطة بتطور العلاقة بين الانسان والطبيعة والبيئة بصفة عامة ، حيث توجد الصحارى الشاسعة واودية الانهار المتدفقة والحاجات الضخمة من الموارد الطبيعية المختزنة في باطن الأرض .

ولهذا تؤكد الورقة بقوة أنه لم يعد هناك مجال لتأجيل طرح القضايا الحيوية المتعلقة بالبيئة والتوازن بين الانسان وعناصر النسق البيئي Ecosystems المحيطة به . ويقتضي ذلك ـ حسبما جاء بالورقة ـ التركيز على المهام التالية :

- رفع مستوى الوعي العام على مستوى السلطات والجماهير بالقضايا البيئية اذ أنها تمس مستقبل الانسان العربي في الصميم .

---

(٣٦) اعتمدنا في العرض هنا على النص الأصلي للدراسة المعد باللغة الانجليزية :
Ismail-Sabri Abdalla, «Alternative Patterns of Development and Life Styles in Western Asia: A Keynote and an Overview.» United Nations. Economic Commission for Western Asia (ECWA); United Nations Environment Program (UNEP). Beirut. December 1979.

- تقويم السياسات والممارسات الراهنة في مجال التنمية من حيث درجة كفاءتها في انتهاج الأسس السليمة لادارة الموارد المائية والطبيعية والنفطية . . . الخ .

- الاشارة كلما أمكن الى الاستراتيجيات البديلة للتنمية وأنماط الحياة التي تسمح بالحفاظ على أكبر قدر من التوازن بين الانسان وعناصر النسق البيئي بما في ذلك الادارة الرشيدة للموارد المائية والطبيعية والنفطية .

فالتاريخ الحضاري للمنطقة العربية ، تاريخ حافل بتطور علاقة الانسان بالطبيعة ، وكيف استطاع هذا الانسان البقاء والنمو في ظروف الطبيعة القاسية التي تسود المناطق الصحراوية وشبه القاحلة . كما أن الحضارات التي صعدت ودامت في المنطقة العربية ارتبطت أساساً **بأودية الانهار** في مصر ومنطقة الهلال الخصيب والمغرب . وخلال الفترة الحديثة ، لعب اكتشاف الثروات النفطية في البلدان الصحراوية مثل بلدان الخليج والسعودية وليبيا دوراً حاسماً في تشكيل معالم نمط جديد للحياة والنمو في تلك البلدان. وهكذا لعب « ديالكتيك الطبيعة » دوراً مهماً حاسماً في تشكيل معالم التاريخ والحاضر العربي ولن يفلت « المستقبل العربي » مما تمليه اعتبارات هذا المنطق الصارم .

كذلك لا يخفى على الباحث أن تحركات البشر وموجات الهجرة عبر المنطقة العربية قد تأثرت تأثراً بالغاً بعلاقات التوازن (أو الاختلال) بين الانسان والبيئة . **إذ أن القانون العام الذي حكم حركة الانسان العربي على مر العصور هو الهجرة من الحياة الصعبة الى الحياة الأسهل ، ومن حيث الرزق الضيق الى الرزق الأوسع** . فكانت تيارات الهجرة التقليدية في الوطن العربي من **المناطق الصحراوية** حيث تقسو الطبيعة ويضيق الرزق الى **اودية الأنهار** حيث الحياة الأسهل والرزق الأوسع . ومع تدفق **النفط العربي** بغزارة في المناطق الصحراوية (بخاصة بلدان الخليج والسعودية وليبيا) بدأت موجات جديدة من التحرك البشري في اتجاه عكسي من اودية الأنهار الى المناطق الصحراوية ، حيث يتدفق الذهب الأسود وتتسع أبواب الرزق ، مما ساعد على ازدهار مقومات الحياة الحضرية الحديثة وأنماط جديدة للحياة في تلك البلدان وتصاعد وتيرة النمو بها[٣٧] .

١ ـ القضايا المثارة

وتثير الورقة ، ضمن ما تثير ، عدداً من القضايا الحيوية بالنسبة للنظرة المستقبلية لعناصر « النسق البيئي » وسوف نشير فيما يلي الى أهم القضايا المستقبلية التي تثيرها الورقة في هذا المجال :

أ ـ تطور العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية في المنطقة العربية ، إذ أن محددات التوسع الزراعي محكومة بعاملين : **توافر الأرض القابلة للزراعة** بالمواصفات المطلوبة ؛ وتوافر كمية المياه اللازمة للري . . وكلاهما يشكل مكوناً مهماً من مكونات النسق البيئي العربي .

---

(٣٧) انظر بهذا الخصوص : محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩)، الفصل ٢ .

وليس هناك من شك في أن توسع او اختناق القطاع الزراعي العربي في المستقبل هو رهن الاضافة الى الرقعة الزراعية المحدودة وتوافر المياه اللازمة على النحو السابق ايضاحه ضمن اطار استراتيجية الأمن الغذائي العربي .

ب ـ قضايا **الزحف العمراني** وأثر ذلك على تصاعد الضغط على المرافق الأساسية وازدياد درجة تآكلها في المناطق الحضرية بما في ذلك الاقتطاع من الأحزمة الخضراء Green belts حول وداخل كردون المدن تحت وطأة الزحف العمراني . وقد نتج عن ذلك اخلال كبير بعناصر التوازن البيئي في المناطق الحضرية العربية ، بالاضافة الى تفاقم مشاكل التكدس السكاني ونمو « مدن القصدير » حيث يعيش فقراء المدن وفي الوقت الذي يزداد فيه تلوث هواء المدن نفسها نتيجة تصاعد عادم وقود السيارات التي ازدادت كمياتها وأحجامها في ظل موجة الثراء الجديدة وأنماط الحياة والاستهلاك الجديدة التي غزت الحياة العربية . وهكذا تتزايد التأثيرات السلبية على عناصر التوازن البيئي في المنطقة العربية نتيجة تفاقم ظواهر الفقر الشديد والثراء الفاحش معاً ، على حد تعبير التقرير[٣٨] .

ج ـ يتصل بذلك قضية حادة تمس المستقبل العربي في أساسياته وتتعلق بتغلغل « انماط الاستهلاك الغربي » بأشكالها المختلفة في المجتمع العربي خلال حقبة السبعينات . ففي ظل ما يسميه التقرير « حمى الاستهلاك » Consumption fever وحيث يجري تبديد جانب كبير من الموارد في العمليات الاستهلاكية وفي استيراد حزم سلعية غير ملائمة للمناخ وللبيئة الحضارية العربية ، مثل استيراد الأنسجة التركيبية بينما تتوافر الملابس القطنية الاكثر ملاءمة ، واستيراد الأجهزة التسجيلية المجسمة للصوت ، بينما لا يحتاج سماع الموسيقى العربية لمثل هذه الأجهزة نظراً لوتيرة الايقاع الخاص بها .

ويتضح ذلك بشكل صارخ في مجال العمارة والبناء حيث يجري نقل نمط من العمارة الغربية كثيف الاستعمال للزجاج والحديد والألومنيوم وغير ملائم تماماً للظروف المناخية السائدة في الوطن العربي ، حيث تشتد الحاجة للتصميم المعماري الذي يوفر أكبر قدر من الظل والتبريد الطبيعي داخل المسكن على النحو الذي كان يوفره نمط العمارة العربي التقليدي قبل أن تشوهه عمليات الاستيراد الأعمى لأنماط العمارة الغربية .

د ـ والقضية تطرح نفسها أيضاً في **مجال التعليم** من خلال علاقته بالبيئة الحضارية والاجتماعية التاريخية المتميزة للوطن العربي . فالتحديث يجب ألا نحوله الى عملية « تغريب » Westernization لأنه لا مراء في أن عمليات التحديث التعليمي والثقافي لأنماط الحياة التي تأخذ شكل « التغريب » إنما تقود ـ في التحليل الأخير ـ الى نفي الهوية الثقافية للمجتمع العربي والى اغتراب الانسان العربي على المستوى الفردي .

هـ ـ تثير الورقة أخيراً قضية ضرورة العمل على استبعاد الصناعات وفنون الانتاج « الملوِّثة

---

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٩١ .

للبيئة » خصوصاً في فترة يسعى فيها الغرب الرأسمالي الى تصدير مثل هذه الصناعات وبالتالي « تصدير التلوث » الى بلدان العالم الثالث .

٢ ـ التوصيات

تخرج الورقة بعدد من التوصيات ذات الطابع العام حول أشكال المعالجة المستقبلية للموضوعات ذات الصلة الوثيقة بقضايا البيئة والتنمية ، نورد أهمها فيما يلي :

أ ـ **حسن تخطيط وادارة الموارد البيئية** ، وينطلق هذا التصور من المفهوم « الايكولوجي » للتنمية بمعنى أن تكون عمليات التنمية العربية في المستقبل عمليات تقوم على تطور ونمو للانسان موازية ومواكبة لعمليات التطور والنمو في عناصر « النسق البيئي » وليس ضده او على حسابه كما جرى في الماضي . وذلك يتطلب بدوره حسن ادارة الموارد البيئية وتطوير نظم « المحاسبة الاقتصادية » بحيث تأخذ في الاعتبار المكاسب والخسائر المترتبة على معالجة القضايا البيئية . وبعبارة أخرى فإنه لا يمكن حل المشكلات والقضايا البيئية الا ضمن اطار للتخطيط الشامل بعيد المدى . اذ بينما يصعب اجراء عمليات المحاسبة الاقتصادية عن الآثار البيئية (السالبة والموجبة) على مستوى المشروع الواحد فعلى العكس من ذلك تماماً تصبح المعالجة أكثر سهولة ويسراً على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه أو على مستوى منطقة جغرافية بأكملها ضمن اطار التخطيط الاقليمي[٣٩] .

ب ـ **الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المتاحة** ، ويقتضي ذلك ترشيد نمط استخدام الموارد الطبيعية المتاحة ولا سيما في حالة الموارد المائية التي يتوقف على حسن استخدامها تطور مستقبل الزراعة العربية ، والمراعي التي يرتبط بها تطوير وتحسين أوضاع الثروة الحيوانية على صعيد الوطن العربي في مجموعه . وكذلك في حالة الموارد الطبيعية القابلة للنفاد التي يجري استنزافها حالياً بمعدلات كبيرة وخاصة النفط . كذلك لا بد من الاستفادة من العديد من الموارد الطبيعية الكامنة والتي لم تستغل بعد وبخاصة الموارد ذات الطبيعة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والتي تتمتع المنطقة العربية بفيض هائل منها .

وتندرج تحت هذا البند أيضاً الاستفادة من المساحات الشاسعة « الشاغرة » من التراب العربي مما يساعد على تحقيق مزيد من التنمية المتوازنة التي تحد من الضغط الهائل على بعض المناطق المكدسة بالسكان والمستغلة بشكل كثيف ، والتي تشهد تخريباً واضحاً في عناصر النسق البيئي الخاص بها .

---

(٣٩) لا بد لنا من الاشارة هنا الى أن القضايا البيئية عادة ما تطرح نفسها في حالة بعض المشروعات الكبرى مثل بناء السدود لضبط مياه الانهار. وليس هناك من دليل ساطع على أهمية المشاكل والقضايا البيئية أكثر من تلك المثارة في حالة بناء السد العالي في مصر ، حيث ترتب على انجاز هذا المشروع عدد من التغيرات الهامة في عناصر التوازنات البيئية المعهودة . انظر حول حجم الآثار الجانبية للسد العالي وإمكانية معالجتها : محمود عبد الفضيل ، « التأثيرات الهيكلية للسد العالي على مستقبل التنمية في مصر ، » في : **دراسات في التخطيط** (بيروت : دار القدس ١٩٧٩) ، وعبد العظيم أبـو العطا ، « دراسة تطبيقية عن مشروع السد العالي بأسوان ، » الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، وحدة تنسيق شؤون البيئة، بيروت ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

ج ـ **أنماط ملائمة للاستهلاك** ، فاستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية تقود الى التخفيف من حدة وحجم الفقر والذي يشكل أحد المخاطر الدائمة التي تتهدد مقومات التوازن بين الانسان والبيئة والمجتمع . ومن ناحية أخرى فإن الحد من استهلاك الأغنياء (ولا سيما النمط الاستهلاكي المسرف) يساعد على تجنب نوع آخر من المخاطر التي تتهدد المجتمع والبيئة او التقليل منه (مثل التلوث الناتج عن تصاعد عادم السيارات) وانماط البناء والعمارة المشوهة لجمال المدينة والبيئة .

د ـ **التأكيد على الهوية الحضارية** ، فمن المعروف جيداً أن أنماط وأساليب الحياة تتأثر تأثراً بالغاً بمجموعة القيم الحضارية السائدة . ولذا فإن السعي الحثيث من أجل الأخذ بأنماط وأساليب للحياة مختلفة عن تلك السائدة والمستوردة من البلدان الغربية يستدعي البحث عن أصولها ضمن مقومات التراث الحضاري والاجتماعي العربي حيث تسود **الجماعية محل الفردية** كنمط للحياة والتواصل الاجتماعي ، وحيث تتأصل أنماط متميزة للعمارة وأشكال لممارسة الفنون والفلكلور الشعبي تتفق مع الخصوصية التاريخية لعناصر البيئة الاجتماعية والحضارية العربية .

هـ ـ **المشاركة الجماهيرية وقضية الديمقراطية** ، تبدوان من القضايا المركزية بالنسبة لقضايا محاصرة ووقف عمليات الحاق الضرر بمقومات النسق البيئي بعناصره الطبيعية والاجتماعية والثقافية . اذ أن أفضل السياسات والاستراتيجيات التي تحقق التوازن بين الانسان والبيئة هي تلك التي تقوم على الوعي الحر للمواطنين وتسمح بمشاركتهم الحية في عمليات صنع القرار على مستويات الحياة السياسية والثقافية كافة ، بما يسمح بمناقشة الآثار البيئية المترتبة على القرارات الاقتصادية والاستثمارية والانتاجية المختلفة على مستوى المناطق والوحدات الأوّلية At the grass root level ، فكثير من عمليات تخريب مقومات النسق البيئي التي نشهدها هي نتاج بعض القرارات الاقتصادية العليا التي تنبع من اعتبارات « الربحية الخاصة » وتصدر في غيبة من المناقشة الديمقراطية الواسعة ، وبالتالي يغيب عنها الأبعاد الضارة لتأثير مثل هذه القرارات على مقومات وتوازنات النظام البيئي .

٣ ـ نظرة تقويمية موجزة

رغم أن هذه الورقة تمثل المحاولة الأولى من نوعها لطرح القضايا البيئية في علاقتها بعمليات التنمية الاقتصادية والسياسية الجارية في الوطن العربي . . . فإن المعالجة ظلت على مستوى عال من التجريد ، وليس هناك من شك ، في أن تلك سمة غالبة على كل ورقة مدخلية من هذا النوع . وبقدر نجاح الورقة في تحديد القضايا الحيوية التي لها تأثيرات مصيرية على مستقبل عناصر وتوازنات النسق البيئي العربي (نفاد الموارد الطبيعية ، نمط استخدام الموارد المائية والأراضي والمراعي ، أنماط البناء والزحف العمراني ، تلوث البيئة وارتباط ذلك بأنماط الاستهلاك والتصنيع) ، بقدر ما نشعر بالحاجة الى المزيد من البحث عن **عمليات اتخاذ القرارات** على مستوى المناطق والوحدات الأولية At the micro level وعلى المستوى العلوي (او الفوقي) وتأثيراتها على مقومات وعناصر

النسق البيئي . ولهذا فإن المطلوب تحديداً في أي دراسة مستقبلية هو فهم العلاقة الجدلية القائمة بين عمليات اتخاذ القرارات على المستويات المحلية والوحدية والفوقية وأثر ذلك على تخريب (أو حماية) مقومات النظام البيئي في البلدان العربية . ولا يراودنا شك في أن « قضايا البيئة » ستكون من أخطر القضايا التي ستؤثر على الصور الممكنة للمستقبل العربي خلال الحقبتين المقبلتين .

سادساً : ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك

تم اعداد الوثيقة بواسطة لجنةثلاثية[40] منبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (أو ما عرف فيها بعد بلجنة العشرين) ، وتم تقديمها ـ باعتبارها الوثيقة الرئيسة ـ للمؤتمر القومي الأول لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك المنعقد في بغداد خلال الفترة ٦ ـ ١٢ أيار / مايو ١٩٧٨ .

وقد كان الشاغل الاساسي لهذه الورقة هو محاولة ترشيد وتطوير دور القطاع العربي المشترك الذي نشأ في ظل العديد من المؤسسات النوعية المتخصصة وصناديق التمويل العربية والمشروعات العربية المشتركة . ورغم أن حجم الأموال المخصصة لهذا القطاع هو حجم كبير حسب تقديرات الورقة آنذاك (١٥,٥ مليار دولار) ، الا أن أبرز ما يشكو منه قطاع العمل العربي المشترك هو « غياب اي تصور تكاملي ، يرفع منافعه من المستوى القطري المحدودالأثر ، الى المستوى القومي ، الذي يشكل المنطلق الوحيد الممكن لقاعدة اقتصادية عربية صلبة ، حديثة ، ومتدافعة النمو والتطور » . ولهذا تطرح الوثيقة التساؤلات التالية ذات الصبغة الاستراتيجية :

- هل يمكن وضع تصور لعمل اقتصادي عربي متكامل ؟
- هل يوجد حافز لدى البلدان العربية المختلفة ، يكفي لاقناعها بأن تتبنى مثل هذا التصور وتعمل على تنفيذه ؟
- اذا كانت الاجوبة عن السؤالين المتقدمين ايجابية فما هو التنظيم اللازم لعملية التنفيذ ؟

١ ـ منطلقات وحوافز العمل العربي المشترك

إن نقطة الانطلاق في التصور الاستراتيجي لهذه الوثيقة قد تم التعبير عنها بشكل بليغ على النحو التالي : « إن أي استراتيجية معقولة لا بد لها من أن تبدأ من الواقع لا من الأمثل لان الأمثل الاستراتيجي ليس الأمثل النظري ، بل هو أمثل تعظيم للفرص الواقعية » .

ولعل الترجمة العملية للخط الاستراتيجي الرئيسي الذي يحكم هذه الوثيقة هو محاولة اعطاء « رأس المال النفطي » الدور القيادي في أي تحرك مستقبلي للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، وبحيث يلعب « رأس المال النفطي » دور المنظم الحقيقي لعناصر الانتاج في حركتها التكاملية على صعيد الوطن العربي في مجموعه . ويمكن التدليل على ذلك بوضوح بالاستناد الى بعض الفقرات

---

(٤٠) تشكلت هذه اللجنة من الاساتذة برهان الدجاني ، سيد جاب الله ، وانطوان زحلان .

الجوهرية التي احتواها تقرير اللجنة الثلاثية ، اذ جاء بالتقرير : « لا بد من أن يكون الهدف الأول لأي استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، في الظروف الراهنة ، ايجاد نظام من الحوافز المقنعة ، التي يمكن أن تجذب الأقطار العربية النفطية الميسورة لكي تأخذ زمام المبادرة في سبيل تحقيق الهدف الكبير وهو تحويل « الاختزان النفطي ،» الى « اختزان تكنولوجي » .

« وبالتالي فإن استراتيجية التحول التكنولوجي يجب أن تعطي للدول ذات الموارد المالية والاستعدادية الاستثمارية المشتركة ، حق **الخيار الأول** بالنسبة للتكنولوجيات والصناعات التي ترغب في توطينها بأقطارها . ويترجم هذا الحق عملياً من خلال اعطائها أيضاً القول الأول في ثلاثة أمور متشابكة مع ممارستها لحق الخيار . أولاً أن يكون لها الحق في وضع التصور المتعلق بالتكنولوجيات التي تختارها لنفسها على كامل التراب العربي . مثلاً ، اذا قررت أنها تريد توطين صناعة الأسمدة ، فإن لها أن تقرر ما اذا كان مستحباً إنشاء صناعة للأسمدة في قطر معين ، وبأي حجم ، وفي أي وقت . وليس حقها هذا مسألة اعتباطية ، لأنها في المقابل تكون قد تخلت عن تكنولوجيات أخرى للأقطار الأخرى، والتزمت بالاستثمار في تلك الأقطار »[41] .

وضمن هذا الاطار تفرد الوثيقة مكاناً خاصاً لما تسميه مواصفات « **الاجماع العربي** » **وحوافز العمل العربي المشترك** اذ تؤكد الوثيقة على أن « العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب أن يوضع في اطار من مسيرات التنمية القطرية ، أي يجب أن يفهم على أنه عنصر أساسي من عناصر التنمية التي يتوخاها كل قطر . **فالتنظيم الاقليمي هو امتداد للتنميات القطرية يقفز بها الى مستوى اعلى من المستوى الذي تستطيع تحقيقه أي منها منفردة** ، لأنه يُدخل الى هذه التنميات عناصر دينامية جديدة في مجالات الموارد والسوق والتطلعات مقابل الزيادة الهائلة التي يستطيع أن يضيفها العمل العربي المشترك الى الموارد والتطلعات ، أو حتى في سبيلها . فإنه يتطلب حداً من التنظيم يجعل هذه الزيادة أمراً ممكناً، ثم انه لكي يكون ناجحاً يجب أن يعمل على زيادة كل من الموارد والتطلعات في آن واحد . اذ من الممكن زيادة الموارد دون حدوث زيادة في التطلعات فيبقى الحجم الاقتصادي حينئذ على حاله ، وتهدر الموارد الزائدة في مجالات غير باقية الأثر وغير ثابتة المفعول . أما توسيع التطلعات فلا يتحقق الا بتوسيع آفاق التنمية القطرية ليصبح تطلعها ـ للموارد والأسواق والقدرات ـ شاملاً للأقطار العربية ، كلها أو جلها .

ولهذا ترى الوثيقة أن الحافز الأول للعمل الاقتصادي هو حافز سياسي ـ قطري وقومي معاً . **فالدولة الممولة** تتوخى في الواقع تدعيم أمنها من الأخطار الخارجية والمحافظة على جو تفاهمي في الاطار العربي . وفي ضوء هذه المنطلقات تحدد لنا الوثيقة المبادىء التالية كمبادىء يتم الاسترشاد بها عند اختيار محاور التحرك الاستراتيجي ضمن قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك :

أ ـ يجب أن تكون هذه الاستراتيجية قادرة على تعظيم التنمية الصناعية والاقتصادية العربية ، وتعميمها على أوسع نطاق ممكن . وهذا معناه أنه لا بد من أن تكون قابلة للتبرير الاقتصادي ، لا مرتكزة على تحليلات واستنتاجات مبدئية خالصة .

---

(٤١) انظر : « تقرير اللجنة الثلاثية ، » في : المؤتمر القومي الأول لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ١ ، بغداد ، ٦ ـ ١٢ أيار / مايو ١٩٧٨ ص ٩٩ .

ب ـ وفي هذا الإطار يجب أن تكون قادرة على استجلاب واستيعاب واختزان اكبر مقدار من القدرة التكنولوجية التي سبق تعريفها .
ج ـ يجب أن تكون ذات منافع قابلة للتوزيع العادل والمتكافىء .
د ـ يجب أن تحل الاعتماد الجماعي العربي على النفس محل الاعتماد الأجنبي بأكبر قدر ممكن .
هـ ـ يجب أن تتضمن حوافز جاذبة للمشاركة فيها من قبل الاقطار العربية، كلها او جلها.
و ـ يجب أن تخلق أكبر قدر من التكامل العربي .
ز ـ يجب أن تساهم في تعظيم القدرات الامنية العربية في مجالات الغذاء والانتاج الأساسي والتصنيع الدفاعي .

٢ ـ محاور العمل الاستراتيجي العربي المشترك

تحدد لنا الوثيقة عدداً من المحاور العملية للتحرك الاستراتيجي في اطار مجهودات العمل الاقتصادي العربي المشترك نعرضها بشكل موجز فيما يلي :

أ ـ **توطين التكنولوجيا** : تولي الوثيقة أهمية خاصة لما تسميه « اختراق حاجز التخلف التكنولوجي » ضمن مجمل تصوراتها لمستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك ، إذ أن جميع البلدان العربية تدرك « أن الحاجز التكنولوجي لا يمكن اجتيازه من منطلق قطري . فإذا كانت حتى الدول العربية الأكثر سكاناً وتجربة وتصنيعاً والأقدم في مسيرة التنمية ، قد وقفت عند هذا الحاجز وما زالت ترتد عند كل محاولة لاختراقه ، فإن معنى ذلك أن عنصراً كان غائباً في تصوراتها الانمائية وربما كان هذا العنصر هو الحجم اي حجم مختلف الموارد اللازمة لعملية اختراق الحاجز التكنولوجي (البشرية والطبيعية والمالية) ، وحجم السوق الضرورية لانشاء القاعدة التكنولوجية التي تمكن من عملية الاختراق هذه . ولئن ذكر الكثير فيما مضى عن أهمية « الحجم » لعملية التصنيع ، فإن تلك الاشارات كانت تتناول الناحية الاقتصادية من الحجم المتمثلة في « الوفورات » التي تتحقق منه ولكن الاهم من ذلك هو الأمر الذي أشرنا اليه من أن الحجم يعني حجم الموارد اللازمة لبناء قاعدة صناعية ذات سوق لمنتجاتها » .

وفي هذا الصدد تؤكد الوثيقة على حقيقة استراتيجية مهمة نراها مفتاح عملية التنمية في الوطن العربي ، إذ ترى أنه : « ما دامت الأقطار العربية تسعى لتحقيق التقدم الحقيقي ، فلا بد لها أن تتفهم طبيعة القدرة التكنولوجية ، وأسرع الطرق للوصول اليها . إذ أن ثمة خطراً حقيقياً في أن يتبدد ويهدر جانب كبير من الاستثمار التجهيزي الذي تقوم به الآن أقطار عربية متعددة لمجرد أنه يقام خلف « الحاجز التكنولوجي » إن صح التعبير . وهذا خطر تؤكده التجارب العربية منذ عهد محمد علي في مصر حتى يومنا الحاضر ، حيث لم تستطع أية دولة عربية بعد أن تصل الى النضوج التكنولوجي أو حتى ما يقاربه . وقد حصلت تجارب من الارتداد عند عتبة الحاجز التكنولوجي ، مما أدى الى تراجعات حتى عن مستويات سبق تحقيقها ، والى تراجع نسبي أكبر بالمقارنة مع مجتمعات أخرى » .

ولكي تتحقق انطلاقة عربية في هذا المجال ، تشير الوثيقة الى أن الأولوية يجب أن تعطى من الآن لانشاء **مجمعات لصناعة الآلات الانتاجية وقطع الماكينات Machine-tool industries** . كذلك لا بد من توفير المناخ التشجيعي للقطاع الهندسي بشقيه **الاستشاري والانتاجي** ، وخصوصاً

توفير القدر الكافي من التشجيع لمؤسسات الهندسة الاستشارية العربية (في مجالات التصاميم ، والانتاج ، والانشاء) .

وإذا ما سلمنا بأنه لا مفر أمام البلدان العربية ـ في ظل الوضع القائم ـ من اللجوء الى اسلوب الاستيراد التكنولوجي ، ترى الوثيقة أنه بالنسبة للتكنولوجيات التي لا يمكن الحصول عليها من « المشاع » التكنولوجي على الصعيد العالمي ، أو عن طريق شراء « التراخيص الصناعية » ، فإن مجالي الترشيد والتحسين يكمنان في وضع المواصفات والشروط للشريك ولعمليات الشراكة لضمان التكافؤ . كذلك ترى الوثيقة أن هناك درجات حرية متاحة لانتقاء الشريك من دول غير ذات أخطار استعمارية ـ على حد تعبير الوثيقة ـ مثل الهند ، واسبانيا ، وإيطاليا ، وسويسرا ، والنمسا ، والسويد .

ب ـ **التنمية الصناعية** : تسجل الوثيقة أنه : « لم تتحقق حتى الآن خطوة مباشرة للتنسيق الصناعي بين الدول العربية ، كما لم تتخذ أية خطوات جماعية لدعم التنمية الصناعية عموماً ، أو تخصيصاً ، بل تنحصر جميع جهود التنمية الصناعية في الاطار القطري ، وتجري في كل قطر بمعزل كلي تقريباً عما يجري في الأقطار الأخرى » .

وترى الوثيقة أن استراتيجية التكامل الصناعي تستطيع أن ترتكز الى استحثاث الطلب على الصناعات حسب الحاجة . وثمة مجال رحب هنا . فعلى سبيل المثال سينشأ طلب متزايد على لأسمدة الكيمياوية والمبيدات والآلات الزراعية وصوامع تخزين الحاصلات الزراعية ، وثلاجات التخزين ، ومركبات النقل . . . الخ . من جراء تنمية القطاعات الزراعية . وأن تنمية القطاع الزراعي في السودان وحدها قادرة على أن تشكل سوقاً صالحة لتنمية هذه الصناعات كلها . ولكن يشترط أن يتم التنسيق بين عمليات التنمية الزراعية وبين وضع التصورات الصناعية ذات الصبغة الاستراتيجية .

كذلك يهيّء « قطاع الانشاء المدني » مجالاً واسعاً لتطوير عدد من الصناعات ولا سيما في مجال مواد البناء والصناعات الهندسية والبتروكيماوية . ولذا يمكن تركيز جهود قوية وفورية لاحلال الكثير من مواد ومعدات البناء التي يمكن تصنيعها محلياً على الصعيد العربي . وهناك مجال أيضاً لتطوير نواة جيدة لصناعة حربية عربية بحيث تستفيد من الانفاق الهائل للبلدان العربية على مشترياتها من المنتجات الصناعية الحربية من الخارج . وتلك الصناعات الحربية تستند بدورها الى قاعدة متطورة من الصناعات الهندسية ، مما يؤكد خاصية علاقات الترابط الأمامية والخلفية بين فروع الصناعة ضمن اي مخطط استراتيجي للتنمية الصناعية العربية المشتركة .

وترى الوثيقة أن المرحلة الأولى في عملية التنسيق الصناعي العربي يجب أن تتناول الصناعات المستقبلية ، على أن تتلوها مرحلة تنسيق الصناعات القائمة في الوقت المناسب . « ويعود هذا التفضيل الى أن معظم الصناعات القائمة نشأت في ظل سياسات جمركية حمائية أدت الى ارتفاع اكلاف انتاج هذه الصناعات بالمقارنة مع الخارج . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار العوامل الرئيسة التي دفعت بالدول العربية الى تشجيع الصناعة (ومن بينها توفير العمالة وايجاد قدر من التنوع في الهيكل الانتاجي ، والتخفيف من الاعتماد على الخارج) ادركنا مدى

حساسية الدول العربية تجاه أي اجراء قد يؤثر على الصناعات القائمة لديها . الى جانب ذلك ، فإن الصناعات المستقبلية ولو اقيمت في ظل حماية جمركية على مستوى الدول المعنية بالتنسيق ، فإنها ستعمل على تعبئة جانب من الموارد الطبيعية والبشرية المعطلة في هذه الدول ، وهذا بطبيعة الحال يدخل في باب المنافع الناجمة عن التنسيق » .

وبالنسبة للصناعات المستقبلية يمكن الاتفاق بين الدول المنسقة على توزيع عدد من هذه الصناعات عليها ، بحيث تحصل كل منها على صناعة تؤمن لها منافع معينة ، وبحيث يتم انشاء الصناعات المختارة للتنسيق في جميع الدول المعنية حتى تعم الفائدة من التنسيق . ومن أجل تأمين ذلك لا بد من مساعدة الدول الأقل نمواً على اقامة الصناعات التي تخصها . وقد يكون من المفيد أن تنشأ لهذه الغاية مؤسستان احداهما تمويلية لتقديم القروض اللازمة بفائدة متدنية (ويمكن أن يقوم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بهذه المهمة)، والأخرى للمقاولة لتقوم بأعمال التصاميم والانشاءات والصيانة .

ج ـ **تنمية وتطوير القطاع التجاري** : ترى الوثيقة « أن استمرار المسيرة في التعاون الاقتصادي معتمدة على القطاع التجاري أمر مهم ، لأنه في ظل استراتيجية صناعية كالتي اقترحناها ، يستطيع أن يقيم المنشآت المكملة للأعمال الصناعية الكبيرة والبالغة الأثر في نموها ونجاحها . أي أن الاستثمارات المتولدة عن انفتاح تجاري عربي ، يمكن أن تتحول الى استثمارات تكنولوجية » . وبالتالي فإن كل محاولة جادة لتنشيط السوق العربية المشتركة وتوسيع نطاقها ، يجب أن تلقى كل دعم وتأييد .

وتشير الوثيقة الى ضرورة انتهاج خط استراتيجي في مجال دعم وتطوير التبادل التجاري فيما بين الدول العربية مبني على تحرير سلع محددة من القيود التجارية كلها ، اي من التعريفات الجمركية ، والقيود النقدية ، وسائر التراخيص . وترى الوثيقة أن هذا التحرير يمكن أن يتناول الأنواع التالية من السلع :

(١) جميع السلع الزراعية والحيوانية والطبيعية، حسب المبدأ الذي أقر في اتفاقية عام ١٩٥٣ . على أن لا يقتصر التحرير هنا على التعريفات الجمركية وإنما الأهم من ذلك أن يكون تحريراً من القيود الادارية مثل الروزنامات الزراعية ، وكذلك من قيود العملة . وهذا أمر ضروري لتحقيق الأمن الغذائي والتكامل الزراعي ، فضلاً عن أن نشاطات التنمية الزراعية التي ستجرى في اطار هيئة التنمية الزراعية العربية ، سوف تتطلب ذلك . وإذا كنا ننادي بسوق موحدة للصناعات الزراعية ، فمن باب أولى أن ننادي بسوق موحدة للمنتجات الزراعية عينها . ومن الملاحظ أن اتفاقية عام ١٩٥٣ التي أقرت هذا المبدأ لم تشمل سوى سبعة اقطار عربية ، وأن قطراً عربياً مهماً ، بالنسبة للمستقبل الزراعي ، (السودان) واقطار المغرب العربي كلها ، والصومال وموريتانيا وجيبوتي ، ذات الثروات الحيوانية ، غير مشتركة بها .

(٢) جميع السلع التي تنتجها شركات عربية مشتركة ، أو التي تنتجها شركات تبلغ حصة اية شركة عربية قابضة مشتركة في رأس مالها ١٥ بالمائة فأكثر .

(٣) جميع السلع التي تنتجها شركات ، تلتزم بأن تتداول أسهمها في جميع الأقطار العربية دون تمييز لمواطني أي قطر عربي على غيره .

(٤) جميع المنتجات التكنولوجية ، اي المنتجات التي تشكل المهارة ٦٠ بالمائة من قيمتها فأكثر .

(٥) جميع السلع الوسيطة المتداولة في اطار التعاون بين الصناعات العربية ، وكذا جميع القطع التي تنتج في أقطار عربية لتجمع من ثم في أقطار أخرى .

(٦) جميع السلع التي تتفق أي صناعة عربية من خلال اتحادها العام على تحرير منتجاتها ، ليكون هذا حافزا على توزيع الاختصاصات في اطار الصناعة الواحدة كأساس لمثل هذا التحرير .

د ـ **تيسير انسياب وتدفق الأموال بين الأقطار العربية** : ترى الوثيقة أن بين المقترحات التي تستحق الدراسة ـ في هذا المجال ـ **فكرة انشاء مناطق للاستثمار العربي** مندمجة في البنية الوطنية والتصورات والخطط الانمائية للاقطار التي تسمح بانشائها وبحيث تقوم الجهة المرخص لها باقامة هذه المناطق بتنفيذ مخطط شامل للبنيات الأساسية والمساكن والمنشآت الاقتصادية ، وتتخذ بحقها الاجراءات الادارية ، دون أي مساس بسيادة البلد صاحب الأمر . ويمكن في حالة قبول الفكرة انشاء شركات عربية لاقامة وادارة مناطق الاستثمار العربي هذه ، أن يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً فيها .

وفيما يتعلق **بتطوير السوق المالية العربية** لتشجيع انسياب الأموال ترى الوثيقة أنه بامكان المصارف العربية أن تلعب دوراً كبيراً في هذا المجال بدلاً من الاعتماد على المصارف العالمية . « الا أن هذا يتطلب وجود جهة مالية اقليمية تقوم بدور المرجع الأخير ، على غرار البنوك المركزية القطرية ، حيث تعيد خصم اوراق البنوك وتؤمن لها السيولة بالعملات التي تحتاجها وهذا تصور رائد ، يحتاج في حال قبوله من حيث المبدأ الى أن يدرس بعناية وتوضع له الحدود والضوابط المدروسة » .

ولكي تستطيع **بورصات الاوراق المالية** تأدية دور في قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ترى الوثيقة أنه لا بد من أن توجد أولاً اسهم يسمح بتداولها على النطاق العربي . وقد يمكن تخصيص جانب من اسهم المشاريع العربية المشتركة للتداول للرعايا العرب (كما في حالة البنك العربي الأفريقي) وأن تسمح الأقطار بالتدريج بتخصيص نسب من اسهم شركاتها للتداول العربي وأن تسمح بشركات ذات اسهم تتداول عربياً ، بيد أن هذا التطوير يحتاج الى بعض الوقت كما تعترف بذلك الوثيقة نفسها .

هـ ـ **ربط مجهودات العمل الاقتصادي العربي المشترك بعمليات التضامن العربي** : لعل من أهم العناصر الجديدة التي جاءت بها ورقة لجنة العمل الثلاثية هو محاولة وضع تصورات استراتيجية حول شكل وصيغ العلاقة بين مجهودات العمل الاقتصادي العربي المشترك وعمليات التضامن العربي عموماً . اذ أن أية دراسة حول « استراتيجية العمل الاقتصادي

العربي المشترك » لا تستطيع أن تتجاهل هذا الموضوع والا اصابها التعثر والشلل في التطبيق .

وترى الوثيقة بحق أن من أهم أسباب المحنة العربية الحالية ، عملية اختلال التوازن في دخول الفردية على المستوى العربي . فإن الذي يجمع بين مجتمع يبلغ دخل الفرد فيه اربعة آلاف دولار في السنة وأكثر ، ومجتمع آخر لا يتجاوز دخل الفرد فيه مائتي دولار أو أقل بالنسبة للكثرة الساحقة من سكانه ، أقل بكثير مما يفرق . ومما يعقد الأمر أن توازن الثروات يسير في نسبة عكسية مع توازن الأعباء والتضحيات ، وهذا وضع ناتج عن ظروف جغرافية وتاريخية عابرة . غير أنه مهما تكن أسبابه فقد جاءت آثاره وانعكاساته أعمق كثيراً ـ في اعتقادنا ـ من كل ما هو متوقع بل من كل ما هو معقول .

ولذا فإن نقطة الانطلاق في عملية الربط الاستراتيجي بين التضامن العملي والعمل الاقتصادي العربي المشترك هو تصحيح العلاقة الحالية المختلة للدخول بين « أقطار اليسر» و«أقطار العسر» والتي لا تعكس التشابك الحقيقي في الأعباء والتضحيات . وترى الوثيقة أن هذا الارتباط يمكن أن يتم بأقل قدر من التكلفة الاضافية للدول النفطية . ولهذا الغرض تقترح الوثيقة : أن « يتضامن العرب » باعلان فرض رسم قدره ١٠ بالمائة على كل الصادرات النفطية (بالتنسيق مع منظمة الأوبك) على أن يخصص هذا الرسم لصندوق يسمى صندوق التنمية الاقتصادية العربية ، تديره الدول النفطية نفسها التي تفرض الرسم . بهذا تتأكد الشخصية العربية تجاه الخارج ، ويعرف العالم الخارجي الالتزام العربي ، ومغزاه . وفي الوقت نفسه يعرف كل عربي أن له حقاً معلوماً، لا نظرياً في الثروة التي تضامن ويتضامن من أجلها . وتزول كل الحساسيات الناشئة حول مفهوم المساعدة والاحسان وما قد يسببه من استعلاء في جانب وشعور بالانتقاص في الجانب الآخر . إذ أن مثل هذا الترتيب يمثل تقويماً حقيقياً لخدمات متبادلة فيما بين الطرفين ولقيم هذه الخدمات .

وتضيف الوثيقة بهذا الصدد أنه يجب أن يبقى الرسم المقترح فوق أي سعر جديد يحدد للنفط ، بحيث يبقى بمثابة ضريبة تصدير مربوطة على القيم التصديرية للنفوط العربية Advalorem . وبذلك يصبح لدى القطاع الاقتصادي العربي المشترك مورد « ثابت » ومعلوم يمكن أن تمول عناصر الاستراتيجية المقترحة على أساسه بما يحقق التكافؤ في المنافع والتضحيات على صعيد الوطن العربي وبما يقوي من أواصر التضامن في معركة المصير العربي الواحد .

٣ ـ نظرة نقدية موجزة

لقد تم توجيه العديد من الانتقادات لوثيقة لجنة العمل الثلاثية[٤٢] أثناء انعقاد المؤتمر الأول لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ومن خلال عدد من الكتابات والتعليقات اللاحقة .

---

(٤٢) لا بد من الاشارة الى حقيقة هامة وهي أن لجنة خبراء الاستراتيجية (والمعروفة بلجنة العشرين) كان=

ولقد لخص الدكتور يوسف صايغ ببراعة الاتجاهات العامة للنقد الذي وجه الى ورقة اللجنة الثلاثية حول استراتيجية العمل العربي المشترك على النحو التالي[٤٣] :

- إن ورقة العمل لم تنطلق من رؤ ية شاملة ومترابطة لما ينبغي للأمة العربية أن تختار لنفسها كصورة لمستقبلها .

- إن الوثيقة لم تضع استراتيجية عمل بشكل متكامل مترابط ، ولكنها اكتفت بمقاربة مجزأة .

- إن الوثيقة التصقت التصاقاً وثيقاً بمفهوم « العمل الاقتصادي العربي المشترك » الذي اعتمدته الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ولم تحرر نفسها من هذا المفهوم لتنتقل الى صيغ أكثر طموحاً وشمولاً كالتكامل أو الوحدة .

- إن الوثيقة لم تعن ببعض الجوانب التي تتعلق بموقع ومستقبل المنطقة العربية من النظام الاقتصادي العالمي الجديد واعادة هيكلة التقسيم الدولي للعمل .

- إن الوثيقة اتخذت من الوضع الحاضر ومخططات التنمية القطرية منطلقاً .

وبالتالي اقترحت أن يجري بناء المستقبل على أساس أوضاع الحاضر بعيوبه وتشوهاته . وللإنصاف التاريخي فإن بعض جوانب القصور هذه لم تغب تماماً عن أذهان واضعي ورقة العمل الثلاثية ، وإنما كان الشاغل الأساسي الذي يلح على أذهان أعضاء لجنة العمل الثلاثية ـ حسبما أكد رئيسها ـ هو محاولة البحث عن أرضية مشتركة ـ مهما كانت محدودة ـ للعمل الاقتصادي العربي بحيث تكون مقبولة بشكل واقعي لكافة الأطراف العربية . الأمر الذي استدعى تقديم العديد من التنازلات والتباعد بالنسبة للأهداف والآمال القومية المثلى الذي يسعى اليها العرب في مجال التكامل والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، وذلك انطلاقاً من برنامج الحد الأدنى للعمل العربي المشترك ، وبحيث يكون قابلاً للتغيير من خلال « شبكة النظام العربي القائم » ومع مراعاة المخاوف والمحاذير كافة التي تراود مخيلة الحكومات العربية في ضوء المصالح الضاغطة المحيطة بها . ويبدو ذلك بوضوح عندما تؤكد ورقة اللجنة الثلاثية ضرورة افساح المجال للقطاع الخاص الذي تحفزه دوافع الربح وتوفير الاطار المؤسسي والمناخ الملائم لانتعاشه .

= يتنازعها اتجاهان خلال مداولاتها :

(أ) الاتجاه الأول يدعو للرؤ ية التنموية التحررية الشاملة بغض النظر عن مدى قبول الحكومات العربية لهذه التصورات .

(ب) الاتجاه الثاني يدعو للبحث في اطار ما هو ممكن في المدى المتوسط لكي يحظى بقدر من الاجماع العربي المشترك . وقد جاء تقرير اللجنة الثلاثية ممثلاً لأنصار الاتجاه الثاني .

(٤٣) انظر : يوسف صايغ ، « الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية ، » المستقبل العربي ، السنة ١ ، العدد ٦ (آذار / مارس ١٩٧٩) ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

سابعاً : نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك (الاوراق الاستراتيجية المقدمة الى مؤتمر القمة الحادي عشر المنعقد في عمان في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠)

حدد البيان الصادر عن مؤتمر استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك المنعقد في الحبانية ـ العراق في أوائل عام ١٩٨٠ أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك على النحو التالي :

- تحرير الانسان العربي وتحرير قدراته المبدعة للمشاركة بصفة اساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية .
- الأمن القومي بما فيه الأمن الفكري والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن التكنولوجي .
- التصدي للوجود الصهيوني ذي الطبيعة الاستعمارية والمرتبط عضوياً بالاحتكارات الدولية والهادف ، بعد استيطانه ، الى امتصاص الوجود العربي ذاته تنفيذاً لمخططاته التوسعية .
- تسريع التنمية الشاملة المتسمة بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات والمحققة لأكبر قدر من التناسب بين القطاعات والأقاليم والملبية للحاجات الأساسية المتنامية والمتطورة .
- تقليص « الفجوة التنموية » داخل الوطن العربي فيما بين الأقطار وداخلها .
- التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية بما يتطلبه ذلك من احداث التبدلات الهيكلية في الاقتصاديات العربية وتجسيد الارتباط العضوي الاقتصادي لا سيما الانتاجي منه .
- اقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطاً من تقسيم العمل داخل الوطن العربي يحقق التطور والتحرر لأقطار الوطن العربي مساهماً بذلك في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يستهدف ازالة التبعية ووقف استنزاف موارد العالم الثالث واقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين دوله .

١ ـ المنطلقات الأساسية

وفي ضوء هذه المنطلقات والأهداف تم تكليف الدكتور يوسف صايغ بتشكيل مجموعة عمل لاعداد وثيقة استراتيجية جديدة حول آفاق تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك ليتم تقديمها الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر . وقد تمخضت اعمال مجموعات العمل المشكلة عن اعداد عدد من الوثائق الرئيسة والمعاونة[٤٤] . سنتناول بالعرض والتحليل هنا وثيقتين رئيستين ذواتي ثقل استراتيجي :

---

(٤٤) الوثائق المقدمة لـ : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، مؤتمر القمة العربي ، ١١ ، عمان ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، هي : « نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك ، » (الورقة الرئيسية العامة) ؛ « مشروع اطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، » ؛ « نحو ميثاق عمل اقتصادي قومي ، » ؛ « الأوضاع والعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية وسبل تدعيمها ، » ، و « توظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع البلدان الأجنبية في خدمة المصالح الاقتصادية والقضايا القومية ، » .

أ ـ الورقة الرئيسة العامة المعنونة « نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك » .

ب ـ مشروع اطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك .

وتنطلق الورقة الرئيسة العامة حول « تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك » من مقولة أساسية مؤداها أن « الانماء والأمن بمعناهما العميق والشامل ، يشكلان معاً حاجة مركزية ملحة للوطن العربي بأكمله في الحقبة الراهنة ، وغرضاً يجب أن يتجه اليه العمل الاقتصادي العربي المشترك ، كجزء أساسي من العمل العربي المشترك في كليته . فالانماء والأمن معاً ، يختزنان ويلخصان معاني وعناصر التصدي في جانبه الاقتصادي للتحديات الكبرى التي تجابه العرب » .

وتستطرد الورقة في مجال تبيان أهمية الترابط والتفاعل العضوي بين الانماء والأمن العربي للتصدي لمكامن الضعف في المجتمع والاقتصاد العربيين ، اذ تشير الورقة الى أن هذا التفاعل يتم على مستويين : « المستوى الأول أفقي ، وهو التأثير المتبادل بينهما . فالانماء القومي بأبعاده المتعددة (وأبرزها تحرر الانسان العربي وتحرير قدراته) يوفر القاعدة البشرية والمادية الصلبة للأمن ، بل للمصير القومي ذاته . والأمن القومي بأبعاده المتعددة (وهي تتعدى البعد العسكري المحض) يوفر السياج الواقي للمكتسبات الانمائية ، بل للمصير القومي ذاته » .

« أما المستوى الثاني للتفاعل فعمودي ، وهو التأثير المتبادل والفائدة المتبادلة بين الاطار القطري للانماء والأمن ، والاطار القومي لهما ، اذا انبثقا من تصور سليم يؤمن الانسجام والتكامل بينهما » .

كما تعترف الورقة صراحة بأن التركيز في هذه الوثيقة الاستراتيجية هو على الجانب الاقتصادي للعمل العربي المشترك دون اغفال الترابطات الوثيقة بين الاقتصاد وأوجه النشاط المجتمعي الأخرى . ومن ناحية أخرى تشخص الورقة أهم مكامن الضعف في الاقتصاد العربي على الصعيدين القطري والقومي في عدم تبلور رؤية تنموية عربية مشتركة ذات اهداف وملامح واضحة ، وتنطلق من تصور متكامل يضبطه نظام تخطيط او برمجة قادر على تحقيق اكبر قدر من التشابك والالتحام بين قوى الانتاج ومؤسساته في مختلف القطاعات وفي البنى الأساسية . بل أن الأدهى من ذلك أن اتساع « الفجوة الانمائية » بين القدرات الانتاجية والمجهود الانمائي أصبحت ظاهرة مألوفة في معظم الأقطار العربية . وهنا تبرز أهمية مجهودات العمل العربي المشترك كأكثر الآليات فعالية لتضييق هذه الفجوة من خلال تمازج الجهود القطرية والقومية وحسن توزيع الموارد البشرية والمادية على الصعيد القومي .

وتحذر الورقة بصفة عامة من المخاطر المستقبلية الكبيرة التي تجابه العرب والتي لا بد من التصدي لها حفاظاً على المصير العربي ذاته . وتحدد الورقة أهم هذه المخاطر على أنها :

- إنكشاف الأمن الغذائي العربي .
- إزدياد التبعية للعالم الصناعي المتقدم .
- التفاوت بين الأقطار في القدرة التنموية وداخل الأقطار بالنسبة لمستويات الأداء الاقتصادي ومستوى المعيشة .

- نفاد النفط سواء طال به الزمن أم قصر ، بما في ذلك عدم الاستعداد لمرحلة « ما بعد النفط » .
- التحدي الصهيوني المتفاقم .

وإزاء هذه المخاطر تشير الورقة الى أن المستقبل العربي المنظور في العقدين المقبلين من الزمن يمكن أن يشهد ازدواجية وهدراً وسوء توزيع في الموارد وتعثر لطموحات الانماء الشامل العميق ، ومزيداً من التهديد للأمن القومي ، إذا ما ظلت النزعة القطرية هي الغالبة كما هي الآن في الحياة العربية .

بينما يمكن أن يكون المستقبل العربي « اكثر رخاء وأمناً وأدعى الى تحقيق الكرامة الاقتصادية والاجتماعية والقومية اذا ما اتسع نطاق العمل الاقتصادي العربي المشترك وتعمق ، على اسس رشيدة ، بهدي التصورات والمقترحات التي تتقدم بها ورقة العمل الحالية » .

٢ - البرامج والانشطة

ولعل أهم عناصر التجديد المنهجي التي وردت في هذه الوثيقة الاستراتيجية هو التأكيد على المقاربة التخطيطية للانماء التكاملي العربي . إذ يشكل الانماء التكاملي ، والتخطيط على المستوى القومي ، المدخلين الاساسيين الجديدين للعمل الاقتصادي العربي المشترك الهادف الى التكامل الوثيق على حد تعبير الورقة الاستراتيجية التي بين أيدينا .

وفي تقدير واضعي الورقة أن الميزة الأساسية للمدخل التخطيطي للانماء التكاملي هي محاولة تصحيح ما أسمته الورقة « عشوائية » قيام المشروعات العربية المشتركة . اذ أنه في الغالب « لم تنطلق فكرة تأسيس هذه المشروعات ، ومن ثم اقامتها ، من تصور عام ومنظم للترابطات (الأفقية أو الجغرافية ، والعمودية المتصلة بمراحل الانتاج) ، الواجب احداثها بين القطاعات والاقتصادات العربية من أجل تسريع التنمية في جانبيها القطري او القومي »[٤٥] . « وترتب على هذا أن توزيع الموارد البشرية والمالية بين الحاجات الاقتصادية القومية ، وكذلك توزيع المشروعات جغرافياً ، ظل عشوائياً تحكمه ظروف وموجات عابرة ، لا نظام أولويات واضح منبثق عن الاستراتيجية والخطة »[٤٦] .

ولهذا تؤكد الورقة ضرورة اقامة نشاط تخطيطي على المستوى القومي يتمركز حول تحضير الخطة القومية للتنمية ومتابعة تنفيذها ، وعلى أن يتمتع التخطيط القومي بحد أدنى متزايد من الالزامية يغطي على الأقل قطاع العمل العربي المشترك ، ويكون تأشيرياً Indicative بالنسبة لما عدا ذلك تسترشد به الأقطار العربية في تحضير خططها تحقيقاً للتناسق بين الخطط القطرية في بعدها القومي ، وتمكيناً لها من الاستفادة من التنظيم القومي للاقتصاد العربي. على أن يكون العمل

---

(٤٥) انظر : « نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك ، » (الورقة الرئيسية العامة) ، في : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، مؤتمر القمة العربي ، ١١ ، عمان ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ . ص ٢٦ .
(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٢٧ .

التخطيطي (كأحد أوجه العمل المشترك) عملاً مستمراً في شكل خطط خمسية تبدأ مع عام ١٩٨١ .

وتشير الوثيقة الى عدد من المزايا التي يمكن أن يحققها **المدخل التخطيطي** لتحقيق الانماء التكاملي العربي ، نخص بالذكر منها ما يلي :

أ ـ نظراً لأن الانماء التكاملي يتحقق على مراحل عديدة ، وطبقاً لأولويات محددة حسب كل مرحلة ، فإن المدخل التخطيطي هو الذي يمكن أن يحدد بشكل علمي الأولويات طبقاً لأهميتها ، وحسب كل مرحلة .

ب ـ بفضل التخطيط يمكن تحقيق الترابط بين القطاعات **أولاً** ، ثم بين البرامج والأنشطة والمشاريع الانتاجية المختلفة **ثانياً** ، في ضوء حاجاتها من عناصر الانتاج ومستلزماته ، ومواقعها في نظام الأولويات .

ج ـ يصبح التخطيط ضرورياً لتوزيع البرامج والأنشطة والمشروعات **جغرافياً** بين الأقطار ولتقرير أنماط العلاقات وصيغ الترابطات (من أفقية وعمودية فيما بينها) .

ولهذا تؤكد الوثيقة على أن المطلوب هو ابراز وجوب التخطيط على المستوى القومي بدءاً بالقطاع الاقتصادي العربي المشترك ، وتدرجاً الى أن يصبح من المقبول وضع خطة تنموية قومية شاملة ، سواء أكانت الزامية في جميع عناصرها أو أخذت بمبدأ **الالزامية** الجزئية في قسم منها (أي في حدود قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك) وأن القسم الباقي يظل تأشيرياً فحسب . وتأسيساً على ذلك فإن ما تقدمه الورقة الاستراتيجية الرئيسة ، وغيرها من الأوراق المعاونة المرفوعة لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر ، لا يمثل سوى **اطار خطة قومية** ، أو بالأحرى خطوط عريضة لاطار خطة ، الا أنه يشكل بلا جدال تجديداً في مجال العمل العربي المشترك واضافة اساسية لمنهجية هذا العمل .

وفي مجال تحديد أولويات الخطة الخمسية الأولى على الصعيد العملي ، ترى الوثيقة ضرورة التركيز على البرامج والأنشطة الخاصة بالمحاور التالية باعتبارها تمثل بدء خطة التحرك نحو الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى :

- محور تنمية الموارد البشرية .
- محور الأمن الغذائي .
- محور الطاقة .
- محور الأمن التكنولوجي .
- محور التصنيع ، **مع اعطاء الأولوية للصناعات المحورية التالية** : الصناعات الأساسية ؛ الصناعات الهندسية (ولا سيما صناعات وسائل الانتاج) ؛ الصناعات البترولية والبتروكيماوية .
- محور تطوير البنى الأساسية بأنواعها المختلفة .
- محور تطوير الأسواق المالية العربية .

وعلى الرغم مما يحتويه « مشروع اطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك » من تفصيل للأهداف والبرامج القطاعية المرتبطة بكل محور من هذه المحاور الأساسية لخطوط التحرك الاستراتيجي ، فإن المقترحات التفصيلية على مستوى البرامج والأنشطة لا تختلف كثيراً ـ في تقديرنا ـ عن ما جاء في وثيقة لجنة العمل الثلاثية المقدمة للمؤتمر القومي الأول لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

بيد أن الجديد الذي أضافته الوثيقة الاستراتيجية الرئيسة المقدمة لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر هو القاء مزيد من الضوء على القضايا الأساسية التي تدور حولها علاقات العرب الاقتصادية الخارجية في محاولة لاستكشاف كيفية الافادة من تطويعها وتسخيرها لخدمة المصالح الاقتصادية والقضايا القومية العربية الكبرى . ولهذا نجد أن الوثيقة تحوي مناقشة جادة لعدد من القضايا المحورية التي تحدد علاقة الاقتصاد العربي في مجموعه بالنظام الاقتصادي العالمي . والقضايا التي نالت حظاً وافراً من المناقشة والتحليل تتمثل فيما يلي :

- توطين التكنولوجيا الحديثة .
- استيراد المواد الغذائية .
- شروط التبادل التجاري للصادرات والواردات العربية .
- قضايا النفط والطاقة .
- فوائض الاموال العربية .

وفي مجال تنظيم العلاقات بين الاقتصاد العربي في مجموعه والاقتصاد العالمي ، فقد حددت الوثيقة المحاور الرئيسة للتحرك الاستراتيجي العربي على النحو التالي :

- المساهمة في تصحيح النظام الاقتصادي العالمي .
- المساهمة في تصحيح نمط التبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة .
- تحديد نمط العلاقات والتعامل مع الشركات متعددة الجنسيات .
- تعزيز الوجود العربي في المنظمات الدولية .

وليس هناك من شك أن التأكيد على هذه الجوانب يمثل اضافة مهمة لهذه الورقة الاستراتيجية تميزها عن ما سبقها ، حيث أنه يصعب التعامل مع الاقتصاد العربي في فراغ ، اذ أن حركته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسارات الاقتصاد العالمي بتشويهاته وآلياته الراهنة .

٣ ـ الآليات المقترحة

إن الاعتبار الحاكم لكل النشاط التخطيطي المقترح على الصعيد العربي ينصب على تحديد الجهاز المركزي المسؤول عن التخطيط والمتابعة والتوجيه بما لا يتعارض مع استقلالية الأجهزة القطرية والقومية المشاركة في التخطيط والقائمة بالتنفيذ . وبهذا الصدد تضمنت الوثيقة المعنونة « نحو ميثاق عمل اقتصادي قومي »تصوراً عاماً لهيكلية **الآليات اللازمة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة**. وتقوم الهيكلية العامة للاطار التنظيمي المؤسسي ، على مبدأ **مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ** .

فالوثيقة تقترح أن تعهد مهمة التخطيط القومي الى مجلس مركزي أعلى يتولى ، الى جانب وضع الخطة القومية ، الاشراف على تنفيذها ومتابعتها ، ووضع وتسيير الميزانية المرتبطة بها . ويجب أن يتوافر لهذا المجلس ميزات التمثيل على أعلى المستويات (رؤساء الوزارات)، وأوسع الصلاحيات ، التي تمكنه من أداء المهام الضخمة الموكلة اليه . وتكون للمجلس أمانة عامة فنية تتمثل بالامانة العامة للشؤون الاقتصادية للجامعة العربية .

أما الجهاز التنفيذي فيتمثل بالهيئات التنموية والتمويلية القائمة . إذ من المقترح أن يقوم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بمهام تنفيذية في مجال مشروعات البنى الهيكلية ، ومهام رقابية من خلال الرقابة على حركة الصرف من حساب خاص يدار بواسطته ويتم تغذيته بموارد الميزانية القومية وبالنسبة للمنظمات العربية المتخصصة فإن دورها المرسوم سوف يتمثل في مساهمتها في وضع الخطط القطاعية والتعرف على المشاريع وكذلك قيامها باجراء المسوحات القطاعية اللازمة ، وإعداد الدراسات السابقة للاستثمار والدراسات الأولية للجدوى القابلة للتنفيذ وفق اولويات الخطة القومية .

وقد تم تقدير حجم التمويل المطلوب للخطة الخمسية الأولى ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ لقطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك بما مقداره ١٥ مليار دولار تتدرج زمنياً على النحو التالي :

السنة الأولى : ١ مليار دولار
السنة الثانية : ٢ مليار دولار
السنة الثالثة : ٣ مليار دولار
السنة الرابعة : ٤ مليار دولار
السنة الخامسة : ٥ مليار دولار

وقد جاءت قرارات مؤتمر القمة العربية الحادي عشر مخيبة للآمال في هذا الصدد ، إذ تمت الموافقة على تخصيص مبلغ خمسة مليارات من الدولارات لهذا الغرض فقط يجري انفاقها على مدى عشر سنوات ، أي بمعدل نصف مليار دولار في السنة في المتوسط . بيد أن المسألة ليست مسألة المساومة من وقت لآخر ، على حجم التمويل المطلوب تخصيصه لدعم وتطوير قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال سلسلة من الخطط الخمسية القومية ، بل هي في الأساس مدى تبلور الفهم الاستراتيجي لدى البلدان النفطية العربية (وخاصة الخليجية منها) .

فالنظرة الاستاتيكية الضيقة تدفع بلا شك في اتجاه تعارض المصالح فيما بين البلدان النفطية وغير النفطية على الصعيد العربي ، حيث يجري تعظيم المنافع القطرية في المدى القصير والمتوسط ، مع النظر الى حجم الأموال التي يجري رصدها لقطاع العمل العربي المشترك على أنها قيد على الحركة الطليقة لاستخدام الأموال القطرية ، وبالتالي يجري النظر اليها نظرة « غير استراتيجية » باعتبارها نوعاً من الالتزام الأدبي أو « صندوق للاحسان » يجري تخصيصه لدعم أوضاع الأقطار العربية الفقيرة ومنع أحوالها من التدهور . بينما في اطار نظرة استراتيجية وديناميكية ، تأخذ في الاعتبار آفاق نضوب النفط واضطراب أوضاع وآليات الاقتصاد العالمي الذي يمتص الجانب الأعظم من الفوائض المالية

العربية ، يتضح بقدر من الحساب العلمي الرشيد أن تنمية وتطوير قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك هما الضمان الأبقى والأجدى كخط دفاع لمستقبل الرفاه في البلدان النفطية . اذ أنه في اطار هذا التصور فقط يتضح أن التضحيات الحالية بالأموال النفطية التي يمكن أن يجري رصدها لتطوير قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك يمكن التعويض عنها بمنافع آجلة محددة ستعود حتماً على البلدان النفطية عندما يقترب أجل نضوب النفط لديها[٤٧] .

بيد أن الظرف التاريخي لما نود أن نسميه ظاهرة « التردد العربي المشترك » ، ولا سيما من جانب البلدان النفطية ذات « الفوائض » ، لا يجري حسمه من خلال اقامة الدليل والبرهان على أهمية حجم « المنافع الآجلة » التي سوف تعود الى البلدان النفطية اذا ما استثمرت أموالها في تطوير قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك وذلك باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي المتداولة في مناقشات « إقتصاديات الرفاه » . اذ أن ذلك التصور لا يخرج عن كونه ضرباً من الوهم والخيال . فالحسم التاريخي للمواقف والتساؤلات المصيرية على مستوى نمط صناعة القرار في البلدان النفطية « ذات الفوائض » هو في التحليل الأخير ، محصلة لصراع المصالح والقوى الضاغطة في تلك البلدان إذ يكون الفيصل هو « الحساب الرشيد » من وجهة نظر من ؟ ولمن تعود المنافع الآجلة أو الراهنة ؟ .

نظرة تقويمية موجزة

على الرغم من اشادتنا بالجهد الهائل الذي تحتويه مجموعة الأوراق الاستراتيجية المقدمة لمؤتمر قمة عمان الاقتصادي ، ولا سيما في مجال تشخيص وتعديد « المخاطر المستقبلية » التي تجابه العرب حتى نهاية هذا القرن ، فإننا نرى في الوقت نفسه أن الحاح هذه المخاطر المستقبلية لم ينعكس بدرجة كافية عند صوغ الأهداف وتحديد البرامج والأنشطة العملية التي خرجت بها الوثيقة الرئيسة والأوراق المعاونة .

كما أن معالجة وثائق مؤتمر قمة عمان لقضايا المستقبل العربي تعاني عدم افصاح كافٍ عن طبيعة « القيود الخارجية » التي قد تحكم مسارات المستقبل العربي . إذ أن الناظر المتفحص لأحوال الوطن العربي اليوم لا يخفى عليه أن بعض عناصر المستقبل تكاد تكون قد « ارتهنت » mortgaged ومحددة سلفاً من خلال الأنماط السائدة للاستهلاك ، الانتاج ، التمويل ، التكنولوجيا . كذلك نود أن نسجل أن الوثيقة الرئيسة والأوراق المعاونة جاءت خالية من أية برامج أو أنشطة متعلقة بهدف « تحرير الانسان العربي وتحرير قدراته المبدعة للمشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية » على النحو الذي ورد في مقدمة الوثيقة الرئيسة .

---

(٤٧) انظر بهذا الخصوص : عبد الفضيل ، « مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية ، » القسم ٣ ، و حازم الببلاوي ، « دور الفوائض البترولية والعالم الثالث ،» في : مؤتمر النظام الاقتصادي العربي الجديد ، لوس أنجلوس ، تموز / يوليو ١٩٨٠ ، كما ورد في : ابراهيم نوار ، عرض وتلخيص ، « حازم الببلاوي : دور الفوائض البترولية والعالم الثالث ،» السياسة الدولية ، العدد ٦٢ (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠) .

ومن ناحية أخرى ، فعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذل في اعداد الوثيقة الرئيسة والوثيقة المعاونة لابراز مفهوم وامكانات الأخذ بأسلوب التخطيط كمدخل للانماء التكاملي على الصعيد العربي ، فقد ظلت الحدود الفاصلة بين الالزامية الجزئية و التأشيرية الكلية للنشاط التخطيطي في المجالات المختلفة غير واضحة تماماً .

إذ أن الحديث عن التخطيط كمدخل لعمليات الانماء التكاملي العربي يظل حديثاً عاماً وغامضاً اذا لم يتم ترجمة ذلك الحديث في شكل آليات ذات فاعلية يرافقه تحديد واضح « لمناطق التنازع » بين متطلبات التخطيط التأشيري على مستوى **الاجماليات العريضة** Broad Aggregates ومتطلبات التخطيط الالزامي الذي يهتم بوضع البرامج التفصيلية ويحدد وجهة التحرك على مستوى مكونات قطاع العمل العربي المشترك .

بل إننا نذهب لأبعد من ذلك عندما نتهم الوثيقة الرئيسة المقدمة لمؤتمر قمة عمان بمحاولة القفز فوق الواقع ، من خلال الحديث عن التخطيط كآلية وكعلاج ناجح لمشاكل الانماء التكاملي العربي . فالتخطيط ليس علاجاً في حد ذاته . إذ أن العملية التخطيطية في مجملها تظل خاضعة للاختيارات الكبرى التي يجري حسمها على أعلى المستويات السياسية . فالتخطيط كآلية (بشقيه الالزامي والتأشيري) لا يحل محل الهدف الأساسي المتمثل في رؤ ية تنموية شاملة على الصعيد العربي تسبق التخطيط وتنير الطريق أمام الجهد التخطيطي عامة . وهنا تقع الوثيقة في تناقض فهي من ناحية ، تبدأ من الواقع الاقتصادي العربي الراهن ، ومن ناحية أخرى ، تقترح الأخذ بآلية التخطيط التأشيري وهذا يتطلب بدء أوضاع وعلاقات اقتصادية وسياسية مغايرة تماماً للأوضاع الراهنة .

وهذا يقتضي بدوره مزيداً من الجهد العلمي والتأصيلي على المستويين النظري والاجرائي حتى يمكن أن يكتب لهذا النوع من الجهد التخطيطي اكبر قسط من النجاح في ضوء تعقيدات الواقع العربي . وتتضح أهمية ذلك بصفة خاصة في مجال تحديد « مناطق التنازع » التي يمكن أن تثور بين السيادات القطرية وكذلك أساليب حل التناقضات التي يمكن أن تنشأ بين النشاطات التخطيطية القطرية والنشاطات التخطيطية على الصعيد القومي .

ثامناً : نظرة اجمالية تقويمية

ليس من شك في أنه أصبحت هناك حاجة ملحة في كل ميدان من الميادين الرئيسة في الوطن العربي الى استراتيجية تحيط بمسائله وبقضاياه وتحدد أهدافه وتوضح المبادىء والأفكار التي ترسم مساراته وتعين الوسائل والأساليب لاتخاذ الاجراءات الكفيلة ببلوغ غاياته . وكالشأن في كل استراتيجية صائبة ، لا بد من أن يتحقق لكل استراتيجية من تلك الاستراتيجيات الشمول والتكامل في ميدانها وأن يرتبط بعضها ببعض وبذلك يتحقق لها الشمول والتكامل بمجموعها .

وكل استراتيجية ، بحكم رؤ يتها ، تستند الى الواقع الذي تنطلق منه ولكنها في الوقت نفسه تستشرف آفاق المستقبل الذي تتطلع نحوه . ولذا فالرؤ ية الاستراتيجية السليمة لا بد لها من أن

تشخص الواقع بمشكلاته وتناقضاته وامكاناته الكامنة . ومن ذلك تمتد برؤ يتها لاستطلاع ما يطوي المستقبل في ثناياه من احتمالات وتطورات . فالرؤ ية المستقبلية ليست إذن وحيدة الجانب بل هي بالضرورة متعددة المسالك والمسارات ، ولذا لا بد من التفكير والرؤ ية المستقبلية من خلال عدد من « التصورات » أو « المشاهد » الاحتمالية Variantes بالنسبة للصور الممكنة للمستقبل(٤٨) .

وإذا ما تأملنا في مجموعة الوثائق الاستراتيجية الأساسية التي قمنا بمناقشتها وتحليلها وتقويمها نقدياً خلال هذا الفصل ، نجد أنها تشترك في صفتين أساسيتين :

- توصيف ما هو قائم (وهو توصيف قاصر في أحيان كثيرة) .
- طرح بعض التصورات حول الوضع المنشود (وليس كل التصورات الممكنة) .

ولكن هذه الوثائق قد غاب عنها بعدان رئيسان :

الأول : عدم وضوح سبل وآليات الانتقال من الأوضاع الراهنة ، بما تنوء به من مشكلات وتناقضات ، الى الآفاق الجديدة التي تحملها الرؤ ى الاستراتيجية المتعددة . فلكي لا تتحول عناصر الاستراتيجية المقترحة في المجالات المختلفة : الأمن الغذائي ، التصنيع القائم على اشباع الحاجات الأساسية ، التربية ، حماية وتطوير البيئة ، تنسيق وترشيد سياسات الطاقة ، تطوير قطاع العمل العربي المشترك . . . الخ . الى ضرب من « التفكير الحالم » Wishfull thinking الذي لا يجد طريقة للتأثير على حركة المجتمع العربي في سعيه نحو مستقبل أفضل ؛ لا بد من التصدي لتحليل الأوضاع المؤسسية ، والقوى والجماعات الاقتصادية ، والظروف السياسية الضاغطة التي تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات وعلى انماط التعامل مع القضايا المستقبلية .

ولذا فإننا نرى أن غياب هذا البعد يمثل الحلقة المفقودة في مجهودات التصور الاستراتيجي التي تناولناها بالعرض والتحليل في الأقسام السابقة . اذ أن ايجابية وفعالية التصورات والرؤ ى الاستراتيجية التي تحويها هذه الوثائق لا تستقيم ما دام لا يرافقها وضوح مواز « للآليات » و« الدروب الانتقالية » الممكنة وفي غياب تصور لمثل تلك الآليات واعمالها فإن نتيجة ذلك استمرار مفعول « الآليات الراهنة » مما يكرس كل مظاهر التخلف والأزمة وزيادة الابتعاد عن الأهداف المنشودة .

فعندما يجيء في احدى الوثائق الاستراتيجية موضع الدراسة بأن المطلوب لكي يمكن تنفيذ الاستراتيجية المقترحة ، **هو الحصول على التعزيز السياسي على أعلى مستوى** . . . لا تتطرق الوثيقة نفسها لكيفية حدوث مثل هذا التعزيز السياسي المطلوب ، أو لماهية العقبات التي يمكن أن تعرقل قدوم مثل هذا التعزيز السياسي على النحو المطلوب .

الثاني : إن الاستراتيجيات الجزئية المقترحة في المجالات المختلفة تعاني من ظاهرة عدم الترابط أو

---

(٤٨) انظر : بهذا الخصوص المؤلف الهام لأحد مؤسسي علم التخطيط التأشيري بفرنسا :
Pierre Massé, *Le Plan ou l'anti-hasard* (Paris: Gallimard, 1965), chap. 1.

(الاتساق) العضوي بين المكونات المختلفة للاستراتيجيات المتعددة . اذ أن الرؤية الشاملة لحركة المجتمع العربي على دروب المستقبل لا بد لها من أن تؤكد أكبر قدر من التشابك والعلاقات المتبادلة بين البرامج المنبثقة عن الاستراتيجيات المختلفة في مجالات الأمن الغذائي ، والتصنيع والطاقة ، وحماية البيئة ، والتطوير التكنولوجي . . . الخ ، فالمنهجية السليمة للرؤية المستقبلية الشاملة لا بد لها من أن تنظر الى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والفنية في جملتها ، ومن حيث تفاعل وتأثر أجزائها بعضها ببعض لكي تنتظم في « كل » متسق ، وبحيث يتم تأكيد العلاقات والتفاعلات الدينامية فيما بينها وصولاً من الحاضر الى المستقبل Dynamics of change .

ويمكن لنا بيان بعض نقاط التداخل وعناصر التشابك فيما بين الاستراتيجيات الجزئية المختلفة التي سبق أن تناولناها بالعرض والتحليل على النحو المبسط الذي توضحه المصفوفة التالية . ولذا فإن الالمام « بعناصر التداخل » و « نقاط التقاطع » بين الاستراتيجيات القطاعية والجزئية المختلفة هو شرط ضروري يساعد على أن يكون هناك أكبر قدر من التوافق والترابط بين مكونات عناصر حركة المستقبل العربي في المجالات المختلفة .

فمعظم الوثائق التي بين أيدينا هي **استراتيجيات قطاعية** . بل لقد اقتصرت في بعض الحالات على معالجة مشكلات جزئية (مثل مشكلة الأمن الغذائي) . أضف الى ذلك أن معظم المجهودات العربية المحلية في مجال بناء تصورات استراتيجية جاءت ، في أحوال كثيرة ، انعكاساً لبروز اهتمامات عالمية بمشاكل الغذاء، الطاقة، اشباع الحاجات الأساسية، البيئة. . . الخ. ولذا فبعض المجهودات العربية كانت بمثابة استجابة « لصرعات » Fashions وتجاوباً مع « تمرينات ذهنية » جديدة على الصعيد العالمي . ولكنه على الرغم من قصور ومحدودية هذه الوثائق فإنها ألقت بلا شك ضوءاً مهماً على بعض قضايا المستقبل العربي . ومن هنا كانت جديرة بالمناقشة والتقويم النقدي .

وإذا ما انتقلنا الى نظرة تقويمية أكثر شمولاً من خلال القراءة عبر الوثائق ، نجد أن الوثائق التي بين أيدينا كافة تؤكد على التعاون والتكامل العربي كوعاء طبيعي لخطوط الحركة المستقبلية في كل المجالات . وهذا شيء محمود في حد ذاته ، بيد أن « الحلقة المفقودة » في الوثائق كافة هي تحديد نوعية « الآليات » اللازمة للربط بين « الأهداف المنشودة » و « الامكانات » القائمة والكامنة . فدون ذلك تظل هذه التصورات الاستراتيجية معلقة في الهواء بعيدة عن أرض الواقع .

ومن ناحية أخرى ، وباستثناء أوراق قمة عمان ، نجد أن مستقبل الوطن العربي قد عولج وكأنه يتحرك في فراغ . أي أنه قادر على الحركة بشكل طليق وأنه قادر على تشكيل ملامح مستقبله كما يشاء دون الاعتداء بشبكة العلاقات الخارجية وعجلات التبعية التي تربط حركة المجتمع العربي بالتطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية في اطار هيكل علاقات القوى الذي يحكم النظام العالمي الحالي . وهذا يشكل بلا شك قصوراً شديداً في النظرة المستقبلية لأحوال ومسارات المستقبل العربي ، وعزلاً لقضاياه المستقبلية عن القضايا والهموم المشتركة لبقية بلدان العالم الثالث .

وبصفة إجمالية ، يمكن أن نلخص أهم الانتقادات المشتركة التي يمكن أن نوجهها لمجموعة

مصفوفة تبسيطية توضح العلاقة بين الاستراتيجيات المختلفة

الاستراتيجية	أمن غذائي	تصنيع من أجل اشباع الحاجات الأساسية	الطاقة	استراتيجية التربية	حماية البيئة	تطوير قطاع العمل العربي المشترك
أمن غذائي		المدخلات الصناعية اللازمة لتحقيق استراتيجية الامن الغذائي	تطوير البروتين من مشتقات النفط	أ ـ محو الامية الريفية ب ـ رفع مساهمة المرأة في العمل الزراعي	أ ـ تجريف التربة ب ـ ملوحة الأراضي جـ ـ الزحف العمراني	أ ـ جدولة الانتاج في بلدان حزام القمح (سورية، العراق، المغرب، الجزائر) ب ـ تمويل المشروعات العربية المشتركة في مجال الزراعة
تصنيع من أجل اشباع الحاجات الأساسية	تطوير المدخلات اللازمة للصناعات النسجية لاشباع الحاجات الاساسية من الكساء		استخدام اشكال غير مسرفة من الطاقة والوقود في الانشطة الصناعية	أ ـ توفير الأطر المتوسطة الفنية ب ـ تطوير التعليم اللامدرسي	أ ـ مقاومة التلوث ب ـ ربط اشباع الحاجات الأساسية للاسكان بنمط العمارة المحلي	أ ـ تطوير الصناعات الاساسية والهندسية ب ـ توطين وتطويع التكنولوجيا الحديثة
الطاقة	ترشيد استخدام مياه الانهار لكي تخدم هدفي : توليد الطاقة الكهربائية ـ وتحسين نظام الري لانتاج الحبوب	تطوير دور الطاقة الشمسية في الاستخدامات الصناعية		تنمية الدراسات والبحوث الخاصة بصيانة الموارد القابلة للنفاد	تطوير بدائل الطاقة النفطية	وضع استراتيجية عربية مشتركة في مجال التسعير وبرمجة الانتاج، وحماية وحسن استخدام العائدات النفطية
التربية	تطوير أنماط جديدة « للمدرسة الريفية » يسمح بالتعليم والمشاركة في الانتاج معاً	تطوير اسلوب « المدارس الثانوية الفنية » والمدرسة الشاملة	تنمية الوعي بمشاكل البيئة وادخالها في الحساب الاقتصادي والفكر التربوي		الكليات البيئية	أ ـ التعريب والكتاب المدرسي العربي ب ـ تطوير البحث العلمي العربي على اسس مشتركة
حماية البيئة	أ ـ تحسين نظم الري والبزل ب ـ وقف اقتطاع الاراضي الزراعية	استبدال الخامات المستوردة بالخامات المحلية لوقف عمليات تشويه نمط العمارة الملائم للبيئة العربية	منع الاستنفاد السريع للموارد النفطية	تطوير القيم الثقافية والاستهلاكية التي تحافظ على عناصر التوازن البيئي		أ ـ تطوير برنامج مشترك لحماية البيئة العربية ب ـ برامج مشتركة لحسن ادارة الموارد المائية والمراعي والأراضي الزراعية

الوثائق التي تناولناها بالدرس والتحليل في النقاط التالية :

- أنها لا تساعد على اعطاء صورة زمنية واضحة حتى نهاية القرن ، أي أنها احتوت في معظم الأحوال على « نظرة معيارية » عامة « غير ممرحلة » عبر الزمن .

- أنها أغفلت تحديد طبيعة « الآليات » اللازمة للانتقال من الأوضاع الراهنة الى الوضع المنشود .

- أنه لا يوجد قدر من الاتساق بين التصورات والرؤى الاستراتيجية التي تحويها الوثائق المختلفة ، إذ أنه لا توجد رؤية تنموية واحدة تجمع بين هذه الوثائق ، بل لقد غلب المدخل « التقني الاقتصادي » Techno-economic approach على صيغ تلك الوثائق ، كل في مجاله .

وأخيراً لا بد لنا من الاشارة الى قضية مهمة تتعلق بعناصر الحركة في العالم المعاصر الذي يحيط بنا . اذ أن أي محاولة لرسم صورة (أو صور) للمستقبل العربي لا يمكن لها أن تنفصل بأي حال من الأحوال عن ادراك حقيقة الروابط التي تربط بين مجتمعنا العربي وعناصر الحركة في العالم المعاصر من حولنا . فالمجتمع العربي ، مثله في ذلك مثل كل المجتمعات ، لا يخرج عن كونه منظومة تنفعل وتتأثر بأنظمة العالم وتطوراته وتغيراته المستقبلية . فالعالم المعاصر يتسم بأنه عالم سريع التغير في كل مجالات المادة والحياة ، وفي طبيعة المعارف الفنية وفي طرق التنظيم والادارة كافة .

ولذا فالمستقبل العربي ، بصوره المتعددة ، لا بد له من أن يتأثر بما يتم الكشف عنه من صنوف جديدة للطاقة وأساليب جديدة للمعرفة الفنية لم يعهدها الانسان من قبل . فالمستقبل يحمل في طياته العديد من دواعي الأمل والرجاء وكذلك الكثير من نذر الشر والأزمات ، وبقدر الوعي والاستعداد لهذه التغيرات والتحديات المستقبلية التي تواجه وطننا العربي بقدر ما يمكن نسج خيوط مستقبل عربي افضل .

وفي ضوء كل صعوبات التقدير والاختيار والتأثير في حركة الأوضاع المستقبلية ، تبرز أهمية التفكير والتأمل العلمي الشامل من خلال نشاط ذهني متسع ومتصل على النحو المقترح في مشروع « المستقبلات العربية البديلة » ، والذي يبدأ مع بداية حقبة الثمانينات . فبقدر عظم التحديات التي نجابهها وبقدر اتساع دائرة الطموحات التي تؤرقنا . . . بقدر ما يكون هناك حاجة ماسة وملحة للدرس والتأمل والبحث على أسس رحبة ، وبحيث يتم استبيان العوامل والمتغيرات والقوى المؤثرة والتيارات الفاعلة كافة في حركة المستقبل العربي . وذلك حتى يمكن استشراف أبعاد صور المستقبل العربي كافة بما تحوي من مشاكل وتحديات وبما تنطوي عليه من طاقات وامكانات . فالامور قد تطيب او تخبث بالنسبة « للمشاهد الاحتمالية » للمستقبل العربي بقدر ما تنجح من الآن ، ودون ابطاء ، في اعداد العدة للمستقبل عن طريق « حسن الدرس والتقدير » و« حسن التدبير » معاً . . . وذلك حتى لا « تجري الرياح بما لا تشتهي السفن » ! .

ملحق للفصل الثاني

ترجمة لوثائق الاستراتيجية بلغة البرامج : محاولة تلخيصية مبسطة

الاستراتيجية	طبيعة مشكلة الامثلية المتضمنة	دالة أو دوال الهدف « الضمنية »	القيود
استراتيجية الأمن الغذائي	مشكلة تدنية لدالة ذات متغير وحيد Minimization problem	تقليص حجم « الفجوة القمحية » خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠	أ ـ محدودية الموارد المائية في الوطن العربي ب ـ محدودية الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي . جـ ـ القيود الفنية التي تفرضها طبيعة التركيبة المحصولية .
استراتيجية التصنيع من أجل اشباع الحاجات الأساسية .	مشكلة تدنية لدالة متعددة المتغيرات Minimization problem	تقليص الفجوة بين « المستوى المعياري » لاشباع الحاجات الأساسية و « المستوى الفعلي » لاشباع الحاجات الأساسية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠ في مجالات : الغذاء ، والكساء ، والمسكن	أ ـ مصفوفة المعاملات وعلاقات الترابط الفنية التي تفرضها العملية الانتاجية ب ـ توافر الموارد المالية بالنقد الأجنبي وبالعملات المحلية جـ ـ توافر قوة العمل بالأعداد اللازمة وبالمهارات المناسبة
مشاكل الاستراتيجية ، التي عالجها مؤتمر الطاقة العربي الأول	مشكلة تحديد المسار الانتقالي الأمثل من الموارد النفطية والهيدروكربونية الى المصادر البديلة Problem of optimal dynamic transitional path	تعظيم الأثار التنموية بعيدة الأمد للموارد النفطية من خلال تحديد السياسات المثلى للانتاج والتسعير	أ ـ احتياجات الطلب العالمي من النفط العربي ب ـ تقلبات شروط التبادل للصادرات النفطية جـ ـ الأفاق المتوقعة لنضوب ونفاد الموارد النفطية
استراتيجية تطوير التربية العربية .	تعظيم الأثار التنموية والاجتماعية لمخرجات النظام التعليمي العربي من خلال حل عدد من المشاكل الجزئية لكل منها دالة هدف متميزة Maximisation problem	أ ـ تقليص رصيد الأميين من الكبار والصغار . ب ـ تعظيم المخرجات من نظام التعليم الثانوي التقني جـ ـ تعظيم مدخلات ومخرجات عمليات التعليم اللامدرسي د ـ تعظيم « المنتجات البحثية » للجامعات والمعاهد العليا العربية	أ ـ محدودية الموارد المالية للانفاق على التعليم ب ـ مدى توافر الاعداد اللازمة من المعلمين جـ ـ مدى توافر الأماكن والمعدات والوسائل التعليمية
استراتيجية الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة .	مشكلة تقليل الأثار السلبية لعمليات النمو على البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية Minimization problem وذلك من خلال حل عدد من مشاكل الامثلية الفرعية	أ ـ اطالة أجل الموارد الطبيعية القابلة للنضوب (المعادن والوقود) ب ـ تعظيم رصيد الثروة الحيوانية من خلال الاستغلال الأمثل للمراعي جـ ـ تقليل « حجم الفاقد » من الموارد المالية المتاحة د ـ تحقيق اكبر قدر من « التوازن الايكولوجي » بما في ذلك تقليص كمية التلوث في الهواء والمياه	أ ـ أنماط النمو الصناعي ب ـ انماط النمو الحضري والزحف العمراني جـ انماط نمو الاستهلاك
ورقة عمل اللجنة الثلاثية عن استراتيجية العمل العربي المشترك .	مشكلة تعظيم الفرص الواقعية لنمو قطاع العمل العربي المشترك في اطار نوع من « المباراة » بين اهداف التنمية القطرية وبين تعظيم فرص الحد الادنى لنمو قطاع العمل العربي المشترك «Minimax problem»	أ ـ تعظيم القدرة على اختزان اكبر قدر من المعرفة التكنولوجية الحديثة ب ـ تعظيم القدرات الأمنية العربية في مجالات الغذاء والانتاج الأساسي والتصنيع الدفاعي جـ ـ تعظيم تدفق وانسياب الأموال فيما بين البلدان النفطية وغير النفطية	أ ـ الحدود التي تفرضها منطلقات التنمية القطرية والتنظيمات التشريعية القطرية المعمول بها ب ـ حجم الموارد المالية المخصصة والمرصودة لقطاع العمل العربي المشترك جـ ـ نمط تطور العلاقات السياسية العربية د ـ نمط تطور علاقة الوطن العربي بالعالم الخارجي
الوثيقة الرئيسة حول تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك (المقدمة لمؤتمر القمة الحادي عشر)	مشكلة تضييق الفجوة بين « القدرة الانتاجية » وبين « الاداء الانمائي » على الصعيد العربي Minimization problem	تعظيم رقعة القطاع العربي المشترك الخاضع للتخطيط الالزامي على المستوى العربي	أ ـ حجم الموارد المالية التي يجري رصدها لتطوير قطاع العمل العربي المشترك ب ـ مقدار الالتزام باطار الخطة القومية على الصعيدين القطري والعربي جـ ـ مدى كفاءة الأليات والمؤسسات القائمة على تسيير أمور القطاع الاقتصادي العربي المشترك

الفصل الثالث

نحوَ دراسَات عَربيَّة للمستقبل العَربي

اولاً : العرب في مفترق الطرق

لقد رأينا في **الفصل الأول** من هذا الكتاب ، أن النماذج العالمية والدراسات المستقبلية الدولية تنذر بتعميق تجزئة الوطن العربي ، ولا تأتي لأي من أجزائه ببشرى مستقبل مزدهر . كذلك ، فإنه من الذائع في كثير من الدوائر العربية القول إن ما لدى العرب من موارد طبيعية وبشرية يؤهلهم بذاته ، لأن يحققوا التقدم ، على النحو الذي رأيناه من خلال القراءة النقدية لوثائق الاستراتيجية العربية في الفصل الثاني من هذا الكتاب . وأخطر ما يمكن أن يستقر في العقل العربي ، هو الظن بأن توافر « المال والرجال » سيضمن بالضرورة المستقبل الزاهي . ومن ثم فلا بد من وقفة ، لتقدير ما لدينا من امكانات ، وما يواجهنا من تحديات لندرك حقيقة أن المستقبل ، يمكن أن يحمل الينا صوراً أبعد ما تكون عما نتمناه .

١ ـ الامكانات العربية : امكانات بالقوة أم بالفعل ؟

يركز لدى الحديث عن الامكانات العربية في العادة على الدور المهم الذي تمثله أقطار الوطن العربي في انتاج وتصدير النفط ، ويشار بصفة خاصة، الى الفوائض المالية العربية الضخمة التي اصبحت في حوزة عدد محدود من البلدان العربية بخاصة بعد تعديل اسعار النفط عام ١٩٧٣ . ويشار كذلك الى حجم الموارد البشرية والمادية بما فيها الارض القابلة للاستغلال الزراعي والموارد المادية والمعدنية المتعددة والمختلفة ، ويبرز بصفة خاصة القدرة على تحقيق دفعة عربية في اتجاه التقدم والنمو اذا ما احسن تعبئة الموارد البشرية والمالية والمادية ، واستخدامها في اطار من التعاون والتكامل الاقليمي .

وعلى الرغم من اهمية هذه العوامل جميعها ، فلا يبدو أن هناك ثمة حاجة في هذا المقام ، لابراز حجم الموارد العربية المختلفة المتوافرة او التي يمكن توفيرها ـ خصوصاً وقد تكرر ذلك في اعمال اخرى كثيرة ـ لبيان الامكانات الحقيقية المتاحة للتقدم العربي في المرحلة التاريخية

الراهنة . خاصة أن التقدم الحضاري وتحقيق التنمية الشاملة في هذا المجتمع ، أو ذاك لا تتوقف بصورة أساسية على مدى الثروة والموارد المادية المتاحة ولا على حجم الموارد البشرية ، وإن كانت هذه قد تشكل قيوداً لا بد من أخذها في الحسبان .

إن النهضة الحضارية ، والتنمية الشاملة تتطلبان في الأساس ، من القوى الشعبية صاحبة المصلحة في إحداث هذه النهضة وعياً بأهمية وضرورة تغيير الأوضاع القائمة ، وصراعاً من أجل كسر القيود التي تفرضها البنى والعلاقات السائدة ، كما تتطلبان إحداث التطورات اللازمة في العلاقات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ، مما يؤدي الى تحقيق تنظيم اجتماعي كفؤ قادر على إطلاق طاقات القوى البشرية وتعبئتها وتنميتها ، وتطوير قدراتها واستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال ممكن .

إن نظرة الى ما يعتبره الكثيرون المصادر الأساسية للقوة والامكانات العربية في المرحلة الراهنة ، تكفي لبيان أن هذه المصادر نفسها ما كان لها أن تتوافر أصلاً ، وما كان لها أن يكون لها تأثير مهم في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية إلا كنتيجة للنجاحات التي أحرزها النضال العربي من أجل تصفية السيطرة الاستعمارية وقواعدها في المنطقة والنضال من أجل استرجاع السيطرة على الموارد العربية الاساسية . كما أن الكثير من القيود والحدود التي ترد على استخدام هذه الموارد لتحقيق النهضة العربية الشاملة ، يرجع أيضاً إلى الاخفاقات والتعثرات التي واجهها النضال العربي ، من أجل استكمال التحرر وتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي .

من هذا المنطلق فإن الامكانات العربية لا ترتبط بحجم الموارد المادية والبشرية المتاحة وحسب ، بل إنها تتعلق بالدرجة الأولى بمدى قدرة الحركة الوطنية العربية على استكمال مسيرة التحرر من الاستعمار والقضاء على التبعية واتباع سياسات عربية هادفة الى الاستخدام المشترك للموارد العربية لما فيه صالح الامة العربية في مجموعها .

لقد حققت الحركة الوطنية نجاحات مهمة في نضالها من أجل التحرر في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، واستطاعت رغم زرع اسرائيل كياناً صهيونياً استعمارياً توسعياً في قلب الوطن العربي أن تحقق الاستقلال السياسي لكل البلدان العربية باستثناء فلسطين . وقد تحرر الجزء الاكبر من البلدان العربية ، خلال الخمسينات والستينات ، واستكمل تحرير الجزء الباقي من الوطن العربي في مطلع السبعينات . وانطلقت البلدان العربية في الفترة التي تلت التحرر السياسي في محاولات للتنمية الاقتصادية إختلفت توجهاتها ، ولكنها تضمنت في كل الاحوال سعياً إلى إحداث تغييرات مهمة في البنية الاقتصادية والاجتماعية القائمة . وتمكنت عدة بلدان عربية من بدء خطوات مهمة في اتجاه بناء اقتصاد وطني مستقل . واشتدت وتيرة النضال من أجل نوع من التوحّد العربي وبدأت خطوات ولو محدودة في اتجاه تحقيق تعاون عربي اقتصادي وسياسي .

وعلى الرغم من التأثير الإحباطي لهزيمة ١٩٦٧ العسكرية على الحركة الوطنية العربية ،

وعلى الرغم من تأثير جهود الاعداد للحرب السلبية على اقتصاديات بعض البلدان العربية وبخاصة مصر وسورية ، وعلى الرغم من استمرار الاحتلال الصهيوني لاجزاء جديدة من الارض العربية ، فإن الحركة الوطنية العربية قد استطاعت حتى منتصف السبعينات أن تحقق قدراً من الانتصارات المهمة. فإلى جانب تحرير جنوب وشرق الجزيرة العربية من الاحتلال في اوائل السبعينات ، اشتد الكفاح الوطني للشعب الفلسطيني الذي حقق بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مكاسب سياسية ووطنية مهمة . واستطاعت البلدان المنتجة للنفط منذ اوائل السبعينات تحقيق تعديلات لصالحها في شروط الامتيازات النفطية ، ثم تمكنت خلال المعركة الناجحة للجيوش العربية ضد العدو الصهيوني (حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣) وفي ذروة النضال ضد الاستعمار، أن تفرض بالتعاون مع باقي دول الاوبك ـ ولأول مرة ـ سعراً أكثر عدالة للنفط . وتمكنت بعد ذلك من تحديد الاسعار، بعيداً عن سيطرة الشركات النفطية ، واستطاع معظم البلدان العربية أن يستعيد السيطرة الكاملة على انتاج النفط الخام فيها. وكان من تأثير ذلك، أن زادت دخول البلدان النفطية العربية، وبدأت حركة واسعة للنمو العمراني والتحديث في مناطق النفط العربي ترتب عليها حركة واسعة لهجرة القوى العاملة العربية بين اقطار الوطن العربي .

كما ترتب على ظهور هذه الثروة كذلك في بلاد تقل فيها القدرة الاستيعابية الى قدر من حركة الاموال العربية بين هذه الأقطار . وانشئت ، وانتشرت منظمات عربية ومؤسسات قطرية وعربية مشتركة تسعى لاستغلال جزء من رأس المال النفطي في تنمية البلدان العربية غير النفطية ، أو لاستغلال الفرصة المتاحة للربح في هذا القطر العربي أو ذاك . وأدت استعادة السيطرة على النفط بواسطة دول الأوبك الى أن يطرح ولأول مرة ضرورة الحوار بين الشمال والجنوب . وفي هذا الاطار طرح بشكل خاص ضرورة الحوار بين اوروبا الغربية والوطن العربي ، في محاولة لايجاد نوع من العلاقة المستقرة بين منتجي النفط ومستخدميه الاساسيين .

وعلى الرغم من هذه النجاحات ، فإن كثيراً من العثرات والاختناقات قد حدث أيضاً من استغلال العناصر الايجابية في الموقف العربي . ودون محاولة لتشخيص أسباب التعثر هنا نشير الى بعض أهم أوجه الاخفاق والظواهر ذات الطابع السلبي فقط ، التي حدثت من استغلال الامكانات العربية . وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي أحرزته الجيوش العربية في معركتها لتصفية العدوان الاسرائيلي عام ١٩٧٣ ، وعلى الرغم من التأثير المهم لاستخدام النفط في هذه المعركة في اعادة بناء توازن القوى لمصلحة حركة التحرر العربية فإن النتائج الايجابية لحرب ١٩٧٣ قد اهدرت الى حد بعيد .

فقد ظن بعض صانعي القرار ومعهم عدد من أهل الرأي ، أن الثراء المفاجىء يحل مشكلة التنمية ويضع أصحابه بالضرورة في صف الدول الغنية وأن تعاملها مع الدول الصناعية وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يجري على أساس من المصالح المتبادلة ورعاياتها المشتركة . وكان هذا خطأ بعيداً في فهم حقيقة كل من التنمية والامبريالية .

وعلى الرغم من الايجابيات التي ترتبت على استرجاع السيطرة على الثروة النفطية بواسطة البلاد العربية ، والامكانات الواسعة التي ينتجها تعديل أسعار النفط لصالح الدول المنتجة ، فإن عدداً من الآثار السلبية قد نتج عن هذه الثروة وزيادة حدة الفروق الدخلية بين البلاد العربية . فالاعتماد على « الريع النفطي » قد أدى في حالات متعددة الى اسراف في استخدام الموارد وعدم الاهتمام بالحساب الاقتصادي للتكلفة والعائد وانحسار اهمية كثير من الانشطة الانتاجية . وتوطين عدد من الانشطة حيث تتركز الثروة وليس حيث تتوافر الأسواق ، والاتجاه الى المضاربة والنشاط الطفيلي كاحدى وسائل اعادة توزيع الدخل النفطي . هذا بالاضافة الى انتشار الاتجاه الى الاستهلاك الترفي خصوصاً في الأقطار النفطية ، وانتقال النمط الاستهلاكي السائد فيها الى الأقطار العربية الاخرى الأقل دخلاً .

وقد ترتب على زيادة حدة الفروق الدخلية بين البلاد العربية وزيادة حدة الشعور القطري في اقطار عربية مختلفة . وانتشار شعور ببعد احتمال ـ بل وحتى جدوى ـ تحقيق الوحدة العربية التي كانت احد اهداف النضال العربي في الخمسينات والستينات من هذا القرن .

وزاد من حدة هذا الاحساس انتشار الصراع بين الزعامات العربية . وصعود النزاعات العربية الى مرتبة التناقضات الاساسية . حيث ادى التسلط الفردي على الحكم وغياب الديموقراطية في اغلب الأقطار العربية الى اكتساب هذه الصراعات بين الزعامات ، صورة النزاعات بين الأقطار العربية التي وصلت احياناً الى حدود المجابهة المسلحة . وادى ذلك بالاضافة الى انتشار أساليب القهر الى الشعور بالاحباط ، وعدم جدوى النضال في صفوف اجزاء مهمة من الحركة الوطنية العربية . وانتشار شعور بالشك حتى في قدرة البلدان العربية على مجرد تطوير استراتيجية متماسكة للتنمية القومية ، وفي تطوير موقف عربي جماعي بالنسبة للقضايا العربية الرئيسة ناهيك عن تحقيق الوحدة العربية .

إن إمكانات البلدان العربية في الاستغلال الامثل لقواها البشرية التي يتوقع أن تصل الى حجم قريب من حجم القوة البشرية في الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٠ ، ولاستغلال أراضيها القابلة للزراعة (سواء بلغ الحد الاقصى لهذه الأراضي ١١٤ مليون هكتار طبقاً لتقديرات ميزاروفيتش وبستل أو ١٦٣ مليون هكتار طبقاً لتقديرات مويرا) واستخدام عائداتها النفطية وفوائضها المالية في تطوير الهياكل الاساسية وبناء قاعدة انتاجية متطورة في الوطن العربي ، قادرة على الوفاء بحاجات الشعب العربي المتطورة والمتزايدة ، وعلى بناء اقتصاد عربي مستقل ، وقادر على التطور المستمر في المستقبل ، إن ذلك جميعه ، يتوقف بالدرجة الأولى على قدرة الحركة الوطنية العربية والتغلب على التفتت الحالي وتصفية العوائق والسلبيات التي تحول دون استغلالها ، لتحقيق مزيدٍ من التقدم في اتجاه تحرير الاقتصاد العربي من التبعية ، والعمل المشترك لمواجهة التحديات والاستخدام المتكامل للموارد المادية والبشرية المتاحة ، لصالح الامة العربية في مجموعها في اطار مفهوم الاعتماد الجماعي على النفس الذي بدأ يفرض نفسه في داخل مجموعة « السبع والسبعين » التي تضم بلدان العالم الثالث ، إزاء موقف الدول الصناعية المتصلب من قضية اقامة نظام اقتصاد دولي جديد .

٢ ـ تحديات مختلفة تواجه الوطن العربي

تواجه الأمة العربية في سعيها لتحقيق نهضتها الحضارية الشاملة الكثير من التحديات التي يعد البعض منها من آثار التخلف التاريخي للوطن العربي ، ويعود بعضها الآخر الى الحدود التي تفرضها الموارد المادية على احتمالات التقدم في اطار المعرفة المتاحة حالياً ، ويفرض بعضها الثالث التطورات المعاصرة في الاطار الدولي والاقليمي .

أ ـ تركة التخلف وقصور جهد التنمية

إن أهم التحديات الناجمة عن التخلف التاريخي للوطن العربي ، هي تلك المتعلقة بقصور تطور القوى البشرية بها وانخفاض انتاجيتها واختلال الهيكل الانتاجي في الوطن العربي ونقص وتخلف البنى الاساسية في العديد من البلدان العربية أو فيما بينها ، وتخلف القدرة التكنولوجية العربية . هذا فضلاً عن التجزئة التي فرضتها القوى الاستعمارية ، وما أفضت إليه من انشاء عدد من الوحدات السياسية التي لا تتمتع بأي من المقومات الحقيقية للدول .

وتتميز البلدان العربية بانخفاض نسبة السكان الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي فيها . فبينما بلغ مجمل السكان في بدء العقد الحالي ، نحو ١٧٠ مليون نسمة . قدر حجم قوة العمل بنحو ٤٥ مليون مشتغل . اي أن نسبة المشاركة لم تتجاوز ٢٦,٥ بالمائة ويعود ذلك الى التركيب العمري للسكان وضعف مساهمة المرأة في انشطة انتاجية منظمة خارج المنزل والاسرة . وتتصف الاقطار العربية من ناحية التركيب العمري بتوزيع عمري فتي حيث تبلغ نسبة من هم أقل من ١٥ سنة من السكان نحو ٤٥ بالمائة . ويتسم التوزيع المهني للعمالة العربية بتركيز في الحلقات الأدنى من سلم المهن والمهارات والنقص النسبي في الحلقات الأعلى التي تقتضي اعداداً نظريا وعمليا متقدما . كما تتصف بالارتفاع النسبي للعاملين في الوظائف المكتبية والديوانية وزيادة نسبة العمال غير المهرة في اعمال الانتاج والتشييد والنقل .

وما زال الجزء الاكبر من قوة العمل العربية ، مركزاً في الزراعة رغم انخفاض نصيب الزراعة من قوة العمل خلال الستينات والسبعينات . وقد بلغ العاملون في الزراعة في منتصف السبعينات نحو ٥٢,٥ بالمائة من جملة المشتغلين . بينما بلغ نصيب الصناعة التحويلية ٩,٥ بالمائة وبلغ نصيب الصناعات الاستخراجية ٠,٨ بالمائة فقط . ورغم محدودية نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي ، فإن كثيراً من الاقطار العربية ما زال يعاني البطالة (خاصة المقنعة) في قطاعي الزراعة والخدمات ، وعلى الاخص في خدمات الادارة الحكومية والخدمات غير المنظمة .

ويتسم الاداء الاقتصادي في الاقطار العربية بانخفاض انتاجية العمل حيث قدرت انتاجية العامل في مصر والسودان في منتصف السبعينات بنحو ١٥ بالمائة ، ٧ بالمائة على الترتيب من انتاجية العامل في اليابان . وتنخفض الانتاجية بصفة خاصة في قطاع الزراعة . ويعود ضعف الانتاجية الى عوامل كثيرة من بينها ضعف مؤهلات ومهارات القوى البشرية كما يعود الى

طبيعة التقنية المستخدمة والقيم والعادات المتعلقة بسلوكيات العمل والاحساس بالانتهاء والمشاركة ومدى كفاءة ادارة النشاط الاقتصادي .

ويبدو مدى تخلف القوى البشرية العربية في دراسة مدى انتشار الامية . فعلى الرغم من الاهتمام بالتعليم في اغلبية البلدان العربية ، ووصول حجم الانفاق عليه الى نحو ٥ بالمائة من مجموع الناتج الاجمالي العربي في منتصف السبعينات ما زالت نسب التسجيل في التعليم الابتدائي قاصرة عن استيعاب كل من هم في سن التعليم . كما أن هناك نسبة عالية من التسرب من هذا التعليم بما يؤدي الى زيادة الاعداد المطلقة للاميين، وإن انخفضت نسبتهم . وقد بلغت نسبة الاميين ممن يزيد سنهم عن ١٥ سنة عام ١٩٧٥ نحو ٦٤ بالمائة من مجموع السكان العرب في هذه السن .

وتتأثر كفاءة القوى العاملة العربية كذلك باوضاعها الصحية . وعلى الرغم من أن البلدان العربية ، قد احرزت قدراً مهماً من التطور في مستوى سكانها الصحي معبراً عنه بزيادة توقع الحياة لدى الولادة ، وذلك خلال الربع الثالث من هذا القرن ، إلاّ أن مستوى توقع الحياة لدى الولادة ، ما زال اقل من ستين سنة لكل الاقطار العربية عدا الكويت ولبنان . وقد بلغت السن المتوقعة للحياة عند الولادة ٤٥ سنة فقط ، في كل من الصومال والسودان واليمنين الجنوبي والشمالي وسورية وتونس والجزائر وليبيا والعراق . كما يبرز التدهور الصحي ، من نسبة الوفاة لدى الاطفال في فئة العمر ١ ـ ٤ سنوات ، والتي تصل في بعض الأقطار العربية (وهي الصومال والسودان واليمنان الشمالي والجنوبي والسعودية) حوالى ثلاثين ضعف مثيلاتها ، في الاقطار المصنعة بينما بلغت ١٥ ضعفاً في مصر والمغرب والأردن وسورية وتونس والعراق وليبيا .

ويتبين اختلال الهيكل الاقتصادي السائد في الاقطار العربية من سيطرة القطاع الأوَّلي (الزراعة والصيد والصناعة الاستخراجية) بالنسبة لمجموع الاقطار العربية ، وانخفاض نصيب الصناعة التحويلية . فباستثناء الجزائر يمثل القطاع الأوَّلي دوراً طاغياً في اقتصاد البلدان النفطية كلها بخاصة قطاع الصناعة الاستخراجية . وقد بلغت مساهمة الصناعات الاستخراجية في جملة الناتج الاجمالي للبلاد العربية مجتمعة نحو ٤٨,٨ بالمائة عام ١٩٧٥ . وبلغ نصيب الزراعة ٨,٨ بالمائة من إجمالي الناتج نفسه أي أن القطاع الأوَّلي في مجموعه يساهم بانتاج ما يزيد عن ٥٧,٦ بالمائة من الناتج الاجمالي العربي في منتصف السبعينات . اما مساهمة الصناعة التحويلية فلم تتجاوز ٨,٥ بالمائة . ورغم تحقيق معدل نمو مرتفع نسبياً، في كل من الزراعة والصناعة في الاقطار العربية خلال السبعينات ، الا أن كلا القطاعين ما زال يعاني مشاكل رئيسة بدأت تحد من معدلات النمو في حالات متعددة .

إن أهم مشاكل الزراعة ، هو انخفاض انتاجية الفرد والهكتار في اغلب البلاد العربية ، مما ترتب عليه عدم قدرة الزراعة على مد الوطن العربي بحاجاته من الغذاء وزيادة اعتماده على العالم الخارجي في هذا المجال . وقد انتقلت كل البلاد العربية تقريباً الى وضع العجز في الحبوب خصوصاً القمح ، بعدما كان بعض منها من دول الفائض ، منذ اقل من عشر سنوات . ووصل

استيراد البلدان العربية من القمح الى ٤٠ ـ ٥٠ بالمائة من استهلاكها خلال العقد الماضي . وتنمو الفجوة الغذائية باستمرار نتيجة نمو معدل الاستهلاك من الغذاء بنحو ٥ بالمائة سنوياً ، بينما لا يتجاوز المعدل السنوي المتوسط لزيادة انتاج الحبوب ٢ بالمائة طوال السنة .

كما تعاني الزراعة محاولات التغيير التي تعتمد بصفة أساسية على المشروعات الكبرى ، ذات البريق ، رغم طول الفترة اللازمة لنضوجها . وكذلك الاعتماد على الاجهزة البيروقراطية بصفة أساسية في احداث كل من التوسع الأفقي والرأسي . وصاحب هذا الاتجاه اهمال محاولة تحقيق تغيير اجتماعي وثقافي في الريف ـ اهمال التنمية الريفية الشاملة ـ مما دفع بأفواج متتالية من العناصر المنتجة ، الى هجر الريف بحثاً عن فرص عمل أفضل في قطاعات التشييد والخدمات بالمدينة .

ويبرز ضعف الصناعة التحويلية العربيةأولاً في انخفاض مساهمتها في الناتج الاجمالي ، وثانياً في طبيعة الصناعات الاستهلاكية الاكثر انتشاراً في الوطن العربي ، وثالثاً في انخفاض مساهمتها (باستثناء الصناعات الهيدروكربونية) في الصادرات العربية . وقد سبق الاشارة الى أن الصناعات التحويلية تساهم بحوالى ٨,٥ بالمائة من الناتج الاجمالي للبلاد العربية . وما زالت الصناعات الاستهلاكية وبخاصة الصناعات الغذائية ، والنسيجية ، هي التي تمثل الدور الاساسي في الصناعات التحويلية ، تليها في الاهمية صناعة السلع الوسيطة المعتمدة على النفط . وكذلك ما زال أغلب الصناعات التحويلية العربية صناعات هامشية ، تتضمن مرحلة واحدة او مرحلتين على الاكثر ، من مراحل التحويل . وتندر الحالات التي تم فيها بناء سلسلة صناعية متكاملة سواء في قطر عربي او بين مجموع الاقطار العربية . وما زال التخطيط الصناعي العربي ، ذا توجه قطري خالص، حيث تبنى الصناعات ، اما للوفاء بحاجات السوق المحلية المحدودة ، أو للتصدير للسوق الدولية دون بذل محاولات جادة لانشاء سلسلة صناعية عربية متكاملة . وتعاني الصناعات العربية التشابه وارتفاع التكاليف الصناعية ، نتيجة لانخفاض الكفاية الانتاجية ولنقص القدرات الادارية والفنية والعمالة الماهرة . وعلى الرغم من صغر حجم الصناعات التحويلية العربية فإن كثيراً من وحداتها الانتاجية تعمل بأقل من طاقتها وترتفع نسبة الطاقة العاطلة فيها أحياناً الى معدلات غير معقولة .

ولم تزل الاختناقات في البنى الأساسية ، من أهم عوائق التنمية في البلاد العربية خصوصاً في الاقطار الاقل نمواً وفي أقطار المواجهة العربية التي تدهورت البنى الاساسية فيها في خلال فترة الاعداد للحرب مع اسرائيل نتيجة للتركيز الشديد على الإنفاق العسكري لعدة سنوات . وتواجه الاقطار الاقل نمواً ، أزمة حقيقية في هذا المجال ، فهي تعاني نقصاً أساسياً في القطاعات كافة . كما أن اتساع مساحتها وتناثر تجمعاتها السكانية ، وغياب التوازن في التنمية بين الاقاليم فيها ، يجعل تطوير بناها الاساسية اشد صعوبة ، بل يكاد يكون مستحيلاً ، دون مساعدات ضخمة من البلدان العربية الاكثر غنى . وبالاضافة الى التأثير السلبي للانفاق العسكري في بلدان المواجهة ، فقد تدهورت البنى الاساسية فيها ايضاً نتيجة التوسع الحضري السريع وتكدس السكان في المدن .

كما يعاني الوطن العربي في مجموعه، محدودية الترابط بين اجزائه، وعدم توافر طرق نقل واتصال ذات تكاليف منخفضة ، يمكن أن ترفع من مستوى الاعتماد المتبادل بين الاقطار العربية وتزيد الترابط والتكامل بينها . وما زال الوطن العربي مثله مثل اغلب دول العالم الثالث الأخرى يعتمد اعتماداً أساسياً على التكنولوجيا المستوردة . وقد اهتمت الاقطار العربية عموماً ومع اختلاف ظروفها التاريخية وتفاوت عناصر الانتاج وتباين الانظمة السياسية فيها باقتناء المعدات والمنشآت والمصانع ، لاحداث تنمية أكثر مما اهتمت بتملك التكنولوجيا عينها كدراية ومعارف وقدرة على تطبيق المبادىء العلمية والفنية في وحدات الانتاج والخدمات . وعلى الرغم من بعض الاهتمام بانشاء مراكز ومعاهد البحث العلمي ، فقد بقيت تلك المراكز لصيقة بالمعاهد الاكاديمية منعزلة عن قواعد الانتاج . هذا ، وعلى الرغم من هذا الوضع ومن هذا الحجم الضخم للمشروعات ، التي انشئت في المنطقة العربية منذ استقلالها ، وبخاصة في العقد الاخير ، فقد ظل تراكم الخبرات التكنولوجية محدوداً ، فضلاً عن الاهمال الكامل لتطوير التكنولوجيا المحلية الخاصة بالانشطة التقليدية لصالح بدائل خارجية قد لا تكون دائماً أفضل او اجدى .

ب ـ الحدود الحقيقية التي تفرضها الموارد المادية

على عكس الاتجاه الذي كان قد انتشر لبعض الوقت حول وجود حدود للنمو ، لا يمكن تعديها بخاصة بسبب محدودية بعض انواع الموارد الطبيعية ، اصبح من المتفق عليه الآن بين أغلب الاقتصاديين أنه ليس ثمة حدود جامدة للموارد الطبيعية لا يمكن تجاوزها . وإنما المشكلة الرئيسة التي تواجه العالم هي امكانية الوصول الى بعض الحاجات بتكلفة وجهد مقبولين . وعلى الرغم من صحة هذا الموقف ، فإن ذلك لا يتعارض مع القول ، بأن الجهد العربي من اجل التنمية الشاملة ، سيواجه او يمكن أن يواجه في الاجل القصير احياناً ، وفي الاجل المتوسط او الطويل احياناً اخرى ، ببعض العناصر التي قد تفرض حدوداً على امكانية تطور معين ، او التي قد تؤثر في تشكيل اتجاهات التنمية ومعدلاتها . ولا ينفي هذا تماماً أن تكون هذه الحدود قابلة للتعديل ، او التأجيل كنتيجة لتطبيق استراتيجيات بديلة للتنمية ، او استخدام تكنولوجيا جديدة اكثر ملاءمة ، او تبني انماط حياة افضل وهو ما سنشير اليه فيما بعد تفصيلاً .

ونبدأ بالاشارة الى مصادر الطاقة ، فعلى الرغم من توافر مصادر الطاقة حالياً في الوطن العربي ، فإن توفير مصادر الطاقة اللازمة له ، في الاجل الطويل يعد من أهم القضايا الرئيسة والتحديات التي يتعين العمل لمواجهتها من الآن . ذلك لأن البلاد العربية ، رغم وجود احتياطيات كبيرة من النفط والغاز بها ، تفتقر الى مصادر طاقة بديلة اللهم الا الطاقة الشمسية وموارد الكهرباء المائية المحدودة . وقد قدر الاحتياطي ، المؤكد من النفط في الوطن العربي في بدء عام ١٩٧٨ بنحو ٣٤٦,٧ مليار برميل ، اي نحو ٤٦,٦ ضعفاً لانتاج عام ١٩٧٧ . وبفرض استمرار معدلات النمو الحالي في الاستهلاك العربي من النفط وبقاء الصادرات العربية عند مستوى عام ١٩٧٧ نفسه ، فقد بينت تقديرات قامت بها مجموعة تقييم مستقبل عملية

التنمية العربية ، في دراسة عن الوطن العربي عام ٢٠٠٠ ، تمت في اطار المعهد العربي للتخطيط بالكويت في آذار / مارس ١٩٨٠ ، ان النفط العربي المتبقي لدى نهاية هذا القرن ، لن يكفي الا لثماني عشرة سنة ونصف السنة فقط . وتنخفض مدة بقاء النفط ، اذا ما ارتفعت معدلات التصدير(١) .

وبالنظر الى افتقار البلاد العربية الى المصادر البديلة للطاقة ـ باستثناء الطاقة الشمسية التي يحتاج استخدامها بصورة اقتصادية الى ابحاث ضخمة والى توجه أساسي للتركيز على تطويرها ـ فإن الوطن العربي يواجه منذ الآن ضرورة اتخاذ السياسات اللازمة أولاً لزيادة فترة بقاء النفط فيه كمصدر للطاقة ، وكمادة خام أساسية للصناعة ، وثانياً لتطوير مصادر الطاقة البديلة يمكن الاعتماد عليها عند نفاد أو قرب نفاد النفط . والا تحولت الاقطار العربية عامة الى مستورد للطاقة من الدول الصناعية المتقدمة الى جانب اعتمادها عليها في مجالات اخرى كثيرة ، مما يزيد من حدة التبعية ويحد من امكانات النمو(٢) .

وفي حدود المعرفة المتاحة عن الوطن العربي حالياً ، وعلى أساس من نماذج التصنيع السائدة ، والتكنولوجيا المستخدمة ، يبدو أن الوطن العربي يواجه مشكلة اخرى تتعلق بافتقاره بشكل عام الى الموارد المعدنية . وتبرز البيانات الخاصة باحتياطي العالم المعروفة حالياً عن ٢١ معدناً رئيسياً ، إنه لا يوجد بلد عربي ذو حصة تذكر من هذه المعادن(٣) . وإن الجزء الاكبر من الانتاج العالمي من هذه المعادن يتركز لدى الدول الصناعية التي تستهلك معظم انتاجها محلياً . ولذلك فإن التجارة الدولية في هذه المواد تعتمد اعتماداً أساسياً على انتاج العالم الثالث منها . ومن الملاحظ أن نصيب الفرد من استهلاك هذه المعادن في الدول النامية بما فيها البلدان العربية لا يتجاوز ١٠ بالمائة من نصيب الفرد منها في العالم المتقدم . إلا أن التطور الاقتصادي في دول العالم الثالث سيؤدي الى تزايد استهلاكها من هذه المعادن . وعلى الرغم من عدم وجود قيود جامدة على امكان زيادة انتاج هذه المواد في دول العالم الثالث في المستقبل ، فإن اللجوء الى مصادر ذات تكاليف أكبر ، سيؤدي الى احتمال زيادة اسعارها النسبية . وتقدر دراسة ليونتييف عن مستقبل الاقتصاد العالمي الى أن اسعار المواد المعدنية النسبية سترتفع بالنسبة لكل من السلع الزراعية والصناعية . وعلى الرغم من أن ندرة المعادن ، كغيرها لا تشكل قيداً لا يمكن تجاوزه على امكانات النمو العربي ، الا أن دخول المنطقة في مرحلة التصنيع في وقت تتزايد فيها تكلفة

---

(١) انظر : محمد محمود الامام ، اشراف ، « تقييم مستقبل عملية التنمية العربية في اطار المتغيرات الدولية والاقليمية ، » المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٠، ص ٩ ـ ٢٤ (سنشير اليه لاحقاً بـ « تقييم مستقبل عملية التنمية العربية . . . ، ») .

(٢) وتبدو بوادر ذلك في الاتجاه نحو استيراد وحدات توليد كهرباء نووية على نطاق واسع . فبالاضافة الى سيطرة الدول الصناعية الكاملة على تصنيع وتوريد معدات هذه المحطات وتكنولوجيا تشغيلها ، تملك السيطرة التامة على العنصر الحيوي فيها وهو اليورانيوم اللازم لأعمالها. وهي تقنن تلك السيطرة باشتراط رقابتها الفعلية على تلك المحطات بالرغم من وجود رقابة للمجتمع الدولي تمارسها باسمه وكالة الطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة .

(٣) انظر : الامام ، اشراف ، « تقييم مستقبل عملية التنمية العربية . . . ، » ص ٤٤ .

المواد الاولية وتتناقص فيها موارد الطاقة ـ أو يتناقص الثمن النسبي لموارد الطاقة العربية المصدرة ـ يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على معدلات النمو ، التي يمكن تحقيقها . كما يمكن أن تؤثر ايضاً على هيكل الانتاج في المستقبل .

والى جانب النقص في المتاح من المواد المعدنية للصناعة العربية،فإن الزراعة العربية لن يكون في استطاعتها في الاغلب والأعم تلبية حاجات النمو الصناعي من المواد الأولية . وقد سبق الاشارة ، إلى أن الأقطار العربية تعاني بالفعل عجزاً في انتاج الغذاء فيها . إنها تعتمد أكثر فأكثر على الواردات لأجل سد حاجاتها من المواد الغذائية ، وهذا ما قد أدى الى كشف أمن المنطقة ، والحد من قدرتها على اتخاذ قرارات أساسية سواء في القضايا السياسية القومية أم في القضايا الاقتصادية . وقد ترتب على ذلك ، أن اصبح تحقيق درجة اكبر من الاكتفاء الذاتي الغذائي احد الاهداف الاستراتيجية للتنمية العربية . إن اعطاء الاولوية لانتاج الغذاء سيحد بالضرورة من إمكان تطوير المنتجات الزراعية الأخرى التي يمكن أن تستخدم كمواد أولية للصناعة . وعلى الرغم من أن بعض البلدان العربية ، يمكنها أن تستورد ما تحتاج اليه من المنتجات الزراعية ، سواء لاغراض الانتاج الصناعي أو الغذاء طالما توافرت لها الموارد المالية ، فإن موقفها ، يحتمل أن يصبح اكثر صعوبة وحرجاً في المستقبل ، عندما تتضاءل الاهمية النسبية للنفط ، أو تزيد اسعار المنتجات الاولية الأخرى زيادة اكبر ، كما يحتمل أن يتم ذلك مستقبلاً .

ويعتبر توافر المياه اللازمة للري احد المحددات المهمة لامكانية تنمية الزراعة العربية ، ويبدو ذلك بشكل خاص من مقارنة مساحة الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المزروعة والمساحة المحصولية في الوطن العربي . حيث تبلغ مساحة الاراضي القابلة للزراعة نحو ستة امثال مساحة الاراضي المزروعة واكثر من تسعة امثال المساحة المحصولية فبينما تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي بنحو ٣٠١ مليون هكتار . فقد بلغت المساحة المزروعة في منتصف السبعينات ، نحو ٥٠ مليون هكتار فقط ، ولم تتجاوز المساحة المحصولية ٣١,٥ مليون هكتار . ويعود انخفاض المساحة المحصولية الى ترك نسبة عالية من الاراضي سنوياً دون زراعة واستخدام نظام التبوير في العديد من البلاد . ويعود ذلك في بعض البلاد الى عدم توافر مياه الري كما هي الحال في ليبيا والسعودية والاردن ، كما يعود في احيان أخرى ، الى انخفاض حجم العمالة الزراعية وضعف الاستثمارات الزراعية ، كما هي الحال في السودان والعراق مثلاً .

ج ـ العلاقات الخارجية غير المتكافئة

لقد فرض بعض التطورات السياسية والاقتصادية الدولية والاقليمية في السنوات العشر الاخيرة تحديات اضافية على الوطن العربي ، كما اتيحت في الوقت نفسه فرص جديـدة لتطوره ونموه . وقد يصعب هنا حصر كل التطورات ذات التأثير على القضايا العربية وسنكتفي لذلك ، بطرح أهمها .

ولا بد من الاشارة في البدء الى أن التنمية العربية الشاملة لا تحدث في فراغ . بل في إطار

من العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية والاقليمية . وأن التنمية الحقيقية على النطاق العربي ، هي في النهاية عملية تحرير من إسار التبعية وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد القومي وتحقيق درجة عالية من التكامل الداخلي بين أجزائه[٤] .

إن تحقيق هذا التحرر ، يتطلب النضال العربي المشترك ، والنضال المشترك مع دول العالم الثالث الاخرى ضد السيطرة الاستعمارية باشكالها المختلفة والمتعددة . ويتأثر هذا النضال أو على الاقل تتأثر نتائجه لا بالتطورات في العالم الثالث فحسب ، بل وأيضاً بتطورات العلاقات الدولية بصفة عامة . ويشمل ذلك العلاقات بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث ، وبينها وبين دول المجموعة الاشتراكية ، وبين هذه الأخيرة ، وبين دول العالم الثالث . وقد تميز بدء السبعينات بالنجاح في فرض سياسة الانفراج الدولي بين مجموعة الدول الاشتراكية الاوروبية ، وبين مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة . وترتب على ذلك ، زوال الحرب الباردة وتزايد العلاقات الاقتصادية بين المعسكرين ، وتناقصت فرص النزاع المسلح بينهما ، مما ادى الى الاتجاه نحو الحد من سباق التسلح الذري ، والقبول بوضع حدود لنمو الاسلحة الاستراتيجية .

وساعد مناخ الانفراج الدولي كثيراً من حركات التحرر ، التي استطاعت أن تحرز انتصارات مهمة خصوصاً في ڤيتنام وافريقية . وزاد وزن مجموعة دول عدم الانحياز ، بانضمام عدد كبير من دول العالم الثالث اليها . وباختفاء جو الحرب الباردة ، تركزت جهود هذه المجموعة على معالجة القضايا الاقتصادية المتعلقة بتغيير العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح الدول النامية . واستطاعت دول العالم الثالث في عدة مؤتمرات دولية في اطار هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تفرض عدداً من القرارات المهمة التي تدعو الى انشاء نظام دولي جديد واعادة النظر في تقسيم العمل الدولي ، والى سلسلة من المفاوضات بين الشمال والجنوب من اجل وضع هذه التغييرات موضع التنفيذ .

ولكن مطلع الثمانينات تميز بتغيير المناخ الدولي . فقد اتخذت الدول الصناعية موقفاً متصلباً إزاء مطالب العالم الثالث . وانتهت المفاوضات بين الشمال والجنوب في مختلف حلقاتها الى عدد محدود للغاية من الاجراءات ، وانفض معظمها بلا قرارات ملزمة لجميع الأطراف في حين انفض البعض دون اتخاذ أي قرار . حتى وصل الحوار الشهير ، الى مرحلة جمود مطلق . ومن ناحية أخرى أخذ التوتر في العلاقات بين الدول الغربية والدول الاشتراكية الأوروبية في التزايد من جديد على نحو ينذر بعودة الحرب الباردة . وانعكس هذا التوتر على مجموعة عدم الانحياز ، التي تزايد أعضاؤها على نطاق واسع في مرحلة الانفراج الدولي . فقد أخذ بعض أعضائها سبيل الارتباط المتزايد بهذا المعسكر أو ذاك . وبالتالي انشغلت المجموعة في مؤتمرها

---

(٤) أنظر :
Ismail-Sabri Abdalla, «Alternative Patterns of Development and Life Styles in Western Asia: A Keynote and an Overview,» United Nations, Economic Commission for Western Asia (ECWA); United Nations Environment Programme (UNEP), Beirut, December 1979, p. 108 (henceforth cited as «Alternative Patterns...,»).

الأخير ، بعدد كبير من الخلافات الداخلية ، مما حد من فاعلية دورها كقيادة سياسية لحركة العالم الثالث . واذا كانت مجموعة السبع والسبعين ـ أو نقابة بلدان العالم الثالث ـ ما زالت موحدة الصف في مطالبتها بنظام اقتصادي دولي جديد وإعادة تقسيم العمل الدولي ، فإن ذلك يرجع أساساً الى حقيقة ، أن ما يجمع بين هذه الدول من مصالح مشتركة ما زالت له الغلبة على ما يظهر بينها من تعارض في بعض المصالح الاقتصادية . وفي خلفية هذه التطورات ، تظهر الأزمة التي تعيشها الآن دول الغرب الصناعية وانعكاسات تلك الأزمة على مواقف حكوماتها السياسية والاقتصادية من ناحية والآثار التي تجرها تلك الأزمة على بلدان العالم الثالث بالذات . لقد كان أهم مظهر سياسي لتفاقم الأزمة ، هو وصول قوى سياسية محافظة الى الحكم في غالبية الدول الصناعية . وتميزت سياسة هذه الحكومات بمحاولة تصفية كثير من الحقوق ، التي حصلت عليها الجماهير في الداخل ، بدعوى محاربة التضخم ، وزيادة الانتاج الحربي وتبرير ذلك بتصعيد التوتر الدولي ، والتجاهل التام لمطالب العالم الثالث مع محاولة احكام القبضة على بلدانه بالوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

إن البلدان العربية هي من أكثر دول العالم تأثراً بالاحداث والاتجاهات السياسية الدولية . كما ان لما يجري فيها أثراً بالغاً على الاوضاع الدولية . فالموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية ، وما تتمتع به من مخزون نفطي كبير ودورها في مد الدول الرأسمالية المتقدمة بجزء مهم من مصادر الطاقة بها يجعلها في مركز ممتاز لاستغلال مناخ الانفراج الدولي لصالحها من ناحية كما يجعلها ، من اكثر الدول حساسية للصراعات الدولية ، اثر ارتفاع حدة التوتر من جديد .

ومن ناحية أخرى ، فإن الوطن العربي بحكم حجمه وموقعه وموارده والحركة الوطنية التحررية فيه يمثل دوراً أساسياً في تحديد توجهات دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز بصفة خاصة . وعلى الرغم من أن أقطاراً رئيسة من الوطن العربي كانت قد تعرضت لهزيمة عسكرية شديدة بفضل الصهيونية المتحالفة مع الاستعمار العالمي ، فقد تمكنت الحركة الوطنية العربية في اطار سيادة مناخ الانفراج الدولي أن تحقق عدداً من الانتصارات الهامة كما سبق أن أشرنا .

لقد كان نجاح دول الأوبك دافعاً لتشديد صراع دول العالم الثالث من أجل استكمال تحرير مواردها ، واعادة تقسيم العمل الدولي . وحمل التطور نفسه من ناحية اخرى ، عدداً من دول العالم المتقدم على اعادة النظر في اساليب العلاقة بينها وبين الدول النامية وابتداع انواع جديدة من الآليات القادرة على ادامة واستمرار علاقة التبعية بين الدول المتقدمة والنامية في الظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة .

وعلى الرغم من توافر ظروف دولية ملائمة لمزيد من التحرك العربي النضالي في اتجاه حل بعض القضايا العربية الرئيسة خصوصاً تحرير الأرض المحتلة اثر عدوان ١٩٦٧ ، وانشاء دولة فلسطينية ، وتحقيق تنمية عربية مستقلة ، فإن هذه الفرص قد اهدرت نتيجة بعض السياسات العربية كما سبق أن أشرنا . وقد أتاحت الثورة الايرانية فرصاً جديدة لحركة التحرر العربية باسقاطها نظام الشاه ولكنها ادت في الوقت نفسه الى ردود فعل واسعة في مجمل المنطقة العربية ،

وخصوصاً منطقة الخليج التي شهدت سلسلة من الصراعات الجديدة وازدادت حدة التوتر في المنطقة بشكل خاص بعد الازمة الافغانية ودخول القوات السوفياتية افغانستان وما ترتب عليها من تصعيد صراع القوى الدولية في منطقة الخليج العربي بشكل خاص ، وفي منطقة الشرق الاوسط بصفة عامة .

وقد استغلت الدوائر الاستعمارية ، الساعية لتشديد حدة التوتر ، مخاوف النظم العربية المحافظة من التغيرات في القرن الافريقي ، وفي ايران وافغانستان على « الاستقرار » العربي ، لتحاول أن تستعيد ، او أن تدعم نفوذها السياسي والعسكري في المنطقة . واستغل في هذا المجال ايضاً الحرب الايرانية ـ العراقية ، التي ادت الى تحطيم حقول النفط في كلا البلدين . وقد تمكنت الولايات المتحدة فعلاً أن تحصل على قواعد وتسهيلات عسكرية في عدد من دول المنطقة ، بحجة حماية أمن الخليج . وزاد الاتجاه في المنطقة ، الى توسيع الانفاق العسكري اضعافاً مضاعفة بتشجيع من الصناعات الحربية الامريكية والاوروبية ما دام هذا السلاح،لن يوجه لتحرير الأرض المحتلة ، او تصفية القواعد الاستعمارية .

والى جانب زيادة حدة التوتر الدولي في منطقة الخليج ، وانفصال مصر عن الساحة العربية يعاني الوطن العربي عدداً كبيراً من الصراعات (المسلحة أحياناً) بين أجزائه ، او حتى في اطار القطر الواحد . وتمثل القوى الدولية دوراً رئيسياً في اذكاء تلك الصراعات واستمرارها . واعنف هذه الصدامات وأكثرها اضراراً ، هي الحرب الأهلية اللبنانية التي كان لها آثار مدمرة على الاقتصاد اللبناني ، الى جانب تأثيرها على بنية القطر اللبناني نفسه الذي تحول في الواقع الى دويلات منفصلة . وليست حالة لبنان هي الحالة الوحيدة للصدام المسلح في الوطن العربي .

وإزاء هذا الوضع العربي المتردي ، ومحاولات احتواء المنطقة سياسياً بل وعسكرياً ، لا بد من أن نشير الى بعض التطورات الاقتصادية العالمية المهمة ، التي يؤكد بعضها محاولات الاحتواء ، في حين يثير بعضها تناقضاً في المصالح ، بين الدول الصناعية الكبرى وبصفة خاصة الولايات المتحدة الامريكية وبين مصالح النظم المحافظة عينها . ونشير هنا مثلاً الى اختلال النظام النقدي العالمي ، وانهيار أسس بريتون وودز . وما ترتب على ذلك من زيادة المخاطر الناجمة عن تقلبات اسعار الصرف واستقرار التضخم كظاهرة دائمة في الاقتصاد العالمي . والدول الصناعية التي عجزت عن استخدام التضخم في علاج حالة تعانيها ، تحاول عن طريق « تعويم أسعار الصرف » والارتفاع بأسعار الفائدة أن تدير التضخم لصالحها .

لقد انعكس تأثير كل من تقلبات سعر النفط ، والتضخم على المنطقة العربية بشدة ، من خلال تأثيرها على الفوائض النقدية للبلدان النفطية من جهة ، ولتأثيرها على زيادة عجز موازين المدفوعات في البلدان غير النفطية من جهة أخرى . فالتضخم يتجه بسعر النفط الحقيقي ، نحو الانخفاض رغم ما يمكن أن تقرره الأوبك من أسعار للبرميل بالدولار. وحالة الركود الانتاجي ، مكنت الدول الصناعية من تكوين احتياطيات من النفط خفضت الطلب عليه في

السوق العالمية . كما أن التضخم قد ادى الى تآكل القيمة الحقيقية للأصول المالية التي تملكها الدول ذات الفائض . أما البلدان ذات العجز ، فقد تدهورت أحوال موازين مدفوعاتها نتيجة ارتفاع أسعار وارداتها تحت تأثير التضخم . كما أن ارتفاع أسعار الفائدة زاد من عبء القروض الخارجية ، وهكذا تراكمت على هذه البلدان مديونية ضخمة من الصعب تصور قدرتها على سدادها ، خصوصاً أن محدودية نتائج جهود التنمية ، ولجوء الدول الصناعية الى وضع العوائق في وجه صادرات الدول النامية ، قد الجأ الاقطار العربية العاجزة عن سداد قروضها ، عن طريق إعادة الاقتراض بشروط أكثر وطأة نتيجة ارتفاع معدل الفائدة ، الى ابعاد لم يسبق لها مثيل .

وتواجه الاقطار العربية والدول النامية الأخرى الآثار العكسية للتطور التكنولوجي السريع في الدول المتقدمة ، والتي تزداد تفاقماً نتيجة بروز عدد من التكنولوجيات الجديدة التي تختلف اختلافاً كبيراً عن الممارسات المألوفة ، والتي يحتمل أن تكون لها تأثيرات جذرية في مجالات العمل التكنولوجي وأن تكون لها آثار بعيدة المدى في المجتمعات النامية . ومن امثلة هذه التكنولوجيات المتطورة او التي اصبحت بالفعل واقعاً إنتاجياً للاليكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا البيولوجية في الصناعة والهندسة الوراثية والطاقة النووية الاندماجية ، ولا تملك الدول النامية بما فيها الاقطار العربية الا أن تأخذ هذه التطورات في الاعتبار وتدرس تأثيرها على التنمية فيها .
وقد صاحبت التطورات التكنولوجية الحديثة في البلاد المتقدمة حركة لاعادة توزيع الانتاج عالمياً ، وانتقال مجموعة من الصناعات من الدول الرأسمالية المتقدمة الى الدول النامية ، وهي بشكل خاص الصناعات الملوِّثة للبيئة، وبعض الصناعات التي تشكل حلقات أولية في سلسلة تكامل صناعي يرتبط بالحلقات التالية في الدول المتقدمة . ويفرض هذا اشكالاً جديدة من علاقات التبعية .

وتمثل الشركات متعددة الجنسيات دوراً متزايداً في اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي نتيجة سيطرتها على التكنولوجيا السائدة والمستقبلة ، ولانها ، هي التي تتولى القدر الاكبر من الانفاق الجاري على المستوى العالمي لتوفير مصادر جديدة للطاقة وتكنولوجيات أكثر تطوراً. كما أنها تمثل دوراً أساسياً في إعادة توطين الصناعة في اتجاه احتفاظ الدول الصناعية بالحلقات الأرفع والأكثر تخصصاً . وفي اطار محاولتها للسيطرة ، تحاول الشركات متعددة الجنسيات ما وسعها الى تطويع الانظمة السياسية والاجتماعية للدول النامية ـ منها الاقطار العربية ـ واخضاعها لشروطها .
ويساعد التخلف التكنولوجي السائد في البلاد العربية في وقت تحاول فيه دول أخرى من العالم الثالث تسريع معدلات التنمية وبخاصة في القطاعات الحديثة الى جعل المنطقة فريسة لممارسات تلك الشركات .

ثانياً : تعدد مسارات التنمية

١ ـ سقوط وثنية نماذج التنمية

ليس أمام العرب ، وهم في مفترق الطرق ، نموذج للتنمية معد سلفاً في جملته وتفاصيله بحيث يقتصر الاجتهاد على دراسته بعناية وتطبيقه بكفاءة . ليس ثمة كتاب « وصفات » لعلاج التخلف ، يشبه بعض كتب الطب في العصور السالفة . بل ان الثابت الآن هو تعدد السبل التي يمكن أن يسلكها أي مجتمع في نضاله ، من أجل التنمية والتقدم الحضاري ، وصعوبة الحكم السابق على مدى صلاحية اي سبيل منه دون اختبار كفاءته ، في ضوء النتائج المستقبلية التي يمكن أن يفضي اليها في الأمد الطويل . وليس الاختيار قاصراً ، كما ساد في اذهان البعض حتى وقت قريب ، على اختيار بين نماذج سبق تجربتها ونجاحها في حالات تاريخية معينة ، ولا هو محكوم فحسب بعوامل ايديولوجية وطبقية كما كان يبدو احياناً .

إن كلاً من تجارب النمو المختلفة ، هي نتاج ظروف تاريخية وموضوعية ، محددة يصعب أن تتكرر . وهي ترتبط الى جانب الاختيار السياسي بمدى النمو السابق ، والعلاقة مع العالم الخارجي ، والموارد المادية والبشرية المتاحة ، وحجم الدولة ومدى تنوع مواردها الى جانب طبيعة الحضارة السائدة والاصول التاريخية لها والسمات المميزة لها .

لقد سادت العالم الثالث نظريات التنمية التي صاغها الفكر الغربي خلال اكثر من ثلاثين عاماً . وكان جوهر تلك النظريات هو التأكيد على أن السبيل لنمو الامم المتخلفة ، ليس الا اتباع الطريق نفسه الذي اتبعته الامم الرأسمالية المتقدمة في مراحل سابقة . أي أن للتقدم نموذجاً فريداً ، هو النموذج السائد اليوم ، في الدول الرأسمالية الاكثر تطوراً . وبالتالي فإن الفارق بين الدول المتخلفة ، والمتقدمة ، هو فارق زمني على الطريق نفسه نحو مزيد من التقدم فقط . وترتب على ذلك الاعتقاد ، بأن التعجيل بالتنمية يمكن أن يتم بازالة العوائق امام التطور الرأسمالي ، وإعادة بناء الهياكل والمؤسسات القائمة ، لتصبح أكثر توافقاً مع متطلبات نمو الرأسمالية ، واحلال الثقافة والعادات والقيم السائدة في المجتمعات الرأسمالية محل الثقافة والعادات والقيم السائدة بالفعل في البلاد النامية ، التي تعد من أهم معوقات نموها[٥] . وفي منطق تلك النظريات ، لم تكن التنمية تعني أكثر من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة . وكان التحليل الذي تقدمه مبنياً ، على أن ضعف مستوى الدخول في البلدان النامية يجعل حجم الادخار المحلي صغيراً وبالتالي يكون الاستثمار الجديد محدوداً لا تحقق معدلاته معدلات النمو المطلوبة فتظل الدخول منخفضة . ولا يمكن في نظر أصحاب تلك النظريات كسر هذه الحلقة المفرغة للتخلف الا بأمرين :

---

(٥) نجد أوضح عرض لهذه النظرية واكثرها فجاجة في كتاب :

W.W. Rostow, *The Stages of Economic Growth*,

الذي ترجم الى لغات كثيرة وظل فترة طويلة « انجيل » مخططي التنمية وصانعي القرار في معظم بلدان العالم الثالث .

الأول : تشجيع تزايد الدخول الكبيرة على حساب العدالة الاجتماعية ، لأن أصحابها وحدهم بوسعهم أن يدخروا .

الثاني : الاستعانة برأس المال الاجنبي في زيادة حجم الاستثمار على حساب الاستقلال الاقتصادي .

ولقد أثارت تجارب التنمية في العقود الثلاثة الأخيرة ، والصعوبات التي واجهتها معظم دول العالم الثالث في تعدي حدود التخلف، رغم اتباعها لكل النصائح التي قدمها « خبراء » و« علماء» التنمية في الدول الرأسمالية المتقدمة ، والمؤسسات الدولية ، التي تسيطر عليها تلك الدول ، لقد اثارت كثيراً من الشكوك حول مدى صحة المعالجات المطروحة . وابرز اقتصاديو العالم الثالث ، في نقدهم للنظريات الكلاسيكية الحديثة ، استحالة تكرار الظروف التاريخية ، التي نمت وتطورت في اطارها الرأسمالية في غرب اوروبا وامريكا واليابان . واوضحوا أن النظم الرأسمالية السائدة ، في التخوم ، تختلف من عدة زوايا عن النظم السائدة او التي سادت فيما سبق في بلاد القلب . وإن رأسمالية التخوم تلك ، اعجز من أن توفر الظروف المؤاتية ، وأن تقود تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تؤدي الى التحرر الاقتصادي من السيطرة الاستعمارية ، واشباع حاجات الأغلبية العظمى من الشعب[٦] . وانه على الرغم من أن ظروفاً معينة قد تهيىء لبعض البلاد في التخوم ، نمواً اقتصادياً سريعاً إلّا أن هذا النمو ، يظل مشوّها وتابعاً . وقد أثبتت دراسات جادة استمرار الفاقة ـ بل وأحياناً تزايدها ـ وتضخم مشكلات البطالة، في كثير من الدول النامية ، حتى بين تلك التي حققت معدلاً مرتفعاً نسبياً للنمو الاقتصادي .

هذا ، بالاضافة الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وتسارع زيادة المديونية ، ومن ثم طرح المفكرون قضية الحاجة « لتنمية بديلة » او « تنمية اخرى » تهدف الى الوفاء بالحاجات الاساسية للانسان ، والرفع المستمر لمستوى معيشته ، وتفجير كامل طاقاته وتطوير شخصيته ، واطلاق قدراته الابداعية ، وتتم عن طريق مشاركة الانسان في عملية التنمية ، مشاركة ديموقراطية، يكون هو محدد أهدافها وأداتها في الوقت نفسه .

كما أن اخفاق تجارب التنمية المفروضة من اعلى، والتي أهملت الهوية الحضارية للشعوب النامية ، واعتبرت الحضارة الغربية النموذج الوحيد الجدير بالمحاكاة والاتباع ، قد ادى الى مراجعات فكرية لمعنى ومفهوم الحضارة ، تأكد من خلالها فساد الادعاء ، أن الغرب وحده هو الذي يحمل مشعل « الحضارة » ! . . وإن حضارته وحدها ، تتضمن من القيم والاتجاهات ما هو ضروري للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . واكدت الاتجاهات الحديثة في ادبيات التنمية ،

---

(٦) انظر أهم تحليل لرأسمالية التخوم وأوجه قصورها :

Paul Prebisch, «A Critique of Peripheral Capitalism,» *CEPAL Review* (Etats Unis, Commission Economique pour L'Amérique Latine), no. 1 (First Semester 1976) and «Socio-Economic Structure and the Crisis of Peripheral Capitalism, *CEPAL Review,* no. 2 (Second Semester 1978).

على اهمية المحافظة على الهوية الحضارية لمختلف الشعوب ، لضمان المشاركة الايجابية للجماهير الواسعة في عمليات التغيير والتحرير المطلوبة . وإن اغلب الحضارات ، تتضمن عناصر ايجابية يمكن الاحتفاظ بها وتطويرها بما يناسب الاوضاع المتغيرة ، وبما يسمح بالجمع بين الأصالة والتجدد، دون تحطيم الشخصية الذاتية للمجتمع ، بل على العكس بتطويرها وتعميقها .

وكما مال المنظرون الرأسماليون بصفة عامة الى « تقديس » النموذج الرأسمالي للنمو ، واعتباره الحل الصحيح الوحيد لمشاكل التخلف ، ساد لفترة في الأدبيات الاشتراكية، وبصفة خاصة الماركسية ، النظر الى النموذج السوفياتي في التنمية والتصنيع وبناء الاشتراكية ، على أنه النموذج الوحيد الواجب اتباعه اذا ما اريد تحقيق تنمية سريعة ، وبناء مجتمع اشتراكي . وقد ساعد على ذلك أمران ، **الأول** هو الاعجاب بالسرعة التي امكن بها للدولة الاشتراكية الأولى ، أن تتغلب على آثار التخريب الاقتصادي الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى ، ثم الثورة فالحرب الأهلية وحرب التدخل ؛ وعلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائداً فيها ، وقدرتها على بناء صناعة مستقلة ومتقدمة وتحقيق إصلاح ونمو زراعي مكّناها من الانتصار على القوة العسكرية العاتية لألمانيا النازية ، ثم قدرة الاتحاد السوفياتي السريعة بعد ذلك على التغلب على التخريب الهائل الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ، دون مساعدات خارجية . اما السبب **الثاني** ، فيعود الى الركود الذي ساد الفكر الماركسي خلال فترة عبادة الفرد الستالينية ، وما نتج عنه من عدم امكان التفريق بين ما هو خاص ، وما هو عام في التجربة السوفياتية لبناء الاشتراكية ، وتحقيق التقدم الاقتصادي .

وقد ترتب على النقل الحرفي للتجربة السوفياتية في دول اوروبا الشرقية الاصغر حجماً وذات الظروف التاريخية المختلفة ، عدد من الازمات السياسية والاقتصادية التي طرحت ضرورة اعادة التفكير في مدى « قدسية » النموذج السوفياتي ، ومدى امكان تعميم التجربة السوفياتية سواء لتحقيق التنمية او بناء الاشتراكية . كما أن تخلي معظم القوى الوطنية في العالم الثالث ، عن المثل الأعلى الرأسمالي ، واختيار فصائل كثيرة منها للاشتراكية ، وعمل بعضها على تحقيق تنمية تستوحي التجارب الاشتراكية ، قد طرح عدداً كبيراً من القضايا التي ليس لها اجابة سابقة في الأدب التنموي الاشتراكي ، الذي عنى ببحث جذور التخلف ، أكثر مما اتجه نحو أساليب التنمية وسبلها . وكان في مقدمة تلك القضايا عدم انتماء هذه البلدان للحضارة الأوروبية ، وضعف قوى الانتاج فيها . وساعد على إعادة التفكير في هذا الشأن ، عودة الحيوية الى الفكر الماركسي بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي . وقد اصبح من المسلم به الآن من وجهة النظر الماركسية الاورثوذوكسية ، أن هناك طرقاً متعددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولبناء الاشتراكية . كما أن المنهج الماركسي ، أصبح متقبلاً عند مفكرين كثيرين لا ينتمون الى الأحزاب الشيوعية ، أو لا يتقبلون الجوانب الفلسفية من الماركسية .

وعلى الرغم من هذا التسليم ، فإن الخلافات العقائدية بين الاتحاد السوفياتي والصين ، وطرح الصين لنفسها كجزء من العالم الثالث في الجنوب الذي عانى السيطرة الاستعمارية ، والذي ما زال يعاني « التواطؤ » بين الاستعمار العالمي و « الامبريالية الاجتماعية » الجديدة

بالاضافة الى نجاح الصين في بناء نموذج مختلف للتنمية في ظروف تتصف بالكثافة السكانية العالية ومحدودية الموارد ـ خاصة الزراعية ـ بالنسبة لعدد السكان ، ورفع الصين لشعار الاعتماد على النفس ، والسعي لتحقيق تطور تكنولوجي في القطاعات التقليدية للانتاج والتركيز على اهمية المحافظة على الهوية الحضارية للشعب الصيني ، كل هذه الاتجاهات ، ألهبت خيال كثير من العناصر الثورية ، في اجزاء مختلفة من العالم التي مالت الى « تقديس » التجربة الصينية والدعوة الى اتباع الطريق نفسه للتنمية رغم اختلاف الظروف . وعلى الرغم من أن التجربة الصينية ، هي في ذاتها ، نتاج تطور تاريخي خاص بالصين ، وأن كثيراً من عناصرها ، يعكس الظروف التاريخية والموضوعية الخاصة بالمجتمع الصيني ، على أن التغيرات التي شهدتها الساحة الصينية مؤخراً واقدام الصين بعد « ماو » على الانفتاح على الغرب الرأسمالي، والنقد العنيف لفترة الثورة الثقافية ، ولبعض نواحي التجربة الصينية في التنمية ، قد أبرز أيضاً ، وفي الوقت نفسه ، أن أيّاً من النماذج العالمية للنمو لا يتمتع « بالقدسية » التي كان يعتقد أنها له بين أنصاره والمنحازين له .

إن زوال «قدسية » او « وثنية » النماذج المسبقة للنمو ظاهرة إيجابية . فهو يفتح المجال للتفكير الخلاق ، والبحث الموضوعي في الظروف السائدة واختيار افضل السبل لتحقيق التنمية بالانسان العربي ومن اجله مع المحافظة على الهوية الحضارية للأمة العربية . ولكن ذلك يعني في الوقت نفسه اهمية اختبار مدى صلاحية السبل المختلفة والدروب المتشعبة . ويتم ذلك أساساً بالاحتكام الى الدراسات المستقبلية التي تستشرف المستقبل في ضوء الاعتبارات البديلة والمتنوعة وتحاول التعرف على الاثر المحتمل للقرارات المتخذة الآن على الصورة المستقبلية للمجتمع العربي .

وأخيراً فإن سقوط وثنية النماذج قد فتح الباب أمام مناقشة أكثر عمقاً وتفصيلاً لمقومات التنمية وبحث متجدد عن معالجات مختلفة لتلك المقومات . وطرح امكانات وضرورة معالجات بديلة للقضايا المختلفة التي تواجهها المجتمعات المتخلفة ، وذلك في اطار اختياراتها الايديولوجية لنمط التنمية الاشتراكية أو الرأسمالية . وسوف ندلل على ذلك فيما يلي من خلال مثالين هامين لنعطي لمفهوم البدائل في التنمية دلالة محسوسة .

٢ ـ معالجات بديلة لبعض قضايا التنمية(*)

التكنولوجيا

ليس بمستغرب أن يقول بعض الدارسين العرب بأن التخطيط في مجال التكنولوجيا « ربما

(*) اعتمد هذا الجزء بصفة أساسية على مادة علمية اعدها د. علي نصار .

يكون أكثر اهمية للتنمية الوطنية من تخطيط الاستثمارات»(**)، فأهمية التكنولوجيا في التنمية ترجع لأسباب كثيرة منها(***) :

ــ ان التكنولوجيا يمكن النظر اليها كعامل من عوامل الانتاج ، فهي احد الموارد وهي التطوير لموارد جديدة .

ــ انها أصبحت أداة من أدوات الانفراج (أو القهر) الاجتماعي ، فهي قد تساعد كثيراً في تحسين نوعية اتخاذ القرار لتحقيق الاهداف الاجتماعية لسواد الناس ، كما يمكن أن تعين على التسلط عليهم .

ــ ان التكنولوجيا ، أصبحت اليوم العامل الذي يمكن أن ينسب اليه اتساق قوة العمل والقيم مع وسطها الانتاجي ، او اغتراب قوة العمل والقيم عن ذلك الوسط ، أصبحت إما مجالاً للارتقاء بالقيم الانسانية وإما أداة للوصول الى وجود انساني معدوم الدلالة .

فالحوار حول التكنولوجيا ، هو أيضاً حوار حول التمايز الحضاري ، وحول التواؤم مع البيئة ، وحول السعي الى المعدلات العالية للأداء الانساني ، وحول تنمية للموارد البشرية ، وحول الفهم السليم لحقيقة التنمية . لذلك لا بد من أن يتطرق الحديث عن التكنولوجيا الى جوانب من علوم الاجتماع والسياسة ، بل وعلم النفس السياسي أيضاً . وقد لاحظ بعض الكتاب لدى التعرض لموضوع مواءمة التكنولوجيا لمجتمع ما ، أنه تعرض «لمشكلة ، لها متغيرات كثيرة ، القليل منها له طابع تكنولوجي بحت ، فأغلبها يدخل في مجالات الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ، وهذه المتغيرات ، تكون معاً مجموعة الافتراضات التي تمثل اطاراً مرجعياً لنسق البحث والتطوير R & D»(٧) .

وأغلب ما سميناه بافتراض النمط الحضاري الغربي في الاستهلاك والانتاج والفن الانتاجي المتضمن في النماذج العالمية ، يختفي خلف افتراضات تكنولوجية في الهيكل ، والتقديرات لتكلفة وحدود الموارد والثوابت والمعاملات الفنية . وهذه تؤخذ عادة دون مناقشة . لنشرح على سبيل المثال هنا ما هو المقصود بالافتراضات التكنولوجية في تقدير موارد المستقبل .

(**) Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Interfutures, *The Problem of Technology Transfer between Advanced and Developing Countries* (Paris: OECD, 1978), Interim Reports, chap. 3: Ismail-Sabri Abdalla, «Appropriate Techniques and Technological Capacity in Third World Countries,».

(***) قارن ص ٤١ من مقدمة :
A.J. Dolman, ed., *Global Planning and Resource Management: Towards Decision-Making in a Divided World* (London: Pergamon Press, 1980).

(٧) Amilcar O. Herrera, «An Approach to the Generation of Technologies Appropriate for Rural Development,» in: A. B. Zahlan, ed., *Technology Transfer and Change in the Arab World* (London: Pergamon Press, 1978), p. 138.

إن تقديرات النماذج العالمية ، لا تتفاوت كثيراً فيما يختص بتقدير احتياطيات الموارد في العالم ومناطقه المختلفة[٨] . وهذا يعكس الفرض الضمني للتكنولوجيات نفسها على أنحاء العالم ومستقبل مناطقه المختلفة . ويقسم الاحتياطي عادة الى احتياطي « مؤكد » واحتياطي « محتمل » واحتياطي « مأمول فيه » . والاحتياطي المؤكد ، يمكن استغلاله في ضوء التكنولوجيات والاقتصاديات السائدة ، والاحتياطي المحتمل يمكن استغلاله باستخدام التكنولوجيات المتاحة ولكنه ليس يعد اقتصادياً . وافتراض ثبات الأوضاع التكنولوجية والاقتصادية ، لا يمكن الدفاع عنه. فدخول الجهد المحلي الحقيقي في عمليات الاستكشاف وتطوير الانتاج لحقول النفط مثلاً ، يمكن أن يحول جزءاً كبيراً من الاحتياطي المحتمل الى احتياطي مؤكد[٩] . وهذا بالفعل ما أثبتته تجربة المكسيك وتجربة الصين[١٠] وغيرهما .

وكمثال آخر ، نذكر أن الوطن العربي يحرق قدراً كبيراً من الغاز الطبيعي[١١] . وتصدير هذا الغاز محدود بقيود اقتصادية وتكنولوجية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات . ولكن هذه الاقتصاديات يمكن أن تتغير بشكل جذري في اطار عربي لاستغلال هذا الغاز ، في صناعات بتروكيماوية وكوقود . واذا ما نظرنا لوطن عربي يتكامل أو ينسق مع بعضه البعض ، فلن توجد في هذه الحالة مشكلات تكنولوجية مطروحة أمام نقل الغاز عند حديثنا عن الموارد العربية .

ويمكن أن تثور مناقشة من النوع نفسه حول الموارد الأرضية للزراعة . فقياس الموارد الأرضية الزراعية في المستقبل يفترض مسبقاً اقتصاديات وتكنولوجيات معينة للتوسع الأفقي في الأراضي غير المزروعة وكذلك للتوسع الرأسي لزيادة غلة الهكتار . وهنا يمكن أن تتفاوت تقديراتنا كثيراً للموارد الارضية الزراعية ما بين استمرار الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية في اقطار الوطن العربي من ناحية ، ومن ناحية أخرى افتراض مفاهيم مختلفة للتنمية ، تتضمن بالضرورة قياسات مختلفة للاقتصاديات ، واشكالاً مختلفة للتكنولوجيات ، التي يمكن أن تحدد لنا ما نعنيه بالأراضي « القابلة للزراعة » وبالطبع ، لم يكن هم الدراسات والنماذج العالمية مناقشة التخفيض الممكن في التكلفة ، إذا ما طورت جرارات محلية صغيرة الحجم لتناسب أكثر أنماط الحيازة في بعض مناطق من الوطن العربي ، كما فعلت الصين واليابان والهند . ولم يكن همها كذلك إضافة جزء من أراضي المراعي المتاحة بالصومال الى اراضٍ قابلة للزراعة . كذلك ، لم

---

(٨) H.S.D. Cole, *Global Models and the International Economic Order* (London: Pergamon Press, 1977), chap. 3, (ii).

(٩) هناك فرصة حقيقية لرفع نسبة المستخرج من النفط في العالم العربي بحوالى ٣٠ ـ ٤٥ بالمائة بطرق فنية متاحة ولكنها تتطلب تعاوناً عربياً في مجال البحث والتطوير . أنظر : ك . بالاسينو و ج. فافر ، « مستقبل تطور البحث الفني في مجال النفط ، » **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣ (١٩٧٨) .

(١٠) A.A. Meyerhaff, «Best Chances on Shore Are in China and Russia,» *Oil and Gas Journal* (August 1977) (special issue).

(١١) حرق العالم العربي ١٥ بالمائة من الغاز الطبيعي الذي اطلق في العالم في أوائل السبعينات . أنظر : مصطفى برهام ، « مشروعات استغلال الغازات الطبيعية في الدول العربية ، وضرورة تصنيعها محلياً ، » **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١ (١٩٧٧) .

تهتم مصادر المعلومات لهذه النماذج والدراسات ، بمقارنة مدى صعوبة استزراع بعض الأراضي غير القابلة للزراعة في الوطن العربي بأراضٍ أخرى ، تم استزراعها بتكاليف منخفضة وانتاجية معقولة في بلدان أخرى مثل الصين . ومن ناحية أخرى ، كان تحديد الأراضي القابلة للاستزراع في قاعدة المعلومات (التي ترتكز اليها النماذج العالمية والدراسات المستقبلية) قد قيد هذا المورد بالمتاح من المياه(١٢) والمياه هي ايضاً مورد ، تنطبق عليه المناقشة السابقة ، سواء من حيث ترشيد استخدامه أو المفاضلة بين الاستخدامات البديلة له . كذلك فتحقيق مشروعات أساسية لزيادة حصة الوطن العربي من المياه ، يجب أن يناقش في ضوء مفهوم التكامل والتنسيق بين بلدان العالم الثالث في مجال الموارد المائية .

وهكذا يمكن الاستطراد في مناقشة : كيف يمكن أن تتفاعل وتتكامل الموارد البشرية العربية لتغير مفهوم الموارد والامكانات ، ولتؤثر على الانتاجية وحدود الاستيعاب الاقتصادي ، بدلاً من الجمع الجبري البسيط في رقم يمثل اجمالي السكان ، أو إجمالي المتاح من مورد ما . . . الخ ! فكيف يمكن مثلاً ، أن نقيس المتاح من خام الفوسفات العربي ؟ إن القياس يختلف حسب ما اذا كان المقصود هو تصدير الجزء الاكبر منه ، عما اذا كان المقصود هو أقصى استفادة محلية منه ومن ما يخالطه من الثوريوم للجيل الحالي وللأجيال المقبلة . ومن المشروع أن نبحث فيها اذا كان من الممكن ، أن نضيف موارد طاقة أخرى متجددة من مجاري الانهار ، أو بالاستفادة من الشمس والمخلفات ، دون تكلفة رأسمالية بالغة . . أو نتساءل ما اذا كان من الممكن أن يكون للوطن العربي موارده من النحاس والرصاص والزنك من مناطق المنابع الحارة في قاع البحر الأحمر .

لقد اوضحت بعض الدراسات ، كيف يمكن أن تتفاعل طاقات البحث والتطوير في الوطن العربي ، بحيث تؤثر تأثيراً ملحوظاً على بعض معاملات وقيود التغير التكنولوجي لدى وضع أي نموذج لدراسة المستقبل . ففي قطاع النفط والغاز الطبيعي مثلاً ، نرى أن بوسع الطاقات العلمية العربية في تفاعلها ـ وليس في جمعها الجبري ـ أن تحقق الانجازات الآتية ذات الصلة الوثيقة بالتعبير عن التكنولوجيا ، في اي نموذج لاستشراف المستقبل .

- البحث عن معايير اقتصادية واجتماعية ، تعكس المصالح العربية أكثر مما تعكس المصالح العالمية واقتصاديات الشريك الاجنبي ، تحكم عمليات استغلال النفط والغاز المكتشف(١٣) .

---

(١٢) اعتمدت بيانات دراسة ميزاروفيتش في تقديرها للحدود القصوى للتوسع الرأسي في منطقتنا على دراسة Revelle التي ربطت تقديراتها بتوفر المياه بالمجاري النهرية حالياً ، انظر :
R. Revelle, «Will the Earth's Land and Water Resources be Sufficient for Future Population,» in: United Nations Conference on the Human Environment, Stockholm, 1972.

(١٣) قارن : عدنان الجنابي ، « الصياغات المختلفة لمعايير الاستغلال الامثل للموارد البترولية العربية ، » **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣ ، العدد ١ (١٩٧٧) . وبالفعل يوجد العديد من الانجازات في مجال زيادة درجة استغلال الآبار من الناحية الفنية ، ولكن القيود على استخدامها هي قيود اقتصادية ، ولكن السؤال : =

- التنسيق في مجال نقل التكنولوجيا لتفادي استيراد آلات تبدد الطاقة لمجرد ، أن الغرب في الظروف الحالية يريد التخلص منها .

- تبادل الخبرة في مجال ربط التعاقدات النفطية ، بتعاقدات رشيدة للتصنيع[١٤] ، ولقد حققت الجزائر بالفعل في هذا المجال العديد من التعاقدات الجديرة بالدراسة والتحليل .

- التعاون في مجال الاستيعاب وحل المشكلات الفنية والادارية وتوفير الوقود للطاقة النووية[١٥] ، اذا ما اتضح أن البديل النووي لا بد منه على المدى الطويل .

- استكمال الموارد والطاقات العلمية للبحث والتطوير في صناعات النفط التحويلية . يمكن للوطن العربي ، أو بعض من مجموعات من أقطاره ، انجاز الكثير من البحث والتطوير في تصنيع المواد الهيدروكربونية[١٦] . فالتكنولوجيا المطلوبة ، تتصل اتصالاً مباشراً بالعلوم الاساسية المتاحة للجميع ، وهي تكنولوجيا ناضجة لاقترابها من العلوم التطبيقية من البداية ، ومتقدمة بالمفهوم الغربي ، سواء في أساليب الانتاج أم في المنتجات ، ثم انها تكنولوجيا لا يتوقع أحد فيها طفرات كبيرة مفاجئة . لذلك ، فهناك فرص حقيقية للتطوير المحلي المبدع في البلدان النامية[١٧] . والتطوير التكنولوجي ، هو قلب هذه الصناعة وأساسها ، للتجاوب الكبير مع الطلب عليها ونتيجة للعائد الكبير المتوقع مع هذا التطوير[١٨] .

والخطوة التالية هنا تستدعي ضرورة مناقشة مفهوم « التنبؤ التكنولوجي » فلقد أسيء استخدام هذا المفهوم كثيراً في النماذج العالمية ، ثم ان بعض التنبؤات التكنولوجية المتضمنة في النماذج والدراسات العالمية تؤخذ كما هي دون مناقشة ـ ذلك بالاضافة الى الوهم الشائع حول التطوير التكنولوجي أحياناً ، كأنه متغير مستقل عن باقي الهيكل الاقتصادي الاجتماعي ، أو

= اقتصادية من وجهة نظر من؟ انظر عدة مقالات تعرض هذه الانجازات في :
Oil and Gas Journal: Petroleum 2000 (August 1977), pp. 229-275 (special issue).

(١٤) قارن : احمد القشيري ، « الاستقرار والتطور في الاساليب القانونية المستخدمة من قبل الدول الآخذة في التصنيع ، » **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٢ ، العدد ٣ (١٩٧٦) .

(١٥) قارن : يوسف رشيد وعدنان شهاب الدين ، « مستقبل توازن الطاقة النفطية والنووية في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، » **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٢ ، العدد ٢ ، (١٩٧٦) ، ص ٤١ .

(١٦) عبد العزيز الوتاري ، « البحث والتطوير في صناعات البترول التحويلية ، » **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١ (١٩٧٧) .

(١٧) لقد نجحت المكسيك في ذلك نجاحاً كبيراً ، فحوالى ٧٠ بالمائة من الاحتياجات التكنولوجية لصناعة البترول المكسيكية تم تطويرها من مصادر وطاقات علمية وايدي عاملة مكسيكية . وتنمو نشاطات المعهد المكسيكي المسئول عن ذلك الابداع بمعدل ٢٠ بالمائة سنوياً ويتولى الآن نقل التكنولوجيا الى خارج المكسيك . انظر :
Organisation of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), «OAPEC Field Report on Mexico,» pp. 43-49.

(١٨) استردت Standard Oil ما أنفقته في ٤ سنوات على برنامج للبحث والتطوير للبتروكيماويات ، كعائد في ١٣ سنة فقط . انظر : الوتاري ، « البحث والتطوير في صناعات البترول التحويلية ، » .

كأنه نبت شيطاني ، لا يمكن التحكم في اتجاهاته . فبالاضافة الى المناقشة التي بدأناها في الفصل الأول من هذا الكتاب حول المفهوم الحقيقي لاستشراف المستقبل في كلٍ واحد ومتسق ، نحب هنا أن نضيف بعض النقاط المتصلة مباشرة بالتنبؤ التكنولوجي .

إن بعض المناهج ، التي استخدمتها النماذج العالمية في التعبير عن اتجاهات التغيرات التكنولوجية في المستقبل ، كانت في الحقيقة تعكس قصور النظرية الاقتصادية في تأصيل الظواهر التكنولوجية حول علاقاتها التبادلية مع الظواهر الاقتصادية . وعبر زمن طويل عالجت الكينزية والنيوكلاسيكية التغيرات الفنية ، وكأنها خارجة عن النظام الاقتصادي لدرجة كبيرة . فتلك النظريات ، تعالج عادة الآثار المترتبة على التقدم التكنولوجي ، ولكنها لا تحلل العوامل الحاكمة لهذا التقدم حتى الاقتصادية منها . هذا التراث التاريخي ، قد جعل التغير الفني يحظى دائماً بأقل قدر من الاهتمام لدى دراسة النمو في الأجل الطويل . ويتفق بعض من كتب حول مكانة التنبؤ بالتغير الفني ـ أو التكنولوجي ـ في الدراسات المستقبلية ، على أن « مقدرتنا على التنبؤ بمعدلات وطبيعة آثار التغيرات الفنية بشكل إجمالي ، لم تتحسن كثيراً منذ مالتوس وماركس »[١٩] . وذلك رغم تأكيد الماركسية التقليدي على أهمية العامل التكنولوجي ، ورغم الاعمال السابقة لبرنال ، ورغم لاعمال المكثفة في العشرين سنة الأخيرة حول « البحث والتطوير ـ R & D وآثاره والعوامل التي تحكم انتشاره »[٢٠] .

وبسبب هذه الأزمة التي قيدت سلامة التنبؤ بالآثار التكنولوجية الاجمالية على الهيكل الاقتصادي ، نلاحظ أن العديد من النماذج العالمية قد استخدمت الاتجاهات الاحصائية للتغير التكنولوجي المشاهدة في الماضي بالبلدان الصناعية المتطورة في التنبؤ باتجاهات التغير التكنولوجي المستقبلي للبلدان النامية، وقد تم ذلك دون مناقشة نظرية . هذا ما حدث ـ على سبيل المثال ـ في المعاملات الفنية المتضمنة في قطاعات الزراعة وتلوُّث البيئة وفي معاملات رأس المال / الانتاج في دراسة حدود النمو[٢١] . وهذا ما حدث أيضاً بالنسبة للمعاملات الفنية المتضمنة في تحليل المدخلات والمخرجات ، وفي قطاع التلوث لاقاليم العالم المختلفة ، في دراسة ليونتييف[٢٢] ، وهكذا . ويكمن الأساس لهذا المنهج في عدم امكان تكرار هذه المعاملات المستعارة من البلدان الصناعية المتطورة في الهياكل المستقبلية للبلدان النامية . فالتجارب والظروف التاريخية التي تراكمت فيها هذه الاتجاهات للتغير الفني وفي البنى الاقتصادية غير قابلة

---

(١٩) Christopher Freeman, et al., «Policies for Technical Change,» in: Christopher Freeman and Marie Jahoda, eds., *World Futures: The Great Debate* (Falmer, Brighton: University of Sussex, 1979), p. 207.

(٢٠) حول دراسات العشرين عام الاخيرة ، قارن : المصدر نفسه ، ص ٢٠٧ ـ ٢١٣ و ٢٢٣ ـ ٢٢٧ .

(٢١) وقد وجهت لهذه الافتراضات انتقادات عديدة نجدها في :
C. Julien and C. Freeman in: H.S.D. Cole et al., eds., *Thinking about the Future: A Critique of the Limits to Growth* (London: Ghatto and Windus, 1973).

(٢٢) أنظر عرضاً لهذه الانتقادات لافتراضات ليونتييف في :
Cole, *Global Models and the International Economic Order*, chap. 3, (ii), and Freeman, et al., «Policies for Technical Change,» pp. 207-213.

للتكرار . فلا البلد النامي قادر في المستقبل على نقل موارد طبيعية رخيصة ، كما فعل الاستعمار بالبلدان النامية ، ولا تكنولوجيا الغرب في المستقبل - من حيث أثرها على البنى ، وفي ضوء الأزمات العالمية في الطاقة والغذاء والتلوث وفي ضوء المعدلات المتصاعدة للابداع التكنولوجي المتاح في السوق العالمية - سوف تكون اعادة انتاج لتكنولوجيات قديمة .

لذلك فإن تفادي الوهم والمغالطات والمحاذير المتصلة بالتنبؤ التكنولوجي هو دعوة الى تأصيل نظرية للتنمية تجد فيها التشابكات والآثار المتبادلة (بين التغير الفني من ناحية وباقي مجمل النسق السياسي الاقتصادي الاجتماعي من ناحية أخرى) المكان المناسب . وهو دعوة لاستقراء المعرفة حول اتجاهات الانجازات في العلوم الاساسية ، وتهيئة الظروف والبنى المناسبة للاستفادة من هذه الانجازات . وعلى عكس ما يظن البعض ليس القول بضرورة اختيار التكنولوجيا الملائمة تسليماً بعجز دول العالم الثالث عن استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجي بحيث يتعين عليها أن تقنع بما يهجره الغرب المتقدم من تكنولوجيا . انما هي حرص على ابراز التشابك والتفاعل بين التكنولوجيا والبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية من منظور تطوري . ولذلك ، فإن أي تصور للمستقبل العربي مثلاً ، يتعين أن يأخذ في تقديره المنجزات المتوقعة في العلم والتكنولوجيا تمهيداً لاختيار الملائم منها . ومن ثم ، فلا بد من تلمس اتجاهات الانجازات في العلوم الاساسية . ونبدأ ذلك بتحديد الاطار المتوقع ، أن تحدث فيه هذه الانجازات وتطبيقاتها التكنولوجية . والمتوقع هو أن ظاهرة تركز البحث العلمي والتكنولوجي أو ما يسمى « العلم الكبير »[(٢٣)] سوف تستمر في المستقبل بما يعنيه ذلك من تركز للطاقات البحثية والتمويلية في حل مشكلات محددة سلفاً . وصحيح أن ذلك سوف يرتبط بتنامي دور الدولة في ذلك[(٢٤)] ، بالاضافة الى دور الشركات متعددة الجنسيات . على ذلك ، فإن تطبيقات البحث العلمي في العلوم الاساسية ، سوف يحكمها نوع ومصدر الطلب على التطوير التكنولوجي[(٢٥)] ، والطلب الأساسي على التطوير التكنولوجي في الشركات ، متعددة الجنسيات يأتي من البلدان الصناعية المتطورة[(٢٦)] . كذلك ، يجب أن نذكر في هذا المقام ، أن الحلول التكنولوجية الجديدة لن تكون أفضل الحلول وأنسبها لكل البشر . فالتطور التكنولوجي ، تم منذ بدء الثورة الصناعية تحت تأثير عاملين ، الأول رغبة المنتج في تعظيم الربح ، والثاني متطلبات الدولة العسكرية . وليس في أي منهما ضمان كافٍ لعقلانية

---

(٢٣) يستخدم تعبير «العلم الكبير Science» اشارة الى تركزه الشديد وقياساً على تعبير Big business .

(٢٤) قارن :

National Institute for Research Advancement, «Japan Toward the 21 st Century,» Tokyo, August 1978.

(٢٥) المعاملات بين البلدان النامية والمتقدمة في سوق التكنولوجيا لا تتعدى نسبة ١٠ بالمائة .

(٢٦) قارن :

F.R. Sagasti, «Knolwledge Is power,» *Mazingira,* no. 8 (1979).

بالاضافة الى التوجه الى طلب البلدان الصناعية المتطورة يبين ساجستي أن اكثر من ٥٠ بالمائة من الاستثمار في العالم والتكنولوجيا في العالم موجه لانتاج أسلحة متطورة ، وأن حوالى ٢/٣ المتبقي موجه لانتاج سلع غير ضرورية .

الاختيار . كما أن سمة العصر هي التداخل المتزايد بين الدول والشركات ، متعددة الجنسيات في مجال البحث والتطوير .

وإذا حاولنا تجميع الانجازات والتطبيقات المتوقعة للعلوم الاساسية في موضوعات عامة ، لوجدنا أنها تشمل : الثورة في العلوم البيولوجية ، الثورة في مجال الاعلامية والحاسبات الالكترونية ، استخدام مصادر الطاقة المتجددة ، البحث عن مصادر جديدة للغذاء ، البحث عن مصادر جديدة أو بديلة للمعادن ، وتطوير آفاق جديدة لاستخدام الطاقة النووية . والشيء الذي يثير الاهتمام ، حقاً أنه ربما باستثناء التطبيقات النووية فإنه يمكن لتجمعات من البلدان النامية إنجاز الكثير في مجالات التطبيقات الأخرى ، ذلك لو أمكن فيها تجميع مواردها وطاقاتها العلمية لذلك . فالعلوم الاساسية لهذه الانجازات المتوقعة متاحة دائماً ، ويمكن التقدم لصوغ حلول تكنولوجية مناسبة للبيئة والظروف بدءاً بالجهد العلمي المحلي .

وفيما يتعلق بتطبيقات الثورة في العلوم البيولوجية والمتمثلة في استخراج الطاقة البيولوجية وبفضل انتاج المخصبات البيولوجية ، والحصول على مصادر جديدة للغذاء ، وتطبيقات الصناعات البيولوجية ، والهندسة البيولوجية ، فإن المعرفة متاحة بالنسبة لهذه التطبيقات(٢٧) ، بما في ذلك نواحي الهندسة البيولوجية(٢٨) . ويمكن للبحث العلمي العربي الوصول الى انجازات تكنولوجية محلية فيها ، بل ان ملامح بعض البدايات ، قد ظهرت بالفعل في الوطن العربي ولا سيما في السعودية ومصر في انتاج بروتين الكائنات الوحيدة الخلية المشتق من الغاز ، وإن كانت هذه الانجازات تربط نفسها حتى الآن بالبحث العلمي الغربي .

أما تطبيقات الثورة في الاعلامية والحاسبات الالكترونية ، فباستثناء التطبيقات التي تسعى للاصغر دائماً(٢٩) ، فإن العلم الاساسي متاح دائماً . بل إن التطوير التكنولوجي والصناعات القائمة على ذلك كان أحد القطاعات التي رشحها بعض المتخصصين العرب لتكون قطاعاً رائداً في مستقبل الصناعة العربية(٣٠) .

---

(٢٧) قارن : ادجاردا سيلفا وآخرون ، « تكنولوجيا ميكروبية متكاملة للبلدان النامية : نقطة انطلاق للتقدم الاقتصادي ، » العلم والمجتمع (رسالة اليونسكو) ، (ايلول / سبتمبر - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨) .

(٢٨) قارن ورقة أساسية مقدمة في مؤتمر :
United Nations Industrial Developmental Organisation (UNIDO), Exchange of Views with Experts on the Implications of Advances in Genetic Engineering for Developing Countries, Vienna, February 1981, Draft Report.

(٢٩) Micro-Processors.

(٣٠) اسامة أمين الخولي ، العلم والتكنولوجيا في مصر في اطار تصور طويل الأمد حتى عام ٢٠٠٠ ، مجموعة مصر سنة ٢٠٠٠ (القاهرة : معهد التخطيط القومي ، ١٩٧٧) .

(٣١) قارن : عبد العزيز أمين ، « مع مسيرة العلوم نحو المستقبل ، » عالم الفكر ، السنة ١٠ ، العدد ٤ (كانون الثاني / يناير - آذار / مارس ١٩٨٠) ، ص ١٧٦ - ١٧٧ و محفوظ غانم ، « مصادر جديدة للغذاء ، » عالم الفكر ، السنة ٣ ، العدد ١ (نيسان / ابريل - حزيران / يونيو ١٩٧٣) ، ص ١٤٥ - ١٦٥ .

وقد تكون للوطن العربي ، كمثال لتجمع أقطار نامية تسطع فيها الشمس أغلب ايام السنة ، ميزات نسبية في مجالات المصادر المتجددة للطاقة وتطبيقاتها في مجالات الزراعة والغذاء[٣١] . وتوافر كل من الغاز الطبيعي والشمس في الوطن العربي اذا ما قورن بالعلم الاساسي المتوافر حالياً يسمح بالتأكيد بالكثير[٣٢] في مجال تطوير النباتات ، وتجفيف وحفظ المحاصيل، وزراعة الأراضي غير المروية ، وانتاج الغذاء من الغاز الطبيعي ، وتطوير بدائل للمعادن . وعندما نكون بصدد « استشراف » مستقبل التغيرات التكنولوجية المتضمنة في الهياكل الاقتصادية الاجمالية ، وعبر بدائل شاملة لمجمل النسق السياسي والاجتماعي . هنا سوف يمدنا العديد من الخبرات المقارنة الأخرى بقياسات لاتجاهات تغير المعاملات الفنية وغيرها ، بالاضافة الى بعض القياسات الجزئية من بلدان نامية ، التي نتعرض لها في نقاط متناثرة من هذا الباب تباعاً ، هناك بعض القياسات الاجمالية من الصين قبل الثورة وبعدها ، عندما تم إعادة توجيه الهيكل الاقتصادي في ضوء اشباع الحاجات الاساسية والاعتماد على النفس[٣٣] ، وهناك العديد من القياسات الاجمالية من الاقتصاد الياباني التي تميز ـ مقارناً بالغرب الصناعي ـ بالتدخل الواعي لترشيد استخدام الموارد على المدى الطويل والاستفادة بالميزات المحلية وتفادي التبعية للخارج كلما أمكن[٣٤] . وبالاضافة الى ذلك تثبت المقارنة بين التطوير التكنولوجي في اليابان ، وما يقابله في الغرب الصناعي ، الفرق في المعاملات الفنية بينهما .

٣ ـ التنمية البيئية

عني معظم واضعي النماذج العالمية بقضيتين من قضايا البيئة هما : محدودية الموارد الطبيعية ، وظاهرة التلوث[٣٥] . وربما كان من بين أسباب هذا الاختزال لقضايا البيئة وعلاقتها

---

(٣٢) أنظر : سلوين اينزر وآخرون ، «امكانيات العالم الغذائية، العشرون سنة القادمة ،» المجال (ايلول / سبتمبر ١٩٧٩) ، وهو ترجمة لمقال نشر في مجلة *Futurist* عام ١٩٧٨ .

(٣٣) وتتاح بعض هذه القياسات الاجمالية للتغير الفني بالهيكل الاقتصادي الصيني في :

Edward L. Wheelwright and Bruce Mc Farlane, *The Chinese Road to Socialism: Economics of the Cultural Revolution,* forward by Joan Robinson (New York: Monthly Review Press, 1970); Akio Hosono, «Industrial Development and Employment: The Experience of Asian and Latin American Development Strategy,» *CEPAL Review,* no. 2 (Second Semester 1976); S. Swamg, «Economic Growth in China and India,» *Economic Development and Cultural Change,* vol. 21, no. 4 (July 1973), and T.G. Rawski, «Economic Growth and Employment in China,» *World Development,* no. 8 / 9 (1979).

(٣٤) انظر في ذلك :

Industrial Research Institute, «The Role of Technology in the Change of Industrial Structure,» Tokyo, April 1978.

(٣٥) Abdalla, «Alternative Patterns...,».

بالتنمية حقيقة أن كلا من الموارد الطبيعية ، وظاهرة التلوث قابل للقياس ، ومن ثم للمعاملة الرياضية في اطار النماذج . وإن كان اهمال الجوانب الأخرى يعد نقصاً يعاب على واضعي النماذج . وتميز النموذج الذي اعتمد عليه تقرير نادي روما الشهير « حدود النمو »[٣٦] أولاً بالتركيز الكبير على هاتين القضيتين ، وثانياً بالنظرة التشاؤمية القوية اليهما . فخلاصة ما ينتهي اليه ذلك التقرير هو انّ موارد الكرة الارضية مهددة بالنضوب تباعاً، وفي أمد زمني قريب نسبياً، وأنّ التلوث سيصل الى مستويات لا تحتمل، وكلا الامرين يشترك في وضع حدود للنمو الاقتصادي لا يمكن تجاوزها دون هلاك البشر. ومن ثم لا بد من البدء فوراً في الحد من تزايد عدد سكان الارض، ومن الهبوط بمعدلات النمو، ولم يكن الموقف من قضية السكان أمراً جديداً، فمنذ الخمسينات والستينات تقرع طبول الغرب نغمة «خطر الانفجار السكاني» المسؤول عندهم عن بؤس العالم الثالث حالياً، والمنذر بخراب الارض مستقبلاً. ولذلك كان موضوع النمو الاقتصادي الذي وضعه أصحاب التقرير في عنوانه أهم ما لفت اليه الانظار لا بين المتخصصين وحدهم، بل بين الملايين الذين قرأوا هذا التقرير[٣٧] او تلخيصاً لنتائجه. وظهرت بين الاقتصاديين مدرسة تنادي بتجميد معدلات النمو فوراً[٣٨]. وليس ثمة حاجة الى الاطالة في معنى هذا الاتجاه بالنسبة لبلدان العالم الثالث. فإذا كان من المتصور نظرياً، والمرغوب فيه في احيان كثيرة، تخفيض معدلات نمو الانتاج المادي في الدول الصناعية تأسيساً على ما وصلت اليه تلك الدول من وفرة ملموسة، فإن الدعوة لهذا التخفيض في العالم الثالث هي دعوة للتخلي عن التنمية والرضا بالبؤس الشائع في ربوعها.

ولم تنح النماذج كلها منحى نادي روما ، بل إن الهدف الأساسي مثلاً من النموذج الذي وضعته مؤسسة باريلوتشي[٣٩] هو اثبات أن الموارد الطبيعية تكفي للوفاء بالحاجات الأساسية للبشرية كلها بشرط اجراء تغييرات أساسية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي . ونموذج مويرا الذي اهتم قبل كل شيء بالموارد الغذائية ، يبين أنه من الممكن أن يضاعف العالم المعروض من الغذاء ثلاثين مرة حجم المعروض الحالي اذا جرى ترشيد كل الظروف التي يتحكم فيها الانسان . وتظهر هذه الدراسة أن المشكلة ، ليست في الامكانات الطبيعية ، ولكنها في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على أداء عوامل الانتاج . كذلك عالج ليونتييف مشكلتي الموارد والتلوث بتحفظ . فهو يرى ، أن محددات النمو حتى نهاية القرن الحالي على الأقل ذات طبيعة سياسية واجتماعية وتنظيمية بالدرجة الأولى وليست مشكلة موارد عينية . فتلك الموارد لن تنفد في هذا الاجل ، بل سترتفع الأسعار النسبية لمعظمها فحسب ، أما التلوث فقد ذهب ليونتييف الى أنه يمكن السيطرة عليه وحسب، في نموذجة

---

(٣٦) انظر الفصل الأول .

(٣٧) ترجم « حدود النمو » الى ثماني عشرة لغة وأعيد طبعه في كثير منها .

(٣٨) اطلق عليها اسم Zero Growth School .

(٣٩) انظر الفصل الأول .

تكلفة وسائل الحد من التلوث . ودون عودة الى عرض كل النماذج العالمية والدراسات المستقبلية الدولية لتحديد موقف كل منها من قضية الموارد الطبيعية النافدة وقضية التلوث ، يمكن أن نقول من ناحية ، ان تعديل الأوبك لأسعار النفط ـ أو ما سمي في الغرب بالصدمة النفطية Oil Shock ـ واحتمال امتداد الظاهرة الى مواد أولية ألف الغرب الحصول عليها بلا قيود ، وبأسعار رخيصة طرح مشكلة اقتصادية حقيقية على العالم الصناعي كان من المتعيّن عليه أن يتخذ ما يلزم من تدابير لمواجهتها . كما يمكن أن نقول ، من ناحية أخرى ان الرأي العام الغربي أصبح حساساً بالنسبة للتلوث وضرورة حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة . وغدت تلك أموراً واردة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، التي تتبناها حكومات تلك البلدان .

وباستثناء أقلية نشطة لا يستهان بها تطالب بإعادة النظر في أساليب الحياة ، وبالتالي أساليب الانتاج ، حماية للبيئة الطبيعية وارتقاء بنوعية حياة الانسان[٤٠] ، وكذلك حركات المستهلكين المنظمة التي تفضح كذب الاعلان عن بعض المنتجات أو تكشف ما لها من آثار جانبية ضارة[٤١] ، يمكن تلخيص الاتجاهات السائدة في الدوائر المسيطرة من حكومات وشركات متعددة الجنسيات على النحو التالي :

- في مجال التلوث اتجه التحرك السريع الى انتاج وسائل تخفيض التلوث أو ما يسمى Pollution abatement devices ووضع مواصفات نمطية لانتاج بعض السلع (مثل السيارات) تقلل من التلوث وحظر استخدام بعض الكيماويات في صناعة الدواء أو المبيدات لما لها من آثار جانبية خطرة .
- أما في الأمد الأطول فالأرجح أن يكون الاتجاه هو عدم التوسع في الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة ، وبناء الوحدات الجديدة منها في بلدان العالم الثالث ، تحت رعاية الشركات متعددة الجنسيات وهو حل يبدو كأنه استجابة لرغبة بلدان العالم الثالث في التصنيع السريع ، ولا سيما أن الصناعات المرشحة للانتقال الى العالم الثالث ، جرى العرف على أن بعضها من مقومات التصنيع الاساسية . وفي دراسة نشرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) نجد قائمة الصناعات التالية : تكرير البترول ، الحديد والصلب ، التصنيع الأولي للمعادن غير الحديدية، الورق ومنتجاته ، بعض الصناعات الكيميائية . . . الخ[٤٢] . وليس في هذا الاتجاه ما يتعارض ومصالح البلدان الصناعية والشركات متعددة

---

(٤٠) نعني هنا ما يسمى بالحركة البيئية : Ecological Movement ـ التي لفتت الأنظار مثلاً بمقاومتها المستمرة للتوسع في الطاقة النووية ، وكذلك بما حصلت عليه من أصوات في انتخابات البرلماني الأوروبي (٤ بالمائة من إجمالي الأصوات) .

(٤١) نقصد هنا حركة المستهلكين : Consumers Movement ـ التي نشطت منذ عدة سنوات في الولايات المتحدة أولاً ثم في أوروبا الغربية الى حد اصبحت تعد فيه من جماعات الضغط : Pressure Groups .

(٤٢) انظر :
Charles Pearson, «Implication for Trade and Investment of Developing Countries of the United States Environmental Control,» United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), (E-H-11 D.5).

الجنسيات . فهذه الأخيرة تنادي بأن تركز البلدان الصناعية جهودها على تطوير الصناعات الكثيفة التكنولوجيا والحاكمة بطبيعتها لأنشطة اقتصادية متعددة أينما استقرت تلك الأنشطة . وهذا هو الرد الذي يعدونه في مواجهة مطالبة العالم الثالث باعادة النظر في التقسيم الدولي للعمل .

- أما فيما يتعلق بالموارد المعدنية فمن المتوقع تزايد تدويرها أو تكرار استخدامها recycling مع البحث عن بدائل أرخص لعدد كبير منها . ويصاحب ذلك تأكيد قبضة الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الموارد المعدنية بأساليب جديدة تتضمن تقبل اجراء عمليات التصنيع الأولية للمعادن حيث توجد مناجمها وكذلك تصنيع بعض المواد الوسيطة في بلدان العالم الثالث . فالأمر الوحيد المهم في نظر الشركات متعددة الجنسيات هو أن تظل نسب التبادل التجاري terms of trade دائماً لصالحها . وهي تتحكم في حركة التصنيع العالمي عند المنبع وعند المصب ، اي عند توريد الآلات والمعدات والمعرفة الفنية بالأسعار التي تحددها ، وعند تسويق منتجات بلدان العالم الثالث في الأسواق العالمية وما يتصل بذلك من أعمال النقل والتأمين والتمويل والاعلان . . الخ . وليس هنا مجال الافاضة في شرح الأساليب والآليات التي تعتمد عليها تلك الشركات في تعظيم ربحها واحكام سيطرتها[٤٣] .

- وفي مجال الطاقة يبرز اتجاهان متلازمان . الأول ما سمي باجراءات المحافظة على الطاقة ، وذلك بالحد نوعاً ما من اشكال الاستهلاك المبددة للطاقة ، ومراعاة ارتفاع أسعار الطاقة في التطوير التكنولوجي الجديد . والثاني ، هو التدني بمستوى الاعتماد على النفط الى أدنى ما يمكن . ويتمثل هذا من ناحية أولى في العودة الى استخدام الفحم بعد طول اهمال ، ومن ناحية ثانية في تطوير مصادر جديدة للطاقة بدءاً من التوسع في الطاقة النووية وتطويرها بحيث تنتقل من تكنولوجيا التفتيت fission الى تكنولوجيا الانصهار fusion الى استخدام الطاقة الشمسية والحرارة الأرضية وحركة المد والجزر في المحيطات وقوة الريح . . . الخ . وقد ينفع في هذا المقام أن نشير الى سياسة السعرين التي تطبقها الدول الصناعية فيما يتعلق بالنفط . فعن طريق الضرائب وغيرها يباع النفط ومنتجاته للمستهلك بأسعار أعلى بكثير من تلك التي تعكسها أسعار الأوبيك وذلك للحد من استخدامه من ناحية ، ولجعل استغلال مصادر الطاقة الأخرى مجدية اقتصادياً رغم ارتفاع تكاليفها .

وحقيقة الأمر ، أن أزمة الموارد الطبيعية وقضية التلوث ، ترتبطان أوثق الارتباط بنمط النمو الرأسمالي في الغرب . لقد نمت الصناعة في الغرب في ظروف كانت فيها دوله تسيطر سيطرة كاملة على موارد العالم الطبيعية كلها . وكان الفكر الاقتصادي السائد يؤكد أن تلك الموارد متوافرة في الطبيعة بلا حدود ، وأن بعضها منحة من الطبيعة ، لا تكلفة له وبالتالي لا

---

(٤٣) انظر في ذلك : اسماعيل صبري عبدالله ،نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية (القاهرة : ١٩٧٦) ، والمراجع المشار اليها فيه ، وحسام عيسى ، الشركات متعددة القوميات (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠) .

سعر له . وكانت كتب الاقتصاد المدرسية تذكر الموارد الطبيعية كأحد عناصر الانتاج التي تحكم سعرها قوى العرض والطلب ، أو التي ليس لها سعر أصلاً مثل الماء والهواء . وعلم الاقتصاد لا يعنى الا بالسلع النادرة ، أي التي لها تكلفة انتاج . وفي المستوى الفلسفي كان جوهر التقدم هو سيطرة الانسان على الطبيعة لينهل من ثرواتها كيف شاء ، كما لو لم يكن الانسان نفسه جزءاً من الطبيعة . وفي هذا الاطار من الفكر السائد والموارد المتاحة بأرخص التكاليف لم يكن التطوير التكنولوجي يأخذ في حسبانه أن بعض الموارد الطبيعية ليست الا مخزوناً تراكم منذ ملايين السنين وأنها بالتالي لا بد من أن تنفد في يوم من الأيام . والواقع أن تدخل الانسان يمكن أن يخل حتى بضمان التدفق المستمر والمنتظم للموارد المتجددة . وخير مثال على ذلك أن الخشب يتجدد في الغابات ، ولكن ازاحة الغابات لاستغلال الأراضي في الزراعة أو لاقامة المدن والمطارات والمصانع والطرق وما اليها هبط بمساحة الغابات الى الحد الذي أثر في معدلات انتاجها ، وانعكس في الأزمة الراهنة في الخشب وأزمة الورق الذي يصنع من لب الخشب . أما تبديد المصادر المختزنة فإن مثله الرهيب هو ما أدى اليه توافر النفط في مرحلة معينة بسعر رخيص من تشكيل لمجتمع الاستهلاك على أساس الاعتماد على النفط ، وفي المقام الأول من ذلك ذيوع استخدام السيارة الخاصة بحيث وصل عددها في الدول الصناعية في المتوسط الى سيارة لكل شخصين . إنه امر يضع المجتمعات الصناعية أمام مشكلات عصيبة[٤٤] .

إن لكل فن انتاجي منتجاً تكنولوجياً محدداً لمجتمع معين في زمن معين يتم تطويره في ضوء المعرفة العلمية المتاحة ، وكذلك في اطار الموارد الطبيعية التي يسيطر عليها هذا المجتمع والفلسفة الحضارية التي تسوده، والمصالح الاقتصادية، التي تحكمه. ومن ناحية أخرى حكم نمو الرأسمالية مقولة ان المصلحة العامة للمجتمع تتحقق تلقائياً من خلال صراع الأفراد ، لتعظيم ربح كل منهم (حالة المنتجين) او تعظيم المنفعة التي يحصل عليها (حالة المستهلكين) . وليس هنا مقام الحكم على سلامة هذه المقولة ، وإن ما يعنينا أنها أدت الى إجراء حسابات اقتصادية قاصرة . فهذه المقولة تعني أن كل فرد منتجاً كان ، أم مستهلكاً يتخذ قراره في ضوء حساباته الخاصة .

وكانت القرارات التي شكلت اقتصاد الدول الصناعية ، هي في الواقع قرارات المنتجين . فالمنفعة أمر ذاتي يستحيل قياسه ، وعادات الاستهلاك يفرضها النمط الاجتماعي السائد ، أكبر مما تحددها قرارات فردية من ملايين المستهلكين، وتلك القرارات في جميع الأحوال تتأثر ابعد التأثير بالاعلان وغيره من فنون التسويق . أما الربح فأمر موضوعي قابل للقياس معبر عنه نقدياً . والمنتج لم يعد فرداً ، وإنما غدا شركات ، ثم شركات كبيرة تملك بالفعل وسائل اجراء الحسابات الدقيقة . وفي اقتصاد السوق يتوقف تعظيم ربح أي منتج على أمور ثلاثة : تكلفة الانتاج ، حجم السوق ، سعر المبيع . وفي مراحل نمو الرأسمالية الأولى ، لم تكن للمنتجين سيطرة كاملة على الأسعار . ولذلك تركز الجهد في المقام الأول ، على تخفيض تكلفة الانتاج . ومن أهم

---

(٤٤) انظر :
L.R. Brown, C. Flavin and C. Norman, «The Future of the Automobile in an Oil-Short World,» *Worldwatch Paper* no. 32 (September 1979).

الوسائل لذلك ، تحميل المجتمع أو البيئة أجزاء من التكلفة مثل التخلص من النفايات في مجاري الأنهار، أو من خلال وسائل جمع النفايات التي تنظمها السلطة العامة أو الاستفادة من قرب ميناء أو شبكة سكك حديد أو مدينة تشكل سوقاً كبيرة . . الخ . مما يسمى **الوفورات الخارجية** externalities . كذلك فإن تخفيض تكلفة انتاج الوحدة من سلعة معينة يرتبط بزيادة حجم الانتاج والمبيعات ، أو ما يسمى **وفورات الحجم** economies of scale ولو أدى هذا ، الى تركز الانتاج الصناعي في وحدات ضخمة مما يعطي ظاهرة التلوث أبعاداً خطرة . وفي سبيل زيادة المبيعات ، كان على المنتجين أن يدفعوا المستهلكين الى زيادة الاستهلاك دفعاً بالاعلان وتنويع أشكال السلع والترويج لسلع لا أهمية لها ، اطلاقاً مع ما في هذا الاستهلاك المحموم من تبديد للموارد .

وبعبارة أخرى ، لم يكن المنتج مطالباً بأكثر من تعظيم الربح . ولم يكن عليه أن يدخل في حساباته التكلفة التي تقع على المجتمع . وما زالت الحسابات الاقتصادية في تحليل المشروعات تقوم أساساً على **الحساب الوحدي** micro-calculation ولا يتولى أحد بشكل منتظم أجراء **الحسابات الجمعية** macro-calculations التي تتجاوز مجرد جمع الحسابات الوحدية ، لتأخذ في الاعتبار عناصر التكلفة التي يتحملها المجتمع . ويزيد من خطورة هذا الأسلوب ، أن المنتج الفرد ـ حتى لو كان شركة كبيرة ـ يعنى أساساً بحسابات عاجلة ، أو في الأمد المتوسط . أما ما يمكن أن يحدث في الأمد الطويل ، والطويل جداً ، فلا سلطان له عليه ، ولا جدوى له في أن يجريه . والظواهر البيئية ، وفي مقدمتها التلوث وخطر نضوب الموارد من طبيعتها ، ألا تصبح ملموسة الا في الأمد الطويل ، وأحياناً الطويل جداً . لكل ذلك أدت أساليب الانتاج وأنماط الاستهلاك المرتبطة بها في الغرب الى تطوير تكنولوجيات مبددة للموارد تبديداً شديداً . وملوثة للبيئة الى حد يهدد حياة الانسان بأخطار جمة . فالعيب ليس في التصنيع أو تطوير الزراعة أو الصحة او الاسكان أو وسائل الانتقال في ذاتها وانما يكمن العيب في الاطار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفكري الذي تم فيه تاريخياً تحقيق هذا التطوير .

وقد فات « أصحاب حدود النمو » أن يحللوا طبيعة النمو وأصوله التاريخية وأهدافه والرابطة الوثيقة بين البنى الاقتصادية ـ والاجتماعية والأوضاع السياسية والحضارية والتطور التكنولوجي والتعامل مع البيئة . وهذا ما حدا بعض الكتاب في الغرب الى القول ، إن العالم لا ينقسم الى دول متقدمة developed ودول متخلفة under-developed وإنما يعاني العالم كله من سوء التنمية maldevelopment سواء في البلدان الصناعية أم في بلدان العالم الثالث[٤٥] .

ولنعد الآن الى عالمنا الثالث ، حيث أن وطننا العربي هو جزء منه . ولنبدأ بتفنيد بعض المقولات الزائفة . ونذكر هنا أولاً، بما سبق أن أشرنا اليه من أن التخلف في حقيقته تنمية مشوهة مرتبطة بالخارج مورثة للتبعية صنعها التطور التاريخي للرأسمالية العالمية من خلال

---

(٤٥) انظر كتابات Ignacy Sachs الكثيرة في هذا المعنى ، وأحدثها :
Ignacy Sachs, *Stratégies de l'écodévelop pement* (Paris: Editions Economie et Humanisme; Editions Ouvrières, 1980).

السيطرة على الاقتصاد العالمي . حقاً إن هذا القول لا يتنافى مع ما عددناه من مظاهر التخلف في الوطن العربي . ولكنه ينفي فقط أن مسؤوليته التاريخية تقع علينا بالكامل لنقص في قدراتنا كبشر (التفسير العنصري للتخلف) أو لأن الاسلام يدعو الى التواكل ولا يحث على العمل (التفسير المبني على التفوق الأصيل والدائم للحضارة الغربية على كل الحضارات) . وننتقل بعد ذلك ، فوراً الى تفنيد الادعاء بأن تكاثر السكان ، هو السبب الحقيقي لتعثر التنمية . ومن المفيد أن نقول ، إنه اذا كان هناك تكاثف سكاني في بعض بقاع الوطن العربي ، فإن نسبة السكان الى المساحة الكلية للأقطار العربية تعطي كثافة سكانية من أدنى ما هو معروف في العالم . كذلك ، يمكن أن نشير الى أن الناس هم صناع التنمية . وقد درج عدد كبير من الاقتصاديين ، على اعتبارهم مورداً وإن كنا نربأ بالانسان عن أن يكون مجرد مورد . ويكفي أن نقول إن كل انسان منتج ينتج عادة ـ وابتداء من أبسط مراحل التطور التكنولوجي ـ أكثر مما يستهلك . وقضية التنمية في هذا المنظار هي قضية توفير العمل المنتج لكل قادر عليه .

ولكننا نريد أن نذهب الى أبعد من ذلك ، ونناقش جوهر ما يسمى « الانفجار السكاني » . وهنا نجد أن استقراء التاريخ الديموغرافي ، يبين أن الأوضاع السكانية في المجتمعات المختلفة تعرف حالتين من التوازن وحالة من اختلال التوازن . وحالة التوازن الأولى ، التي عاشت في ظلها البشرية آلافاً من السنين كثيرة تتميز بارتفاع معدل المواليد ، وارتفاع معدل الوفيات معاً ، مما يؤدي الى معدل منخفض للزيادة الطبيعية في عدد السكان . وهذه الحالة تسود المجتمعات ذات الدخل المنخفض ، أو التي تعاني الفقر حتى يومنا هذا[٤٦] . وحالة التوازن الثانية تتحقق عند مستوى مرتفع من الدخل ، وتتميز بانخفاض حاد في كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات . والمقصود بالتوازن هنا أن الوضع في كلتا الحالتين ، يمكن أن يستقر لسنوات طويلة ما لم يطرأ عليه ما يغيره .

أما حالة الاختلال ، فهي حين يبدأ الدخل في الارتفاع (ونعني بالدخل ما يحصل عليه الفرد من دخل نقدي ومن خدمات عينية) وينعكس ذلك فوراً في انخفاض معدل الوفيات . وقد ساعد على ذلك ، في عالمنا المعاصر ، اكتشاف أدوية فعالة في معالجة الأوبئة ، التي كانت تعصف بالناس عصفاً . ولكن ارتفاع الدخل لم يصل بعد ، الى المستوى الذي تنخفض فيه معدلات المواليد (تعميم التعليم بما في ذلك تعليم المرأة ، وما يرتبط به من تأخير سن الزواج ، خروج المرأة الى سوق العمل ، حرص الأسرة ، على أن يحظى أولادها بمستوى معيشة لا يقل ، إن لم يكن أفضل من مستوى معيشتها . . . الخ) . في هذه الحالة ، لا يزيد معدل المواليد ، وإنما يبقى تقريباً على ما هو عليه في حين ينخفض معدل الوفيات ، ومن ثم يكون الارتفاع

---

(٤٦) رغم عدم دقة البيانات الاحصائية والاتجاه في التقديرات نحو المبالغة في معدل زيادة السكان نجد أن بيانات البنك الدولي تشير الى أن عدداً من أفقر بلاد العالم لا يزيد عدد السكان فيها الا بأقل من ٢ بالمائة ، فولتا العليا ١,٦ بالمائة ، هايتي ١,٧ بالمائة ، لاوس ١,٣ بالمائة . انظر :
World Bank, *World Development Report, 1980* (Baltimore and London: Johns Hopkins University Press for the World Bank, 1980).

الملحوظ في معدلات الزيادة الطبيعية لعدد السكان . وقد وصفنا هذه الحالة باختلال التوازن ، ونعني بذلك أنها لا يمكن أن تستمر . فإما أن تحقق التنمية نجاحاً مطرداً فيأخذ معدل المواليد في التراجع ويقترب المجتمع من حالة التوازن عند دخل مرتفع ، وإما أن تتعثر جهود التنمية ويزداد الفقر فيرتفع معدل الوفيات من جديد . وليس هذا مجرد افتراض نظري ، فالمجاعة عاودت الظهور في السنوات الأخيرة ، وسببت أعداداً مرتفعة من الوفيات ، مثلاً في الشريط الافريقي الذي يمتد من اثيوبيا الى السنغال ، ومن ثم كان صحيحاً ، أن نجاح التنمية هو خير وسيلة لتنظيم النسل[٤٧] . ولذلك فليس هناك خطر انفجار سكاني عالمي يجعل الناس يأكل بعضهم بعضاً نظراً لنضوب الموارد .

لقد أثبتت دراسات كثيرة ، أن عدد سكان العالم بالنسبة للموارد المعروفة حالياً ، أو في مستقبل يمتد حتى نهاية القرن الحالي لا تشكل عبئاً على البيئة لا يمكن تحمله . وإنما القضية هي توفير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية التي تربط السكان بالموارد بحيث تتضاءل البطالة ، أو تتلاشى . ولا يبقى الا مشكلة سكانية واحدة تواجه بعض بلدان العالم الثالث وليس كلها (وبعض الأقطار العربية وليس كلها) وهي نسبة الاعالة . فالانسان ، لا يعمل بمجرد مولده ، بل يتعين على المجتمع ، أن ينفق على تنشئته وتأهيله للنشاط الانتاجي لمدة اصطلح على تحديدها بخمس عشرة سنة . ولما كان احتمال الحياة عند المولد ما زال متواضعاً في معظم بلادنا ، فإن نسبة قوة العمل (عدد السكان في سن العمل) الى مجموع السكان ، تكون اكثر انخفاضاً مما هي عليه في البلدان الصناعية . وتلك مشكلة حقيقية يتعين على مخططي التنمية ، أن يأخذوها في الحسبان . وأخيراً ، فإن الهيئات الدولية قد راجعت مؤخراً تقديراتها لحجم السكان في نهاية القرن في اتجاه تخفيض هذه التقديرات على أثر ما ظهر في عدد من بلدان العالم الثالث ، من ميل معدلات زيادة السكان نحو الانخفاض .

وننتقل الآن من النفي الى الاثبات . فنشاط النماذج العالمية والدراسات المستقبلية لم يكن عبثاً خالصاً ، ولا كانت نتائجه جميعها فاقدة الدلالة . كما أن بوسعنا أن نعيد صوغ بعض تلك النتائج بما يلائم أوضاع العالم الثالث . وأول ما يمكن أن نستخلصه في الجدل الذي أثير حول نضوب الموارد، هو أنه من غير المتصور تعميم نمط الاستهلاك الأمريكي على العالم كله، لأن مثل هذا التعميم يجعل من نضوب عدد من الموارد خطراً محققاً وعاجلاً . وللتدليل على ذلك ، نسوق بعض الأمثلة. إن تعميم متوسط استهلاك الأمريكي من الطاقة (قرابة ١٢ طن فحم مكافىء) على الناس جميعاً يعني مثلاً زيادة الانتاج العالمي السنوي للطاقة حوالى عشرين مرة . كذلك لو ساد العالم نمط انتاج الغذاء ونقله واستهلاكه المعروف لدى الولايات المتحدة ، لكان من الضروري تخصيص ٣٠ بالمائة من الطاقة المتاحة لانتاج الغذاء وحده[٤٨] . ويمكن أن نختار

---

(٤٧) انظر : اعمال مؤتمر الامم المتحدة للسكان ، بوخارست ، ١٩٧٤ .

(٤٨) انظر : البرت ساسون (خبير امريكي في بيولوجيا النبات) ، في : **العلم والمجتمع** (رسالة اليونسكو) ، (حزيران / يونيو ـ آب / اغسطس ١٩٨٠) .

المثال الثالث من السيارات الخاصة . ومن المعروف أن معدل ملكية السيارات في الولايات المتحدة ، أكثر قليلاً من سيارة لكل شخصين من السكان ، بما في ذلك الأطفال والعجزة . وترتب على ذلك أن نسبة ٤١ بالمائة من إجمالي السيارات المستخدمة في العالم سنة ١٩٧٦ كانت في هذا البلد[٤٩] . ولنا عندئذ أن نتخيل ماذا لو انتشر هذا النمط الاستهلاكي في العالم . إنه يعني زيادة عدد السيارات المستخدمة بحوالى ٢٥ مرة . ولنا عندئذ أن نتصور كمية المعادن والمواد الأولية الأخرى اللازمة لتحقيق هذا الانتاج ، وأن نقدر حجم الطاقة اللازمة لتشغيل المليارات من السيارات ، وكذلك حجم الاستثمارات اللازمة لشق الطرق والشوارع التي تمكنها من الحركة . . . الخ . هذا فضلاً عن الارتفاع الكبير في مستوى التلوث الناشيء عن استخدام تلك السيارات .

ويمكن أن نعدد الأمثلة على صفحات كثيرة . ولا ينبغي أن نستنتج من هذا ، أن موارد العالم لا تكفي الا لتحقيق معيشة الكفاف وأنه لا بد من تخفيض مستوى المعيشة المادي في الدول الصناعية لتحقيق نوع من العدالة بين شعوب العالم . فنمط الانتاج والاستهلاك في الولايات المتحدة ينطوي على قدر مريع من التبديد والتبذير ، الذي أتاحته لها سيطرتها على موارد طبيعية على أرضها ، وفي أجزاء كثيرة من العالم . ويكفي أن ندلل على ذلك ، بأمثلة عن الدول الصناعية الأخرى التي تضاهي الولايات المتحدة من حيث مستوى التصنيع ومتوسط الدخل . وهنا نجد مثلاً أن متوسط استهلاك الفرد ، من الطاقة في ألمانيا الغربية لا يتجاوز ٦ مليون طن فحم مكافىء الا قليلاً ، وهو في اليابان يقارب ٤ مليون فقط[٥٠] . وعدد السيارات في أوروبا الغربية سيارة واحدة لكل اربعة أشخاص في المتوسط . اما في اليابان ، فهو سيارة لكل ستة أشخاص . ومن هنا نشأت ضرورة أن تسعى دول العالم الثالث للبحث عن مسارات أخرى للتنمية تقوم على تكنولوجيا تتطور في اتجاه المحافظة على الطاقة وعدم تبديد الموارد النافدة وصيانة الموارد المتجددة .

والأمر الآخر الذي يمكن أن نستخلصه ، هو أن **نمط الانتاج والاستهلاك الغربي يهدد بتلوث البيئة الطبيعية وحياة الإنسان** . فالدول الصناعية تحاول ، كما ذكرنا الحد من هذا التلوث بطرق متعددة ، **أهمها** انتاج وسائل لمقاومة التلوث ، وتدخل الدولة بفرض لوائح متشددة على انتاج السلع التي تلوث البيئة أو تؤثر في صحة الانسان ، والاتجاه في البحث والتطوير نحو مراعاة الحد من التلوث في التكنولوجيات الجديدة ، والتخلص من الصناعات الملوثة للبيئة . واجراءات مقاومة التلوث هذه تمثل تكلفة كبيرة . فالجهد المحدود الذي بذل حتى الآن اقتطع جزءاً لا يستهان به من الناتج الاجمالي للدول الصناعية . فقد أنفقت اليابان في هذا الباب خلال الفترة من ١٩٧١ الى ١٩٨٠ نسبة تراوحت بين ٣ بالمائة و ٥,٥ بالمائة من الناتج الاجمالي . وكانت برامج مكافحة التلوث في الولايات المتحدة وهولندا وايطاليا خلال الفترة ١٩٧٦ ـ

---

(٤٩) انظر :
Brown, Flavin and Norman, «The Future of the Automobile in an Oil-Short World,».
(٥٠) **World Bank, *World Development Report, 1980.***

١٩٨٠ تراوح بين ١,٣ بالمائة و ١,٧ بالمائة[٥١] . ذلك مع العلم أن تلك الجهود تركزت على الآثار المباشرة البشعة للتلوث ، ولم تتعرض بشكل جدي لآثار أخرى ، مثل ارتفاع نسبة ثاني أوكسيد الكربون في الجو ، أو التغير في المناخ . وقد أنشأت الأمم المتحدة جهازاً كاملاً هو « برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة » الذي يراقب تدهور البيئة على مستوى العالم ، ويدرس أسبابه وآثاره ويقترح برامج مقاومته . ومع ذلك ، فإن استمرار الأزمة الاقتصادية في الدول الغربية قد دفع بعدد كبير من حكوماتها الى تخفيض اعتمادات حماية البيئة . لكل ذلك ، فإن أبسط منطق يفرض على دول العالم الثالث ، وهي في بدايات التنمية ، أن تقاوم محاولة تصدير الأنشطة الملوثة للبيئة الى أراضيها ، وأن تبحث باستمرار عن الحلول التكنولوجية « النظيفة » .

والبيئة العربية مهددة بالفعل بالأخطار التي اهتمت بها النماذج العالمية والدراسات المستقبلية الدولية . فمن ناحية الموارد يعاني الوطن العربي ظاهرتين متناقضتين معاً ، الاسراف في تصدير موارد نافدة مثل النفط ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من نفاد سريع لاحتياطي بعض الأقطار العربية ، وكذلك اهمال الغابات والمراعي كمورد متجدد ، مما قضى على أحراج واسعة ، ويهدد البقية الباقية في شمالي أفريقية . ونضيف الى هذا ، اقتطاع الصناعة لأراضي المدن والاستخدامات غير الزراعية لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، رغم أنه من المسلم به أن تلك الأراضي مصدر محدود . والأمر الثاني القصور في استغلال بعض الموارد التي ليست لها قوة تنافسية كبيرة في التصدير ، وإن كان يمكن تصنيعها محلياً (مثل الفوسفات) . ومن ناحية التلوث ظهرت آثاره في **معدلات التصحّر** المرتفعة ، وتلوث البيئة الصناعية في مناطق انتاج وتكرير النفط وكذلك في مناطق التركز الصناعي (مثل منطقة حلوان في مصر) . وهناك أيضاً التلوث الناتج عن التكدس الشديد في المراكز الحضرية وتصريف مخلفات المدن في الأنهار والبحيرات والبحار المحيطة بالأراضي العربية . وبدأت الآثار الضارة للمبيدات تظهر على صحة الفلاحين . . . الخ .

ولكن هل هناك مسارات بديلة بالفعل ؟ إن القضية لم تعد محل جدل نظري . فإذا أخذنا مثلاً التنمية الزراعية ، نجد أن الفكر السائد بين المتخصصين ، هو محاكاة النمط الأمريكي في الزراعة ، القائم على مدخلات صناعية ضخمة من الآلات والأسمدة والمبيدات ، ثم عمليات الحفظ والنقل والتوزيع المعتمدة أيضاً على الآلات ، حتى وصلت الأوضاع هناك الى أن كل عامل في الزراعة يسانده عشرة عمال في الصناعة . وكان هذا النمط مكلفاً للغاية من حيث استهلاك الطاقة ، ونتجت عنه أضرار بيئية تأثر بها الانسان والأرض على حد سواء . هذا ، في حين أن بلاداً أخرى تشكو فقر التربة والانسان قد حققت زيادات ملحوظة في الانتاج الزراعي بوسائل أقل تكلفة من حيث الاستثمار وأقل اضراراً بالبيئة من حيث النتائج . ويمكن أن نشير هنا الى كل من الصين والهند والمكسيك ، وكلها بلدان مكتظة بالسكان ، كانت تعاني مشكلات

---

(٥١) G. Royston, *International Programme for Environment Management Education* (Geneva: Coastal Environment Inc., 1977).

حادة في توفير الغذاء ونجحت في توفيره بدرجات متفاوتة[٥٢]. كما أثبتت تجربة اليابان، امكان تطوير الزراعة تطويراً كبيراً في اطار انتشار الحيازات الصغيرة[٥٣] . ولهذا الأمر أهميته الواضحة بالنسبة للأقطار العربية التي تجمع بين كثافة السكان وضيق الرقعة الزراعية . ويمكن أن نشير هنا في ضوء الواقع العربي الى بعض الأمور المهمة . إن توافر النفط والغاز الطبيعي من شأنه أن يمكن العرب من انتاج حاجتهم من الأسمدة .

ولكن القضية تبقى أي أنواع من الاسمدة تحتاج اليها مختلف أنواع التربة والمحصولات ، التي يمكن أن تزرع فيها ؟ وبأي كميات يكون التسميد لتفادي الآثار الجانبية التي يحدثها من حيث تلوث الأرض والمياه ببعض الكيمياويات الضارة ؟ كذلك يمكن أن ينتج العرب ما يلزمهم من مبيدات للحشرات أو الأعشاب ، ولكن يتعين الحذر الشديد في استخدامها نظراً لآثارها الضارة الواضحة على كائنات حية مفيدة من طيور ونباتات ومن حيث تأثيرها في الانسان المستهلك للمنتجات الزراعية . فالمبيدات الكيمياوية تحتوي عادة عناصر سامة من مركبات الرصاص والزئبق والكاديوم لها دورة كاملة في البيئة من النبات الى الحيوان الى الانسان مروراً بالأرض والأنهار والبحار والهواء تستغرق أحياناً أكثر من عشرين عاماً . ومن ثم لا بد من الاهتمام الشديد بتطوير تكنولوجيا المقاومة الحيوية البيولوجية والعمل على التوسع في استخدامها والتدني باستخدام المبيدات الكيميائية .

أما من حيث الميكنة فمن الواجب مراعاة نوع التربة والمحصول ونمط الحيازة وحجم قوة العمل في تصميم وتعميم الآلات . وأهم من هذا كله الاهتمام بالعنصر البشري في الزراعة . فالاتجاهات السائدة حالياً ، هي هجرة العناصر المتعلمة والشابة والنشطة الى المدن ، بحيث لا يبقى في الريف الا من لم يسعده الحظ بمغادرته . وهذا الشعور بالاحباط ، ينعكس على مستوى دافعية الفلاح واهتمامه بالزراعة وتطويرها . ومن ثم تصبح قضية الزراعة الحديثة هي قضية التنمية الريفية الشاملة ، التي توفر العدد المطلوب من الفلاحين المتعلمين وتنشىء فرص عمالة غير زراعية في الريف وترتقي بمستوى القرية من حيث الخدمات الاجتماعية والثقافية لتحتفظ للزراعة بالقوى البشرية المنتجة ، والمتحمسة والقادرة ، على استيعاب التطور التكنولوجي[٥٤] . وكل هذا يبين ، أن الزراعة الحديثة في الوطن العربي تقتضي تغيرات في البنى الاقتصادية

---

(٥٢) انظر :
Sartaj Aziz, *Rural Development. Learning From China* (London: Macmillan, 1978); Cynthia Hewitt de Al cantra, *Modernizing Mexican Agriculture* (Geneva: United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), 1976), and Keith Griffin, *The Green Revolution: An Economic Analysis* (Geneva: UNRISD, 1972).

(٥٣) انظر :
T. Okura, *Agricultural Development in Modern Japan* (Tokyo: 1963).

(٥٤) انظر :
Ismail-Sabri Abdalla, «Depaysanisation ou développement rural? un choix lourd de conséquence,» *IFDA Dossier* (International Foundation for Development Alternatives), no. 9 (July 1979).

والاجتماعية والسياسية والادارية والحضارية ، وتوليد التكنولوجيا الملائمة . ولا يمكن دون ذلك تحقيق نمو زراعي شامل ومطرد، يحل مشكلة الغذاء ، ويوفر للصناعات ما تحتاج اليه من مواد أولية ومن اعتماد على استيراد تكنولوجيا قد نشأت في ظروف تخالف ظروفنا كل المخالفة .

ولا شك أن التصنيع ضرورة من ضرورات التنمية . ولكن للتصنيع كذلك أنماطاً مختلفة . إن العوامل الأساسية التي تحكم الصناعة في النهاية ، هي الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية ، والأسواق من ناحية أخرى . والمفتقد هو تحديد نظرة شاملة لما يجب أن يسير عليه النمو الصناعي في الوطن العربي . فاختيار صناعات معينة ، يجب أن يأخذ في الحسبان توافر المواد الأولية وقوة العمل المدربة في كل المستويات ، وكذلك توافر الأسواق العربية لاستيعاب الجزء الأساسي من الانتاج . وهذا بدوره يقتضي الاهتمام بعلاقات التشابك بين الصناعات المختلفة لتكتمل بقدر الامكان عبر الوطن العربي السلسلة الانتاجية لقطاعات بأكملها من انتاج الآلات والمعدات الى انتاج السلع الوسيطة ، الى انتاج السلع الاستهلاكية . وتوافر الأسواق في داخل الأقطار العربية ، يتطلب زيادة دخول الجماهير العريضة على النحو الذي يوفر القوة الشرائية المطلوبة ، ويمكن من الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطن العربي من صناعات عربية متكاملة . واختيار مواقع المصانع ، لا يمكن أن يترك للمصادفة اذا أردنا تفادي التكدس والتلوث ، بل لا بد من أن يخضع لاعتبارات عليا ، ترعى مصالح المجتمع في مجموعه ، وتضمن للأجيال المقبلة إطراد التقدم .

ومن ثم ، لا بد من تحقيق توازن في التنمية الصناعية بين مختلف الأقاليم والأقطار . كما أن تحديد الفن الانتاجي ، يجب أن يأخذ في اعتباره مقتضيات البيئة وتقليل الفروق ، بين الريف والحضر ، والحد من النمو السرطاني للمدن الكبرى . فكما استجاب التطور التكنولوجي في الغرب لحاجات وامكانات تلك المجتمعات ، لا بد من أن نأخذ حاجات الوطن العربي وامكاناته في الحسبان ، وأن نتفادى الآثار الضارة التي صاحبت نمو الصناعة في الغرب ، وأغلب الظن ، أننا نحتاج الى دعم وتطوير الصناعات التقليدية كثيفة العمالة ، كما لا بد من أن نعتمد على عدد كبير من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، تنتشر في أرجاء كل الأقطار العربية ، جنباً الى جنب ، مع وحدات صناعية ضخمة ، حيث يكون الحجم عاملاً حاسماً في تخفيض تكلفة الانتاج . وهذا كله يفترض جهوداً مضنية في البحث والدراسة والتحليل ، كما يفترض القدرة على التجديد والابداع . ويمكن هنا أن نشير الى الدور المهم الذي ما زالت تقوم به الصناعات المنزلية في اليابان ، ودور الصناعة الصغيرة في الصين ، ودور الصناعات اليدوية في الهند .

وفي نهاية هذا العرض للأمثلة من المسارات البديلة ، نكتفي بالاشارة هنا ، الى أن هناك مسارات بديلة أيضاً في مجال الخدمات ، من شأنها الارتفاع بمستوى القوى البشرية وكفاءة أدائها بحل مشكلات التعليم والصحة والتغذية ، في آماد زمنية معقولة ، وبتكاليف أقل بكثير من تلك التي يتطلبها تطبيق النموذج الغربي لأداء تلك الخدمات في مجتمعات غنية ومتقدمة(٥٥) .

---

(٥٥) انظر : =

ثالثاً : الحاجة لدراسات مستقبلية

١ ـ قصور الدراسات المتاحة

في **الفصل الأول** من هذا الكتاب ، تم عرض الصور التي يبدو بها مستقبل الوطن العربي ، في أهم النماذج العالمية والدراسات المستقبلية الدولية . وأمكن في **الفصل الثاني** التعرف الى اهم خطوط الاستراتيجيات الصادرة عن المنظمات العربية واستخلاص ما تضمنته من نظرات على مستقبل الوطن العربي .

وقد بدا من مراجعة النماذج العالمية والدراسات المستقبلية الدولية ، أن النماذج قد تم تطويرها في محاولة للإجابة عن مجموعة معينة من التساؤلات التي تهم بصفة اساسية الجهات المشرفة والموجهة للدراسة . وان أغلب هذه النماذج ، والدراسات قد استندت الى افتراض أساسي حول نموذج التنمية الذي يحتمل أن تتبعه دول العالم الثالث (ومنها البلدان العربية) ألا وهو محاولة محاكاة « النموذج الغربي » واستخدام الاساليب التكنولوجية نفسها وإن بفارق زمني ، وان المجتمعات النامية تستهدف استهلاك المجموعات نفسها من السلع والخدمات السائدة في انماط الاستهلاك الغربية . ولذلك غلب عليها الطابع الاقتصادي ، وأهملت الجوانب الاجتماعية والحضارية ، كما حكمتها بصفة عامة النظرية الاقتصادية « النيوكلاسيكية » السائدة في الغرب .

ولم يكن من المستغرب في اطار توجهات النماذج والدراسات المستقبلية المشار اليها أن تنحصر النظرة للوطن العربي في كونه احد اهم مصادر النفط في العالم[٥٦] . ولا أن يكون التركيز ، في كثير من الدراسات والنماذج على التأكد من امكان توفير الامدادات النفطية اللازمة للدول الصناعية الرئيسة وللدول المستهلكة الاخرى ، باثمان مناسبة من وجهة نظر المستهلكين . وأدى هذا التركيز على النفط الى تقسيم الوطن العربي في اغلب الدراسات الى مجموعات ، اختلفت من دراسة الى أخرى ، ولكنها جمعت في اغلب الاحوال الدول الرئيسة المنتجة والمصدرة للنفط في مجموعة منفصلة عن تلك التي ضمت البلدان العربية غير النفطية ، واضاف كثير من الدراسات الى هذه أو تلك دولاً غير عربية . ولم يكن مطروحاً في اي من هذه النماذج ، او الدراسات تحليل النتائج التي يمكن أن تترتب على زيادة التعاون والتكامل الاقليمي

---

ing Countries (Geneva: United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF); = World Health Organisation (WHO), 1975); United Nations Educational, Social and Cultural Organisation (UNESCO), *Thinking Ahead: UNESCO and the Challenge of Today and Tomorrow* (Paris: UNESCO, 1977), and Rajni Kothari , *An Alternative Framework for Rural Development, Report to the Government of India*, (New York: Dag Hammarskjold Foudations, 1977).

(٥٦) المقصود بالطبع النفط المصدر الذي يستخدمه أصحابه اذ أنه من المعروف أن دول الأوبك في مجموعها لا تنتج الا ٢٥ بالمائة من الانتاج العالمي للبترول .

في المنطقة العربية في مجموعها ، وإن كانت احدى الدراسات الدولية قد ذكرت صراحة أنه اذا تجسدت آفاق للتعاون الاقليمي في هذه المنطقة فإن هذا التعاون سيكون عنصراً أساسياً في مستقبلها(٥٧) .

ولن نستعيد هنا النقد المنهجي للنماذج والدراسات المستقبلية الدولية ، او نقد معالجتها للوطن العربي الذي كان محل التحليل في الفصل الأول من هذا الكتاب . وإنما نؤكد فقط ، أن قصور النماذج العالمية او الدراسات المستقبلية الدولية ، هو نتيجة منطقية لتوجهات النماذج والدراسات ونوعية الاسئلة التي تطرحها والفروض التي تستند اليها . وأنه من غير المتوقع ، أن تطرح اي دراسة مستقبلية دولية او نموذج عالمي نوعية التساؤلات التي هي موضع الاهتمام العربي الخاص . وعلى الاخص تلك التي تتعلق بدراسة التأثير المحتمل لسياسات التعاون والتكامل الاقليمي العربي على مستقبل المنطقة ، او التي تتعلق بدراسة تأثير العوامل الحضارية ، والتاريخية على الانماط المحتملة للتنمية العربية ، أو التي تستهدف التعرف الى طبيعة الواقع العربي الحالي وقضاياه والاحتمالات المختلفة لتطورها ، وتأثير هذه التطورات على المستقبل العربي . ودراسة تأثير الاستراتيجيات البديلة والسياسات المختلفة على التنمية العربية وبالتالي على صورة الوطن العربي في المستقبل .

إن دراسة مستقبلية ، تحاول حتى الاقتراب من هذا النوع من التساؤلات لا يمكن أن تتم ، الا بأيد عربية تبذل جهداً شاقاً وطويلاً لتطوير مناهج بحثية خاصة وتدرس بعمق وتأنٍ عدداً كبيراً من القضايا والبنى والعمليات ذات التأثير في المستقبل العربي . ذلك أنها لا تكون مجرد محاكاة لدراسات دولية أو مجاراة لها ولن يكون في وسعها الاكتفاء بتطبيق المناهج البحثية نفسها التي أتبعتها النماذج والدراسات الخارجية . وسوف يتطلب ذلك بالضرورة العمل المشترك ، لعناصر علمية متعددة التخصصات والتعاون بين منظمات البحث والدراسة في الوطن العربي . فلا مجال لاستيراد تكنولوجيا جاهزة لدراسة المستقبل العربي .

وقد يثور السؤال عن مدى الحاجة الى جهد جديد وتوجهات جديدة في هذا الميدان ، خصوصاً أن جوانب كثيرة من القضايا العربية ومشكلات التنمية في بلادنا ، كانت موضع الدراسة والاستقصاء على يد عدد كبير من الباحثين والدارسين العرب وغير العرب . كما أنها كانت موضع المناقشة في المؤتمرات والندوات العربية المتعددة . كذلك ، فإن عدداً من المنظمات العربية قد شاركت ، خلال السنوات القليلة الماضية في طرح استراتيجيات للتنمية العربية ، في مختلف الانشطة والقطاعات . وبذلت جهداً لوضع استراتيجية للعمل العربي المشترك وتحديد اطار لخطة قومية في هذا المجال .

---

(٥٧) انظر :

Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Interfutures, «Research Project on the Future Development of Advanced Industrial Societies in Harmony with that of Developing Countries,» Draft Final Report, Paris, January 1979.

وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية الدراسات العربية السابقة والجهود التي بذلت لوضع استراتيجيات عربية للتنمية ، أو للعمل العربي المشترك ، فإنه لا بد من الاعتراف بأن هذه الجهود كانت تتميز بالآتي :

أ ـ إن كثيراً من القضايا الرئيسة للوطن العربي تدرس منفصلة عن بعضها البعض . ويندر أن يبرز الدارسون التأثير المتبادل لتطورات ، هذه القضايا والمشكلات في بعضها البعض أو على أثرها على مستقبل التنمية العربية الشاملة . إن مراجعة مثلاً لأهم الدراسات والمؤتمرات التي عالجت قضايا ، مثل تطور الحضارة العربية وازمتها الراهنة ، او الصراع العربي الاسرائيلي ، او الاتجاه نحو التكامل والتعاون الاقتصادي العربي ، أو اثر الثروة النفطية على التنمية العربية ، تبين في جلاء ، كيف أن كلاً من هذه القضايا ذات التأثير المتبادل ، في بعضها البعض ، عادة ما تعالج في انعزال ، ودون نظر الى العلاقة الجدلية بينها .

ب ـ وكنتيجة لهذا المنهج في المعالجة المنعزلة لأهم القضايا ، فإن مشكلات التنمية قد عولجت أساساً كقضايا اقتصادية . ولقد لقي عدد من الموضوعات الاقتصادية اهتماماً خاصاً من الباحثين العرب . أما تأثير البنى والعلاقات الاجتماعية ، وعمليات التطور الحضاري التي تسري في جنبات المجتمع والتغيرات السياسية على التنمية في الوطن العربي فقد بقيت لا يتناولها الباحثون الا فيما ندر ، ويكون التناول عادة جزئياً أو مبنياً على مقولات نظرية مسبقة .

ج ـ إن وثائق استراتيجية التنمية العربية تتميز كما يبدو من الفصل الثاني من هذا الكتاب ، بأن معظمها قد تناول قضايا التنمية العربية تناولاً قطاعياً وجزئياً . وأن هذه الاستراتيجيات القطاعية والجزئية ليست بالضرورة متسقة . وأنها ركزت بصفة أساسية على تحديد مجموعة من الاهداف « مرغوب » في تحقيقها دون محاولة حقيقية لدراسة الكيفية والآليات التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه المجموعة من الاهداف . حتى اكثر هذه الوثائق اتجاهاً للشمول ـ وهي الأوراق الخاصة باستراتيجية العمل المشترك ـ لم تنطلق من رؤية شمولية ومترابطة للاختيارات البديلة المتاحة أمام الأمة العربية . وإنما ركزت بصفة اساسية على العمل المشترك في جانبه الاقتصادي فقط . وهي بالتالي لا تعطي صورة للمستقبلات العربية المحتملة .

د ـ إن عدم الربط بين الأهداف والوسائل ، والفصام بين ما يعلن عن رغبة في التكامل أو التنمية العربية الشاملة ، في حين أن معظم ما يجري في الأقطار العربية من خطوات تنموية ، يتجه في حقيقة الأمر نحو تعميق التجزئة وارتباط الأقطار العربية المتزايد بالنظام العالمي وآلياته التي سبق أن أشرنا اليها . وكثيراً ما تنهض الاعتبارات السياسية ، وكذلك بعض الاتجاهات الفكرية ، ضد التسليم بحقيقة التناقض بين التكامل العربي وبين تزايد الروابط التي تشد أقطاره نحو القلب من النظام العالمي . والإعراض عن التصدي لهذه

القضية ، هو موطن الضعف الأساسي في معظم الدراسات المتاحة .

وقصور البحوث والدراسات السابقة سواء الدولية منها أم العربية عن الوصول الى تصور للمستقبلات المحتملة للوطن العربي ، يأخذ في اعتباره الظروف الخاصة لهذا الوطن ، وواقعه الحالي وتطوره التاريخي والحضاري ونوعية القضايا الخاصة به ، قد لا يعد في حد ذاته دافعاً كافياً للقيام بجهد في هذا الاتجاه ما لم يكن لهذا الجهد مبرر موضوعي ، وما لم يكن العائد المحتمل للجهد المبذول يتعدى التكاليف المالية والبشرية الضرورية لتأديته .

ولا يكفي لتبرير هذا الجهد بأي حال انتشار الدراسات المستقبلية عالمياً وتطوير النماذج الدولية او الاقليمية سواء بواسطة المنظمات الدولية أم بواسطة بعض التجمعات والهيئات البحثية الخاصة . ولو أن انتشار هذه الدراسات ، وتطورها قد يكون ذا تأثير في مدى اهمية اتمام دراسات مشابهة عربية وفي امكان القيام بهذه الدراسات ايضاً . فمن ناحية أولى ، بعض اسباب انتشار هذه الظاهرة دولياً قد يكون هو نفسه من اسباب ومبررات القيام بمثل هذا الجهد العربي . كما أن الدراسات المستقبلية والنماذج الدولية ، هي من ناحية أخرى من بين ادوات التخطيط للمستقبل على النطاق العالمي التي تستخدمها الدول الصناعية المتقدمة في المرحلة الحالية . والتخطيط للعالم يتضمن بطبيعة الحال التخطيط للمنطقة العربية . **وإذا كان ثمة تخطيط دولي فمن باب أولى أن يتولى العرب التخطيط لانفسهم ولاوضاعهم في النطاق الدولي** . ويستدعي ذلك أن تكون لهم نظرتهم الخاصة عن احتمالات التطورات والتغيرات الدولية وللاحتمالات المختلفة لتطور مستقبلهم في هذا الاطار الدولي . وأخيراً فإن تطوير النماذج والدراسات المستقبلية الدولية ، يساهم في تطوير مناهج وادوات البحث المستقبلي بصفة عامة ، ويساعد الدارسين والباحثين العرب بالتالي على تطوير مناهجهم وادواتهم الخاصة .

ولكن ضرورة الدراسات المستقبلية العربية تنبعث بصفة أساسية من حقيقة أن الأمة العربية في هذه المرحلة من تاريخها تتمتع بامكانات هائلة للتطور ولتحقيق نهضة حضارية شاملة . ولكنها في الوقت نفسه تواجه تحديات ضخمة في الداخل والخارج . وتتعدد امامها المسارات وتتشعب الطرق التي يمكن أن تسلكها لبلوغ اهدافها والتغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجهها . ويصعب بدءاً ودون الدراسة والبحث والتقصي المعمق اختيار السبيل الامثل او الطريق المأمون خصوصا بعدما سقطت بالنسبة للامة العربية كما سقطت بالنسبة لبلاد العالم الثالث الأخرى « وثنية » النماذج الجاهزة للنمو والتطور بما في ذلك نماذج التطور الرأسمالي الغربي ، ونماذج النمو والتطور السوفياتي أو الصيني أو غيرهما .

إن الاختيار السليم والواعي لخطوات الحاضر ولأفضل سبل النمو والتقدم لا يتم الا على أساس معرفة بما يمكن أن يترتب على هذه الخطوات والقرارات واختيار هذا السبيل او ذاك في المستقبل من آثار . ولا تتم المعرفة السليمة لأثار اي اختيارات في عزلة عن الاختيارات والقرارات الأخرى ، ودون النظر الى الكيفية التي يتم بها تفاعلها في اطار مختلف جوانب النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الحضاري للمجتمع الذي يتم فيه الاختيار والتخطيط واتخاذ

الخطوات التنفيذية ،ودون معرفة ايضاً بردود الفعل المحتملة ، في المحيط الاقليمي وعلى المستوى العالمي .

إن الاسباب السابقة مجتمعة تبرز الحاجة الماسة للدراسات المستقبلية العربية ، المستندة الى معرفة وثيقة بالحاضر وقضاياه ومشكلاته وبالتطور التاريخي والحضاري للوطن العربي ، وبنسق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائد وبالبنى الاقتصادية والاجتماعية والحضارية وبعمليات التغيير المقصودة وغير المقصودة وتأثيرها المتبادل وتفاعلها في اطار النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الحضاري العربي في حركته المستمرة وتواصله مع العالم الخارجي بمختلف مكوناته .

كما أن التعرف الى السمات البديلة للمستقبل أمر لا يتعلق بالمستقبل غير المنظور ، وإنما يتصل كذلك بالحاضر كما عرضنا في مستهل هذا الكتاب . والصور المختلفة للمستقبل تتوقف الى حد بعيد على القرارات التي تتخذ في الحاضر . ولذلك فإن محاولة استقراء آثارها التراكمية في الأجل الطويل ستساعد في ترشيد القرارات الحالية ابتغاء الاقتراب من أفضل البدائل التي يمكن أن تتاح في المستقبل . وان اتخاذ القرارات المناسبة في وقت مبكر ، قد يؤدي الى وفورات ضخمة بالنسبة للمجتمع وزيادة القدرة على تسريع عملية التطور والتنمية الشاملة . وعلى العكس من ذلك فإن الابطاء في اتخاذ القرارات الضرورية قد يؤدي الى زيادة وتفاقم حدة المشكلات بحيث يصبح علاجها اكثر صعوبة في المستقبل وذلك كنتيجة للآثار التراكمية وما تخلقه من الصعوبات .

وعلى سبيل المثال تتعرض الفوائض العربية التي تستثمر في شكل اصول نقدية ، كنتيجة للتضخم المستمر وتقلبات اسعار الصرف ، لأخطار تتضاعف مع الزيادة المستمرة في حجم هذه الفوائض . وتتزايد ايضاً الصعوبات التي ستواجهها البلدان العربية ، اذا ما ارادت تحويل هذه الفوائض الضخمة في المستقبل الى استثمارات حقيقية ، سواء في الدول المتقدمة أم في دول العالم الثالث . كما أن الدول المتقدمة نفسها قد تصبح أكثر ميلاً للحد من مقدار السيولة التي تحوزها البلدان العربية في اسواقها في المستقبل ، خصوصاً عندما يفقد النفط مركزه شبه الاحتكاري . وقد يكون من الأيسر معالجة بعض المشكلات المترتبة على تكوين الفوائض النقدية العربية حالياً . وعلى العكس فقد يستحيل حل بعض الصعوبات مستقبلاً .

وكمثال آخر ، نجد الاتجاه نحو الاستهلاك الترفي اذا استمر دون مواجهة تراكمت آثاره في شكل اكتساب عادات استهلاكية جديدة تستقر وتنتشر على نحو يجعل التخلص منها في المستقبل غاية في الصعوبة . كما ان الاخطار التي تنشأ عن زيادة المديونية في البلدان العربية ذات العجز ستتزايد بتفاقم حجم المديونية ولن تجدي معالجتها بمزيد من القروض حيث ستصل هذه البلدان ، الى نقطة يكون فيها حجم ما يجب أن تدفعه سنوياً من فوائد وأقساط أكثر مما يمكن أن نحصل عليه كقروض جديدة . وبالمثل ، فإن زيادة اندماج الاقتصاد العربي في اطار الاقتصاد العالمي واستمرار خضوعه لسيطرة الشركات متعددة الجنسيات ، سيجعل التخلص من هذه

السيطرة عملية ذات تكلفة اجتماعية باهظة ، كما أن التنسيق والتكامل والتوجه نحو الوحدة يصبح امراً اكثر مشقة وأبعد منالاً . ومن زاوية أخرى ، يتطلب تحقيق تطور مناسب في التعليم ، وبناء قدرة تكنولوجية عربية فترة طويلة نسبياً . فالمنتجات التعليمية مثلاً للنظام التعليمي الحالي سوف تستمر فترة تراوح بين ١٠ ـ ١٥ سنة حتى لو امكن البدء منذ الآن بتطوير النظام التعليمي في اتجاه الوفاء بحاجات التنمية والتقدم .

ويعني ذلك كله ضرورة الاسراع بترشيد القرارات الحالية . وبالتالي اهمية الاسراع بالدراسات المستقبلية التي يمكن أن تساعد في هذا الاتجاه ونحن نقول ، ان تلك الدراسات يمكن أن تساعد ، ولا نقطع بأنها ستفعل ، وذلك لأن الترشيد لن يكون نتيجة حتمية لاتمام الدراسات المستقبلية ولا حتى كنتيجة للتأكد من ماهية الحلول المثلى للمشكلات الراهنة او المستقبلة من وجهة النظر الوطنية والقومية . فاختيارات متخذي القرارات تتأثر بمصالحهم الاقتصادية والاجتماعية ومواقعهم الفكرية الى جانب تأثير جماعات الضغط وصراعات القوى المختلفة في المجتمع . إن الدراسات المستقبلية إذا هي إحدى ادوات ترشيد القرارات ولكنّ اجراءها لا يعني ضمان حدوث ذلك الترشيد . ومع ذلك تبقى لهذه الدراسات اهميتها كمرشد وموجه لاتخاذ القرارات السليمة .

ويبقى لها بعد ذلك مردود عظيم الشأن . فأجراؤها يمكن من اختيار الآراء والسياسات والاستراتيجيات التي تتبناها مدارس فكرية مختلفة وتنشر بين أعداد كثيرة من المثقفين والمهنيين . وبيان صور المستقبل في كل تلك الأحوال يسهم في حسم كثير من المناقشات العميقة ويساعد على تكوين تيار فكري وطني وقومي حول الصورة المقبولة للمستقبل والوسائل التي لا غنى عنها لتحقيقها . وهذا الجهد الذي يبذل في البحث والدارسة ومقارنة النتائج وتحديد الوسائل سيحكم ما يصوغه الخبراء العرب من مقترحات عملية في معظم المجالات . كما أن هذا الجهد العلمي وما يصاحبه من نقاش سيكون له دور اعلامي ، بل وتربوي، يؤثر في الرأي العام العربي كما أثرت بعض الدراسات الدولية في الرأي العام في البلدان الصناعية . وتكوين رأي عام شعبي حول قضايا التنمية أمر مهم في حد ذاته كما أن أثره على صانعي القرار لا يمكن اهماله .

٢ ـ توافر القدرات العربية

الدراسات المستقبلية العربية ضرورة لا غنى عنها . وقد اتضح مما سبق أنها قضية لا يجدي فيها استيراد التكنولوجيا العالمية ، بل لا بد من أن تتولاها عقول عربية تعرف واقعنا وتستوعب حضارتنا ، وتشغلها الغيرة على مستقبلنا . وليس في اجراء الدراسات المستقبلية العربية ما يعجز الخبرات العربية . وإنما الأمر يقتضي قبل كل شيء الوعي بضرورة بذل الجهود في محاولات لاستشراف المستقبل ، ثم العزم الصادق على البذل ، وأخيراً الجمع بين الخبرات المتعددة التخصصات ، التي يستلزمها هذا النوع من الدراسات .

لقد تجاوز معظم البلدان العربية مرحلة «التنمية القائمة على مشروعات» متفرقة وانشئت

أجهزة ووزارات للتخطيط . وازاء ادراك الحكومات لضرورة التعجيل بالتنمية وبمسؤولية الدولة عن ذلك ، وأمام الأخطاء التي نشأت عن بعض القرارات الجزئية أو قصيرة المدى لجأ اثنا عشر بلداً من الأعضاء في جامعة الدول العربية الى سلوك سبيل التخطيط متوسط المدى . ومن بينها ثمانية بلدان تمارس من خلال الخطط قدراً من تدخل الدولة لا يمكن التهوين منه ، واقترن بالمقاربات التخطيطية تزايد الاهتمام بجمع البيانات الاحصائية . وساعد نشاط المنظمات العربية والدولية في تطوير تلك البيانات وتوحيد دلالاتها(٥٨) . كما أن بعض الأقطار العربية وعدداً من المنظمات العربية اهتمت كثيراً بالدراسات القطاعية على أساس أفق زمني أبعد من التخطيط متوسط الأجل . وكانت النظرة طويلة الأجل من أهم ما تميزت به الاستراتيجيات المختلفة التي أعدتها المنظمات العربية والتي عرضنا أهمها في الفصل الثاني من هذا الكتاب. كذلك تولت الجامعات ومراكز البحث العلمي ، عدداً كبيراً من قضايا التنمية ومشكلاتها في الأقطار العربية ، أو على المستوى القومي ، وإن غلب على معظمها طابع التخصص العلمي . وعبر هذه الأنشطة المتعددة ، تكونت أجيال من الخبراء العرب ذوي الدراية في كثير من المجالات التي تقوم عليها الدراسات المستقبلية .

ومنذ منتصف السبعينات، ظهرت الدعوة الى جمع التحليلات والاتجاهات الجزئية في كل متكامل عن طريق استخدام النماذج الكمية ، بهدف زيادة كفاءة التخطيط متوسط المدى من خلال توفير خلفية طويلة المدى تبين التشابكات بين المتغيرات المختلفة وتعطي أساساً للاسقاطات والتنبؤات وتمهد الطريق لتخطيط طويل المدى(٥٩) . وعلى المستوى القومي عاصر الاهتمام بوضع الاستراتيجيات القطاعية بدايات للسعي نحو صوغ نماذج كمية تضم الوطن العربي كله . وقد اقتضت هذه المحاولات ضرورة التعرف الى النماذج العالمية ودراسة أساليبها الفنية وتصنيفاتها المختلفة بحثاً وراء ما يمكن أن يفيد في الدراسات المستقبلية العربية . ونذكر في هذا المجال جهود « مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية »(٦٠) التي أنشئت في معهد التخطيط القومي في القاهرة وكان لها كيانها الخاص . وقد عملت هذه المجموعة بالتعاون العلمي مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ومنظمة اليونيدو وحصلت منها على دعم مالي . واتصلت المجموعة بعدد من المؤسسات الدولية المهتمة بالدراسات المستقبلية وكذلك بعدد من أصحاب النماذج العالمية . وزار أفراد منها مثلاً : مؤسسة باريلوتشي وجامعة كليفلاند ، والمعهد الدولي لتحليل الانساق التطبيقي ، وناقشوا الفريق الذي يعمل في بناء نموذج اليونيدو . . . الخ . وكان من أهم ثمرات نشاطها تقويم النماذج العالمية الأساسية ، والدراسات القطاعية العربية المختلفة . ونشرت هذه المجموعة التي كانت تسمى اختصاراً

---

(٥٨) تملك ثمانية اقطار عربية جداول مدخلات ومخرجات تتفاوت من حيث عدد القطاعات بين ١٣ و ٧٠ قطاعاً .

(٥٩) يمكن أن نشير الى أن هذا النشاط بدأ في معهد التخطيط القومي بالقاهرة منذ أواسط الستينات ، كما شهدت وزارة التخطيط في العراق نشاطاً مماثلاً في أوائل السبعينات .

(٦٠) أنشأ هذه المجموعة وأشرف على نشاطها الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن .

« مجموعة القاهرة » أوراقاً تعكس هذه الخبرة ومقترحات أولية لوضع نموذج عربي لم يكتب لها أن تستكمل ثم توضع موضع التطبيق[٦١] . وقد اهتم اقتصاديو الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بقضية النماذج . كما استخدمت الأساليب الكمية في الدراسة المستقبلية لبعض القطاعات بتشجيع من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول كما يشهد بذلك بعض الأوراق المقدمة للمؤتمر العربي للطاقة (شباط / فبراير ١٩٨٠) . وثمة أنشطة أخرى تمت في عدد من مراكز البحث في الوطن العربي أو هي في طريقها الى الاعداد .

ومن زاوية أخرى يملك الوطن العربي من الحاسبات الالكترونية الكبيرة ما يسمح بالتعامل مع نماذج بالغة التعقيد ، من حيث تعدد المتغيرات وهي بصفة عامة لا تستخدم حالياً بكامل طاقتها . ومن العسير للغاية تصور وضع نموذج عربي لاستشراف المستقبل بجهد مجموعة قطرية مهما تكن خبرتها وكفاءتها . وإنما الشرط الأساسي لذلك ، هو تجميع أعلى الخبرات العربية من مختلف الأقطار ، وأن تتاح لهذه الخبرات فرص استخدام ما يناسبها من الحاسبات الالكترونية في الوطن العربي على اتساعه .

وربما كانت العقبة الأساسية التي تصادف الدراسات المستقبلية هي « ضعف قاعدة المعلومات » . فقد انعكست اهتمامات صانعي القرار والمخططين بالأجلين القصير والمتوسط على قاعدة المعلومات المتاحة . ولما كان هناك تسليم ضمني بأن تكنولوجيا الانتاج ـ وكذلك انماط الاستهلاك ـ ستفد من الخارج، لم يكن ثمة داع لمحاولة جمع المعلومات عن مستقبل التطور التكنولوجي والسلوك الاستهلاكي . كذلك فإن سيادة مفهوم التنمية على أنها سعي للحاق بالغرب لم يفتح المجال لجمع المعلومات عن متغيرات مثل نمط توزيع الدخل ، او تكلفة استيراد التكنولوجيا ، أو الآثار البعيدة المدى للتكنولوجيا المستوردة ، مما يلزم توافره لوضع فروض مخالفة واختبار نتائجها عن طريق النماذج .

٣ ـ منهجية الدراسات المستقبلية

ونحن لا نقصد من الاشارة الى توافر القدرات العربية التهوين من شأن الجهد المطلوب فالدراسات المستقبلية ما زالت مسعىً علمياً حديث العهد ، ومنهجيتها ما زالت محل الجدل والمناقشة . ويبدو لنا من نقد النماذج العالمية والدراسات الدولية ، ومن الحاجة الى دراسات مستقبلية عربية أن اجراء هذه الدراسات على نحو مرض يتطلب أموراً أربعة : المعرفة الوثيقة بالواقع العربي ؛ والمتابعة المستمرة للتطور في العلوم الأساسية وتطبيقاتها التكنولوجية ؛ الاهتداء

---

(٦١) استمر نشاط المجموعة أكثر من عامين . وصدر عنها ٥٨ مذكرة يمكن الحصول عليها من معهد التخطيط القومي في القاهرة . انظر : محمد محمود الامام ، « النماذج الدولية ،» في : المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، القاهرة، ٤ ايار/ مايو ١٩٧٩ ، اسماعيل صبري عبدالله وآخرون ، تحرير، **التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع اشارة تطبيقية لمصر** (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ١٩٨١) .

بالفكر التنموي الحديث وشموله لمجموع ما يسمى العلوم الاجتماعية ؛ استخدام الأساليب الكمية في اختبار نتائج المسارات المختلفة للتنمية .

فالدراسات المستقبلية محاولات لتصور سمات بدائل المستقبل المترتبة على الخيارات البديلة والمسارات المختلفة التي يحتمل أن تتخذها الاحداث او يحددها صانعو القرار . وتتحدد هذه السمات المستقبلية كنتيجة للتفاعل المتبادل بين مجموعة الخيارات والمسارات المتخذة وبينها وبين مختلف جوانب النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الحضاري الذي يتكون منه المجتمع .

وترتبط القدرة على تصور هذه السمات البديلة بمدى فهمنا للنسق الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الحضاري بمكوناته الرئيسة من بنى وانساق فرعية وعلاقات . ومعرفة الكيفية التي تتفاعل بها الاحداث في اطار النسق الكلي . وتزيد قدرتنا على التصور الدقيق لبدائل المستقبل كلما زادت معرفتنا العلمية بالواقع الحالي وبالتطور التاريخي الذي انتجه وبالكيفية التي يتم بها انبثاق الحاضر من الماضي والمستقبل من الحاضر .

ويترتب على ذلك أن الدراسات المستقبلية الجادة تبدأ بالدراسة العلمية للواقع الحالي وكيفية نشوئه وتطوره التاريخي وتركز بصفة أساسية على دراسة البنى والانساق الفرعية والعلاقات والعمليات التي يتم خلالها التغير والتطور في إطار النسق الكلي للمجتمع . وليس هذا القول تحصيل حاصل في الوطن العربي، بل يجب أن نقر بصراحة بأن أهم مصادر تاريخنا المعتمدة في الكتب الجامعية مصادر أجنبية ، وان عدداً كبيراً من مثقفينا وصانعي القرار فينا ليسوا على علم كافٍ بالجذور الأصيلة للحضارة العربية والتراث الفكري العلمي الرفيع ولا بالعوامل التي ساهمت في تدهور أوضاعنا . كما أن المؤلفات الأجنبية عن أجزاء من واقعنا العربي المعاصر ، ربما زادت عدداً عن المؤلفات العربية . وهناك جوانب كثيرة من هذا الواقع ، لم تكن محل دراسة جادة ومستفيضة .

إن الحاضر قد انبثق من الماضي . كما ان المستقبل يتحدد بدرجة أو بأخرى بالواقع الحالي وينبعث منه . والاختيارات المتاحة للانسان ، في كل مرحلة تاريخية مقيدة بالظروف الموضوعية السائدة بما فيها البنى والهياكل الاساسية التي يتكون منها المجتمع والموارد التي يحوزها ، والمعرفة العلمية المتوافرة عن القوانين ، التي تحكم العلاقة بين الظواهر المختلفة والكيفية التي تعمل بها ، وامكان استخدامها لخدمة الانسان .

على أن هذه القيود جميعاً هي نفسها عرضة للتغير والتطور . ويقع التغيير خلال الكثير من العمليات التي تتم بواسطة الانسان ونتيجة لاختياره . فالبنى والهياكل القائمة ، وإن كانت هي احدى المعطيات عند اصدار قرار ما ، الا أنها نفسها نتيجة تطورات سابقة ، ساهم الانسان في صنعها . وهي كذلك عرضة لمزيد من التغير والتطور اللذين قد يتمان تدريجياً في بعض الاحيان ، أو قد يتخذان شكل التغير الجذري أو الثوري في احيان اخرى . والموارد التي يحوزها مجتمع معين ليست ثابتة كذلك . فالتطور العلمي قد يؤدي الى استخدامات جديدة لمواد لم تكن

صالحة للاستخدام من قبل ، كما قد يؤدي الى الاستغناء عن استخدام موارد كان يشتد الطلب عليها فيما سبق . كما أن اعادة التنظيم الاجتماعي وتعبئة القوى البشرية قد يحول عناصر كانت تعتبر عبئاً اجتماعياً واقتصادياً في مجتمع معين الى مساهمين في الانتاج والتنمية وتطوير المجتمع . ومعرفتنا العلمية في زيادة مستمرة بما يمكننا من اعادة تقويم امكاناتنا بشكل افضل . ومن هنا فإن اختياراتنا الحالية التي تتم على اساس مستوى المعارف المتاحة ، قد تكون هي نفسها عرضة للتغير في ضوء ما يتراكم لدينا من معرفة بالواقع ، وما قد حدث من تغيير في المستقبل . وعلى ذلك فإن الدراسات المستقبلية لا بد من أن تصبح عملية مستمرة تستفيد من هذا التراكم في المعرفة لترسم صوراً جديدة لاحتمالات المستقبل في ضوء ما استجد من احداث واتجاهات .

إن التمسك بالهوية الحضارية والحرص على معرفة الواقع العربي في حركته التاريخية لا يعني الانغلاق على النفس . فالعلوم الطبيعية والرياضية في تقدم مستمر تتسارع خطواته ، والمعرفة قوة .وإذا كان لنا أن نعتز بما حققته الحضارة العربية الاسلامية في أزهى عصورها ، فإن علينا أن نتذكر أن أسلافنا نقلوا الى العربية علوم اليونان والهند وغيرها ودرسوها بعناية ، ثم تجاوزوها بابداع فكري جديد جعل بلاد العرب قبلة طالبي العلم من الأوروبيين في عصرهم الوسيط . والقول بضرورة بناء قاعدة تكنولوجية عربية مستقلة ، لا يمكن أن يعني أن ندير ظهورنا تماماً للتطور التكنولوجي في مختلف بقاع العالم . على العكس ، فإن بناء تلك القاعدة نفسه يفترض عملياً الدراسة المتفحصة للتكنولوجيات المتاحة عالمياً لاختيار ما هي أكثر ملاءمة للأوضاع العربية ، ثم الاجتهاد في تطويع ما يستورد من تكنولوجيا لتلك الأوضاع ، وفي الوقت نفسه دراسة ما يسمى « التكنولوجيا التقليدية » بقصد تطوير الصالح منها والتوسع فيه نظراً لضآلة حاجة تلك التكنولوجيا لرأس المال وقدرتها العالية في استيعاب القوى العاملة ، ومن خلال كل ذلك تنمو القدرات التكنولوجية العربية وتتمكن من الابداع . إن التطور العلمي والتكنولوجي متغير أساسي في رسم أي صورة للمستقبل العربي . واذا كان المؤرخون ورجال علم الاجتماع والمتخصصون في دراسة الحضارة مطالبين بشدة للمساهمة في محاولة استشراف المستقبل ، فإن الحاجة للمبرزين في العلوم الطبيعية والرياضية وتطبيقاتها التكنولوجية لها الأهمية نفسها .

والقضية أكثر تعقيداً فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية . فموضوع هذه العلوم ، هو المجتمع نفسه والانسان الذي لا يعيش الا في مجتمع . وقد استكملت العلوم الاجتماعية صورتها الحالية وحددت مناهج البحث فيها وأدواته وصاغت النظريات من خلال دراسة المجتمعات الصناعية الغربية . ولما كانت الظواهر الاجتماعية تختلف باختلاف الزمان والمكان ولا تتمتع بما تتسم به الظواهر الطبيعية من استقرار ، فليس مسوغاً افتراض صحة هذه العلوم كما هي لدى دراسة المجتمع العربي مثلاً . ولذلك فإن التمرس بهذه العلوم ضروري وليس كافياً . وما دمنا بصدد دراسة مجتمعات محددة ، بينها وبين المجتمعات الصناعية الغربية فروق كثيرة في مجالات شتى ، لا يبقى أمام الباحثين في مجتمعات العالم الثالث إلا أن يبذلوا جهداً ابداعياً في فهم وتحليل الآليات والعمليات التي تحكم سير مجتمعاتهم . كذلك اتجهت العلوم الاجتماعية في الغرب نحو

التخصص المبالغ فيه حيث تعددت تلك العلوم ، وتفرعت مع أن موضوعها جميعاً هو الانسان في المجتمع ، أو المجتمع المكون من الناس . وكلاهما وحدة كلية وإن تنوعت مظاهر نشاطها . وكان من نتائج افتقاد النظرة المجتمعية والانسانية الكلية أن انحصر مفهوم التنمية في الدراسة الاقتصادية لظاهرة النمو الاقتصادي الذي يقاس عادة بمقاييس أصبحت اليوم محل نقد شديد . مثل معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي . ولقد تميزت السبعينات بتطور الفكر التنموي واتجاهه المتزايد نحو التسليم ، بأن التنمية لها محتوى شامل يغطي الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة والصحة والتعليم وأنماط الحياة والقيم الحضارية . ومن ثم فإن الدراسات المستقبلية تحتاج الى متخصصين بالعلوم الاجتماعية المختلفة على دراية بتطور العلوم الاجتماعية ، ولهم القدرة على تطويع أدواتها لظروف المجتمع العربي واخضاع نظرياتها لتحليل نقدي ، يوضح محدوديتها وابتداع فروض نظرية جديدة في تحليل الواقع العربي . ولا يعني هذا ، أن ننتظر صيغاً نظرية جديدة في هذا المجال ، حتى نبدأ الدراسات المستقبلية . وإنما المطلوب ، ألَّا تفرض الصيغ النظرية السائدة كمسلمات ، وأن تبقى مجرد فروض بحثية ، وأن تضاف اليها فروض أخرى ،ولا شك أن نشاط الدراسات المستقبلية العربية نفسه سيساعد على تطوير مفاهيمنا عن العلوم الاجتماعية .

وأخيراً لا بد من الالتجاء الى الوسائل الكمية في الدراسات المستقبلية ، ليس لأن التعبير الكمي عن أي ظاهرة هو أدق من التعبير الوصفي فقط ، ولكن في المقام الأول ، لأن الرياضة توفر من الأساليب ما يمكن التعامل به مع المتغيرات الكمية لمعرفة ما يمكن أن تؤدي اليه السياسات المختلفة من نتائج في الأمد الطويل . ونعود فنؤكد ، أن استخدام النماذج الرياضية لا يعني بأي حال من الأحوال حيادية النماذج . فنحن هنا لسنا ، في عالم الرياضة البحتة التي تقوم على افتراضات مجردة . وإنما تتعامل النماذج مع وقائع اجتماعية للباحث منها مواقف واعية أو مستبطنة ، صريحة او مكتومة . والنماذج المستخدمة حتى الآن ، لا تخرج عن أنواع أربعة : حدسية ، واستكشافية ، واستهدافية ، ونماذج الأنساق الكلية[٦٢] . والنوع الأول يقوم على محاولة التعرف الى التفاعلات والتشابكات التي تؤدي الى صورة معينة يتوقعها سلفاً واضع النموذج ، دون أن يدعي إثباتها . وهذا ما يبرز أهمية العوامل الذاتية في هذا النوع . فالحدس ، ليس الهاماً ولكنه تقدير يراه بعض الناس . وهؤلاء الناس ، جزء من مجتمعهم ، يحملون القيم السائدة فيه ويسلمون علمياً بعدد من النظريات ، التي يمكن أن تعبر بدورها عن مصالح محددة . ومن الناحية النظرية تبدو النماذج الاستكشافية أكثر موضوعية . ولكن العنصر الذاتي لا يختفي منها تماماً . فالنموذج يستخدم لاستكشاف الآثار بعيدة المدى لافتراضات معينة وليس لكل الافتراضات . ونوع الافتراضات له دوره في تصميم النموذج ، حيث لا يوجد نموذج واحد يصلح لاختبار كل الافتراضات . وبالتالي فإن ما يختاره واضع أي نموذج استكشافي من افتراضات لا بد من أن يتأثر بمواقفه الذاتية . فنحن هنا ، إزاء عملية اختيار ، وتفضيل لا يمكن ، أن تخلو تماماً من الحكم القيمي . أما في النماذج الاستهدافية فإن العنصر الذاتي فيها

---

(٦٢) بالانجليزية : Intuitive, Exploritory, Normative, Total Systems.

واضح وصريح ، لأن العمل فيها يبدأ من تحديد أهداف معينة سلفا وصوغ النموذج على نحو يسمح بتحديد السياسات المؤدية لتحقيق تلك الأهداف من خلال سلوك متغيرات النموذج . يبقى نموذج الأنساق الكلية الذي يعنى بالآثار المتشابكة للظواهر في مجملها ، وردود الأفعال بين أجزائها ومتغيراتها المختلفة . ومع ذلك ، فإن وضع النموذج يقوم ضرورة على افتراضات معينة من حيث ما يعد متغيراً خارجياً ، وما يعد متغيراً داخلياً ، في تحديد المعلمات والمعاملات . . . الخ .

والقضية ليست قضية تفضيل نوع من النماذج على الآخر . فالدراسات المستقبلية في مراحلها المختلفة تحتاج الى استخدام هذا النوع أو ذاك . وإنما الأمر الذي يجب ألا نغفل عنه هو ، ألا يحل النموذج الرياضي محل التحليل النظري اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وحضارياً ، وألا يكون النموذج ستاراً يخفي اختيارات في تلك المجالات غير مفصح عنها . وازدهار الدراسات المستقبلية العربية يرتهن باستخدام النماذج لمحاولة تحديد الآثار بعيدة المدى لأي مسار للتنمية ، يراه الباحثون صالحاً للوطن العربي ما داموا يفصحون عن اختياراتهم . فالنموذج ، يجب أن يظل وسيلة لاختبار مسارات التنمية المختلفة ، حتى يستطيع الناس أن يختاروا بينها . ولكن النموذج ليس بذاته حلاً لقضايا التنمية ، ولا وثناً جديداً تنحني الرؤوس أمام صعوبته الفنية . وأيسر استخدام للنماذج هو الاعتماد على الفروض السائدة في النظرية التقليدية للتنمية . ويصبح الأمر تحدياً ذهنياً رائعاً عندما تستخدم النماذج في اختيار نظريات ومسارات تنمية مختلفة عما لقنه لنا الغرب تلقيناً . والنموذج الكمي لا يعدو أن يكون أداة مساعدة للتصور واتخاذ القرار ، وهو ليس على أية حال بديلاً عن اختيار محدد لنظرية التنمية . وإنما هو وسيلة لقياس آثارها ونتائجها[٦٣] . ولا يقف الجهد عند كشف وثنية النماذج . فبناء النماذج في مجال بحث تشابك ظواهر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسلوكيات . . الخ ما زال مسعى علمياً حديث النشأة نسبياً على الأقل من حيث التوجه نحو المستقبل ، ومحاولة الاستناد الى حقائق ثابتة . ولذلك ، فإن المقاربات الرياضية في بناء النماذج ما زالت محل جدل . والبحث المنهجي هنا ، ما زال بابه مفتوحاً على مصراعيه . ويتعين على المتخصصين في بناء النماذج عندنا أن يتابعوا الجهود المبذولة في هذا الشأن ، بل أن يسهموا فيها . وكثيراً ما يكون خير اسهام نظري هو مجرد ثمرة الاصرار على التعامل مع الواقع الملموس[٦٤] .

٤ - خطوة على الطريق

على أساس من الادراك السابق لاهمية وضرورة الدراسات المستقبلية العربية ، التي تستند

---

(٦٣) انظر :
A. Nassar, *A Critical Study of Egypt's Experience of Applying Models in National Planning* (Cairo: Institute for National Planning, 1973).

(٦٤) انظر الدراسة الهامة الصادرة عن جامعة الأمم المتحدة :
C. Mihai Botez and Mariana Celac, «Global Modelling... Without Models?» in: United Nations University, *Project Goals, Processes and Indicators of Development* (New York: GPID, 1981).

الى جهود عربية ، تعي المكونات الحضارية والثقافية للشعب العربي ، وتدرك طبيعة المشاكل المعاصرة ، التي تواجهه وكيفية تأثيرها على المستقبل العربي ، ولدور الدراسات التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية في استكشاف العوامل المؤثرة في صناعة المستقبلات المحتملة للوطن العربي . صمم مشروع « المستقبلات العربية البديلة » الذي يعتبر الكتاب الحالي باكورة لاعماله ، ليساهم ولو بخطوة متواضعة في الدراسات المستقبلية للوطن العربي .

ودون الدخول في تفصيلات المشروع الذي تضمنه كتيب متاح باللغتين الانجليزية والعربية معاً نذكر فقط ، أن المشروع الذي شارك في تصميمه مجموعة من المفكرين العرب واقرته جامعة الامم المتحدة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ليستمر اربع سنوات ، بدءاًمن اول كانون الثاني / يناير ١٩٨١ يركز على عدد من ميادين البحث ذات التأثير في استكشاف المستقبلات المحتملة للوطن العربي والتي لم تطرق على نحو مرضٍ حتى الآن . ورغم أن المشروع يندرج في اطار الدراسات المستقبلية التي تحاول المساهمة في استشراف المستقبلات الممكنة والمحتملة للوطن العربي فهو لا يتطلع الى بناء نماذج كمية للتطورات المحتملة في الوطن العربي في مجموعه ، رغم اهمية ذلك كخطوة اساسية في استشراف المستقبل كما اوضحنا سابقاً .

إن اهداف مشروع « المستقبلات العربية البديلة » هي اكثر تواضعاً وإن كانت لا تقل اهمية عن بناء النماذج الكمية . حيث يهدف المشروع الى اثارة الوعي بأهمية الدراسات المستقبلية في بلادنا . كما يريد أن يبرهن ، على أن هناك اكثر من مستقبل واحد ممكن وإن أيّاً من المستقبلات البديلة يتوقف على الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية التي نتخذها الآن كما يرمي المشروع الى توضيح ، كيف أن القرارات الجارية تؤثر في تشكيل المستقبل ، فيما وراء حسابات آثارها المباشرة . ومن ثم يدعو الى ترشيدها على اساس من التصور السليم للمستقبل .

وينطلق المشروع من ادراك ، أن التطور المستقبلي للوطن العربي وتنميته لا تصنعه التطورات الاقتصادية فقط، ولا يشكله مجرد الزيادة المحتملة في بعض مؤشرات الانتاج او التوزيع او الاستهلاك . بل إن التنمية العربية الحقيقية ، لن تتم ، إلاّ في اطار من تطور حضاري شامل . ولذلك ، فإن ميادين البحث التي يتطرق اليها، تشمل العديد من الدراسات المتعلقة بمختلف عناصر التطور الحضاري العربي .

وبالنظر لاستحالة النهوض بمثل هذا المشروع بواسطة معهد واحد ولأهمية الدراسة المشتركة للعديد من العلماء الاجتماعيين والطبيعيين ، وللتواصل والحوار بينهم ، فإن المشروع يسعى منذ البدء الى تكوين شبكة من معاهد البحث ، ومراكزه ووحداته المتعددة التخصصات عبر الوطن العربي التي تتواصل فيما بينها ، خلال تنفيذ المشروع وتحافظ على هذا التواصل حتى فيما ورائه . وتشارك هذه الشبكة في بحث القضايا التي لا تغطيها المعرفة المتاحة حالياً والتي تساعد في استشراف المستقبل . ورغم أن هذه النقاط لا يمكن تحديدها على نحو كامل بشكل مسبق ، حيث يحتمل أن يظهر الكثير منها اثناء تقدم العمل ، فقد بدأ مشروع المستقبلات

العربية البديلة بقائمة من المجالات التي أمكن تحديدها بصورة جزئية في فترة الاعداد والتخطيط للمشروع والتي سيترك التحديد الدقيق لمشاريع البحوث في كل منها ، ليتم خلال حلقات نقاش وبالتشاور مع شبكة المعاهد العربية . وتشمل هذه المجالات :

أ ـ العلاقة بين البنى الاجتماعية السياسية والتنمية

دراسة وتحليل التكوين الطبقي في الأقطار العربية والعلاقات التي تربط بين القوى الاجتماعية المختلفة على أن يكون التركيز على أثر البنى الاجتماعية على بنى السلطة(٦٥) ، وعلى أنماط التنمية ، وعلى العلاقات في داخل المنطقة العربية ، فضلاً عن أثرها على الاندماج في النظام الدولي الراهن .

ب ـ عملية صنع القرار

وهذه محاولة لفهم الكيفية التي يتم بها فعلاً صنع القرار على الصعيد القطري ، وهي تشمل تحليل الادوار الخاصة للأفراد والمؤسسات ، وتقدير عنصر التحكيم بين المصالح المتصارعة ، وتقويم الأوزان النسبية للعوامل الداخلية والخارجية . فضلاً عن الأوزان النسبية لكل من الخبرة ، والبحوث والاعداد ، وسرعة الانجاز . . . الخ كعوامل مؤثرة في اتخاذ القرار .

ج ـ الديمقراطية والاتصال الجماهيري والمشاركة الشعبية

ما دام يفترض في التنمية ، أن تتوجه الى مصلحة الناس ، فليس من المفروض أن ينشأ صدام بين التنمية والديمقراطية . ومع ذلك فمن الشائع في العالم الثالث أن يضحى بالديمقراطية باسم التنمية . ومن ثم ، فإن أي اسلوب مختلف ، لا ينبغي أن يتحدى هذا الاتجاه من ناحية المبدأ فحسب ، ولكن عليه أن يحاول أيضاً ، أن يكتشف على أساس عملي وفعلي ، كيف تتم المشاركة الجماهيرية في التنمية . والأمر هنا ، يتجاوز مجرد قضية حقوق الانسان . إنه يحتاج ، الى بحث وتمحيص حول أسلوب القيادة ، أو حتى التغرير بالرأي العام من قبل أجهزة اتصالية حديثة وقوية النفوذ (منها مثلاً الأقمار الصناعية المستخدمة في البث التلفزيوني ، ونظم الفيديو وأشرطة الكاسيت . . الخ) وكيف يمكن رفع مستوى وعي ومعرفة المواطنين بما يضمن أن تكون مشاركتهم في عمليات صنع القرار مؤثرة وفعالة .

د ـ الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية

لا ينظر الشعب كله الى عمليات التغير الجارية نظرة واحدة . فإذا كانت النخب تحدد الأنماط الراهنة للتنمية ، فإن المجتمعات العربية ، تبدي مظاهر كثيرة من الرفض والسخط تعبر

---

(٦٥) بنى السلطة : Power Structures .

عنها اتجاهات سياسية متنوعة . فمثلاً يساور القلق الوطنيين المعتدلين فيما يتعلق بالاستقلال الوطني ، والهوية الثقافية والوحدة العربية ، في حين أن ايديولوجية الثورة تولي اهتمامها الى الاشتراكية والوحدة . وأخيراً ، وليس ذلك أقل الأمور أهمية ، يقع الوطن العربي في قلب الموجة الجديدة من « الصحوة الاسلامية » . وهذه التيارات لا بد من أن تخضع كلها للتحليل فيما يتعلق بصلتها بالمستقبل العربي .

هـ ـ آليات التبعية

لا بد من اجراء مسح وتحليل للآليات التي تشكل التبعية العربية ، بما يعزز تكامل واندماج المنطقة في قلب النظام العالمي الراهن ، الأمر الذي ينال من امكانية التنمية الأصيلة والتكامل العربي الحقيقي . وفي هذا السياق لا بد ، من ايلاء الاهتمام للأعمال التي تقدم عليها الشركات عابرة الجنسيات ومنها بالذات البيوت الاستشارية الأجنبية . وعلى هذا الأساس ، يمكن تحليل مفهوم التبعية على أساس ملموس ، ويمكن بالتالي الكشف عن العمليات التي ينطوي عليها هذا المفهوم .

و ـ الوطن العربي والنظام العالمي المتغير

أياً كانت حصيلة ما يسمى « الحوار بين الشمال والجنوب » ، فإن النظام العالمي بالصورة التي بقي عليها حتى الستينات ، يتعرض حالياً لعملية تغير . إن الأوزان النسبية التي كانت تتمتع بها القوى العظمى قد تغيرت ، فقد حدثت تحولات في التحالفات الدولية ، ومن ثم نشأت « مراكز » عدة تتنازع الآن في ادارة النظام العالمي . كما ان العالم الثالث ، أو على الأقل عدد كبير من بلدانه ، أصبح يدرك شيئاً فشيئاً واقع اللامساواة والحيف القائم في النظام العالمي الراهن ، ومن ثم عقد العزم ، على أن يحصل على المزيد من الوزن والأهمية في الشؤون الدولية . وحدوث تطورات من هذا القبيل ، من شأنه أن يؤثر على المستقبل العربي . وعليه ، فإن التخطيط للمستقبل إنما يتطلب رؤية واضحة لأبعاد الدور الذي ستقوم به المنطقة في نشوء وقيام النظام العالمي الجديد .

ز ـ الآثار غير المدروسة للثروة النفطية

اذا تجاوزنا المناقشة التي تتناول احتياطيات النفط وأسعاره وفوائضه ، فإن هذه الثروة النفطية المفاجئة نشأت معها ظواهر مهمة وجديدة بالمنطقة باتت تدعو بدورها الى البحث والتقييم . ومن هذه الظواهر نذكر : حركات انتقال الأيدي العاملة عبر الحدود ، التناقضات بين الأقطار الغنية والفقيرة ، التحولات في الوزن النسبي للأقطار العربية على صعيد السياسة العربية ، نشوء مجتمعات ريعية وما يتبع ذلك من تغيرات في القيم والتنظيمات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك .

ح ـ الموارد البشرية

لا بد من دراسة الموارد البشرية ، بوصفها عاملاً أساسياً من عوامل التنمية من الناحيتين

الكمية والكيفية . وهذا يشمل عمليات التعليم واكتساب المهارات ، سواء من داخل النظام التعليمي الرسمي أو خارجه . كما أن قضية الحوافز لدى القوى العاملة ، لا بد من معالجتها ، في ضوء ما يحدث في المنطقة من هجرة كثير من الكفاءات الى خارجها .

ط ـ موارد واستخدامات العلم والتكنولوجيا

إن تقدير الامكانات العربية في مجال العلم والتكنولوجيا وتحليل العوامل التي تحول دون استخدامها ، وتنميتها على نحو كامل ، كل هذا يستوجب الدراسة العميقة ، وهي دراسة تركز على الامكانية العملية لبناء قدرات علمية وتكنولوجية على الصعيدين القطري والقومي معاً

ي ـ الفنون والأدب

وتلك هي الوسائل التاريخية التقليدية للتعبير عن الحضارة ، ومن ثم ، فلا بد من دراستها بهدف الكشف عن الدور الذي لعبته الفنون والآداب بوصفها عوامل للوحدة والتنوع في الوطن العربي . ويفضي هذا الى تقويم أثر العوامل التقليدية من ناحية ، والنفوذ الخارجي من ناحية أخرى ، مع تقدير الدور الممكن للخلق والابداع في التوفيق بين الأصالة والمعاصرة من الناحية الحضارية .

ك ـ الاطار المؤسسي للتكامل العربي

منذ انشاء جامعة الدول العربية ، عام ١٩٤٥ ، قامت شبكة من المؤسسات العربية القومية بهدف صريح معلن ، هو تعزيز التكامل العربي ، واقامة الوحدة الاقتصادية العربية . ومع ذلك فإن المؤشرات التقليدية للتكامل (النصيب النسبي للتجارة بين الأقطار العربية وتنقل الأيدي العاملة وحركات تدفقات رأس المال) ظلت بعيدة جداً عن المتوقع والمنشود . وتقويم هذا الاطار المؤسسي يستهدف الكشف عن الوسائل التي يمكن أن تكسبه مزيداً من الفعالية .

ل ـ التوحيد العربي وقضايا الأقليات

يضم الوطن العربي عدداً متنوعاً من الأقليات . وأي مقاربة جادة لموضوع التكامل ، ولقضية اقامة نوع من الوحدة السياسية ، لا بد من أن تعالج هذه القضية المركزية بصورة كافية .

وحرصاً على الحوار المفتوح والمتعدد الجوانب بين المهتمين بدراسة المستقبل العربي ، سواء أكان في ذلك مراكز البحث المتعددة ، أم الباحثون وأهل الرأي أو صانعو القرار . سيصدر المشروع ملفاً باسم « ملف المستقبلات العربية البديلة » لينشر اوراقاً علمية وتقارير صادرة عن ندوات منظمة في اطار المشروع ونتائج اولية لمشروعات البحث المتفرعة وتطرح فيه محاورات وردود وتعليقات تساهم في تفاعل الآراء وتكاتف الجهود من اجل استشراف مستقبل يعلي من شأن الوطن العربي والمواطن العربي .

والأمل ، كل الأمل ، أن تساعد هذه الدراسات والحوارات جميعاً في القاء مزيد من

الضوء على العوامل الحاكمة لصناعة المستقبل العربي ، وأن تساعد بالتالي على تحديد ماهية الافتراضات التي يمكن الاستناد اليها وماهية طبيعة القيود التي لا بد من أخذها في الحسبان عند محاولة رسم الصورة التجميعية للتطورات العربية المحتملة . سواء اتخذت هذه المحاولات شكلاً كمياً أم تأملياً .

المراجع

١ ـ العربية

كتب

جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . **استراتيجية تطوير التربية العربية** . القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٧ .

جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية . **استراتيجية الأمن الغذائي في البلدان العربية** . الخرطوم : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ١٩٧٧ .

الحق ، محبوب . **ستار الفقر : خيارات امام العالم الثالث** . ترجمة احمد فؤاد بلبع ، تقديم اسماعيل صبري عبدالله . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

الخولي ، اسامة امين . **العلم والتكنولوجيا في اطار تصور طويل الأمد حتى عام ٢٠٠٠** . القاهرة : معهد التخطيط القومي ، ١٩٧٧ . (مجموعة مصر سنة ٢٠٠٠)

دراسات في التخطيط . بيروت : دار القدس ، ١٩٧٩ .

عبد الرحمن ، ابراهيم حلمي . **نظرات في مستقبل التنمية الصناعية في العالم العربي** . القاهرة : معهد التخطيط القومي ، ١٩٧٦ . (المجلد العام)

عبد الفضيل ، محمود . **النفط والوحدة العربية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ .

عبدالله ، اسماعيل صبري . **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد : دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** . القاهرة : ١٩٧٦ .

عيسى ، حسام . **الشركات متعددة القوميات** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ .

فرجاني ، نادر . **هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ .

معهد التخطيط القومي . **مشروع بحث التنمية الصناعية**. القاهرة : معهد التخطيط القومي ، ١٩٧٩ .

ميدوز ، د. هـ . [وآخرون]. **حدود النمو** . ترجمة محمد مصطفى غنيم . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٦ .

دوريات

امين ، عبد العزيز . «مع مسيرة العلوم نحو المستقبل . » **عالم الفكر** : السنة ١٠ ، العدد ٤ ،كانون الثاني(يناير)ـ آذار (مارس) ١٩٨٠ .

اينزر ، سلوين [وآخرون]. « امكانيات العالم الغذائية ، العشرون سنة القادمة . » **المجال** : ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ .

البيلاوي ، حازم . « دور الفوائض البترولية والعالم الثالث . » **السياسة الدولية** : تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠ . (ابراهيم نوار)

برهام ، مصطفى . « مشروعات استغلال الغازات الطبيعية في الدول العربية وضرورة تصنيعها محلياً . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٣ ، العدد ١ ، ١٩٧٧ .

بلاسينو ، ك . و ج . خاطر . « مستقبل تطور البحث الفني في مجال النفط . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣ ، ١٩٧٨ .

الجنابي ، عدنان . « الصياغات المختلفة لمعايير الاستغلال الأمثل للموارد البترولية العربية . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٣ ، العدد ١ ، ١٩٧٧ .

الحلبي ، فاضل وعدنان الجنابي . « سياسات الانتاج والتسعير المثلى للنفط . » **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ .

رشيد ، يوسف . « مستقبل توازن الطاقة النفطية والنووية في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . » **النفط والتعاون العربي**: السنة ٢ ، العدد ٢ ، ١٩٧٦ .

ساسون ، البرت . في : **العلم والمجتمع** (رسالة اليونسكو) : حزيران (يونيو) ـ آب (اغسطس) ١٩٨٠ .

سيلفا ، ادجاردا [وآخرون]. « تكنولوجيا ميكروبية متكاملة للبلدان النامية ، نقطة انطلاق للتقدم الاقتصادي . » **العلم والمجتمع** (رسالة اليونسكو) : ايلول (سبتمبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ .

شقير ، محمد لبيب . « حاجة الفكر العربي الوحدوي الى انواع جديدة من الدراسات . » **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ .

صايغ ، يوسف . « الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية . » **المستقبل العربي** : السنة ١ ، العدد ٦ ، آذار (مارس) ١٩٧٩ .

عبد الرحمن ، احمد حلمي . « خطر يهدد العالم ـ مشروع لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد . » **الطليعة (القاهرة)**: السنة ١٣ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ .

عبد الفتاح ، نبيل . « مؤتمر النظام الاقتصادي العربي الجديد ، لوس انجلوس ، تموز / يوليو ١٩٨٠ ، النظام الاقتصادي العربي الجديد ، دور العوامل الخارجية في تطور السياسات الاقتصادية العربية . » **السياسة الدولية** : تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠ .

عبد الفضيل ، محمود . « مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٥ ، العدد ٣ ، ١٩٧٧ .

غانم ، محفوظ . « مصادر جديدة للغذاء . » **عالم الفكر** : السنة ٣ ، العدد ١ ، نيسان (ابريل) - حزيران (يونيو) ١٩٧٣ .

القشيري ، احمد . « الاستقرار والتطور في الاساليب القانونية المستخدمة من قبل الدول الآخذة في التصنيع . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٢ ، العدد ٣ ، ١٩٧٦ .

« مؤتمر الطاقة العربي الأول : بداية على طريق طويل . » **نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول** : السنة ٥ ، العدد ٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٩ .

الوتاري ، عبد العزيز . « البحث والتطوير في صناعات البترول التحويلية . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٣ ، العدد ١ ، ١٩٧٧ .

اوراق ووثائق

ابو العطا ، عبد العظيم . « دراسة تطبيقية عن مشروع السد العالي بأسوان . » الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وحدة تنسيق البيئة ، بيروت ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ .

« أعمال مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية . » معهد التخطيط القومي ، القاهرة .

الامام ، محمد محمود (اشراف) . « مستقبل عملية التنمية العربية في اطار المتغيرات الدولية والاقليمية . » المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٠ .

مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية ، مذكرة رقم ٤٠ . معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ . ج ١ .

هيريرا ، ا . [وآخرون] . « كارثة ام عالم جديد ؟» ترجمة نادر فرجاني . (قيد الطبع)

مؤتمرات

جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، مؤتمر القمة العربي ، ١١ ، عمان ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ .

جامعة الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية . ندوة استراتيجية التنمية الصناعية والوفاء بالاحتياجات الاساسية . طرابلس ، ٢ - ٤ نيسان (ابريل) ١٩٧٧ .

المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، ٤ ، القاهرة ، ٤ ايار (مايو) ١٩٧٩ . **التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع اشارة تطبيقية لمصر** . تحرير اسماعيل صبري عبدالله وآخرون . القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ١٩٨١ .

مؤتمر الطاقة العربي، ١ ، ابو ظبي ، ٤ - ٨ آذار (مارس) ١٩٧٩ . اوراق المؤتمر . ابو ظبي : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ؛ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، [د.ت.].

المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ١ ، بغداد ، ٦ - ١٢ ايار (مايو) ١٩٧٨ . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر لجامعة الدول العربية ، الادارة الاقتصادية ؛ اتحاد الاقتصاديين العرب ، الامانة العامة ، ١٩٧٨ .

٢ - الأجنبية

Books

Abdel-Fadil, M.(Ed.). *Papers on the Economics of Oil.* New York: Oxford University Press, 1979.

De Al-Cantra, Cynthia Hewitt. *Modernizing Mexican Agriculture.* Geneva: United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), 1976.

Aziz, Sartaj. *Rural Development: Learning from China.* London: Macmillan, 1978.

Barney, Gerald O. (Study Director). *The Global 2000 Report to the President of the United States: Entering the Twenty-First Century.* Washington, D.C.: Government Printing Office, 1980. 3 vols.

Brandt , Willy and Anthony Sampson. *North-South: A Programme for Survival on International Development.* London: Panbooks, 1980.

Bronwell, Arthur B. (Ed.). *Science and Technology in the World of the Future.* New York: Wiley; Krieger, 1970.

Bruckmann, G. (Ed.). *Global Modelling Review.* Laxenburg, Austria: International Institute for Applied Systems Analysis [IIASA], 1980.

Chase, Stuart . *The Most Probable World.* New York: Harper and Row, 1968.

Cole, H.S.D. *Global Models and the International Economic Order.* London: Pergamon Press, 1977.

—, [et al.] (eds.). *Thinking about the Future: A Critique of the Limits to Growth* . London: Ghatto and Windus, 1973.

Djukanovic, V. and E.P. Mach. *Alternative Approaches to Meeting Basic Health Needs in Developing Countries.* Geneva: United Nations International Children's Fund [UNICEF]; World Health Organisation [WHO], 1975.

Dolman, A.J. (Ed.). *Global Planning and Resource Management: Towards Decision-Making in a Divided World.* London: Pergamon, 1980.

Dumont, René. *Utopia or Else?* Trans. Vivienne Menkes. London: Deutch, 1974.

Ehrlich, Paul R. and Anne H. Ehrlich. *Population, Resources, Environment-Issues in Human Ecology.* San Francisco: Freeman, 1970.

Feinberg, Gerald. *The Prometheus Project: Mankind's Search for Long Range Goals.* New York: Doubleday, 1969.

Ferkiss, Victor C. *Technological Man, the Myth and the Reality.* New York: Braziller, 1969.

Food and Agriculture Organisation [FAO]. *Production Yearbook, 1977.* Rome: FAO, 1978.

Forrester, Jay W. *World Dynamics.* Cambridge, Mass.: Wright Allen, 1971.

Freeman, Christopher and Marie Jahoda (Eds.). *World Futures: The Great Debate.* Falmer, Brighton: University of Sussex, 1979.

Garcia, John David. *The Moral Society: A Rational Alternative to Death.* New York: Julian Press, 1971.

Griffin, Keith. *The Green Revolution: An Economic Analysis.* Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 1972.

Heilbroner, Robert L. *Business Civilization in Decline.* New York: Norton, 1967; London: Boyars, 1974.

—. *An Inquiry into the Human Prospect.* New York: Norton, 1974.

Herrera, Amilcar O. [et al.]. *Catastrophe or a New Society? A Latin American World Model.* Ottawa.: International Development Research Center, 1976.

Illich, Ivan. *Medical Nemesis: The Exploration of Health.* New York: Bantam, 1977.

Kahn, Herman and Anthony J. Wiener. *The Year 2000, a Framework for Speculation on the Next Thirty-Three Years.* New York: HudsonInstitute, 1967; London: Macmillan, 1967.

— *W. Brown and L. Martel. The Next Two Hundred Years: A Scenario for America and the World.* New York: Morrow, 1976.

Kosolapov, V. *Mankind and the Year 2000.* Moscow: Progress, 1976.

Kothari, Rajni. *An Alternative Framework for Rural Development, Report to*

the Government of India. New York: Dag Hammarskjold Foundation, 1977.

Laszlo, G. [et al.]. *Goals for Mankind: A Report to the Club of Rome on the New Horizon of Global Community*. New York: Dutton, 1977.

Leontief, Wassily [et al.]. *The Future of the World Economy, Preliminary Report.* New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 1976.

Linnemann, H. (et al.] (eds.). *MOIRO: Model of International Relations in Agriculture.* Amsterdam: North Holland; Elsevier, 1979.

Maddox, John. *The Doomsday Syndrome: An Attack on Pessimism.* New York: McGraw-Hill, 1972.

Martin, James T. and Adrian R.D. Norman. *The Computerized Society, an Appraisal of the Impact of Computers on Society, over the Next Fifteen Years.* Automatic computation series . Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1970.

Massé, Pierre . *Le Plan ou l'anti-hasard.* Paris: Gallimard, 1965.

Meadows, Donella H. [et al.]. *The Limits to Growth.* New York: Universe, 1972.

Mesarovic, Mihajlo D. and Edward D. Pestel. *Mankind at the Turning point, the Second Report to the Club of Rome.* New York: Dutton; Readers' Digest Press, 1974.

Modrzhinskaya, Elena D. and C. A. Stephanyan. *The Future of Society: A critique of Modern Bourgeois Philosophical and Socio Political Conception.* Moscow: Progress, 1973.

Nassar, A. *A Critical Study of Egypt's Experience of Applying Models in National Planning.* Cairo: Institute for National Planning, 1973.

Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Interfutures. *Facing the Future: Mastering the Probable and Managing the Unpredictable.* Paris, OECD, 1979.

— , — . *The Problem of Technology Transfer between Advanced and Developing Countries.* Paris: OECD, 1978.

Okura, T. *Agricultural Development in Modern Japan:* Tokyo: 1963.

Petroleum Economist. *OPEC Oil Report.* 2nd ed. New York: Nichols, 1979.

Romanian Accademy of Science. *The Revolution in Science and Technology*

and the Contemporary Social Development. The Romanian Academy: 1977.

Rostow, W.W. *The Stages of Economic Growth.* 2nd ed. New York: Cambridge University Press, 1971.

Royston,G.*International Programme for Environment Management Education.* Geneva: Coastal Environment Inc., 1977.

Sachs, Ignacy.*Stratégies de l'écodéveloppement.* Paris: Editions Economie et Humanisme; Editions Ourrières, 1980.

Al-Sayigh,Yusif,*The Determinants of Arab Economic Development.* London: Croom Helm, 1978.

Scholnik, H.D. *On a Methodological Criticism of Meadows' World 3 Model.* Bariloche, Buenos Aires: Fandoacion Bariloche, 1972.

Schumacher, E.F. *Small is Beautiful- a Study of Economics as if People Mattered.* New York: Harper and Row, 1973; London: Blond and Briggs, 1973.

Spengler, Jaseph J. *The Economist and the Population Question.* Princeton, N.J.: [n.p.],1966.

Taylor, Gordon R. *The Doomsday Book.* London: Thames and Hudson, 1970.

Tinbergen, Jan T. (Coordinator). *Reshaping the International Order.* London: Hutchinson, 1977.

United Nations Educational, Social and Cultural Organization [UNESCO], *Thinking Ahead: UNESCO and the Challenge of Today ond Tomorrow.* Paris: UNESCO, 1977.

United Nations University. *Project Goals, Processes and Indicators of Development.* New York: GPID, 1981.

Roberto Vacca.*Il Medievo Prossimo Ventura.* Rome: 1971: *The Coming Dark Age.* New York: Doubleday; Anchor Books, 1973.

Warshofsky, Fred (Ed.).*The Twenty-First Century: The New Age of Exploration.* Twenty- first century series . New York: Viking, 1969.

Wheelwright, Edward L. and Bruce McFarlane. *The Chinese Road to Socialism: Economics of the Cultural Revolution.* Forward by Joan Robinson. New York: Monthly Review Press, 1970.

World Bank. *World Development Report, 1980.* Baltimore and London: Johns Hopkins University Press for the World Bank, 1980.

World Population Trends and Policies. New York: 1979.

Zahlan, A.B. (ed.). *Technology Transfer and Change in the Arab World.* London: Pergamon, 1978.

Periodicals

Abdalla, Ismail-Sabri. «Depaysanisation ou développement rural? un choix lourd de consequence.» *IFDA- Dossier* (International Foundation for Development Alternatives): No.9, July 1979.

Brown, L.R., C. Flavin and C. Norman. «The Future of the Automobile in an Oil-Short World.» *World Watch Paper:* No. 32, September 1979.

Galtung, G. «Limits to Growth and Class Politics.» *Journal of Peace Research,* 1973.

Hosono, Akio. «Industrial Development and Employment: The Experience of Asian and Latin American Development Strategy.» *CEPAL Review* [Etats Unis, Commission Economique pour L'Amérique Latine): No. 2, Second Semester 1976.

Kaya, Yoichi [et al.]. «Global Constraints and a New Vision for Development,» *Technological Forecasting and Social Change:* Vol.6, nos. 3 and 4, 1974.

Meyerhalf, A.A. «Best Chances on Shore are in China and Russia.» *Oil and Gas Journal:* August 1977. (Special issue)

Oil and Gas Journal: Petroleum 2000: August 1977. (Special issue)

Prebisch, Paul. «A Critique of Peripheral Capitalism.» *CEPAL Review* (Etats Unis, Commission pour L'Amérique Latine): No. 1, First Semester 1976.

—. « Socio Economic Structure and the Crisis of Peripheral Capitalism.» *CEPAL Review:* No. 2, Second Semester 1978.

Rawski, T.G. «Economic Growth and Employment in China.» *World Development.* No. 8 / 9, 1979.

Richardson, J.M. «Global Modelling (1): The Models.» *Futures:* Vol.12, no. 5, October 1978.

—. « Global Modelling (2) : Where to Now.» *Futures:* Vol. 12, no. 6, December 1978.

Sagasti, F.R. «Knowledge is Power.» *Mazingira:* No. 8.

Swamg, S. «Economic Growth in China and India.» Economic *Development and Cultural Change:* Vol. 21, no. 4, July 1973.

Papers and Documents

Abdalla,Ismail-Sabri.«Alternative Patterns of Development and Life Styles in Western Asia: A Keynote and an Overview.» United Nations, Economic Commission for Western Asia [ECWA]; United Nations Environment Programme [UNEP]. Beirut, December 1979.

Abdel-Rahman, I.H. «Concepts and Practice of Future Studies Using Models in the Arab Region.» Regional Office for Education in the Arab Countries. Beirut, 1980.

Inaustrial Research Institute. «The Role of Technology in the Change of Industrial Structure.» Tokyo, April 1978.

Mesarovic, Mihajlo D. and Edward C. Pestel (Directors). «Present State in the Development of the Multilevel Tregionalized World System Models.» Systems Analysis Inc. [SAI], Cleveland, 1977.

National Institute for Research Advancement. «Japan Toward the 21st Century.» Tokyo, August 1978.

Organisation of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC]. «OAPEC Field Report on Mexico.».

Organisation for Economic Cooperation and Development [OECD], Interfutures. «Intermediate Results: Review Phases A and B, Comparative Evaluation of World Models.» April 1977.

—.— «Research Project on the Future Development of Advanced Industrial Societies in Harmony with that of Developing Countries.» January 1979. (Draft Final Report)

—.— «Summary of Global Models. Intermediate Paper: FUT/DW/SI/A-Current Research and World Models.» November 1976.

Pearson, Charles. «Implication for Trade and Invertment of Developing Countries of the United States Environment Control.» Paper Presented to the United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD. (E-H-11 D.5)

Systems Analysis Inc. [SAI]. «Cost/Benefit of Human Resources Mobility: Example of Scenario Analysis.» Cleveland, 15 December 1976.

United Nations Industrial Developmental Organisation (UNIDO). «The Implications of Global Models for Developing Countries.».

Conferences, Seminars, Symposiums

Internatioanl Institute for Applied Systems Analysis (IIASA).Symposium on

Global Modelling. 4 th. Laxenburg, 20-23 September 1976. *SARUM and MRI: Description and Comparison of a World Model and a National Model.* Ed. Gerhart Bruckman Oxford; New York: Pergamon, 1978.

— Symposium on Global Modelling, 3rd, Laxenburg, 1976. *MOIRO: Food and Agriculture Model.* Ed. Gerhard Bruckman. Laxenburg, Austria: IIASA, 1977.

Proceedings of the Wisconsin Seminar on Natural Resource Policies. Wisconsin: Wisconsin University-Madison, Institute for Environmental Studies, 1978.

Seminar on Future Forecasts and World Models, Rio de Janeiro, 28 November- 3 December 1975. «Ideological Basis and Impact of World Models: A Comparison.» By R. Petrella.

United Nations Conference on the Human Environment, Stockholm, 1972. «Will the Earth's Land and Water Resources be Sufficient for Future Population.» By R. Revelle.

UNIDO. Exchange of Views with Experts on the Implications of Advances in Genetic Engineering for Developing Countries. Vienna, February 1981. (Draft final report)

Vienna, February 1981

فهرس عام

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٢ $) .... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $) .... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $) .... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... أحمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٣ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $) .... د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨)) (٣٦٨ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
  (٢٤٤ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. اسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص ـ دولار واحد) .... د. غسان سلامة
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥
  (١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص ـ ٢ $) .... د. وليد عبد الحي
- رحّل في ارض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٢٢٤ ص ـ ٤ $) .... د. أحمد طربين
- الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥) (٣٠٤ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. نظام محمود بركات
- الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ ص ـ ٣,٥٠ $) .... محسن عوض
- المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق (١٧) (١٨٠ ص ـ ٢ $) .... د. سميح مسعود برقاوي
- وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... عبد اللطيف شرارة
- العرب والعلم والتقانة (١٩) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... انطوان زحلان
- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) .... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان).
  (١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) .... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ٨ $) .... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))
  (٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية.
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي.. طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٣٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي.. طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) .... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين.
  طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... د. عبد الله عبد المحسن السلطان

المؤلفون

■ **الدكتور اسماعيل صبري عبدالله** وزير التخطيط الاسبق بجمهورية مصر العربية .حالياً رئيس منتدى العالم الثالث ، ومنسق مشروع الخطة الزرقاء لتنمية البلدان المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، ومنسق مشروع المستقبلات العربية البديلة ، وعضو لجنة خبراء تخطيط التنمية التابعة لهيئة الامم المتحدة .

■ **الدكتور ابراهيم سعد الدين عبدالله** نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومدير معهد الدراسات الاشتراكية سابقاً ، مدير مشروع الأمم المتحدة ومستشار المعهد العربي للتخطيط بالكويت حتى آب / أغسطس ١٩٨٠ ، حالياً منسق مشارك لمشروع المستقبلات العربية البديلة .

■ **الدكتور محمود عبد الفضيل** المدير المساعد لبرنامج دراسات التنمية بجامعة كمبريدج (انجلترا) سابقاً ومنسق البحوث بالمعهد العربي للتخطيط (الكويت) حتى أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ وحالياً استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة) .

■ **الدكتور علي نصار** مستشار ومدير مركز الأساليب التخطيطية بمعهد التخطيط القومي . خريج كلية العلوم (رياضة بحتة وطبيعة) جامعة القاهرة ١٩٦٢ . درس الاقتصاد والاحصاء بعد ذلك بمعهد التخطيط القومي وفي جامعة العلوم الاقتصادية بألمانيا الديمقراطية . اهتم بالنماذج الكمية في مجال الاقتصاد ثم ركز حالياً في أبحاثه على التخطيط والتنبؤ طويل المدى .

الطبعة الثالثة

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون

ص. ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً : « مرعربي »

تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

الثمن : دولارا

أو يعاد

